الإقتصاد
النسوي
دليل معرفي
تقاطعات
Takatoat.org

الفهرس

المقدمة تقاطعات 4

مقدمة 5

الفصل الأول: مقدمة في علم الاقتصاد النماذج السائدة والانتقادات النسوية

المقدمة 8
تعريف علم الاقتصاد 9
لمحة عن الاقتصاد السائد (Mainstream Economics) 10
الاقتصاد الكلاسيكي ومفهوم "اليد الخفية" 10
الاقتصاد النيوكلاسيكي وفكرة المنفعة القصوى 11
اقتصاد كينز (Keynesian economics) وتعزيز دور الدولة 12
النيوليبراليّة وهيمنة الأسواق 14
مفاهيم وافتراضات الاقتصاد السائد 15
الإنسان الاقتصادي (Homo Economicus) 15
لا يوجد شئ اسمه "لا مساواة" 15
الرفاه الاقتصادي يقاس بمعدل الإنتاج فقط 16
النقد النسوي لنماذج الاقتصاد السائد 17
تجاهل الجندر وإقصاء النساء من التحليل الاقتصادي 17
أ- تهميش الأدوار الجَندَريَّة وتجاهل العمل غير المدفوع في الاقتصاد 17
ب. تأثير السوق غير المحايد على النساء 19
نقد نموذج "الإنسان الاقتصادي" من منظور نسوي 21
أ- تجاهل الأبعاد الجَندَريَّة والاجتماعيَّة 21
ب- التركيز المفرط على الأنانيّة 21
ج- ثم ما معنى عقلاني أصلاً؟ 22
النمو الاقتصادي مقابل الاستدامة والرفاه 23
استعمارية الاقتصاد 24
الخاتمة 26

الفصل الثاني: الاقتصاد النسوي: النظريات والمفاهيم الأساسية والنقاشات المعاصرة

المقدمة 28
النظريات الأساسية 29
إعادة تقييم العمل وتقسيم العمل على أساس الجندر 29
تحدي ديناميكيات القوة 31
الجندرة وإدارة الموارد وأنماط الاستهلاك 32
التقاطعية 33
الأدوات والتطبيقات 33
الميزانية الجندريّة 33
اقتصاد الرعاية 34
استطلاعات استخدام الوقت 35
مؤشرات لنظام اجتماعي واقتصادي صحي 35
نماذج اقتصادية بديلة 36
المناقشات المعاصرة والتوجهات المستقبلية 38
الخاتمة 39

الفصل الثالث: تطبيق الاقتصاد النسوي في الحركات النسوية

المقدمة 41
كيف يتقاطع الاقتصاد النسوي مع قضايانا المصيرية 41
لماذا نحتاج إلى التحليل الاقتصادي النسوي لمقاربة بنى العنف؟ 44
الاستجابة النسوية/النسائية للحروب والنزاعات في ضوء الاقتصاد النسوي 47
لسيادة الغذائية والتعاونيات والاقتصاد النسوي، أي علاقة؟ 53
بناء حركات نسوية تستعيد السيادة الاقتصادية والعدالة البيئية 56
الخاتمة 58

معجم المصطلحات

مقدمة الجندر في الاقتصاد..... 60

مدخل المعجم..... 61

مصطلحات أساسية..... 62

الأبويّة والنظام الأبويّ، النسوية، التقاطعية

مصطلحات خاصة في إيديولوجيات اقتصادية..... 64

الرأسمالية، الاشتراكية، الشيوعية، العولمة

مصطلحات خاصة بعلوم الإقتصاد و فروعه..... 66

النيوليبرالية، اقتصاد الأسرة ، الاقتصاد المؤسسي، الاقتصاد السياسي ، اقتصاد الحرب، لافتراضات الاقتصادية، الموازنة العامة للدولة، نظرية الانتاج الحدية، النمو الاقتصادي، مأسسة المشاعات.

مدارس اقتصادية بديلة للاقتصاد السائد..... 72

الاقتصاد النسوي، الاقتصاد السلوكي، الاقتصاد المناهض للاستعمار، اقتصاد الصحة والرفاه الاجتماعي، الاقتصادي الماركسي، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الوردي، الاقتصاد الأخضر.

مدارس الاقتصاد النسوي..... 76

النسوية المركسية ، النسوية النيوليبرالية، الاقتصاد السياسي النسوي ، الاقتصاد النسوي الإيكولوجي، الاقتصاد النسوي المناهض للاستعمار، الاقتصاد الرعائي النسوي، اقتصاد ما بعد النمو

الاقتصادي النسوي والأسرة..... 80

قانون الأسرة، تنظيم الأسرة، أسواق الزواج، تأنيث الفقر، عقوبة الأمومة، فقر الدورة الشهرية / فقر الحيض، نظرية تخصيص الوقت و اقتصاد الوقت النسوي، الفقر الزمني، توزيع الموارد داخل الأسرة، نماذج المساومة، نظرية الاستحقاق، العنف الاقتصادي.

الاقتصاد النسوي والعمل..... 87

تقسيم العمل، تأنيث سوق العمل، العمل غير المدفوع، فجوة الأجور الجندرية، العمل الانجابي، العمل بالجنس، سلاسل الرعاية العالمية، العمل المنزلي.

مصطلحات خاصة بالاقتصاد السياسي(النسوي)..... 92

تحليل توزيع المنافع العامة، الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، الضريبة الوردية، استراتيجيات التنمية، السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي ، السياسة الحساسة للنوع الاجتماعي، سياسات النوع الاجتماعي التحويلية، المؤسسات المالية الدولية، التجارة الدولية، السياسة الضريبيّة والعدالة على أساس النَّوع الاجتماعي، سياسة الديون

مناهج البحث النسوي في علوم الاقتصاد..... 97

البحث النسوي النوعي، استطلاعات استخدام الوقت، اليوميات المالية، نهج القدرة، البحث التشاركي، مؤشرات الجندر

الخاتمة..... 101

نبذة عن الكاتبات..... 102

مراجع..... 104

المقدمة تقاطعات

في ظل السعي لفهم أعمق للعالم من حولنا، انطلاقاً من موقعنا كنسويات في المنطقة، يأتي هذا الكتاب كجزء من رحلة أوسع للإنتاج المعرفي النسوي الذي يأخذ تداخل القوى والأنظمة التي تحكم حياتنا اليومية، وتعرقل نضالاتنا وسعينا نحو العدالة بعين الاعتبار. فالمنظومة الرأسمالية، بتحالفها العميق مع أبوية لا تكتفي بإقصائنا من دوائر القرار والموارد، بل تعمل على تعزيز سياسات تهميش مستمرة تُغذي التفاوتات القائمة، وتُعيق أي تحرك نحو تغيير فعلي في قضايا النساء.

لقد ساهم التاريخ الاستعماري الطويل في منطقتنا في بناء هياكل قمعية مستمرة، تُعيق أي إصلاح جذري، ما أعاق بشكل خاص التقدم فيما يخص وضع النساء وقضاياهنّ، كرّس تهميشهنّ اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. ولا يمكننا الحديث عن احتمالات التغيير دون بناء أرضيةٍ معرفيةٍ نسويةٍ تفكك هذه المنظومات، وتواجهها من خلال عدسة الاقتصاد النسوي، لما له من تأثير مباشر على السياسات العامة واهتمامات التمويل وتوزيع الموارد والعدالة الاجتماعية.

إن السياسات الاقتصادية النيوليبرالية المفروضة من قِبل المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي، لا تُعنى بالعدالة الاجتماعية أو باحتياجات المجتمعات، بل تُرغم الدول على تبني إجراءات تقشفية وهيكلية مثل الخصخصة وتقليص النفقات العامة في قطاعات أساسية كالصحة والتعليم، ما يُضاعف التمييز ضد الفئات الأكثر تهميشاً، وتتحمل النساء، تبعات هذه السياسات، عبر أدوارهن غير مدفوعة الأجر في الرعاية، أو انخراطهنّ في دهاليز الاقتصاد غير المنظم دون أي حماية اجتماعية.

في هذا السياق، تُصبح المعرفة الاقتصادية أداة سياسية تُحتكر من قبل الحكومات والخبراء، ويُمنع الوصول إليها بلغة مبسطة ومفهومة، إذ يُجهَّل الناس عمداً، وتُقصى النساء الفئات الأكثر هشاشة من النقاشات والقرارات الاقتصادية، ما يضخّم الفجوة بين احتياجاتهنّ الحقيقية والقرارات التي تُتّخذ وتطبّق، ويُعزز صورتهن كمستهلكات فقط لا كفاعلات في مجتمعاتهنّ. حتى أن المبادرات الاقتصادية الموجهة والمصممة لهنّ غالباً ما تقتصر على قروض صغيرة تتجاهل جذور الفقر أو غياب البنية التحتية الداعمة، كما في حالة "الغارمات" في الأردن، التي أدت بالنتيجة إلى تراكم الديون وتدهور الأوضاع القانونية والاجتماعية للنساء والفئات الأكثر هشاشة.

انطلاقاً من هذا الواقع، وضمن استراتيجية "تقاطعات" للإنتاج المعرفي النسوي التشاركي، بدأ العمل على هذا الكُتيّب بهدف تطوير معرفة باللغة العربية حول الاقتصاد النسوي، قريبة من الواقع، ومرتبطة بتجارب النساء ومُعزِّزة للوعي الجماعي حول علاقات القوى والسياسات الاقتصادية، وكان من المخطط إصدار معجم يشرح المصطلحات الاقتصادية فقط، لكن مع تطور النقاشات واتساع الحاجة، قررنا إنتاج هذا الكُتيب الذي يتناول الاقتصاد من منظور نسوي أعمق وأكثر شمولاً.

اعتمدنا في بناء محتوى الكُتيب على جلسات استشارية مع ثلاث مجموعات متنوعة من الخبيرات والناشطات والاقتصاديات والأكاديميات، عملنَ جميعاً في المجال من زوايا مختلفة: من التنمية إلى البحث المعرفي إلى النضال الميداني، وأسهمت هذه النقاشات في تحديد الإطار المعرفي والاحتياج الحقيقي لهذا العمل، ليضم في النهاية أربعة فصول كتبتها مختصات نسويات وأكاديميات من المنطقة، وهنّ شريكات أساسيات في هذا المشروع.

هذا الكتاب هو خطوة أولى في عمل تقاطعات و دعوة مفتوحة لإعادة التفكير في اقتصادنا، في عملنا، في نضالاتنا، وفي كيفية بناء تغيير جذري يبدأ من تعميق المعرفة والسعي للتصرف ضمن حراكاتنا المتنوعة للوصول إلى سياسات أكثر عدالة وشمولية وإنصاف.

بنان ابوزين الدين
عضوة مؤسسة والمديرة التنفيذية

مقدمة

ربما بدأت بقراءة هذه الكلمات لأنك نسوي/ة مهتم/ة بقضايا اقتصادية، أو لأنك اقتصادي/ة مهتم/ة بقضايا نسوية، أو ربما قرأت عنوان هذا الكتاب وأصابك فضول لمعرفة المزيد عن "الاقتصاد النسوي"، أياً كانت خلفيتك ودوافعك، أهلاً بك في هذا الكتاب!

منذ ثمانينات القرن الماضي، قامت الحركات النسوية في الجنوب العالمي بالتركيز المتزايد على أهمية المجال الاقتصادي في تحرير النساء، فسَعَت لتعزيز الاستقلال المادي والتمكين الاقتصادي للنساء كأحد الطرق التي يمكن أن تزيد من قدرتهنّ على اتخاذ خيارات حرّة حول حيواتهنّ وأجسادهنّ.

انخرطت هذه الحركات في العمل على برامج ومشاريع هدفها الوصول لهذا الاستقلال والتمكين بأشكال مختلفة، فعملت مثلًا على تدريب النساء على مهارات مطلوبة في سوق العمل، وقدمت قروضًا للنساء لدعمهنّ في بدء مشاريع صغيرة من الممكن أن تدرّ لهن دخلًا، وعملت على تعديل قوانين لتعزيز دخول النساء إلى سوق العمل وبقائهن فيه.

أصبح هذا النهج للعمل النسوي على الجوانب الاقتصادية سائدًا، ومع أنه نجح في تحسين واقع بعض النساء، إلا إنه لم يستطع أن يساهم فعلًا في تحرير معظم نساء العالم، وتكمن مشكلة هذا النهج في أنه ركّز بشكلٍ ضيقٍ على الوصول إلى المساواة بين الرجال والنساء في سوق العمل بشكله الحالي تحت منظومة اقتصادية استغلالية، كما عزّز هذا النهج الفردانية من خلال إلقاء الحمل على عاتق النساء كأفراد للنهوض بواقعهنّ الاقتصادي، كما احتفى واكتفى بالدعم الاقتصادي الشكلي المُقدّم للنساء من الدولة أو القطاع الخاص، والأهم من كل ذلك، فإنه قد ركز على الأعراض وأغفل جذور الإقصاء والاستغلال الاقتصادي للنساء بكل اختلافاتهنّ، وبالأخص، أغفل العلاقة الوطيدة بين الأبوية والرأسمالية التي تُهمَّش من خلالها مساهمات النساء في الاقتصاد والمجتمع وحصرهنّ في الفضاء الخاص وإبقائهنّ تحت سيطرة الرجال.

لم يصبح هذا النهج سائدًا من فراغ، فقد دُعم ورُوّج له من قبل جهات مموّلة غربية ومؤسسات ماليّة عالميّة استثنت تفكيك أو حتى إصلاح المنظومة الاقتصادية من أجندات عملها التنمويّة عن قصد، إذ إن هذه المنظومة الرأسمالية تخدم مصالحها، هذه المصالح التي توصف بأنها استعمارية - حديثة تَستخدم الهيمنة الاقتصادية والاعتماد المادي كأداة لاستمرار الاختلال في موازين القوى ما بين الدول المُستعمِرة وتلك المُستعمَرة تاريخيًا.

لكن أصبح من الواضح اليوم أن المنظومة الرأسمالية التي تسعى دون أي اعتبار إلى مراكمة الأرباح والسلطة بيد الـ١٪ من الناس على حساب الـ٩٩٪ الباقين قد تجذّرت ووصلت إلى مستويات نفوذ غير مسبوقة، لنجد أنفسنا في عالم يصطنع الحروب لبيع الأسلحة ويصطنع الجرائم لبناء سجون مربحة، عالم طبَّع الإبادة والمجاعة والفقر المدقع، عالم سَلَّع الماء والغذاء - وحتى الراحة والحب والجمال، عالم تجاهل خطر الأزمة المناخية والاحتمال الحقيقي لفنائنا على هذا الكوكب – كله من أجل مصالح اقتصادية لعددٍ صغيرٍ من الأفراد والدول.

وجدت حركاتنا التحررية التي غرقت في محاولة إصلاح منظومة رافضة للإصلاح نفسها على مفترق طريق، أصبحنا نتساءل إن كان بإمكاننا أن نستمر في القبول بالفُتات في زمن تحاول فيه شعوبنا أن تنجو من تحت القصف وخلف القضبان وبوجه كوارث طبيعية – كلها من صنع الإنسان، لا، بل من صنع المنظومة، هل "المساواة" تكفي في زمن ممتلئ باللاعدالة الصارخة؟

لذا في هذه النقطة المفصلية في تاريخنا، نرى تحولًا في أُطُر التحليل وطرق العمل الخاصة بالحركات الداعية للعدالة الاجتماعية بشكل عام، والحركات النسوية بشكل خاص، تتبنى اليوم هذه الحركات نهجًا تقاطعيًا راديكاليًا نابعًا من وعي بالعلاقات بين القضايا التحررية والعلاقات بين النظم القمعية المختلفة - أي الرأسمالية والأبوية والاستعمار، ونابع أيضًا من إدراك بأن لا حرية للنساء ولا لغالبية الأشخاص في الجنوب العالمي من دون فهم ومجابهة جذور قمعنا واستغلالنا واضطهادنا – وأحد أشرس هذه الجذور هي المنظومة الاقتصادية الحالية.

في هذا الإطار، يأتي مجال الاقتصاد النسوي كأداة مهمة حيث أن نقده للممارسات والنظريات الاقتصادية السائدة ونماذجه البديلة للاقتصاد الحالي تمكننا من تفكيك المنظومة الرأسمالية المتغلغلة في كل جوانب حياتنا ومن بناء منظومة تضع العدالة والرعاية والتضامن في المركز، منظومة تسعى لهدم الهيمنة الاقتصادية بكل أشكالها – إن كانت هيمنة الرجال على النساء، أو هيمنة أصحاب/صاحبات الثروة على الطبقات العاملة، أو هيمنة دول الشمال العالمي على دول الجنوب.

مع أن مجال الاقتصاد النسوي ليس جديدًا، ومع أننا بأمس الحاجة إليه نظرًا لقدرته على المساهمة في التصدي للأزمات المختلفة التي تواجهنا اليوم، إلا أنه لم يكتسب الرواج اللازم لحد الآن - خاصةً في منطقتنا، وبعد لقاءات مع مجموعة من النسويات الأكاديميّات والناشطات من مختلف دول المنطقة، وجدنا أن هناك أسباب عديدة لذلك، لكن أهمها هو عدم توفر موارد ومراجع معرفيّة كافية بالعربية حول الاقتصاد النسوي، ولذلك عملنا على إنتاج هذا الكتاب.

شاركت نسويات من خلفيات متعددة في كتابة هذه الفصول الأربعة والتي سعينا من خلالها إلى شرح المبادئ الأساسية للاقتصاد النسوي بطريقةٍ شمولية لكن بسيطة ومفهومة، يهدف الكتاب أولًا إلى ربط القمع والاستغلال والاضطهاد الممَارَسَين ضد النساء مع النظام الاقتصادي السائد، وثانيًا إلى تسليط الضوء على أهمية الاقتصاد النسوي كأداة يمكن من خلالها الوصول للعدالة الاقتصادية للجميع كما العدالة الاجتماعية والبيئية.

بدأنا من الصفر في الفصل الأول والذي شرحت كاتبته أهم النظريات والمفاهيم والافتراضات الاقتصادية السائدة اليوم، كما طرحت أسس النقد النسوي للاقتصاد السائد الذي صُمّم دون الأخذ بعين الاعتبار واقع النساء ولا الطرق العديدة التي تساهم فيها النساء باستمرار حركة العجلة الاقتصادية، قدمت الكاتبة خلال الفصل أمثلة من الحياة اليومية لتوضح الأفكار المطروحة مع التركيز على سياق منطقتنا كما سعت إلى تحفيز القارئات والقراء على تطوير وجهات نظرهن/م النقدية حول الأفكار المطروحة.

في الفصل الثاني تعمّقت الكاتبة أكثر في النقد النسوي للاقتصاد السائد وعرضت أهم طروحات الاقتصاد النسوي لمعالجة المنظومة الاقتصادية الحالية، في هذا الفصل، قدّمت الكاتبة بعض النماذج النسوية البديلة للاقتصاد الرأسمالي والتي تضع العدالة الاجتماعية والمناخية كما الحياة وكل ما هو ضروري لإعادة إنتاج الحياة على كوكبنا في صلب المنظومة الاقتصادية، كما تطرقت لأهم الأدوات والتطبيقات المستخدمة لتغيير السياسات وعرضت نبذة عن المناقشات المعاصرة والتوجهات المستقبلية لمجال الاقتصاد النسوي.

أما في الفصل الثالث فتطرقت الكاتبة لتقاطع أكثر القضايا النسوية في منطقتنا إلحاحًا مع الاقتصاد النسوي، خلال الفصل تعرض الكاتبة تحليلًا اقتصاديًا نسويًا يركز على تقاطع الأنظمة القمعية المختلفة لفهم جذور العنف المُمَارس ضد النساء وشعوب منطقتنا ككل، كما تعرض أمثلة لمختلف المبادرات التي تمثل نماذج للاقتصاد النسوي البديل وتسلط الضوء على أهميتها في بناء اقتصاد عادل يراعي احتياجات المجتمع الاجتماعية والسياسية والبيئية.

الفصل الرابع والأخير يختلف عن الفصول التي سبقت، فهو عبارة عن معجم من المصطلحات المتعلقة بالعلوم الاقتصادية بشكل عام، والاقتصاد النسوي بشكل خاص، يهدف المعجم لمساعدة كل المهتمات/المهتمين بالعمل على الاقتصاد من منظور عدالة جندرية أو اجتماعية على بناء فهم شمولي للجوانب المختلفة للنظم الاقتصادية والأسس والنظريات والقضايا الخاصة بها من منظور نسوي تقاطعي.

نتمنى أن يساهم هذا الكتاب بتمكينكن/م كقارئات وقراء من تحليل المشاكل التي تواجهونها اليوم بدقة وعمق ومن بناء حلول وممارسات بوسعها مجابهة التحديات الهائلة التي تقف أمامنا، كما نتمنى أن تعزز القاعدة المعرفية التي سعينا لتوفيرها في هذه الصفحات جهودكن/م الساعية للحرية والحياة الكريمة في مختلف السياقات في منطقتنا.

نتمنى لكن/م قراءة ممتعة وملهمة ومحفزة!

الفصل الأول: مقدمة في علم الاقتصاد النماذج السائدة والانتقادات النسوية

المقدمة

نسمع كلمة «اقتصاد» في كل مكان... في الأخبار وفي النقاشات اليومية، أذهب إلى السوق لشراء بعض الخضروات، أجد أسعار المنتجات مرتفعةً عن الأسبوع السابق، فأسمع البائع يبرّر ذلك بأنه بسبب «الأزمة الاقتصادية»، أعود إلى المنزل وأشاهد التلفاز، أجد مقدّمي الأخبار يتحدثون عن تدهور «الوضع الاقتصادي»، يبدأ المُستعمر حملة إبادةٍ في غزة، ورغم أني أعيش في مصر، أسمع أن بعض السلع في بلدي قد تأثّرت نتيجةً لتأثير تلك الأحداث في غزة على «الحركة الاقتصادية»، فيُقال لنا إن «الاقتصاد» تأثّر بالأحداث الإقليميّة، وهكذا، يتداخل الاقتصاد تقريبًا مع كل نواحي حياتنا، في قراراتنا المتعلقة بالعمل والزواج وشراء هاتف جديد والإنجاب والسفر والخروج للتنزُّه مع الأصدقاء، نسمع عنه كدافعٍ لإنهاء الحروب أو ربما لشنِّها.. وحتى عند المرض، نتساءل: هل يسمح الوضع «الاقتصادي» أن أمرض؟

إذاً، ما هو هذا الاقتصاد؟

الاقتصاد ببساطة هو الموارد التي تحيط بنا، وكيف يتم إنتاجها وتوزيعها واستخدامها واستهلاكها داخل المجتمع.

يشمل الاقتصاد مجموعةً واسعةً من الأنشطة، بدءًا من تبادُل السّلع والخَدَمات في الأسواق المحليَّة إلى التعامُلات المالية العالَميَّة، في جوهره، يدور الاقتصاد حول كيفيّة تنظيم الناس لحياتهم لتلبية احتياجاتهم ورغباتهم، ويحدد مدى توافر الوظائف ومستويات الأجور وظروف العمل.

ولفهم كل هذه المحاور المتعلقة بالاقتصاد، توجد «العلوم الاقتصادية» التي تهدف إلى محاولة تفسير كيفية عمل الاقتصاد: ما هي الموارد المتاحة؟ لماذا وكيف أصبحت متاحة؟ وكيف يتخذ الناس قراراتهم بشأن استخدام هذه الموارد؟ وكيف تتأثر هذه القرارات بدوافع سواءً كانت شخصيّةً أو مجتمعيّة؟

على مدار العقود، أُنتجَت نظرياتٌ عديدة في محاولة لفهم الاقتصاد وتنظيمه كعلمٍ يُتيح لنا التنبؤ بالتغيُّرات الاقتصادية والتأثير عليها لضمان استمرارية توفير الموارد، لكن الاقتصاد ليس مجرد أداةٍ تحليليّة، بل هو أيضًا أداةٌ للسلطة والتحكم، حيث تعكس نظرياته ومناهجه مصالح القوى المسيطرة سياسيًا واقتصاديًا.

يُعرف الإطار النظري الأكثر هيمنةً في علم الاقتصاد بالاقتصاد السائد، وهو قائمٌ على مجموعةٍ من المبادئ والنماذج التي تشكّل السياسات الاقتصادية عالميًا، وتُبنى هذه النماذج على أيديولوجيات اقتصادية مختلفة، أبرزها الفكر الرأسمالي الذي يركز على التنافس والاستهلاك وتعظيم الأرباح، ومع ذلك، لا تقتصر النماذج السائدة على الرأسماليّة فقط، فقد تأثّرت أيضًا بالمدرسة الكينزيّة التي ركّزت على تدخُّل الدولة في الاقتصاد، وإن كان ذلك ضمن إطارٍ يخدم استقرار الأسواق.

إلى جانب النظريّات، يتشكّل الاقتصاد من خلال عمليّة حوكمةٍ معقدةٍ تشمل جهاتٍ فاعلة متعدّدة تتحكم في السياسات الاقتصادية، مثل الحكومات والمؤسسات المالية الدوليّة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والشركات الكبرى والبنوك العابرة للحدود، تدّعي هذه الجهات أن أهدافها تشمل تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل الفقر وضمان الاستقرار المالي، لكن في كثيرٍ من الأحيان، تخدم هذه السياسات مصالح نخبوية، مما يؤدي إلى تعميق الفجوات الاجتماعيَّة والاقتصادية، بدلًا من معالجتها.

لا تخلو هذه الأُطُر والسياسات من أوجه القصور في قدرتها على استيعاب التنوع البشري والواقع الاجتماعي، إذ تُقدَّم على أنها «محايدة» بينما تعكس افتراضاتٍ منحازةً تتجاهل الفئات المهمشة، دفعت هذه الإشكاليات حركات تحررية متعددة إلى نقد الاقتصاد السائد ومحاولة تفكيك بنيته، ليس فقط من منظورٍ اقتصادي، بل أيضًا من زوايا اجتماعيَّة وسياسيةٍ وبيئية، من بين هذه الحركات، يبرز النقد النسويّ للاقتصاد، الذي يكشف كيف يكرّس الاقتصاد السائد أنظمة القمع مثل النظام الأبوي والاستعمار، عبر سياسات تهمّش النساء والفئات المُستضعفة، وتعزّز أنماط عملٍ غير مدفوعة الأجر، وتعيد إنتاج اللامساواة الهيكليَّة على المستويات المحليَّة والعالَميَّة.

وهذا ما سيتناوله هذا الفصل، حيث سأقدّم عرضًا موجزًا لتاريخ العلوم الاقتصاديّة مع التركيز على نشأة الاقتصاد السائد، والنماذج التي يعتمدها، وكيفيَّة تفسيره للعالم

من منظور الاقتصاديين التقليديين، كما يناقش الفصل بعض المفاهيم والفرضيات الأساسيَّة في الاقتصاد السائد، مثل مفهوم «الإنسان الاقتصادي»، ويوضح كيف تفترض هذه النماذج أن البشر كائناتٌ عقلانيّة ومحايدة، متجاهلةً تعقيداتهم الاجتماعيَّة والثقافية، مما يؤدي إلى تهميش تجارب فئاتٍ واسعةٍ من الناس.

يتناول الفصل أيضًا النقد النسوي لهذه النظريات، مشيرًا إلى أن الاقتصاد السائد، رغم قدرته على تحليل الأنماط الاقتصادية الكبرى، يفشل في إدراك السياقات الاجتماعيَّة التي تحدد الأدوار الاقتصادية للأفراد، خاصةً فيما يتعلّق بالنوع الاجتماعي والطبقات الاجتماعيَّة والفئات المُهمَّشة، كما يوضّح كيف ساهمت النظريّات الاقتصاديَّة السائدة في ترسيخ الأنظمة القمعيَّة، لا سيما الأبوية والاستعمارية، وكيف أن الأُسُس الفكريّة التي نشأت في هذه السياقات لا تزال تؤثر في السياسات الاقتصادية المعاصرة، مما يزيد من تعميق اللامساواة على المستويات المحليَّة والعالَميَّة ويساهم في تثبيت الأدوار الاجتماعيَّة التقليديَّة.

من خلال هذا الطرح النَّقدي، يعمل هذا الفصل كمقدمة عن الاقتصاد النسوي كبديلٍ لمناهج الاقتصاد السائد، ويسعى إلى توسيع فهمنا للاقتصاد بحيث يشمل جميع الأصوات والفئات التي هُمِّشَت في النظريات والسياسات الاقتصادية التقليديَّة.

تعريف علم الاقتصاد

في الريف المصري، من العادات أن يُعدّ طبق «المحشي» الشهير مع اللحم يوم الخميس، أسمع أمي وهي تتحدث عبر الهاتف مع خالتي، التي تستيقظ مبكرًا للذهاب إلى السوق حتى تستطيع شراء أجود الخضروات قبل أن يشتريها الناس ويتركوا البضائع الأقل جودة، تسألها أمي عن سعر الكرنب اليوم، وتسمع ردها على الطرف الآخر، فتقرر أن السعر هذا الأسبوع مرتفع، وأن إعداد المحشي غير مناسب للوضع الاقتصادي في منزلنا هذا الأسبوع.

أفكر: قرار أمي، إذًا، اعتمد على تقييمها للموارد المالية المتاحة في المنزل.

أسأل أمي: إذا كان السبب هو نقص المال المُتاح، أليس من الأكثر واقعيةً التخلي عن اللحم، الذي سعره أغلى بكثير، بدلًا من التخلي عن المحشي، الذي يمكننا تناوله دون لحم؟ ترد: «يغضب أبوكِ إذا أعددنا محشي بدون لحم.. الأفضل إعداد طبق آخر أقل تكلفةً مع اللحم.»

إذًا، موازين القوى لها يدٌ في الدوافع المُتعلّقة بالقرارات الاقتصادية، الخوف من غضب أبي... تستكمل، مقاطعة أفكاري: «حرام، هو يعمل مجهدًا طوال الأسبوع ويستحق وجبةً تقوّي بدنه آخر الأسبوع.» ربما حتى الحب يتدخّل في القرارات الاقتصادية، إذًا.

لكن الأسبوع التالي، تتم نفس المحادثة مع خالتي، ورغم أن سعر الكرنب ظلّ مرتفعًا، طلبت أمي من خالتي أن تشتري لها اثنين، مستطردةً: "أحسن عندنا عزومة." إذًا، عنصرٌ جديدٌ تداخل ليؤثر على قرارات أمي الاقتصادية... فالعادات والدوافع الاجتماعيَّة لها دورٌ أيضًا على ما يبدو.

محاولة فهم القرارات الاقتصادية، سواء الفردية أو المؤسسية أو الدولية، وتفسيرها—لماذا تُتّخذ بناءً على وضع معين أو دافع معين—هو جوهر علم الاقتصاد.
في مجال الاقتصاد، توجد العديد من النظريات والطرق التي تسعى لفهم الوضع الاقتصادي والقرارات الاقتصادية على مستويين: الكلّي (Macroeconomics) والجُزئيّ (Microeconomics).

الاقتصاد الكُلي يركز على الأنشطة الاقتصادية العامة التي تخص دولةً أو مجتمعًا بأكمله، مثل الدخل الوطني ومستويات التوظيف والتضخم والأنشطة المتعلقة بتجارة معينة أو منتج معين، يحاول الاقتصاد الكلي الإجابة على أسئلةٍ عامة مثل:

- ما الذي ستنتجه دولة ما حتى يتمكن الناس فيها من العيش؟
- هل ستعتمد الدولة على الاكتفاء الذاتي أم ستقايض السلع مع دول أخرى؟
- كيف ستحدد هذه الدولة ما الذي يجب إنتاجه؟
- كيف ستُوزَّع المنتجات؟ وهل ستُخصَّص للجميع، حتى لأولئك الذين لا يعملون؟
- ماذا ستفعل الدولة مع كبار السن وغير القادرين على العمل؟
- ماذا ستفعل الدولة إذا نفد المال من بنك الدولة؟

- كيف يمكن أن تتأكد الدولة من أن لديها موارد كافية لدعم الناس في العام المُقبل، بالإضافة إلى هذا العام؟

أما الاقتصاد الجزئي، فيركّز على الفاعلين الفرديين، مثل الأُسَر والشركات، وتفاعلاتهم في أسواق معينة، يتناول الاختيارات الاقتصادية الشخصية، مثل:

- ما الذي يشتريه الأفراد؟ ولماذا؟
- ما الذي يبيعونه؟ ولماذا؟
- كيف يقوم الأفراد بالادخار والاستثمار؟ وما هي الدوافع التي تؤثر على تلك القرارات؟

علم الاقتصاد ليس مجرد تخصص أكاديمي نظري؛ بل إنه يتداخل مع حياة الأفراد والمجتمعات بطرقٍ عميقة، يساعد علم الاقتصاد على فهم أسباب اللامساواة الاجتماعيّة، وكيفية تصميم السياسات العامة، كما تستخدم الحكومات المبادئ الاقتصادية لتصميم سياسات تؤثر على الضرائب والرعاية الاجتماعيّة والبنية التحتية، لذلك، فهم الاقتصاد وعلم الاقتصاد ضروريان للتعرف على كيفية توزيع السلطة والموارد والفرص، ولمواجهة الأنظمة التي تعزز التفاوت وعدم المساواة، لهذا السبب، هناك العديد من النظريات التي تسعى لفهم العوامل الاقتصادية والعمليات المرتبطة بها.

لمحة عن الاقتصاد السائد (Mainstream Economics)

الاقتصاد السائد (Mainstream Economics) يشير إلى النظريات والمفاهيم الاقتصادية التي تسيطر على التفكير الاقتصادي الأكاديمي والسياسي في وقتٍ مُعيّن، وتشكّل الأساس لمعظم التحليلات والسياسات الاقتصاديّة المعتمدة، ويُعرف أيضًا باسم الاقتصاد الأرثوذكسي/التقليدي (Orthodox Economics)، وهو الإطار الذي يُدرَّس غالبًا في الجامعات، ويعتمد على نماذج رياضيّة وافتراضات معياريّة لفهم وتفسير الأنشطة الاقتصادية، تتناول هذه الفقرة تطور الاقتصاد السائد في وقتنا الحالي مع التركيز على المحطات الرئيسيّة من الاقتصاد الكلاسيكي إلى النيوليبراليّة المُعاصرة.

الاقتصاد الكلاسيكي ومفهوم "اليد الخفيّة"

ظهر الاقتصاد الكلاسيكي في القرن الثامن عشر خلال فترة التحوُّلات الصناعية والتوسع الاستعماري، ويُعتبر هذا النموذج من النماذج المحورية في الفكر الاقتصادي، وما زالت مفاهيم وافتراضات الاقتصاد الكلاسيكيّ مهيمنةً على الأُطُر المفاهيميّة والتحليليّة والسياسيّة المُعتَمَدة في عصرنا الحالي.

من رواد الاقتصاد الكلاسيكي آدم سميث، الملقب بـ»أب الاقتصاد»، وإحدى الأفكار المحوريّة في الاقتصاد الكلاسيكي هي فكرة التنظيم الذاتي للأسواق، المُعتمدة على مفهوم "اليد الخفيّة"، الذي قدَّمهُ آدم سميث في كتابه الشهير(ثروة الأمم) عام 1776[1].

يشير مفهوم «اليد الخفية» إلى أن الأسواق لا تحتاج إلى إدارةٍ أو تنظيمٍ مُباشر لأنها تنظِّمُ نفسها ذاتيًا عبر آلية العرض والطلب، يدّعي آدم سميث أن سعي الأفراد لتحقيق مصالحهم الشخصيّة في السوق (كالربح أو تحسين أوضاعهم المالية) يؤدي بشكل غير مباشر إلى تحقيق التوازن الاقتصادي وازدهار المجتمع ككُلّ، في هذا السياق، تُخصَّص الموارد بشكلٍ فعّال وتلقائي، دون الحاجة إلى تدخُّل الدولة. تخيلي سوق خضار موجودًا في منطقتك، حيث يجتمع المزارعون المحليّون كل يوم جمعة في الأسبوع لبيع منتجاتهم، هل فكرتِ ذات مرة كيف يتخذ كل مُزارع قراراته بخصوص منتجاته؟ مثلاً، كيف يقرر كل مُزارعٍ ماذا يزرع؟ على أيّ أساس يقرر المُزارع كمية المواد التي سيزرعها؟ وكيف يحدد كل منهم السعر الذي سيبيع به كلًا من منتجاته؟

وماذا عن المُشترين؟ كيف يقررون أي منتجٍ سيشترون؟ ومن أيّ بائع؟ وأي سعرٍ سيقبلون؟

حسب مفهوم اليد الخفيّة، فإن الإجابة على كل تلك الأسئلة هي أن المصلحة الشخصيّة ستتحكم في كل الإجابات، فسيقرّر كل مُزارعٍ ماذا يزرع بناءً على معادلة: توقُّعه للطلب + تكلفة الإنتاج + السعر الذي يمكنه بيعه به، فإذا كانت النتيجة هي تحقيق أقصى قدرٍ من الرّبح، فهذا هو الاختيار، على الجانب الآخر، سيقوم المشترون بشراء المنتجات التي تناسب حاجتهم، بالسعر الذي يستطيعون دفعه ومن البائع الذي يختارون بناءً على مدى رضاهم عن جودة المنتجات التي يحصلون عليها منه.

على سبيل المثال، لاحظ المزارعون أن منتجًا معينًا - دعونا نقول الطماطم - أصبح عليها طلب كبير بسبب ترند جديد على منصات التواصل الاجتماعي، حيث يعمل الأفراد عصير الطماطم ويصورون ردود أفعالهم عن مدى فاعليته في تحسين البشرة! فيتوقع المزارع أن اسعار الطماطم سترتفع ، وإذا كانت تكلفة زراعته غير عالية، فهذا يعني أنه سيتربّح منه أكثر، وهذا سيدفع المزارع إلى زراعة المزيد من الطماطم في الموسم القادم لتحقيق أقصى قدرٍ من الربح، بل سيتنافس المزارعون على إنتاج أفضل المنتجات جودةً وبأفضل الأسعار، على جانب المشترين، سواءً مُتأثّرين بالترند أو لا، سيذهبون للسوق لشراء الطماطم لأي غرضٍ كان، وسيختارون شراءها بالكمّ الذي يحتاجونه، بالسعر الذي يقدرون عليه، ومن المُزارع الذي يناسب سعره وجودة منتجاته احتياجاتهم.

في هذا السيناريو، بناءً على افتراضات الاقتصاد الكلاسيكي، لم يتطلب السوق أي تدخلٍ من سلطةٍ مركزيةٍ لتحديد ما يُزرع أو يحدد الأسعار، بدلًا من ذلك، أدى تفاعل العرض والطلب إلى تحقيق توازنٍ تلقائي واستمرار عمل السوق بشكلٍ فعال، وكأن هناك «يدًا خفية» توجهه.

وأنتِ، ما رأيك؟ هل ترى أي مشكلات في هذه النظرية؟ هل الافتراضات التي بنيت عليها كافية لتفسير جميع التعاملات الاقتصادية؟ إذا كنتِ تحاولين فهم آليّة عمل سوق الخضار بنفسك، هل ستقبلين بتلك الافتراضات أم ستضيفين تفاصيل أخرى؟

الاقتصاد النيوكلاسيكي وفكرة المنفعة القصوى

في أواخر القرن التاسع عشر، بدأت أفكار الاقتصاد النيوكلاسيكي (الاقتصاد الكلاسيكي الجديد) في الظهور، مقدمةً نماذج ونظريات تهدف إلى محاولة فهم صنع القرارات الفردية وتفسير سلوك المُستهلك، مع تركيز نموذج الاقتصاد النيوكلاسيكي على استخدام النماذج الرياضيّة الأكثر رسميةً لفهم كيفية عمل الأسواق، أدخل مفكرون مثل ألفريد مارشال وليون فالراس (على سبيل المثال لا الحصر) مفاهيم مثل المنفعة الحدّية في محاولة تفسير سلوك المُستهلكين وتحديد الأسعار بناءً على فكرة العرض والطلب.

تفترض نظرية المنفعة الحدّية أن قيمة السلع تُحدد بناءً على المنفعة الإضافية التي يحصل عليها الفرد عند استهلاك وحدةٍ إضافيةٍ من السلعة، تعتمد هذه النظرية على فكرة المنفعة القصوى، التي ترتبط بكيفية اتخاذ الأفراد قراراتهم الاقتصادية بناءً على سعيهم لتحقيق أقصى استفادةٍ من الموارد المُتاحة لهم، وتفترض النظرية أن «المنفعة» هي عمليةٌ «حدية» تتناقص مع زيادة الكمية المُستهلَكَة من السّلعة؛ أي أنه كلما زاد استهلاك الفرد لسلعةٍ معينة، تقلّ المنفعة التي يحصل عليها من الوحدة الإضافية (وهو ما يُعرف بقانون تناقص المنفعة الحديّة).

تخيلي أنكِ تسيرين في يوم حار جدًا وتشعرين بالعطش الشديد، فقررتِ شراء زجاجات ماء باردة من متجر قريب، يجلس عالم اقتصاد يتبع الفكر النيوكلاسيكي على جانب الشارع ويتابع توجهك إلى المتجر ويحاول أن يستنتج كم زجاجة مياه ستشترين؟ وما هو السعر الذي ستكونين مستعدةً لدفعه مقابل كل زجاجة؟

إذا اتبعنا قانون المنفعة الحدية، فالإجابة على تلك الأسئلة ستعتمد على المنفعة التي ستوفرها لكِ كل زجاجة. الزجاجة الأولى ستشبع عطشكِ بشكلٍ كبير لأنك كنتِ عطشى للغاية، وهنا تكون المنفعة الحدية لهذه الزجاجة مرتفعةً جدًا، مما يجعل احتمال شرائها بسعر أعلى أكبر، قد تشتري زجاجةً ثانيةً أو حتى ثالثةً بسبب استمرار الشعور بالعطش، ولكن مع كلّ زجاجةٍ إضافية، ستلاحظين أن الشعور بالعطش يقلّ تدريجيًا، بحلول الزجاجة الثالثة أو الرابعة، قد تصلين إلى نقطة لا تشعرين فيها بالحاجة إلى المزيد، وقد تصبح الزجاجة الرابعة عديمة الفائدة أو حتى مزعجة.

هذا المثال يوضح أن المنفعة الحدية تتناقص مع زيادة الكمية المُستهلكة من السلعة نفسها، خاصةً بعد تحقيق الإشباع الأساسي، في البداية، كانت الحاجة قويةً

للغاية، فكانت المنفعة الحديّة مُرتفعة، لكن مع كلّ وحدةٍ إضافية، تقلّ الحاجة وبالتالي تقل المنفعة الحديّة.

يُستخدم قانون المنفعة الحدية في تفسير سلوك المستهلكين في السوق، مثل كيفية اتخاذهم قرارات الشراء أو تحديد السعر الذي يرغبون في دفعه، كما يُستخدم هذا المفهوم لتحليل كيفية تخصيص الموارد لتحقيق أكبر قدر من المنفعة.كذلك تُستخدم فكرة المنفعة القصوى لتفسير طريقة عمل الأسواق أيضاً وقرارات الشركات ومقدمي المنتجات والخدمات وأساليب المنافسة بين الشركات.

على سبيل المثال، فكري في شركات الإنترنت التي تقدم باقاتٍ بأسعار متفاوتة: إعلان: ....»اشترِ باقة إنترنت 100 ميجابايت بـ 30 دولارًا واحصل على 100 ميجابايت إضافية بنصف السعر!»

هل تفترض شركات الإنترنت أن المستهلكين على استعدادٍ لدفع سعر أعلى لأول 100 ميجابايت بسبب ارتفاع المنفعة الحدّية لها؟ وهل يدركون أن تخفيض السعر للوحدات الإضافيّة ربما يزيد المبيعات الإجمالية بسبب تراجع المنفعة الحدية للمزيد من البيانات؟ قد يستخدم المستهلك الافتراض نفسه عندما يفاوض للحصول على خصومات إضافية مقابل شراء ثلاث باقات بدلًا من اثنتين.

بشكل مختصر، بناءً على فكرة المنفعة القصوى، يُفترض أن الأفراد يتخذون قراراتهم الاقتصادية بناءً على موازنةٍ دقيقةٍ بين المنفعة التي يحصلون عليها من سلعةٍ أو خدمة والتكلفة التي يدفعونها، لذلك، يختار الأفراد السلع التي تحقق لهم أكبر قدرٍ من المنفعة بأقلّ تكلفةٍ مُمكنة.

وأنتِ، ما رأيك في هذه النظرية كمحاولةٍ لفهم القرارات الاقتصاديّة للأفراد؟ هل تعتقدين أنها كافيةٌ لفهم قرارات الأفراد ذوي المواقع والظروف الاجتماعيّة المختلفة؟ هل تعتقدين أنه يمكن تطبيقها على كل أنواع المنتجات الاستهلاكية والقرارات الاقتصادية؟

اقتصاد كينز (Keynesian economics) وتعزيز دور الدولة

بينما ركز الاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي على حرية السوق، شهد القرن العشرون صعود الاقتصاد الكينزي، الذي طوره الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز، خاصةً في كتابه الشهير (النظريّة العامّة للتوظيف والفائدة والنقود) المنشور عام 1936[2]، يعتمد هذا النموذج على أهمية تدخل الحكومة في الأسواق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو، خصوصًا في حالات الركود. ظهر هذا النموذج كردٍّ فعلٍ على الكساد الكبير، الأزمة الاقتصادية التي أثّرت على معظم دول العالم في أواخر عام 1920[3]، وفقًا لكينز، أظهرت الأزمة كيف يمكن للاقتصاد أن يظل في حالة ركودٍ طويل إذا تُركت الأسواق تعمل بمفردها.

ركز كينز على الاقتصاد السياسي وأهمية دور الدولة في الاقتصاد، مؤكدًا أن السوق لا يمكنه دائمًا تحقيق التوازن التلقائي؛ لذلك، يجب أن تتدخل الحكومة لتحفيز الاستقرار الاقتصادي، وفي هذا السياق، قدم كينز مفهوم الطلب الكلي باعتباره المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، الطلب الكلي هو مجموع إنفاق الأفراد والشركات والحكومة وصافي الصادرات في الاقتصاد عند مستوى معين للأسعار، إذا كان الطلب الكلي منخفضًا، فقد يؤدي ذلك إلى بطالةٍ وأزمات اقتصادية تتطلّب تدخُّل الحكومة لزيادة هذا الطلب من خلال الإنفاق أو خفض الضرائب، يتأثر الطلب الكليّ بعدة عوامل، مثل: مستوى الدخل، معدلات الفائدة، الإنفاق الحكومي، السياسات النقدية والمالية، وثقة المستهلكين والشركات.

ركزت نظريات كينز على سوق العمل ودور «الأسرة» وسلوكياتها في الاستهلاك والادخار ودورهما في الطلب الكلي، قدم كينز مفهوم الميل الحدّي للاستهلاك، الذي يشير إلى أن استهلاك الأُسَر يزداد مع ارتفاع الدخل، ولكن بمعدلٍ مُتناقص.

تخيلي أنك تعملين في وظيفةٍ براتبٍ ثابت، ولكن وَعَدتك صاحبة العمل أن الشهر القادم ستحصلين على زيادة في الراتب بمقدار 1000 جنيه، ماذا ستفعلين بهذه الزيادة؟ حسب نظرية كينز، هناك اختياران: إما أنك ستقومين بإنفاق هذه الزيادة على شراء سلع أو خدمات، أو أن تضعيها في مدخراتك.

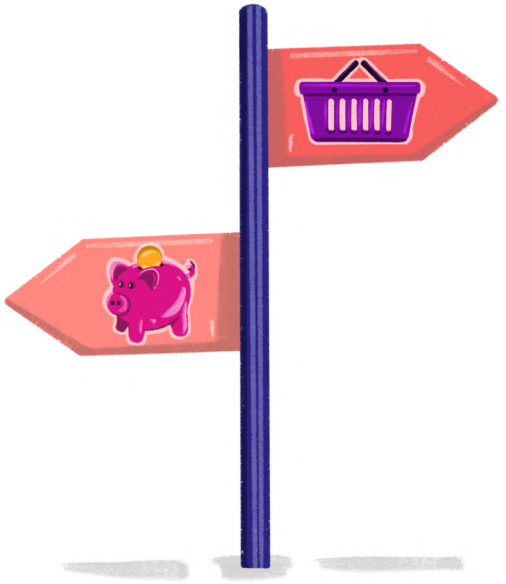

إذا قررتِ أن تنفقي 800 جنيه من الـ1000 جنيه على استهلاك سلعٍ مثل الطعام والملابس، بينما وضعتِ الـ 200 جنيه المتبقية في مدخراتك، فإن 80% من الدخل الإضافي الذي حصلتِ عليه أُنفق على الاستهلاك، وهذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك هو 0.8

إذا قررتِ بدلاً من ذلك إنفاق 500 جنيه فقط على الاستهلاك ووضع البقية - 500 جنيه - في المدخرات، فإن الميل الحدي للاستهلاك سيكون أقل، حيث أنفقتِ 50% من الزيادة في الدخل على الاستهلاك.

تخيلي أنه بناءً على هذا القرار الشخصي والفردي يمكن أن تبني حكومتك سياساتها الاقتصادية.

كيف؟

تخيلي أن نفس هذه التجربة طُبِّقَت على 1000 شخص آخرين يعملون في نفس وظيفتك ويحصلون على نفس راتبك ويعيشون في مدينتك، تخيلي أن نتيجة التجربة كانت أن 70% من الأشخاص الذين تمّت عليهم التجربة أنفقوا 80% من الدخل الزائد، إذا كان لدى الدولة هذه الإحصائيّة وفي حالة حدوث أزمة اقتصادية، يمكن للدولة اتباع قانون الميل الحدي للاستهلاك واستخدام سياسات مثل التحفيز المالي (زيادة الإنفاق الحكومي أو تقليص الضرائب) لزيادة الدخل، وبالتالي زيادة الاستهلاك والمساهمة في تحفيز النمو الاقتصادي.

هذه ببساطة هي فكرة الميل الحدي للاستهلاك، وهو المفهوم المركزي في اقتصاد كينزي.

يمكن لهذا النموذج أن يوجه سياسات مثل السياسة المالية وحُزَم التحفيز، فإذا كان صُنّاع السياسة يعلمون أن الأُسَر ذات الدخل المنخفض تميل إلى أن يكون لديها ميلٌ حديٌ مرتفعٌ للاستهلاك (أي أنهم أكثر احتمالًا لإنفاق الدخل الإضافي)، يمكنهم استهداف المدفوعات التحفيزيّة أو تخفيضات الضرائب أو تقديم الإعانات لهذه الأُسَر لتعظيم التأثير على الطلب الكليّ والنمو الاقتصادي، على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي التحويلات النقدية المُباشرة للأفراد أو زيادةٌ في إعانات الرعاية الاجتماعيّة للأُسَر ذات الدخل المنخفض إلى زيادة الاستهلاك، وبالتالي المساعدة في دفع عجلة التعافي الاقتصادي في أوقات الركود، كما حدث أثناء جائحة COVID-19 عندما قدمت الحكومة البريطانية على سبيل المثال زيادات في حوافز الضمان الاجتماعي للأفراد ذوي الميل الحدي المرتفع للاستهلاك [4]، للمساعدة في استمرار الاستهلاك والتعافي الاقتصادي.

كذلك يمكن استخدام هذا النموذج في السياسات الضريبية. إذا كان الأفراد ذوو الدخل المرتفع لديهم ميلٌ حديٌ منخفض للاستهلاك، فإن زيادة الضرائب على الفئات الأكثر ثراءً قد لا تؤدي إلى تقليص الاستهلاك بنفس القدر الذي يؤدي إليه فرض ضرائب على السلع التي تستهلك بكثرة، بالمقابل، يمكن أن يؤدي تقليص الضرائب على الأُسَر ذات الدخل المتوسط والمنخفض إلى زيادة الإنفاق، مما يعزز الطلب في الاقتصاد، يمكن أن تكون الأنظمة الضريبيّة التصاعديّة أكثر فاعليةً عند استهداف السياسات التي تهدف إلى إعادة توزيع الدخل وتحفيز الاستهلاك.

كما يمكن أن يؤثر هذا النموذج على حوافز الادخار وعروض البنوك المتعلّقة بالادخار، إذا كانت السياسات تهدف إلى زيادة الادخار بدلاً من الاستهلاك (على سبيل المثال، لبناء المدخرات الوطنية أو تقليل الديون)، فإن فهم الميل الحدّي للاستهلاك يمكن أن يوجّه تصميم الحوافز، على سبيل المثال، يمكن أن تستهدف السياسات التي تقدم حوافز ضريبيةً لحسابات الادخار أو صناديق التقاعد، الأُسَر ذات الميل الحدّي المنخفض للاستهلاك، مما يشجّعهم على الادخار بدلًا من الإنفاق.

كذلك يستخدم في تصميم برامج الرعاية الاجتماعيّة للفئات المستهدفة، فيساعد في فهم كيفية تصرف الفئات المختلفة في المجتمع (مثل التصرُّف حسب مستوى الدخل أو الطبقة الاقتصادية) من حيث الاستهلاك وذلك ليخدم تشكيل برامج الرعاية

الاجتماعيَّة، على سبيل المثال، يمكن تعديل التحويلات النقدية المباشرة أو الإعانات للسلع الأساسيَّة في المجالات التي سيكون لها أكبر تأثير.

باختصار، يساعد فهم الميل الحدي للاستهلاك صُنّاع السياسات على تخصيص التدخُّلات لزيادة أو تقليص الطلب الكلي، وإعادة توزيع الدخل بشكلٍ فعال، وتوجيه سلوك الاستهلاك بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية الوطنية، وبالفعل، يُستخدم هذا النموذج بشكلٍ أساسي في صياغة السياسات الاقتصادية، وقد أثّرت مبادئ كينز في السياسات المالية والنقدية على مستوى العالم وشكلت الأساس للعديد من السياسات الاقتصادية التي تم تبنيها بعد الحرب العالميَّة الثانية في الدول الصناعية، مثل زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع العامة لضمان استقرار الاقتصاد، وقادت رؤى كينز إلى ترسيخ السياسات الاقتصادية الكلية كعجلة توازن للاقتصاد.

رغم أن النموذج الكينزي يمثل نقلةً تقدميةً في الفكر الاقتصادي مقارنةً بالنماذج الكلاسيكية، إلا أن تضمينه في هذا الفصل النقدي ضروري، وهذا لأنه لا يزال يحمل افتراضات وحدودًا تخصّ تكوينات ومفاهيم اجتماعيَّة مثل مفهوم الأسرة والعمل، وكذلك يؤثر تطبيقه على سياسات مجتمعية أساسيَّة تمس أفراد المجتمع بتنوعهم واختلافهم، فعلينا أن نفكر... هل يأخذ النموذج الكينزي هذه الأمور في الاعتبار في افتراضاته ونظرياته الاقتصادية وكذلك تطبيقاته؟

النيوليبراليَّة وهيمنة الأسواق

في النصف الثاني من القرن العشرين، برزت النيوليبراليَّة كنموذجٍ اقتصادي مهيمن ويمكن اعتبارها نموذجًا من نماذج الرأسمالية، والرأسمالية هي نظامٌ اقتصاديٌ يعتمد على الملكيّة الخاصّة لوسائل الإنتاج، مثل المصانع والأراضي، ويشجع على التنافس الفردي لتحقيق الربح، ركز هذا النموذج على تعزيز الأسواق الحرة وتقليص دور الحكومة، داعيًا إلى إلغاء القيود التنظيمية وتحرير الاقتصاد.

نشأت النيوليبراليَّة كرد فعلٍ على التوافق الكينزي، الذي كان يركّز على تدخل الدولة في الاقتصاد، يُعتبر كتابا (الطريق إلى العبودية) لفريدريك هايك والذي نُشر لأول مرة عام 1944[5]، و(الرأسمالية والحرية) لميلتون فريدمان والذي نُشر لأول مرة عام 1962[6] من النصوص الأساسيَّة في الفكر النيوليبرالي، ويُصنفان ضمن أهم الأعمال التي أسهمت في تشكيل الاقتصاد السياسي في القرن العشرين، وقد تم تبني هذه الأفكار بشكلٍ كبيرٍ منذ ثمانينيات القرن العشرين، خاصةً في ظلّ سياسات مارغريت تاتشر في المملكة المتحدة ورونالد ريغان في الولايات المتحدة، تضمنت تلك السياسات تقليص الإنفاق الحكومي وخصخصة المؤسسات العامة وتحرير الأسواق لتعزيز العولمة كأساسٍ للنمو الاقتصادي وتحقيق الكفاءة في الإنتاج.[7]

في مفهوم الأسواق الحرة، جادل النيوليبراليون بأن السوق عندما تُترك دون تدخلٍ حكومي، قادرةٌ على تحقيق الكفاءة الاقتصادية والنمو المستدام، لذا يدعون إلى تخفيف اللوائح التنظيميّة وإزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار (فريدمان، 1962)، كما شجع الفكر النيوليبرالي على العولمة وهي عملية زيادة الترابط والتفاعل بين دول العالم على الصعيدين الاقتصادي والثقافي، وتسهيل التجارة الدولية وتخفيض الرسوم الجمركية، ويروّج الفكر النيوليبرالي لفكرة أن الأسواق الحرة والتجارة العالميَّة ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحسين الرفاهية العامة.

ولكن أي دول يمكن أن تستفيد من نظام كهذا برأيك؟ هل يمكن أن تستفيد الدول الغنية والفقيرة والنامية من هذا النهج بشكل متساوٍ؟

شجع أيضاً الفكر النيوليبرالي على مفهوم الخصخصة، وهي عملية نقل ملكية المؤسسات والخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص وتقليص دور الدولة في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعيَّة مثل الرعاية الصحية والتعليم والإعانات الاجتماعيَّة، في إطار هذا الفكر، يُعتقد أن القطاع الخاص أكثر كفاءةً في توفير هذه الخدمات، وأن تحفيز السوق والمنافسة بين الشركات سيسهم في تحسين الجودة وتقليل التكاليف.[8] تبنى الفكر النيوليبرالي أيضًا نموذج المسؤولية الفردية، حيث شجع على تقليل دور الدولة حتى في ضمان الرعاية الاجتماعيَّة وخَفْض الإنفاق الحكومي على تلك البرامج، بل وإلغاء أو تقليص برامج الرفاه الاجتماعي بشكل عام، واستند هذا الفكر على مفهوم الاعتماد على الذات، وأن الأفراد هم المسؤولون الأساسيون عن تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعيَّة.

وأنتِ، هل تعتقدين أن هذا النموذج يؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة أم أنه يزيد

من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي؟ كيف يمكن تقييم تأثير هذه السياسات على حياة الأفراد، خاصةً الفئات المُهمَّشة؟

مفاهيم وافتراضات الاقتصاد السائد

قدم القسم السابق لمحةً موجزةً عن الاقتصاد السائد والنماذج المُسيطرة عليه، مع التركيز على النظريات التي تؤثر على السياسات الاقتصادية والمعاملات الاقتصادية بشكل عام، تناولنا أربعةً من النماذج الأكثر شهرةً واستخدامًا، والتي تُعتبر محورية في العلوم الاقتصادية الأكاديمية والسياسية، وتُستخدم لتحليل الأسواق واختيارات المستهلكين/ات وتشكيل السياسات الاقتصادية للدول، بما في ذلك السياسات التي تدعم الحقوق الاقتصادية والعوامل المؤثرة على اقتصاد الدولة.

عند النظر في هذه النماذج السائدة، يمكننا ملاحظة بعض الافتراضات والسمات المشتركة المتعلقة بالأفراد والعالم الاجتماعي، يمكن ذكر أهمها كما يلي:

الإنسان الاقتصادي (Homo Economicus)

اعتمدت النماذج الاقتصادية السائدة على نموذج الإنسان الاقتصادي الذي يفترض أن الأفراد اقتصاديون بطبعهم، مفاهيم مثل اليد الخفية والمنفعة القصوى والمسؤولية الفردية والسوق الحرة والعرض والطلب مبنيةٌ على افتراض أن الأفراد دائمًا ما يتخذون قرارات اقتصادية «ذكية» تهدف إلى تعظيم منفعتهم أو أرباحهم، وفقًا لهذا النموذج، يُفترض أيضًا أن الأفراد على درايةٍ كاملةٍ بكلّ المعلومات الاقتصادية المُتاحة والمطلوبة لأخذ قراراتهم وفهم عواقب اختياراتهم.

تفترض المفاهيم القائمة على نموذج الإنسان الاقتصادي أن جميع الأفراد أنانيون، حيث أن دوافعهم الرئيسية في اتخاذ القرارات الاقتصادية تتعلق دائمًا بالمكاسب الشخصية فقط، كما يفترض النموذج أن الأفراد مستقلّون، ويتخذون قراراتهم بمعزل عن التأثيرات الاجتماعيّة أو العاطفية أو العلاقات الإنسانية، وبذلك، هم أحرارٌ في اتخاذ هذه القرارات دون تدخُّلات خارجية، ودون تأثير السياقات الاجتماعيّة والقيم الثقافية والعلاقات الاجتماعيّة في تشكيل تلك القرارات.

تهدف هذه المفاهيم ، من خلال نموذج الإنسان الاقتصادي، إلى تبسيط السلوك البشري لتكوين نماذج ونظريات تساعد على التنبؤ بالأنشطة الاقتصادية، ولكن، هل السلوك البشري في الواقع بهذه البساطة؟

لا يوجد شيء اسمه. «لا مساواة"

المفاهيم الاقتصادية في النماذج السائدة، مثل فكرة السوق الحر واليد الخفية، مبنية على افتراض أن السوق الحر يؤدي إلى توزيع عادل للموارد وأن آليات السوق ستأخذ مسارها نحو الازدهار التلقائي دون تدخلٍ خارجيّ، بحيث سينتفع الجميع من نتائج هذا الازدهار.

على سبيل المثال اعتمد الفكر النيوليبرالي بشكل خاص، والرأسمالي بشكل عام، نظرية تسرب الفوائد (Trickle-down Economics)، التي تفترض أن تقديم حوافز اقتصادية مثل تخفيض الضرائب أو تقليص القيود التنظيمية على الشركات والأفراد ذوي الدخل المرتفع، سيؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي، هذا النمو، بحسب النظرية، سيتسرّب من الطبقات العليا إلى الطبقات الأدنى عبر خلق فرص عمل وزيادة الاستثمارات ورفع الأجور وزيادة النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة بشكلٍ عام.[9] إذاً، حسب نظرية تسرب الفوائد، بدلًا من الاستثمار المباشر في تحسين أوضاع الفئات ذات الأوضاع الاقتصادية الهشَّة، على الحكومات التركيز على مساعدة الشركات والأفراد ذوي الوضع الاقتصادي المرتفع لكي تزيد ثرواتهم وقدرتهم على الاستثمار ومع توسع الشركات وزيادة استثماراتها في مشاريع جديدة، سيعود هذا بالنفع على الفئات الأقل دخلًا أيضًا من خلال فرص العمل التي ستوفرها تلك الشركات.

تعتمد هذه الافتراضات على افتراضٍ آخر وهو أنه لا توجد فجوات اقتصادية فعلية بين الأفراد، وأن جميع الناس يمتلكون رأس المال أو الموارد اللازمة للاستثمار والتجارة

والتربُّح، حتى نموذج النيوليبراليَّة الذي يعترف نوعًا ما بوجود اختلافات طبقية، حيث يشجع على تركيز الثروات في الطبقات العليا، يفترض في نظرياته أنه سيكون هناك توزيع عادل للأرباح، حيث سينتفع الجميع بانتفاع الأغنياء.

كذلك في النماذج الكينزيّة، والتي رغم أنها تسعى إلى تحقيق التوازن في الاقتصاد وتفعيل دور الدولة، تفترض التجانس في سوق العمل، فقد تم التعامل مع سوق العمل كوحدةٍ واحدةٍ لا يوجد فيها تقسيم جندري، كأنّ الرجال والنساء يشغلن أدوارًا وقطاعات مختلفة بشكل متساوٍ، كما تفترض هذه النماذج أن جميع أنواع العمل متجانسةٌ في طبيعتها ومداها وأجرها، كذلك في نظريات الفكر الكينزي حول الأسرة، تم افتراض أن الأُسَر هي وحدة قرارٍ مُتجانسة، وأن مصالح أفرادها هي نفسها، والتي تُبنى عليها القرارات الاقتصادية.

الرفاه الاقتصادي يقاس بمعدل الإنتاج فقط

في نماذج الاقتصاد السائد، يُقاس الازدهار الاقتصادي عادةً من خلال مؤشرين رئيسيين: الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي، حيث يُنظر إليهما كمؤشرات أساسيَّة لصحة الاقتصاد.

الناتج المحلي الإجمالي هو مقياسٌ يستخدم لقياس قيمة جميع السلع والخدمات التي تُنتَج داخل حدود دولةٍ ما خلال فترةٍ زمنيةٍ معينة، عادةً ما تكون سنةً واحدة، يعدّ هذا المؤشر أداةً رئيسيةً لتقييم الأداء الاقتصادي لأي بلد، حيث يعكس إجمالي النشاط الاقتصادي من خلال حساب قيم الإنتاج في قطاعات مختلفة مثل الصناعة والخدمات والزراعة والتجارة.

هناك ثلاث طرقٍ رئيسية لقياس الناتج المحلي الإجمالي، الأولى هي حساب إجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد عبر جمع قيم الإنتاج في مختلف القطاعات والثانية هي حساب جميع الإنفاقات في الاقتصاد، مثل الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات، أما الطريقة الثالثة فتتمثّل في حساب إجمالي الدخل المكتسب من الإنتاج في الاقتصاد، بما في ذلك الأجور والأرباح والإيجارات والفوائد.

أما النمو الاقتصادي، فهو زيادةٌ مستمرةٌ في القدرة الإنتاجيّة للاقتصاد على مدى فترةٍ طويلةٍ من الزمن، عادةً ما يُقاس من خلال التغيُّر في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، أي الناتج المحلي الإجمالي بعد تعديل التضخم، يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرًا على صحة الاقتصاد، حيث يعكس زيادة في كمية السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك والاستثمار.

يحدث النمو الاقتصادي عندما: 1) تزداد الإنتاجية من خلال استخدام موارد مثل العمل ورأس المال بشكل أكثر كفاءة، 2) زيادة الاستثمار، 3) زيادة الاستهلاك والطلب على السلع والخدمات، مما يمكن أن يحفّز الإنتاج والنمو، بمعنى آخر، إذا قام الاقتصاد بزيادة إنتاجه من السلع والخدمات على مرّ الزمن بسبب زيادة الإنتاجية أو الاستثمار أو عوامل أخرى، يعتبر هذا نموًا اقتصاديًا.

تفترض النماذج السائدة أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تعكس تحسنًا شاملًا في رفاهية الأفراد، وينعكس هذا في اعتماد تلك النظريات على زيادة الناتج المحلي الإجمالي كهدفٍ نهائي لقياس النمو الاقتصادي، كما تفترض هذه النظريات أن هذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي تُعد دليلًا على التقدم والازدهار، وتترجم في صورة تحسين مستوى المعيشة للأفراد وتحسنٍ شامل في رفاهية المجتمع ككل.

هل تبدو تلك الافتراضات منطقيةً من وجهة نظرك؟ أو، ربما بدلًا من منطقيتها، هل تبدو شموليةً ومستدامةً بالقدر الكافي؟

النقد النسوي لنماذج الاقتصاد السائد

ساهم الاقتصاد السائد عبر مناهجه المختلفة – الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والكينزية والنيوليبراليّة – في تشكيل فهمنا لكيفية عمل الاقتصاد، ومع ذلك، يكشف الفكر النسوي والانتقادات النسوية عن القيود التي تواجهها هذه المناهج، ونظرياتها وكذلك الفرضيات التي بُنيَت عليها، خاصةً في كيفيّة تعاطيها مع الأبعاد الجَندَريّة للحياة الاقتصادية وكيف استبعدت النظريات الاقتصادية التقليديّة وجهات النظر المهمشة، بما في ذلك أدوار النساء وآرائهنّ، مما دعم تعزيز عدم المساواة.

ينبع النقد النسوي للاقتصاد من تغلغل الفكر الأبوي في بنية الاقتصاد السائد، مما أدى إلى غياب العديد من القضايا الجَندَريّة والاجتماعيّة في النماذج الاقتصادية التقليديّة، من منظور الاقتصاد النسوي، لعبت العديد من نظريات الاقتصاد السائد دورًا في تثبيت الأدوار الاجتماعيّة التقليديّة، مثل وضع الرجل كمزوّد رئيسي للأسرة والمرأة كمسؤولة عن أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر، يعكس هذا التصور الأبوي افتراضًا ضمنيًا بأن العمل المأجور هو المصدر الأساسي للقيمة الاقتصادية، في حين يتم تهميش أو إخفاء الأدوار التي تقوم بها النساء داخل الاقتصاد، مما يؤدي إلى التقليل من قيمة أعمال الرعاية وتعزيز تبعية النساء اقتصاديًا.

من هذا المنطلق، يدعو الاقتصاد النسوي إلى إعادة تقييم مفهوم «القيمة» في الاقتصاد، حيث القيمة ليست مرتبطةً فقط بالمنافع الشخصيّة والإنتاج السوقي، بل يجب أن يشمل مفهوم القيمة المنافع الاجتماعيّة الناتجة عن أعمال النساء، خاصةً غير المرئية، ليشمل العمل غير المدفوع والرعاية كجزءٍ أساسيٍ من الاقتصاد.

توجد العديد من المدارس النسوية التي تتبع إيديولوجيات ومناهج متنوعة، لن يتم التوغل في هذه المدارس هنا، ولكن في هذا القسم الأخير، نتناول بعض الانتقادات المحورية المقدمة من الاقتصاديات النسويات لنظريات وافتراضات الاقتصاد السائد، هذه الانتقادات تمهّد للفصل القادم، حيث ستُعرض أُطُر نظريّة بديلة مبنية على الفكر الاقتصادي النسوي، الذي يطرح نماذج أكثر شموليةً لفهم وتحليل الحياة الاقتصادية والسياسات الاقتصادية.

تجاهل الجندر وإقصاء النساء من التحليل الاقتصادي

أحد الانتقادات المحورية التي يوجّهُها الفكر النسوي للاقتصاد السائد هو تجاهُله للجندر كعاملٍ مؤثرٍ في القرارات والسياسات الاقتصادية، تُبنى النظريات الاقتصادية السائدة، وبالتبعية أسواق العمل، على افتراض أن الاقتصاد حيادي، وأن النماذج والقوانين تطبق على الجميع بشكل موحد، دون تمييز بين الرجال والنساء. بسبب هذه الافتراضية، يصوَّر العامل الاقتصادي كشخص متجانس، دون النظر إلى تأثير الجندر على موقعه ودوره في الاقتصاد، وعليه، تشكّل المؤسسات والسياسات والمؤشرات الاقتصادية بصورة تعكس هذه الافتراضية، تتجلى مشكلات تلك الحيادية الجَندَريّة في الفكر الاقتصادي السائد كما يلي:

أ- تهميش الأدوار المُجندَرة وتجاهل العمل غير المدفوع في الاقتصاد

النقد النسوي للاقتصاد السائد يتناول مفهوم الجندر في الاقتصاد من عدة زوايا، حيث اعتمدت النسويات مفهوم «التقسيم الجندري للعمل» كأداةٍ رئيسيةٍ لتحليل أوجه القصور التي يعاني منها الاقتصاد السائد في أخذ الجندر في الاعتبار في التحاليل والسياسات الاقتصادية، يشير هذا المفهوم إلى توزيع الأعمال والمهام بين الأفراد بناءً على هويتهم الجَندَريّة، حيث يُنظر إلى الرجال عادةً كمزودين رئيسيين للأُسَر الذين يعملون في قطاعات اقتصادية مدفوعة الأجر، بينما يُتوقع من النساء القيام بأعمال الرعاية والعناية المنزلية التي غالبًا ما تكون غير مدفوعة الأجر. تؤكد النسويات أن هذا التقسيم ليس مجرد نتيجة لاختيارات فردية، بل هو ناتج عن نظم اجتماعيّة وثقافية تؤكد على أدوار محددة للأفراد داخل المجتمع حسب جنسهم.

تُعدُّ ورقة ديان إلسون الصادرة عام 1999 بعنوان (أسواق العمل كمؤسسات جندرية: قضايا المساواة والكفاءة والتمكين)[10] من الأعمال المؤثرة في مجال الاقتصاد النسوي، تنتقد إلسون في هذه الورقة النظريات الاقتصادية السائدة، مشيرةً إلى كيفية تشكيل أسواق العمل من خلال افتراضات وهياكل جندرية، تُقدِّم إلسون في ورقتها مفهوم «المؤسسات الجَندَريَّة»، موضحةً كيف تؤثر التنظيمات الاجتماعيَّة والأدوار الجَندَريَّة على توزيع الموارد واتخاذ القرارات الاقتصادية، مشيرةً إلى أن نماذج سوق العمل تُبنى على فكرة «العامل الموحد»، التي هي بطبعها مبنيةٌ على صورة العامل الرجل، حيث تفترض تلك النظريات أن «العامل» هو شخصٌ متاحٌ دائمًا للعمل، متجاهلةً الأدوار الجَندَريَّة التي تُلقى على النساء كعبء العمل الرعائي، والعمل المنزلي غير المدفوع والأعباء البيولوجية مثل الحمل والولادة التي تقلل من فرصهن في المشاركة في سوق العمل المدفوع بالصورة التي يتم تصورها في نظريات الاقتصاد السائد على أنها المشاركة المتكافئة.

كذلك تظهر أوجه التحيز الجندري في الاقتصاد السائد في استبعاده للعمل غير المدفوع، مثل الرعاية المنزلية والطهي والتنظيف، من حسابات المؤشرات الاقتصادية الأساسيَّة مثل الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، هذا العمل، الذي تتحمل النساء النسبة الأكبر منه عالميًا، يُعتبر غير ذي قيمة اقتصادية لأنه لا يُترجم مباشرةً إلى إنتاج السوق، على سبيل المثال، تُظهر الدراسات أن النساء يتحمَّلنَ مسؤولياتٍ إضافية لضمان استمرارية الحياة الأسرية في أوقات الأزمات الاقتصادية، وهو ما يُغفل في صياغة السياسات الاقتصادية.[11] تتناول هذا الطرح الاقتصادية النسوية ماري وارنغ في كتابها (إذا حَسَبَت النساء) الصادر في 1988[12] حيث تقدم نقدًا جوهريًا للاقتصاد التقليدي، الذي يتجاهل أو يقلل من أهمية العمل غير المدفوع الذي تقوم به النساء، مثل الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية، وتُسلِّط الضوء على كيف أن الاقتصادات السائدة غالبًا ما تركز فقط على الأنشطة الاقتصادية الرسمية والمدفوعة، مما يؤدي إلى إغفال جزءٍ كبيرٍ من النشاط الاقتصادي الذي تقوم به النساء، تؤكد وارنغ أن هذا التجاهل يعكس نظامًا اقتصاديًا منحازًا يقيم قيمة الأنشطة بناءً على علاقتها بالسوق وليس مساهمتها في رفاهية المجتمع وتشدد على أهمية إعادة تعريف الاقتصاد من منظور نسوي، حيث ترى أن الاقتصاد يجب أن يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية بغض النظر عن كونها مدفوعةً أو غير مدفوعة، كما تسلط الضوء على الحاجة إلى تغيير طريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي ليشمل العمل غير المدفوع، الذي بالفعل يساهم في النمو، مما يسمح بفهم أكثر شموليةً للنشاط الاقتصادي وكذلك فهم أعمق لكيفية تحقيق الرفاه الاقتصادي.

تسهم كاترينا مارسال في تعزيز هذا النقد في كتابها (من أعدّ العشاء لآدم سميث؟) المنشور في 2012[13]، حيث تطرح تساؤلًا أساسيًا: من كان يعدّ طعام آدم سميث أثناء انشغاله في تطوير نظرياته الاقتصادية العميقة؟باستخدام هذا السؤال، تُسلِّط مارسال الضوء على الدور غير المرئي الذي لعبته النساء على مدار التاريخ في رعاية الرجال وفي تلبية احتياجات الرجال الأساسيَّة مثل الطهي والتنظيف، تُظهر مارسال من خلال هذا الطرح أن أعمال النساء المنزلية غير المدفوعة وغير المُعترَف بقيمتها لا تعتبر أساسًا لبقاء النظام الاقتصادي فقط، بل يمتد تأثيرها إلى تطور الفكر الاقتصادي نفسه، فقد تمكن آدم سميث من أن يصبح «أبًا للاقتصاد» بفضل شخص ما كان يتولى إعداد وجباته والاعتناء بأموره اليومية الأخرى.

يُعد التقسيم الجندري للعمل أحد الأُسس الهيكليَّة التي تُرسّخ عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي، تعتقد العديد من الاقتصاديات النسويات أن هذا التقسيم ليس فقط غير عادل، بل هو أيضًا عامل رئيسي في تكريس تبعية النساء اقتصاديًا وتقييد فرصهن في الوصول إلى التعليم والعمل في مجالات متعددة، يرى النقد النسوي أن هذه الأدوار المحددة تساهم أيضًا في ترسيخ هياكل السلطة الأبوية، مما يعزز من تفوق الرجال في سوق العمل بينما تبقى النساء في دائرة العمل غير المأجور وغير المعترف به، مما يحدّ من استقلالهنَّ الاقتصادي.[14]

يُعتبر التقسيم الجندري للعمل أداةً لاستغلال الطبقات الاجتماعيَّة المُهمّشة أيضًا ويتوسع نقد الاقتصاد النسوي للاقتصاد الرأسمالي ليُسلط الضوء على كيفية استغلاله للطبقة العاملة بشكل عام، ففي ظل النظام الرأسمالي، يُستَغل الرجال في الطبقة العاملة أيضًا، ولكن نظرًا للطابع الأبوي للرأسمالية، فإن استغلال عمل الرجال يختلف عن استغلال عمل النساء، فالرجال، بغض النظر عن مستوى أجرهم أو ظروف عملهم السيئة، يتقاضون أجرًا ويخضعون إلى حدٍ ما لحمايةٍ قانونيةٍ عبر قوانين العمل التي توفر لهم حقوقًا معينة في بيئة العمل، أما النساء، فغالبًا ما يتعرَّضنَ للاستغلال بشكلٍ مزدوج، حيث يتم تجاهل مساهماتهن الاقتصادية في أعمال الرعاية وأعمال المنزل، وفي حال دخولهُن إلى سوق العمل، فإنهن غالبًا ما يواجهن ظروفًا عملية أسوأ وأجورًا أقل مقارنةً بالرجال.

في سياق آخر، تقليص قيمة العمل المنزلي يتداخل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعيَّة بشكل أوسع، ما يعزز الاستغلال ويخلق نوعًا من اللامساواة بين الفئات الاجتماعيَّة، على سبيل المثال، العمل المنزلي مدفوع الأجر، خصوصًا فيما يتعلق بعاملات المنازل المهاجرات، يشكل نموذجًا آخر من أشكال الاستغلال الطبقي والجندري.

في هذا السياق، تتمكن النساء من الطبقات الغنية من توظيف نساء من الطبقات الفقيرة، غالبًا مهاجرات، لتأدية العمل الذي يُتوقع من النساء في المجتمع القيام به. هذه الديناميكية تعكس الفوارق الطبقية بين النساء، حيث تُوزَّع أعباء الرعاية المنزلية وفقًا للتقسيم الطبقي، بدلًا من إعادة تقييمها ورفع قيمتها الاقتصادية، عاملات المنازل المهاجرات غالبًا ما يواجهن ظروف عمل قاسية، تشمل رواتب منخفضة وساعات عمل طويلة وغياب الحقوق الاجتماعيَّة والمهنية، مما يجعلهنّ أكثر عرضةً للاستغلال والتمييز.

هذا النوع من العمل يعكس تقليص قيمة أعمال الرعاية، حيث يُعتبر عمل رعاية المنازل والأطفال أقل قيمةً من العمل في القطاعات الأخرى، رغم أنه ضروريٌ لاستمرارية الاقتصاد والمجتمع، يشير النقد النسوي إلى أن هذا التهميش يعزز الفصل الجندري للعمل، ويُعيد إنتاج علاقات القوة غير المتكافئة داخل الأسر والمجتمعات، علاوةً على ذلك، فإن اقتصار فرص بعض النساء على العمل المنزلي المدفوع يكرّس تهميشهنّ الاقتصادي، ويمنعهنّ من الوصول إلى فرص عملٍ تحقق لهن الاستقلاليّة الاقتصاديّة.

ب. تأثير السوق غير المُحايد على النساء

يفترض الاقتصاد السائد أن الأسواق أنظمةٌ محايدة، لكن الواقع يظهر أن هذا الافتراض غير دقيق، الأسواق ليست بيئاتٍ مستقلة أو خاليةً من الديناميكيات الجَندَريَّة، بل هي مشبعة بعلاقات قوة تساهم في إعادة إنتاج التفاوتات الجَندَريَّة، تشير إلسون (1999) إلى أن الأسواق "منحازة بشكل جوهري" ضد النساء، حيث غالبًا ما تواجه النساء عقبات تمنعهن من الوصول إلى الموارد الاقتصادية الأساسيَّة مثل الملكية والتمويل أو التعليم والعمل المأجور، هذا الانحياز يؤدي إلى استبعاد النساء والمجموعات المهمشة من دائرة الفوائد الاقتصادية، مما يعزز استمرار التفاوتات القائمة في المجتمع.

على سبيل المثال، في العديد من الدول، قد تُحرم النساء من حق ملكيّة الأراضي أو القدرة على التحكّم في الممتلكات، أو الحق في الميراث مما يحدُّ من قدرتهنّ على الاستثمار ودخول الأسواق بشكلٍ فعال، حتى في المجتمعات التي تتمتّع فيها النساء بإمكانية وصولٍ أفضل إلى سوق العمل، فإن فجوة الأجور الجَندَريَّة تظلُّ إحدى المشكلات المُزمنة التي تعكس الانحياز الجندري، على الرغم من أن بعض القطاعات مثل التعليم والرعاية الصحية تشهد وجودًا نسائيًا أكبر، إلا أن النساء يتقاضين أجورًا أقل مقارنة بالرجال في نفس هذه المجالات، على سبيل المثال، أظهر تقرير مشترك صادر عن منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالَميَّة في 2022[15] أن النساء العاملات في قطاع الصحة والرعاية يتقاضينَ أجورًا أقل بنسبة 24% مقارنةً بالرجال في نفس القطاع، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بلغت الفجوة في الأجور الجَندَريَّة في عام 2013 إلى 14%[16]، هذا التفاوت يعكس تصنيفًا اقتصاديًا يعتمد على النوع الاجتماعي للعاملين وليس على قيمة العمل ذاته ويعكس هذا التحيز التباين في كيفية تقييم السوق للأعمال بناءً على الجندر، مما يعزز من استمرار الهياكل الاقتصادية غير العادلة.

يظهر تأثير الافتراض الخاطئ بأن الأسواق هي أنظمة محايدة بشكل كبير في تهميش

النساء في سياسات العمل والنماذج الاقتصادية أيضاً، كما توضح ماريا بيريز في كتابها (نساء غير مرئيات) الصادر في 2020[17]، فإن المعطيات والبيانات التي تُبنى سياسات العمل والاقتصاد عليها تفتقر إلى تمثيل النساء وتجاربهنّ واحتياجاتهنّ، لذلك، غالبًا ما تفشل السياسات الاقتصادية السائدة في مراعاة الفروق الاقتصادية بين النساء والرجال، على سبيل المثال، أنظمة التقاعد التي تعتمد على سنوات العمل المدفوع تُهمش النساء اللاتي يقضين سنوات طويلة في العمل غير المدفوع مثل أعمال الرعاية وأعمال المنزل.

كذلك وجدت الأبحاث أن السياسات الضريبية التي تتجاهل الأدوار الاجتماعيَّة المفروضة على النساء قد تثني النساء عن المشاركة في سوق العمل حيث يعتقدن أنه لا جدوى من مشاركتهنّ الاقتصادية، كتلك السياسات التي تفرض نسبةً أعلى من الضرائب على الأُسَر ذات الدخل المزدوج بالمقارنة بالأُسَر ذات الدخل الفردي.[18]

على سبيل المثال، إذا كنتُ امرأةً متزوّجةً ولديّ أطفال، وكان زوجي يعمل بينما أتولّى أنا رعاية الأطفال وأداء أعمال المنزل، فقد نتّفق في مرحلةٍ ما على أن أبدأ العمل أيضًا لزيادة دخل الأسرة، لكن، بسبب التوقّعات الاجتماعيَّة والأدوار الجَندَريَّة المرسومة للنساء، سأظلّ مطالبةً بالقيام بأعمال المنزل ورعاية الأطفال غير المدفوعة بجانب عملي خارج المنزل المدفوع، ربما أكون مستعدةً لتحمُّل هذه الأعباء حيث سيمكّنُني عملي المدفوع من زيادة دخل الأسرة، لكن، مع ذلك، نظرًا لنظام الضرائب المفروض على الأزواج في بلدي، سنجد أنفسنا كأسرة ندفع ضرائب أعلى مما كنّا ندفعه عندما كان زوجي هو الوحيد الذي يعمل، في هذه الحالة، أكون قد زدتُ من أعبائي عبر الجمع بين العمل المأجور وغير المأجور، ولكننا في المقابل لا نكسب زيادةً كبيرةً في الدخل بسبب الضرائب المرتفعة، نتيجةً لذلك، قد أُقرّر التخلّي عن العمل خارج المنزل لأنه لا يُحقّق لي ولأسرتي العائد الكافي الذي يبرّر هذا الجهد الإضافي.

من خلال هذا السياق، تتضح الحاجة إلى الاعتراف بالاختلافات الجَندَريَّة في الاقتصاد وسياساته، فتُظهر الانتقادات النسوية أن الاقتصاد السائد، من خلال تجاهله لهذه الفروق واعتماده على افتراض الحياد الجندري، يساهم في استمرار هذه التفاوتات الهيكليَّة، فعلى سبيل المثال، طرد النساء من سوق العمل الرسمي يعدّ من النتائج المُباشرة لهذا النظام، حيث أن ساعات العمل الطويلة والضرائب المرتفعة وعدم وجود سياسات تحفيزية كافية للنساء للمشاركة في سوق العمل الرسمي، تجعل الكثير منهن يتحوَّلنَ للعمل في القطاع غير الرسمي، هذا القطاع، بدوره، يضع النساء في ظروف عمل أكثر استغلالًا، مع دخلٍ أقل، مما يُعمّق الفجوة الاقتصادية ويزيد من تعرضهنّ للظروف غير المستقرّة والمُجحفة.

إلى جانب ذلك، خيار العمل المأجور ليس بالضرورة خيارًا متاحًا للكثير من النساء، فالرأسمالية والسياسات النيوليبراليَّة أدّت إلى ارتفاع تكاليف المعيشة (مثل الإيجار والطعام والتعليم والرعاية الصحية)، مما يعني أن العديد من الأسر باتت بحاجة إلى دخلَيْن لتلبية احتياجاتها الأساسيَّة، وهذا يخلق ضغطًا إضافيًا على النساء اللّواتي يجدنَ أنفسهنّ في كثيرٍ من الأحيان مُجبرات على العمل في القطاع غير الرسمي.

يطرح الفكر النسوي بديلًا يتمثّل في نهجٍ اقتصادي يُقرّ بالاختلافات الجَندَريَّة واحتياجات النساء، ويراعي تأثير السياسات على الفئات المُهمّشة، مما يُسهم في بناء اقتصادٍ أكثر عدالةً وشمولية، يذهب الفكر الاقتصادي النسوي إلى أبعد من مجرد إدماج الجندر في التحليل الاقتصادي ليؤكد أن أخذ الديناميكيات الجَندَريَّة في الاعتبار لا يعني بالضرورة تغيير العلاقات الجَندَريَّة القائمة، في بعض الأحيان، قد تؤدي السياسات التي تُراعي الجندر إلى تعزيز الصور النمطيّة الجَندَريَّة وتقوية الديناميكيات الجَندَريَّة الحالية بدلاً من تغييرها.

على سبيل المثال، قد تركز بعض السياسات على تحقيق المساواة الشكليّة بين الرجال والنساء من خلال توفير فرصٍ متساويةٍ في العمل أو التعليم، دون أن تعالج الأسباب الهيكليَّة التي تؤدي إلى اللامساواة الجَندَريَّة، مثل التقسيم الجندري للعمل أو التمييز غير المرئي في العمل غير المدفوع، لذا، من الضروري أن تُحلّل السياسات الجَندَريَّة بعناية لضمان اتخاذ خطوات جذرية تتحدى الهياكل السلطوية والتمييزية، لكي تكون التحولات فعّالة في تقليص الفوارق الجَندَريَّة.

هذه المقاربة تشدد على ضرورة التوازن بين توفير الفرص المتساوية من جهة والعمل على تغيير الهياكل العميقة التي تُديم التمييز من جهة أخرى، ما يفتح الباب أمام تغييرات حقيقية في العلاقات الاقتصادية والاجتماعيَّة.

نقد نموذج "الإنسان الاقتصادي" من منظور نسوي

يعتمد الاقتصاد السائد على مفهوم «الإنسان الاقتصادي» (Homo Economicus)، الذي يعكس افتراضاتٍ تقليديَّة حول سلوك البشر، وفقًا لهذا النموذج، يُعتبر الإنسان فردًا عقلانيًّا، أنانيًّا، ومستقلًّا يسعى دائمًا إلى تعظيم منفعته الشخصية من خلال اتخاذ قراراتٍ منطقيةٍ مدروسة، يُستخدم هذا النموذج لتبسيط فهم السلوك البشري في النظريات الاقتصادية، إلا أن النقد النسوي يرى في ذلك تبسيطًا مفرطًا لتعقيد الإنسان وسلوكه وظروفه، إذ تقدم الاقتصاديّات النسويات نقدًا يكشف عن العديد من العيوب الهيكليَّة في هذا النموذج، بما في ذلك تجاهل الأبعاد الجَندَريَّة والاجتماعيَّة، وتهميش الأدوار التي تلعبها النساء في الاقتصاد ومحدودياته في استيعاب تعقيدات السلوك البشري، خاصةً فيما يتعلق بالديناميكيات الجَندَريَّة. [19]

أ- تجاهل الأبعاد الجَندَريَّة والاجتماعيَّة

يعتمد نموذج «الإنسان الاقتصادي» على تصورات أبويّة تعكس رؤىً ضيقةً حول السلوك الاقتصادي، حيث يفترض أن القرارات الاقتصادية تُتخذ بمعزل عن العلاقات الاجتماعيَّة والالتزامات المجتمعية، تنتقد إلسون (1995)[20] فكرة التجريد التي يسعى إليها نموذج «الإنسان الاقتصادي»، وتؤكد أن القرارات الاقتصادية لا تُتَّخَذ في فراغٍ بعيدٍ عن العوامل الاجتماعيَّة والجَندَريَّة التي تشكل الحياة اليومية للأفراد، على سبيل المثال، النساء اللواتي يقُمن بأعمال الرعاية غير المدفوعة لا يختارونها بحرية بالضرورة، بل هي أعمال متوقعة منهن، وفي العديد من السياقات قد يواجهن ردود أفعال عنيفة إذا رفضن القيام بها. حتى إذا كانت المرأة تعمل خارج المنزل، في سياقات عدة يُتوقع منهن تقديم الأولوية لأسرهن على حساب تحقيق المنافع الشخصية. وهذا لا يعكسه نموذج «الإنسان الاقتصادي» الذي يفترض عقلانيّةً ثابتةً تتجاهل التوقعات الاجتماعيَّة الخاصة بالنساء.

بذلك، يتجاهل نموذج «الإنسان الاقتصادي» السياقات الجَندَريَّة والاجتماعيَّة والمسؤوليات المتداخلة التي تؤثر بشكل جوهري على القرارات الاقتصادية، مما يؤدي إلى إغفال تجارب النساء وغيرهن من الفئات المهمشة، خاصة في سياقات الأعمال غير المدفوعة مثل الرعاية المنزلية والعمل التطوعي، هذه الأدوار تجعل من الصعب عليهنّ التصرف كأفراد مستقلين بالمعنى الذي يطرحه نموذج «الإنسان الاقتصادي».[21] [22]

كذلك يحاكي نموذج «الإنسان الاقتصادي" صورة الرجل المثالي من وجهة نظر النظام الأبوي – رجل عقلاني، مستقل، غير متأثر بالعواطف، ويتخذ قراراته بناءً على مصلحته الذاتية البحتة، هذا التصور ليس محايدًا كما يدّعي الاقتصاد السائد، بل يعكس افتراضًا أن الرجل هو النموذج القياسي للإنسان، وبهذه الذريعة، يرسّخ النظام الأبوي فكرة أن الرجال هم الأكثر قدرة على اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة، وبالتالي يجب أن يتحكموا في القرارات الاقتصادية والسياسية الكبرى. هذا المنطق هو ذاته الذي يستُخدم لتبرير استبعاد النساء من الحياة العامة، سواء في الاقتصاد أو السياسة، بحجة أنهنّ أكثر تأثرًا بالعاطفة وأقل قدرةً على التفكير العقلاني.

النقد النسوي لهذا النموذج يكشف زيف الحياد المزعوم في الاقتصاد السائد، مؤكدًا أن هذه الفرضيات ليست علميةً بقدر ما هي أيديولوجية، تعكس رؤيةً اقتصاديةً منحازةً تعيد إنتاج التفاوتات الجَندَريَّة وتُقصي التجارب الحياتية للنساء وغيرهن من الفئات المهمشة.

ب- التركيز المُفرط على الأنانيّة

وفقًا للعديد من النسويات، مثل مارلين وارينغ وكاترينا مارسال، فإن مفهوم «الإنسان الاقتصادي» يعكس نظرةً ذكوريةً للعالم، إذ يفترض أن كل الأفراد يقومون بأعمال اقتصادية للمنفعة الشخصية فقط، ويتم تجاهل الأدوار التي تقوم بها النساء في الحياة الاقتصادية والدوافع وراءها التي ليست بالضرورة دوافع ربحية أو نفعية شخصية.

يشير النقد النسوي إلى أن القرارات الاقتصادية، سواءً من الرجال أو النساء، تُتَّخَذ ضمن شبكات معقدة من العوامل العاطفية والعلاقات الاجتماعيَّة والضغوط الاقتصادية، وهو ما يُضعف فكرة أن البشر يتصرفون دائمًا بطريقةٍ منطقية، عقلانيّة، لتعظيم منافعهم، فالقرارات الاقتصادية غالبًا ما تكون مدفوعةً بدوافع غير اقتصادية، مثل المكانة الاجتماعيَّة أو التقاليد الثقافية، على سبيل المثال، قد

يختار الأفراد شراء علامات تجارية معينة ليس لأنها الأرخص أو الأكثر كفاءة، ولكن لأنها تعزز شعورهم بالانتماء أو تمنحهم مكانةً اجتماعيَّة، كما أن التركيز المُفرط على الأنانيّة في هذا النموذج يتجاهل العواطف الإنسانية التي تتداخل بشكل كبير في قرارات الأفراد، مثل العواطف المرتبطة بالعناية بالأسرة أو بالروابط الاجتماعيَّة.

إضافةً إلى ذلك، فإن فكرة المنفعة الشخصية تعزز مفاهيم الفردانية والتنافس، وهي واحدةٌ من المفاهيم الأساسيَّة للفكر الرأسمالي، دون اعتبار لأهمية التعاون والتضامن، وهي سمات أساسيَّة في كثير من الأنشطة الاقتصادية التي تؤديها النساء، ينعكس هذا الفكر على السياسات الاقتصادية السائدة بشكل عام، والقائمة على التنافس الفردي، حيث يُنظر إلى النجاح الاقتصادي من منظور تحقيق أقصى ربح ممكن، لا يؤثر هذا الفكر على النساء فقط، بل له تداعياتٌ اجتماعيَّة وبيئية.

في المقابل، تطرح الرؤى البديلة، مثل الاقتصاد النسوي واقتصاد ما بعد الاستعمار، إمكانية بناء نظمٍ اقتصاديةٍ قائمةٍ على التضامن والتعاون بدلًا من التنافس، بحيث يتم التركيز على الرفاهية الجماعيّة والاستدامة، وليس فقط على النمو الاقتصادي كمقياس وحيد للنجاح، ففي العديد من المجتمعات، خصوصًا تلك التي تعتمد على النظم الاقتصادية المجتمعية أو التعاونية، يظهر التضامن كقيمةٍ مركزيةٍ تُعيد تعريف الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بطريقةٍ أكثر عدالة، على سبيل المثال، توفر نماذج مثل التعاونيات النسائية في دول الجنوب العالمي بدائل تحاول كسر هيمنة السوق التنافسية وتعزيز المشاركة الجماعية في صنع القرار الاقتصادي.

تقدم كارولين شيناز حسين في كتابها (The Banker Ladies) [23] نموذجًا بديلًا للاقتصاد التضامني الذي تديره النساء في المجتمعات المهمشة، تشير حسين إلى أن النساء في هذه المجتمعات يدرنَ اقتصاداتٍ غير رسمية تعتمد على التعاون والثقة المتبادلة، مثل جمعيات الادخار والائتمان الدوّارة (ROSCAs)، هذه الاقتصادات تتحدّى نموذج "الإنسان الاقتصادي" المستقل من خلال التأكيد على القيم التعاونية والشبكات التضامنية، الاقتصاديات النسويات يؤكدنَ على أهمية هذه الاقتصادات غير الرسمية، التي تتحدى مفاهيم الأنانيّة والتمييز التي يروج لها الاقتصاد السائد، كما تسلط الدراسات مثل تلك التي أجراها بلو وكاهن (2000)[24] الضوء على أهمية شبكات الدعم المتبادل بين النساء في المجتمعات التي تعتمد على الرعاية المشتركة وإدارة الموارد بشكل جماعي.

إعادة التفكير في الاقتصاد على أساس التضامن بدلاً من التنافس والأنانيّة يمكن أن تؤدي إلى سياسات اقتصادية مختلفة، مثل الاستثمار في الخدمات العامة (الصحة والتعليم والرعاية)، بدلًا من القطاعات التي تعتمد على الاستهلاك والنمو اللامحدود، مما يسهم في بناء مجتمعاتٍ أكثر استدامةً وعدالة.

ج- ثم ما معنى عقلاني أصلًا؟

نموذج «الإنسان الاقتصادي» يعتمد على افتراض أن الأفراد يتخذون قراراتهم بناءً على عقلانيّةٍ مُطلقة، متجاهلًا أن القرارات الاقتصادية قد تتأثر بعوامل نفسية وعاطفية، كما أظهرت أبحاث دانيال كانيمان في كتابه (Thinking, Fast and Slow) المنشور في 2011 [25] أن الأفراد نساءً ورجالًا وغيرهمن، غالبًا ما يتخذون قراراتٍ اقتصادية استنادًا إلى انحيازات وعواطف وعوامل نفسية، بدلًا من التحليل «العقلاني» المادي البحت للمنفعة الاقتصادية، من هذا المُنطلق، تطرح الاقتصاديات النسويات تساؤلاتٍ حول تعريف العقلانيّة في السياق الاقتصادي: من يحدد ما هو «عقلاني» وما هو «غير عقلاني»؟

على سبيل المثال، قد تبدو قرارات النساء بالتفرغ للأعمال المنزلية بدلًا من الانخراط في سوق العمل أو العمل المدفوع قرارات غير عقلانيّة وفقًا للنموذج السائد، ومع ذلك، من منظورٍ نسوي، يمكن أن تكون هذه القرارات عقلانيّةً للغاية في سياقٍ اجتماعي وجندري محدد، حيث تساهم هذه الأدوار في تأمين الاستقرار الاجتماعي والأسريّ، إذ إن هذه الأدوار لا تُعتبر «غير عقلانيّة»، بل ربما هي جزءٌ من استراتيجيات أوسع تهدف إلى ضمان التوازن الاجتماعيّ والاقتصاديّ في سياقاتٍ مُعينة أو ربما

استراتيجيةً دقيقة من النساء للحفاظ على أمانهنّ أو الحفاظ على نوعٍ من قوة التفاوض داخل الأسرة.

مثال آخر، واحد من أهم المواضيع البحثية في مجال التنمية، هو استخدام القروض متناهية الصغر لتمكين النساء اقتصاديًا في الدول والمجتمعات الفقيرة والمُهمَّشة. ورغم أن هذا النموذج حقّق نجاحًا واسعًا في دول عديدة مثل الهند وبنغلاديش، إلا أنه تعرَّض للنقد في دراسات عديدة، أشارت بعض الأبحاث إلى أن توجيه تلك القروض خاصةً للنساء قد يعرّضهُنّ للعنف الأسري من رجالٍ في عائلاتهنّ الذين لا يرضون عن فكرة أن تكون المرأة لديها أموالٌ خاصة بها تتحكم فيها،[26] إذًا قد يبدو للبعض أن قرار النساء بالحصول على تلك القروض غير عقلاني حيث قد يعرضهنّ للعنف، ومع ذلك، وجدت أسماني (2007)[27] في بحثها عن تأثير تلك القروض الصغيرة على قوة تفاوض النساء، خاصةً في سياق الأُسَر الريفيّة في البُلدان النامية، أن هذه القروض يمكن أن تكون عاملًا مهمًا في تمكين النساء حيث يمكن أن تمنحهنّ استقلالًا ماليًا، وتزيد من قدرتهنّ على المساهمة في دخل الأسرة، وتعطيهن صوتًا أقوى في اتخاذ القرارات الأسرية، وتناقش الورقة أن تلك القوة المكتسبة للتفاوض داخل المنزل قد تؤدي إلى تحسينات أوسع في وضع النساء الاجتماعي والتعليم والصحة.

إذًا، في هذه الحالة، لا يبدو قرار النساء لتلك القروض غير عقلاني على الإطلاق.

هذا لا يعني بالضرورة أن هذا النوع من القروض الموجهة للنساء هو نموذج إيجابي، حيث يمكن تحليله ونقده على عدة مستويات، ولكنه يبقى مثالًا جيدًا على أهمية اعتماد إطار «التقاطعيّة» لفهم كيفية تداخل العوامل الجَندَريَّة مع العرق والطبقة الاجتماعيَّة والموقع الاقتصادي لتشكيل التجربة الاقتصادية للأفراد، هذا الإطار يمكن أن يقدم تفسيرًا أعمق للقرارات الاقتصادية التي قد تبدو غير عقلانيّةٍ في الظاهر، وفقًا لكرينشو (1991)[28]، تتداخل الهويات الاجتماعيَّة مثل العرق والجندر والطبقة لتخلق تجارب قمعية لا يمكن فهمها إلا عندما يتم النظر في هذه الهويات بشكلٍ تفاعليّ، وبذلك، يمكن أن يساعد تطبيق مفهوم التقاطعية في تقديم فهمٍ أكثر دقةً لقرارات النساء الاقتصاديّة.

النمو الاقتصادي مقابل الاستدامة والرفاه

يُقاس نجاح الاقتصادات التقليديَّة غالبًا بمدى تحقيقها لمعدلات نموٍ مرتفعة، مع التركيز على زيادة الناتج المحليّ الإجماليّ، ويُعتبر الاستهلاك المحرك الأساسي لهذا النمو، حيث يُروَّج له دون النظر إلى تبعاته الاجتماعيَّة والبيئية، تُشير الناقدات النسويات إلى أن هذا التركيز يغفل الجوانب الأساسيَّة لرفاهية الأفراد والمجتمعات والبيئة.

الانتقاد النسوي للاستهلاك ينبع من فهم عميق لكيفية تشكّل أنماط الاستهلاك ومن يستفيد منها ومن يتحمل تكلفتها الحقيقية، في الاقتصادات الرأسمالية، يُوجَّه الاستهلاك وفقًا لمصالح الشركات الكبرى التي تستهدف النساء كمُستهلكات أساسيّات، مع إهمال ظروف الإنتاج والاستغلال المرتبطة بها، على سبيل المثال، صناعة الموضة السريعة تستهدف النساء بشكلٍ رئيسي، وتُشجع على شراء ملابس بتكلفةٍ منخفضة، مما يؤدي إلى استغلال العاملات في مصانع ذات ظروف عمل غير إنسانيّة، كذلك تُنتقد السوق الاستهلاكية أيضًا لاستغلالها صور النساء لتعزيز الاستهلاك، خاصةً في صناعة الجمال والموضة، يُسلَّع الجسد الأنثوي وتوجَّه النساء لاستهلاك منتجات تعزز معايير جمالية معينة تخدم مصالح السوق بدلًا من احتياجاتهنّ الفعلية، هذا الاستغلال يُعزز الصور النمطية ويُكرس أدوارًا اجتماعيَّةً محددةً للنساء.

علاوةً على ذلك، تُسلّط النسويات الضوء على أن أنماط الاستهلاك لا تعكس احتياجات الجميع، بل تتأثر بالطبقة والجندر والعرق، في كثيرٍ من المجتمعات، النساء، خاصةً من الفئات الفقيرة والمهمشة، يستهلكنَ أقلّ بكثيرٍ من الرجال لأن الموارد المالية والفرص الاقتصادية موزعةٌ بشكل غير متكافئ، كذلك ترتبط أنماط الاستهلاك بالاستغلال البيئي، حيث تُستخرَج الموارد بشكلٍ مفرطٍ لدعم الاقتصاد القائم على الاستهلاك، تُشير النسويات الإيكولوجيّات إلى أنّ هذا النموذج الاقتصادي يؤدّي إلى تدمير البيئة، مما يؤثّرُ بشكلٍ غير مُتناسب على النساء، خصوصًا في المجتمعات الفقيرة التي تعتمد على الموارد الطبيعية للبقاء، تُوضح ماريا مايز في كتابها[29] Patriarchy and Accumulation on a World Scale) كيف أن الرأسمالية العالَميَّة تعتمد على استغلال النساء والبيئة لدعم أنماط الاستهلاك الحاليّة.

من هذا المنطلق، تطرح النسويّات بدائل اقتصادية مثل الاستهلاك الأخلاقي، الذي يشمل شراء منتجات مستدامة وعادلة، والاقتصادات التضامنية، مثل التعاونيات النسائية والمشاريع المجتمعية، تُعيد هذه البدائل تقييم القيم الاقتصادية بحيث لا يكون الاستهلاك والنمو هما المعياران الرئيسيّان لقياس الرفاه الاقتصادي، على سبيل المثال تُقدم جولي نيلسون في أعمالها حول الاقتصاد النسوي رؤيةً بديلةً تركّز على الاقتصاد القائم على الرعاية بدلًا من الاستهلاك والنمو اللامحدود (مثال: نيلسون، 2016)[30]، كما تدمج إريال صالح الفكر النسوي الإيكولوجي في نقدها للاستهلاك والرأسمالية، مشيرةً إلى ضرورة تبني اقتصاد يركز على الحياة والرفاهية بدلًا من الربح والاستهلاك المفرط.[31]

استعمارية الاقتصاد

ينتقد الفكر الاقتصادي النسويّ التقاطعيّ النماذج الاقتصاديّة السائدة باعتبارها استعماريّة، ويُظهر كيف أن هذه النماذج تُجسد تاريخًا طويلًا من الهيمنة والاستغلال الذي مارسته القوى الاستعمارية الغربية، في هذا السياق، يرى الاقتصاديون المُناهضون للاستعمار أن المفاهيم الاقتصاديّة السائدة لا تمثل عمليات محايدة أو علمية، بل تساهم في تكريس العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة، وتساعد في إعادة تدوير الأهداف الاستعمارية، حيث تستفيد النخب الاقتصادية في الدول الغربية بينما تتعرض الطبقات المتوسطة والعاملة للاستغلال، خاصةً في دول الجنوب العالمي، يمكن ملاحظة هذا الطابع الاستعماري من خلال العديد من جوانب تركيبات ونظريات الفكر الاقتصادي السائد، مثل النماذج التي تروج لفكرة السوق الحرة والنمو دون النظر إلى العدالة الاجتماعيّة[32] والعدالة البيئية.[33]

تُظهر التحليلات النقدية، مثل تلك التي قدمها فيرغسون في (Global Shadows: Africa in the Neoliberal World Order) المنشور في 2006[34]، كيف أن السياسات النيوليبراليّة، مثل تحرير الأسواق وتقليص دور الدولة في الاقتصاد وخصخصة الصناعات العامة، قد أدّت إلى تفاقُم الأزمات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في العديد من دول الجنوب العالمي، بدلًا من تحسين الظروف الاقتصاديّة، أسفرت هذه السياسات عن تدهور الخدمات العامة مثل الصحّة والتعليم وزيادة معدّلات الفقر وتفاقُم أوجُه عدم المساواة الاجتماعيّة والاقتصادية، كما تتجاهل هذه السياسات السياقات المحليّة واحتياجات المُجتمعات المختلفة، حيث تُفرَض عبر مؤسسات مالية دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مما يعزز هيمنة القوى الاقتصادية الكبرى، وبدلًا من تحقيق التنمية المستقلة، أسهمت هذه السياسات في تعزيز التبعية الاقتصادية، وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة التي ترسخ الاستغلال الاقتصادي للموارد الطبيعية واليد العاملة بأدنى التكاليف، مما يعيد إنتاج علاقات الهيمنة والظلم الاستعماري في شكل جديد ويعيق قدرة المجتمعات على صياغة مساراتها التنموية المستقلة.

كما تسلط الاقتصاديات النسويات الضوء على أن تلك السياسات تساهم في استمرار استغلال العمالة في الجنوب العالمي، بما فيها عمالة النساء دون تعويض، على سبيل المثال، النساء العاملات في مصانع الملابس في جنوب آسيا يُعانين من ظروف عملٍ قاسية مقابل أجور منخفضة، وهو ما يُعتبر امتدادًا للاستغلال الاستعماري ولكن في شكلٍ حديث.[35]

أيضًا يرى الاقتصاديون\ات المناهضون\ات للاستعمار أن الاقتصاد السائد يعزّز تقسيمًا عالميًا للعمل يعيد إنتاج التبعية الاقتصادية للدول النامية على الاقتصادات الكبرى، وهو ما سَعَت إليه عمليّات التوسُّع الاستعماري، يرى روستو (1960)[36] أن هذا التقسيم لا يُعتبر محايدًا، بل يعكس علاقات القوة التي نشأت أثناء فترة الاستعمار، حيث كانت الدول الاستعمارية تسيطر على عملية التصنيع، بينما كانت الدول المستعمَرة تقتصر على إنتاج المواد الخام الأساسيَّة.

كذلك يجادل الاقتصاديون\ات المناهضون\ات للاستعمار أن نماذج «التنمية» في الاقتصاد السائد تتأسّس على مفاهيم وتصورات تتجاهل التأثيرات الاجتماعيَّة والثقافية للمُستَعمرات السابقة، مع التركيز على توجيه الأنظمة الاقتصادية لتلبية مصالح الدول الاستعمارية الغربية، على سبيل المثال، في كتابه (Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World) المنشور 1995[37]، يناقش أرتورو إسكوبار كيف بُني مفهوم «العالم الثالث» وكيف أصبح جزءًا من الخطاب التنموي الغربي، يشير إسكوبار إلى أن التنمية في هذا السياق ليست عمليةً محايدةً أو علمية، بل هي مفهومٌ مرتبطٌ بالهيمنة الاستعماريّة الجديدة التي تروّج لها القوى الغربية، خاصةً من خلال المؤسسات الماليّة الدوليّة مثل البنك الدولي

وصندوق النقد الدولي، كما يوضّح إسكوبار أن السياسات التنمويّة السائدة تحدد معايير «التقدم» وفقًا للقيم الغربيّة، مما يؤدّي إلى تجاهل السياقات الثقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة للمجتمعات المحليّة، وينتقد تصوّر التنمية الذي يروج لفكرة أن «العالم الثالث» يحتاج إلى إعادة هيكلة اقتصادية واجتماعيّة لتقليد النموذج الغربي، حيث يرى إسكوبار أن هذه العمليات هي استمرارية للاستعمار ولكن في شكلٍ حديث، الكتاب يسلط الضوء أيضًا على كيفية تأثير التنمية على الهويات الثقافية في الدول النامية، مشيرًا إلى أن مشاريع التنمية تؤدي إلى تدمير الهويات المحليّة وتستبدلها بمفاهيم غربية عن «التقدم» و«الحداثة»، وبالتالي، يعتبر إسكوبار أن التنمية في شكلها السائد تتضمن إعادة تشكيل لعالم الجنوب العالمي بما يتماشى مع المصالح الاقتصادية والسياسية للدول الغربية.

كذلك يرى سمير أمين في (Accumulation on a World Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment) الصادر في 1974 [38] أن نموذج «التنمية» الذي تبنّاه البنك الدولي يروج لصالح الصناعات الغربية من خلال فرض استراتيجيات اقتصادية تهدف إلى استخراج الموارد الطبيعية من الدول النامية لصالح القوى الغربية دون اعتبار للاحتياجات المحليّة، يناقش أمين أيضًا مفهوم «التراكم على نطاق عالمي» وكيفية ارتباطه بفهم التخلف الاقتصادي في العالم الثالث، أمين يطرح فكرة أن التراكم الرأسمالي على مستوى العالم، والذي تشجّعهُ نماذج اقتصادية سائدة مثل النيوليبراليّة، يحدث بشكل غير متوازن ويعتمد على استغلال موارد وثروات الدول النامية، ويشدّد على أن التراكم في الاقتصادات الغربية لا يتحقق إلا من خلال استغلال القوى العاملة والموارد الطبيعيّة في البُلدان المُستَعمَرة سابقًا، مما يؤدي إلى استمرار حالة التدهور الاقتصادي في تلك البلدان.

تحليل الاقتصاد السائد من منظور مناهض للاستعمار يُظهر كيف أن السياسات الاقتصادية والنماذج الفكريّة المُعتَمَدة في العصر الحديث تستمر في تعزيز علاقات التبعية والهيمنة التي كانت قائمةً خلال فترة الاستعمار، من المهم فهم وتحليل هذه الدوافع حتى يمكن تطوير سياسات اقتصادية أكثر عدالةً وإنصافًا تأخذ في الحسبان التاريخ المعقد للعلاقات الاقتصادية العالَميّة.

يركز الاقتصاد ما بعد الاستعماري والمُناهض للاستعمار على تفكيك الهياكل الاقتصادية التي نشأت بفعل الاستعمار والهيمنة الإمبريالية، ويكشف عن كيفية استمرار العلاقات الاستعمارية في تشكيل الأنظمة الاقتصادية الحديثة. يسعى هذا النهج إلى إعادة التفكير في الاقتصاد من منظور يرفض المركزية الأوروبية، ويؤكد على أنماط المعرفة المحليّة والاستقلالية الاقتصادية وبدائل التنمية التي لا تعيد إنتاج علاقات الهيمنة بين الشمال والجنوب العالميين، كما ينتقد دور المؤسسات الماليّة الدوليّة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في ترسيخ عدم المساواة الاقتصادية بين الدول، أما الاقتصاد النسوي المُناهض للاستعمار، فينطلق من

الأُسُس نفسها، لكنه يوسّع التحليل ليشمل التقاطعات بين الاستعمارية والجندر، فهو لا يركز فقط على تفكيك الهياكل الاستعمارية، بل يسلط الضوء أيضًا على العلاقة بين الرأسمالية الاستعمارية والأنظمة الأبوية، موضحًا كيف أن الاستعمار لم يكن مجرد مشروع اقتصادي بل كان أيضًا مشروعًا جنسانيًا، حيث أعاد تشكيل الأدوار الجَندَريّة واستغلال عمل النساء، خصوصًا النساء ذوات البشرة الداكنة والمهمشات،

كذلك ينتقد الاقتصاد النسوي المُناهض للاستعمار الخطابات التنموية التي تقدم حلولًا اقتصادية تفترض أن تحرير النساء يمر عبر إدماجهنّ في السوق الرأسمالي، دون تفكيك البُنى الاستعمارية والأبويّة التي تُحدّد موقعهنّ الاقتصادي.

بالتالي، بينما يسعى الاقتصاد المُناهض للاستعمار إلى إعادة توزيع السُلطة الاقتصاديّة عالميًا، يركز الاقتصاد النسوي المُناهض للاستعمار على كيفية تشابك الاستعمار مع الأبوية والرأسمالية في تكريس اللامساواة الجَندَريَّة، ويدعو إلى نماذج اقتصاديةً أكثر عدالةً تأخذ في الاعتبار تجارب النساء المُهمَّشات وأدوارهنّ الاقتصادية الفعلية.[39]

الخاتمة

هدف هذا الفصل إلى تقديم فهمٍ أساسي لنظريّات ونماذج الاقتصاد السائد والنقد النسوي لها من خلال استكشاف التطوّر التاريخي للفكر الاقتصادي والمفاهيم الأساسيَّة والفرضيات التي يقوم عليها الاقتصاد السائد، بالإضافة إلى وجهات النظر النسوية حول محدودياته، بدأت النقاشات بمراجعةٍ تاريخيةٍ تتبع تطور الاقتصاد من الأسس الكلاسيكية إلى النيوليبراليَّة، لتوفر أساسًا لفهم المبادئ الرئيسية مثل الأسواق الحرة، ونموذج «الإنسان الاقتصادي» العقلاني والأناني، ومبدأ المنفعة القصوى، كما طرحت الفرضيات الجَندَريَّة الضمنيّة في هذه الأُطُر، مثل إهمال العمل غير مدفوع الأجر والتقليل من قيمة مساهمات النساء الاقتصادية الرعائية والتضامنيَّة، مما يؤدي إلى تهميشٍ مُضاعفٍ للنساء.

تناول الفصل أيضًا كيف أن الاقتصاد السائد ليس فقط إطارًا نظريًا، بل يعكس علاقات القوة التاريخية التي تأسَّسَت خلال فترات الاستعمار، و سلَّط الضوء على أهمية اعتماد إطار التقاطعيَّة في التحليلات الاقتصاديَّة لفهم كيفيّة تداخُل العوامل الجَندَريَّة مع العرق والطبقة الاجتماعيَّة والموقع الاقتصادي لتشكيل التجربة الاقتصادية للأفراد. النقد النسوي الذي قُدِّمَ في هذا الفصل ليس مجرد نقدٍ نظري، بل يعكس نقاشاتٍ مستمرةً حول كيفية بناء أنظمة اقتصادية شاملةٍ وعادلةٍ تعكس التعقيدات الواقعيّة وتأخذ احتياجات النساء والفئات المُهمَّشة، وكذلك آرائهم وتجاربهم الحياتيّة في الاعتبار في الفكر الاقتصادي وعند بناء السياسات الاقتصادية، ومن خلال دمج أمثلةٍ عمليةٍ وطرح أسئلةٍ تحفيزيةٍ طوال الفصل، يسعى هذا النقاش إلى تشجيع القراء على التفكير النقدي حول هذه النظريات وتطبيقاتها في السياقات الحياتية، الأسئلة المطروحة خلال الفصل هي دعوةٌ للمزيد من التحليل للهياكل الاقتصادية التي تشكّل مجتمعاتنا، والنظر في كيفية استخدام المنظور النسوي لبناء بدائل أكثر عدلًا وشمولًا.

الفصل الثاني:

الاقتصاد النسوي: النظريات والمفاهيم الأساسية والنقاشات المعاصرة

المقدمة

إن الاقتصاد النسوي هو مجالٌ يضمّ مجموعةً من النظريات والمنهجيات، ويوحده هدف مشترك يتمثل في فهم الديناميكيات الجندرية للعمليات والمؤسسات الاقتصاديّة[40] وهو يدمج التحليل النسوي في دراسة الظواهر الاقتصادية، مع الاعتراف بالتأثيرات التفاضليّة للأنظمة والسياسات الاقتصادية على الأفراد بناءً على هوياتهم الجندرية، يتناول هذا الفصل النظريات والمفاهيم الأساسية للاقتصاد النسوي، ويتتبع التطور التاريخي للمجال والمساهمات المهمة في الفكر الاقتصادي، كما يعرض أهم المناقشات المعاصرة داخل المجال ومجالات البحث الناشئة منه التي تعمل على توسيع حدود التحليل الاقتصادي النسوي.

نشأ الاقتصاد النسوي من الحركة النسوية في منطلق القرن العشرين حيث ربطت النسويات دور النساء في الثورة الصناعية مع حقهم في المشاركة السياسية، بَنَت النسويات على هذا الربط السابق في الستينيات والسبعينيات، متحديات التحيزات الأبوية داخل الاقتصاد السائد، وقد كشفت شخصيات رائدة مثل مارلين وارنج وهايدي هارتمان وباربرا بيرجمان عن التمييز الجندري المتأصل في النظرية والممارسة الاقتصادية، انتقدت وارنج في عملها المؤثر (إذا كانت النساء مهمات) فشل المقاييس الاقتصادية القياسية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، في تفسير أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، التي تقوم بها النساء في الغالب.[41]

ناقش هذا الكتاب قضايا تتعلق بانخفاض قيمة «عمل المرأة» الذي يُنظر إليه على أنه متوقع وطبيعي، ولا يتطلب خبرة أو مهارة. مما أسهم في عدم ظهوره في مؤشرات الإنتاجية والجهد الاقتصادي، ربط أجينجو كالديرون وجالفيز مونوز الاقتصاد النسوي بمناقشات أوسع نطاقًا حول العدالة الاجتماعية والبيئية، حيث يربط الاقتصاد السائد مع الارتفاع السلبي للتغيير المناخي وتأثيره غير العادل على دول الجنوب التي تتحمّل تبعات التقدم الاقتصادي لدول الشمال، بينما يدافع مأتاي عن نهج مشترك نسوي- ماركسي- مناهض للعنصرية للاقتصاد، مؤكدًا على الترابط بين أشكال مختلفة من القمع.

اكتسب مجال الاقتصاد النسوي زخمًا في الثمانينيات والتسعينيات، مستفيدًا من وجهات نظر متنوعة، مثل الاقتصاد الماركسي ونظرية ما بعد الاستعمار ودراسات العرق النقدية، كما تأسَّست مثلًا في تلك الفترة أول مجلة للاقتصاد النسوي عام 1991 وهي مجلة أكاديمية توفر منتدىً مفتوحًا للحوار والنقاش حول وجهات النظر الاقتصادية النسوية،[42] أضاف مجال الاقتصاد النسوي النقدي للاقتصاد العالمي وسياسته حينها فهمًا معمقًا لعدم المساواة القائمة في كل الأنظمة السياسية والاقتصادية، وعدم التوازن الذي يتجاوز مجرد الجندر، وسع هذا النهج متعدد التخصصات نطاق الاقتصاد النسوي من خلال دمج تحليلات لكيفية تقاطع الجندر مع الأبعاد الاجتماعية الأخرى، مثل العرق والطبقة، لتشكل تجارب اقتصادية مختلفة ومتباينة للنساء.

يزعم هذا الفصل أن الاقتصاد النسوي يوفر رؤىً ديناميكية في العمليات الاقتصادية من خلال التركيز على العدالة الجندرية والاجتماعية، وتحدي النماذج الاقتصادية السائدة، واقتراح نماذج بديلة لمجتمعٍ أكثر عدالة، يتجاوز الاقتصاد النسوي مجرد إضافة النساء إلى الصورة، فهو يتحدى على وجهٍ أساسي الافتراضات والأُطُر الأساسية للاقتصاد السائد، ويقدم نظريات ونهج بديلة تعطي الأولوية لقضايا العدالة بكل اختلافاتها.[43]

إذن يتجاوز مجال الاقتصاد النسوي مجرد تحليل الفوارق الجندرية إلى الدعوة إلى سياسات وممارسات تعزز المساواة الاقتصادية والرفاهية.

لقد انتقد خبراء الاقتصاد الكلاسيكيون الاقتصاد النسوي قائلين مثلًا أن التوفير الاجتماعي وإدراج العمل الرعائي غير مدفوع الأجر كأنشطة اقتصادية أساسية، فضلًا عن التركيز على الرفاهية على حساب تعظيم الربح، يضرّ بفهم الطبيعة الحقيقية للعمليات الاقتصادية، وهم يزعمون أن تحليل علاقات القوة، ودمج الأهداف والقيم الأخلاقية، وفحص الاختلافات القائمة على الطبقة والعرق والانتماء العرقي وعوامل أخرى يصرف الانتباه عن الهدف الأساسي للاستقصاء الاقتصادي، الذي ينبغي أن يركز على إن هذا النهج لا يقوم على مقاييس موضوعية قابلة للقياس.

وللتفاعل مع هذه المنظورات النقدية، يرى خبراء الاقتصاد النسويون أن الموضوعية المتصوَّرة للنماذج الاقتصادية التقليدية هي في حد ذاتها مُغالطة، حيث إن كل

التحليلات الاقتصادية محمّلة بالقيم بطبيعتها، وتتشكل من خلال السياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تُنتَج فيها، ويسلّطون الضوء على أن التركيز الضيق على تعظيم الربح والتدابير القابلة للقياس أسهَمَ في تهميش الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والأخلاقية المهمة، مما أدى في نهاية المطاف إلى سياسات وممارسات اقتصادية تؤدي إلى إدامة التفاوت وتقويض الرفاهة المجتمعية.

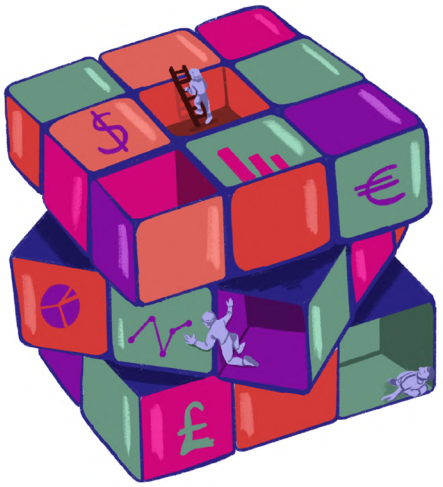

يتوافق هذا المنظور مع الاعتراف المتزايد بالحاجة إلى مراعاة أبعاد متعددة في التقييم الاقتصادي، كما أبرزت كثير من الأوراق البحثية، على سبيل المثال، يقترح ماسينبيرج وآخرون إطارًا مفاهيميًا يدمج القيم الاجتماعية في التقييم البيئي الاقتصادي، مع التأكيد على دور المؤسسات والبيئة الاجتماعية والثقافة والقيم المُتعالية، ويهدف هذا النهج إلى مراعاة تعدد أبعاد القيم الاجتماعية من خلال دمج ثلاثة مجالات: الاجتماعية والطبيعية والسياقية[44].

لقد طور الاقتصاد النسوي مفاهيمه وأُطُره التحليليّة ومنهجيّاته الخاصّة، متحديًا النموذج النيوكلاسيكي وارتباطاته السياسية[45] ، وقد وسع تركيزه من القضايا الاقتصادية الجزئية في المقام الأول ليشمل التحليلات الاقتصادية الكلية، خاصة في مجالات التنمية، وسياسات التكيُّف الهيكلي والنماذج الاقتصادية البديلة، وقد أحرز هذا المجال أيضًا تقدمًا في زيادة وضوح عمل المرأة وإدراجها في القوى العاملة وإحصاءات المُحاسبة الوطنية.

يستمر الاقتصاد النسوي في التطور، حيث يتضمن رؤى مما بعد الحداثة والنظرية النسوية لتحويل التحليل الاقتصادي والسياسة، ويهدف ليس فقط إلى انتقاد الهياكل الاقتصادية القائمة، ولكن أيضًا إلى تحسين أداء النظام الاقتصادي لضمان قدرة كل الناس على الوصول إلى حياةٍ كريمةٍ قائمةٍ على العدالة وعلى هذا النحو، يمثل الاقتصاد النسوي مساهمةً كبيرةً ومتناميةً في كلّ من النظرية والممارسة الاقتصادية، حيث يقدم وجهات نظر جديدة بشأن القضايا والتحديات الاقتصادية القائمة منذ فترة طويلة، وتتطرق الجزئية التالية إلى أهم هذه النظريات.

النظريات الأساسية

تدور النظريات الأساسية للاقتصاد النسوي حول عدة مفاهيم رئيسيّة: التزويد الاجتماعي، كما اقترحه الخبير الاقتصادي نيلسون، ويشمل هذا النهج خمسة مكونات رئيسيّة: دمج العمل الرعائي وغير مدفوع الأجر كأنشطة اقتصادية أساسية، واستخدام الرفاهية كمقياس للنجاح الاقتصادي بدلًا من التركيز فقط على تعظيم الربح، وتحليل العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعلاقات القوة، بما في ذلك الأهداف والقيم الأخلاقيّة كجزء جوهري من التحليل، وفحص الاختلافات حسب الطبقة والعرق والإثنية والجندر وعوامل أخرى، وقد طُبّق هذا النهج المنهجي في مجالات مختلفة، بما في ذلك إصلاح الرعاية الاجتماعية والجندر والتنمية والاقتصاد البيئي النسوي، وقد استخدمنا هذه المكونات الخمسة كأساس في عرضنا للنظريات التالية.

إعادة تقييم العمل وتقسيم العمل على أساس الجندر

يعدّ الاعتراف بالعمل غير مدفوع الأجر وتقديره، ولا سيما العمل المنزلي وعمل الرعاية الذي تقوم به النساء، أحد الجوانب الحاسمة للاقتصاد النسوي، يسلط عمل وارنج الضوء على كيفية استبعاد النظرية الاقتصادية التقليدية تلقائيًا لعمل المرأة غير مدفوع الأجر من حسابات القيمة، حتى في أنظمة مثل نظام الحسابات الوطنية للأمم المتحدة[46]، هذا الاستبعاد له آثار كبيرة على السياسات الاقتصادية وتخصيص الموارد، يعد هذا العمل، بما في ذلك رعاية الأطفال ورعاية المسنين والعمل المنزلي، ضروريًا لإعادة الإنتاج الاجتماعي، ولكنه عادةً ما يكون غير مرئي في الناتج المحلي الإجمالي وغيره من المقاييس الاقتصادية القياسية، تناقش كو[47] «مفارقة عمل الرعاية» والتحدّيات المُتمثّلة في تقييم عمل الرعاية غير مدفوع الأجر ضمن الأطر الاقتصادية، تنشأ هذه المفارقة من التوتر بين القيمة الاجتماعية للرعاية والاستخفاف الاقتصادي بها، حتى العمل الرعائي مدفوع الأجر لا يُقدَّر ماديًا، أو

حتى معنويًا بطريقة عادلة مقارنة بأشكال العمل الأخرى لأنه مرتبط غالبًا بالنساء بتوقعات وصور نمطية معينة.

كان مفهوم الأسرة كمؤسسة اقتصادية محوريًا في التحليلات النسوية، إذ لا ينظر الاقتصاديون/ات النسويّون/ات إلى الأسرة كموقع للاستهلاك فحسب، بل وأيضًا كموقع رئيسي للإنتاج والتوزيع، حيث تشكّل ديناميكيات القوة الجندرية النتائج الاقتصادية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع سيادة السردية التقليدية لأعمال الرعاية فإن نتائج البارومتر العربي للدورة السابعة تتحدى التصورات القائمة حول تشارك مسؤوليات رعاية الأطفال، وفي الوقت نفسه تعزز منها فيما يتعلق بالميزانية والإنفاق على الأسرة، من حيث اعتبار أنها مسؤوليات رجل البيت، سلّطت جائحة كوفيد-19 الضوء على مركزيّة الأُسَر والعمل الرعائي في دعم الأنظمة الاقتصادية، حيث تتحمل النساء أعباء إضافية خلال الأزمات الاقتصادية.[48]

تشير النتائج التي شملت 12 دولة في الفترة من 2021 إلى 2022، إلى تطورات مثيرة للاهتمام حول أدوار الرعاية غير المدفوعة في المنطقة، ففي حين يُفترض تقليديًا أن تكون رعاية الأطفال، بما في ذلك مساعدتهم في الواجبات المدرسية، مسؤولية حصرية للنساء، يبيّن الاستطلاع أن معظم المواطنين يؤمنون بضرورة تقاسُم هذه المسؤولية بين الرجال والنساء في المنزل، ومع ذلك، تبقى التوقعات التقليدية قائمةً فيما يتعلق بالقرارات المالية، حيث يعتقد العديد في مختلف الدول أن الرجل وحده يجب أن يتحمل عبء الميزانية والإنفاق على احتياجات الأسرة، وتظهر النتائج أيضًا اختلافات ملحوظة بين النساء، حيث تميل ربات البيوت إلى دعم فكرة أن الأم هي المسؤولة عن تعليم الأطفال، بينما تجد النساء العاملات أن الأب والأم يجب أن يتشاركوا في هذه المسؤوليات، هذه النتائج تتحدى التصورات السائدة حول توزيع أعباء رعاية الأطفال، بينما تؤكد في الوقت نفسه على الأدوار التقليدية المرتبطة بالميزانية، مما يعكس تعقيد هذه القضية من خلال اعتبارات النوع الاجتماعي والتعليم والحالة الوظيفية.[49]

يدافع البعض عن نهج «اقتصاد الرعاية» الذي يعترف ويقدر المساهمات الاقتصادية لعمل الرعاية غير مدفوع الأجر وإعادة الإنتاج الاجتماعي، اقتصاد الرعاية هو منظور يضع تنظيم وتوفير الرعاية في مركز التحليل الاقتصادي، في الممارسة العملية، قد يشمل هذا سياسات، مثل رعاية الأطفال وإجازة الأسرة مدفوعة الأجر والتعويض العادل للعاملين في مجال الرعاية.[50]

على سبيل المثال، اسْتُخْدِم مفهوم «الصفقة الإنجابية» لتطوير إستراتيجية اقتصادية نسوية تربط بين التوظيف والأجور ومدفوعات الضمان الاجتماعي والتوفير العام للخدمات الإنجابية عبر الأجيال، عُدِّل إطار «الصفقة الإنجابية»، الذي طُوِّرَ في الأصل لفهم التحول الاقتصادي في كوبا في تسعينيات القرن العشرين، لاقتراح إستراتيجية اقتصادية نسوية تسمى «الخطة ف».[51]

هدف هذا النهج إلى علاج عدم المساواة الجندرية في كلٍّ من العمل الإنتاجي والرعائي من خلال تحسين أنظمة الرعاية الاجتماعية والتوظيف، كما اقترح تحرير الروابط بين الحماية الاجتماعية والتوظيف ووضع سياسات جديدة تعكس المرونة، مما قد يزيد من التزام أصحاب العمل بتوفير بيئة عمل تساهم في إعادة توزيع أعمال الرعاية بشكل عادل،[52] يناقش هذا النهج الحاجة الماسة إلى صفقة إنجابية جديدة تعترف بمساهمة المرأة في الاقتصاد الرسمي وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، مما قد يُسفر عن نتائج اقتصادية أكثر عدالةً للنساء.

إن العمل على تحسين واقع النساء والمجتمع فيما يتعلق بالعمل الرعائي ممكن أن يأتي على مستويين: الأول هو التقليل من وإعادة توزيع العمل الرعائي غير مدفوع الأجر، والثاني هو التحسين من ظروف عمل القطاع الرعائي المدفوع الأجر، في هذا الإطار تقترح منظمة العمل الدولية ما يسمى بالـ 5Rs Framework أو إطار عمل الراءات الخمس، يركز إطار العمل هذا على الاعتراف بقيمة العمل الرعائي غير مدفوع الأجر، وتخفيف عبء بعض مهام الرعاية، وإعادة التوازن لمسؤوليات الرعاية بين أفراد الأسر والدولة، بالإضافة إلى ذلك، يركز الإطار على أهمية ضمان التعويض العادل

للعاملين في مجال الرعاية مدفوعة الأجر وتعزيز تمثيلهم وقدرتهم على التفاوض بواسطة الاتحادات العمالية.[53]

من جهةٍ أخرى يؤكد اقتصاديون مثل دي روك[54] على الحاجة إلى توسيع حدود الاقتصاد الكليّ التقليديّ لتشمل ديناميكيات العمل المدفوع وغير مدفوع الأجر داخل الأُسَر، حيث يوضح البحث أن العمل غير مدفوع الأجر، الذي يمثل 35-50% من إجمالي وقت العمل في الاقتصادات، غير مرئي إلى حدٍ كبيرٍ في الأنظمة الإحصائيّة الوطنيّة ومستبعد من حسابات الدخل القومي.

تتحدى ورقة دي روك الثنائية التقليدية بين العمل وغير العمل، وتشير إلى أن مفهوم العمل قد طُبّق على وجهٍ غير نقديّ على الأنشطة المنزليّة، متجاهلًا جوانبها المُتعلقة بالرعاية وتحقيق الذات، كما تُضيف بأن التحليل الاقتصادي والسياسات، بما في ذلك الاقتصاد الكلي، يجب أن تأخذ نظرةً أوسع للاقتصاد من خلال دمج العمل غير مدفوع الأجر، هذا التكامُل أمرٌ بالغ الأهمية لصياغة سياسات عملٍ واقعيةٍ وفعّالة، كما تؤكد أيضًا على الحاجة إلى قاعدة بيانات سليمة، بما في ذلك الإنتاج المنتظم لإحصاءات استخدام الوقت الجيدة، والأدوات التحليلية المناسبة لتحليل البيانات من أجل التنفيذ الفعّال للنهج المختلفة لدمج العمل غير مدفوع الأجر مع الاقتصاد الكلي.

تلعب أيضاً نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي دورًا حاسمًا في الاقتصاد النسوي، حيث تقدّم عدسةً لفحص العمل من وجهة نظر نسوية، ولا سيما في الجنوب العالمي، وقد أكد خبراء الاقتصاد النسويّون على الدور الحيوي لإعادة الإنتاج الاجتماعي في الاقتصاد، الذي يشمل الأنشطة والعمل المطلوب للحفاظ على القوى العاملة وإعادة إنتاجها، لا تشمل إعادة الإنتاج الاجتماعي رعاية الأطفال فحسب، بل تشمل أيضًا أشكالًا أخرى من أعمال الرعاية والعمل المنزلي وأنظمة الدعم المجتمعية، تسلط العلاقة بين الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي الضوء على الترابط بين الأنظمة الاقتصادية والأدوار المجتمعية، وتدعو السياسات المقترحة من قبل خبراء الاقتصاد النسويين إلى التوزيع العادل للموارد والأجور العادلة والبنية الأساسية الداعمة لرعاية المسنين، وتهدف هذه التدابير إلى معالجة التفاوُتات النظاميّة والاعتراف بقيمة العمل غير مدفوع الأجر في دعم المجتمعات.

تحدي ديناميكيات القوة

تاريخيًا، كانت المعايير والتوقعات المجتمعية تحصر النساء في المقام الأول في الأدوار المنزلية، مما حدَّ من وصولهنّ إلى التعليم والفرص المهنية، تعزز عملية التنشئة الاجتماعية فكرة «عمل المرأة» باعتباره أقل قيمةً من عمل الرجل كما ذكرنا سابقاً، مما يسهم في الفصل المهني وانخفاض الأجور للمهن التي تهيمن عليها الإناث.

ذكر إيكليس[55] كيف تُشكل التنشئة الاجتماعية الجندرية القرارات الاقتصادية، حيث تلعب عمليات التنشئة الاجتماعية الجندرية دورًا حاسمًا في تشكيل الخيارات التعليمية والمهنية للأفراد، التي تؤثر بدورها في النتائج الاقتصادية.

يسلط نموذج القيمة المتوقعة لإيكليس الضوء على أن الأنماط الجندرية في اختيارات المهنة تنبع من عوامل اجتماعية ونفسية، وليس من الاختلافات الفطرية، يؤكد هذا النموذج على تأثير التنشئة الاجتماعية للأدوار الجندرية في تشكيل تصورات الأفراد الذاتية وقيمهم وتوقعاتهم فيما يتعلق بمجالات مختلفة، يمتدّ تأثير التنشئة الاجتماعية الجندرية على القرارات الاقتصادية إلى ما هو أبعد من الخيارات الفردية إلى أنماط مجتمعية أوسع، على سبيل المثال، على الرغم من الجهود المبذولة لزيادة مشاركة النساء في المجالات المهنية ذات المكانة العالية، فإن الفصل الجندري لا يزال قائماً في المهن والبرامج التعليمية، ولا سيما في مجالات الهندسة البترولية في الدول النفطية، وقطاع الهندسة والبناء، هذا الفصل له آثار اقتصادية كبيرة، إذ يؤدي إلى إدامة فجوات الأجور والتسلسُلات الهرميّة المهنيَّة.

يؤكد عمل إيكليس على التأثير العميق للتنشئة الاجتماعية الجندرية في صنع القرار الاقتصادي، من خلال تشكيل معتقدات الأفراد وقيمهم وتوقعاتهم منذ سن مُبكّرة، تُسهم عمليات التنشئة الاجتماعية الجندرية في استمرار الاختلافات في الخيارات التعليمية والمهنية، وتؤدي هذه الاختيارات بدورها إلى عواقب اقتصادية بعيدة المدى، إذ تؤثر في مستويات الدخل ومسارات العمل وأنماط المشاركة الاقتصادية الشاملة.

يشير الفصل الجندري في المؤسسات الاجتماعية إلى فصل الرجال والنساء في أدوار ومهن ومجالات تعليمية مختلفة. وتستمر هذه الظاهرة في مختلف جوانب المجتمع، بما في ذلك مكان العمل والتعليم والتفاعلات الاجتماعية، يظل الفصل المهني قضية مهمة في مكان العمل على الرغم من بعض التقدم، وفي حين انخفض الفصل العام منذ السبعينيات، لا يزال معظم العمال يجدون أنفسهم في وظائف منفصلة حسب الجندر[56]، ولا يقتصر ذلك على دول معينة، ولكنه يُلاحظ في كل المجتمعات الصناعية، على عكس التوقعات، فإن بعض الدراسات وجدت مستويات أعلى من الفصل المهني حسب الجندر في الدول الإسكندنافية التقدميّة مقارنةً بالمجتمعات الأكثر تقليديةً مثل اليابان وإيطاليا.[57]

تلعب الفوارق المهنية الجندرية دورًا مهمًا في تفسير الفجوة في الدخل بين الرجال والنساء، وتُظهر الأبحاث أن نسبة كبيرة من الفجوة في الأجور ترجع إلى تركيز النساء في المهن ذات الأجور المنخفضة نسبيًا، ويتأثر هذا الفصل بعوامل مختلفة، بما في ذلك اختيار التخصصات الجامعية في احتمالات التوظيف في المهن ذات الأجور المرتفعة [58]، فيما يتصل بالعلاقة بين الفوارق المهنية الجندرية والأجور. ففي حين تؤكد بعض الدراسات أن مستويات الأجور أقل بكثير في المهن التي تهيمن عليها الإناث، تشير دراسات أخرى إلى أن النساء قد يحصُلن على مكاسب أعلى مدى الحياة إذا عملن في مهن يُهيمن عليها الذكور.

تحمل النساء على نحو غير متناسب عبء رعاية الأطفال ومسؤوليات الرعاية الأخرى مما يؤدي إلى تقطّع في حياتهن المهنية والحد من ساعات عملهن، ويمكن أن يؤدي هذا إلى انخفاض دخلهنّ وتقليل تقدمهنّ الوظيفي مقارنةً بالرجال، وقد لوحظ أن فجوة الأجور يمكن تفسيرها بعوامل قابلة للقياس مثل الخبرة العملية، التي يمكن أن تتأثر بمسؤوليات الرعاية، هذا إلى جانب الافتقار إلى وجود خدمات رعاية للأطفال بأسعار معقولة وإجازة الوالدين مدفوعة الأجر وترتيبات العمل المرنة، مما يجعل من الصعب على النساء تحقيق التوازن بين مسؤوليات العمل والأسرة، فيُسهم ذلك على نحو أكبر في الفصل المهني وفجوة الأجور، وفي تقرير بعنوان (ما هي فجوة الأجور الجندرية وهل هي حقيقية؟ الدليل الكامل لكيفية حصول النساء على أجر أقل من الرجال، ولماذا لا يمكن تفسير ذلك) [59] نجد بيانات عن فجوة الأجور المتعلقة بالجندر.

يزعم بعض خبراء الاقتصاد أن الرغبة في العمل بدوامٍ جزئي بين الأمهات، التي غالبًا ما يُنظر إليها على أنها حل وسط بين مسؤوليات المهنة والأسرة، يمكن أن تكون خيارًا فرديًا عقلانيًا يعكس تفضيلاتهنّ واحتياجاتهنّ بدلًا من إدامة الأدوار الجندرية التقليدية فقط، في حين يؤكد خبراء الاقتصاد النسويون على الحاجة إلى تحدي الأعراف الاجتماعية الراسخة وهياكل السلطة [60]، يقترح آخرون أن النهج المتوازن الذي يأخذ في الاعتبار كل من الاختيار الفردي والعوامل البنيوية قد يكون أكثر فعاليةً في معالجة التقسيم غير المتكافئ للعمل داخل الأُسَر.

لذا بحثت الاقتصاديات النسويات في كيفية تأثير ديناميكيات القوة القائمة على الجندر وتقسيم العمل في عدم المساواة الاقتصادية المستمرة التي تواجهها النساء في العمل والمنزل، وأكدنَ على الحاجة إلى تحدي المعايير الجندرية التقليدية لتحقيق نتائج اقتصادية أكثر عدالة.

الجندر وإدارة الموارد وأنماط الاستهلاك

تؤثر المعايير الجندرية وهياكل السلطة الناتجة عنها في تحديد أنماط الإنفاق والاستهلاك على مستوى الأُسَر، بالتالي يهتم الاقتصاد النسوي بدراسة هذه المعايير والهياكل لفهم تأثيراتها على الاقتصاد، وتُعرف المعايير الجندرية هنا على أنها التوقعات التي تتوافق معها النساء والرجال عمومًا، ضمن نطاق يحدده مجتمع ذو طابع أبوي ضمن فترة زمنية معينة، تؤثر المعايير الجندرية إلى حدٍ بعيدٍ على السلوك الاقتصادي، وتشكيل القرارات والنتائج عبر مختلف المجالات، تشير الأبحاث إلى أن هذه

المعايير يمكن أن يكون لها تكاليف اقتصادية كبيرة، وتؤثر في صنع القرار المالي داخل الأسر، خاصة فيما يتعلق بأنماط الإنفاق والاستهلاك.

قدم دانست وويلتي[61] مثلًا مقياسًا لموارد الأسرة، وأجرت الدراسة تحليلات للعوامل المستخدمة في قياس موارد الأسرة، وكشفت عن هيكل من أربعة عوامل: الاحتياجات الأساسية والتمويل والوقت الشخصي ووقت الأسرة، ويوفر هذا النهج المتعدد الأبعاد لقياس موارد الأسرة فهمًا أكثر شمولًا لتوافر الموارد داخل الأسر، ويمكن استخدام هذا الهيكل التحليلي لتوجيه تصميم برامج وسياسات فعالة لدعم الأسر،إذ إنه يسلط الضوء على فهم الديناميكيات الأسرية وكيفية تفاعل أفرادالأسرة وإدارة الموارد، ويساعد على فهم كيفية تكيف الأسر مع التحديات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد العوامل التي تعزز مرونة الأسرة في مواجهة الصعوبات، وتوفير إطارًا لصناع السياسات والممارسين لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن دعم الأسر.

التقاطعية

توضح فكرة التقاطعية، كنظرية، أهمية دراسة هويات الأفراد المتعددة وتأثيرها على تجاربهم. وفي سياق الاقتصاد، يمكن تبني هذا النهج لفهم تأثير عوامل متنوعة مثل العرق والجندر والطبقة الاجتماعية وديناميكيات القوى التي تتعلق بالتجارب الاقتصادية والفرص والمساواة.

يعتمد الاقتصاد النسوي على نهج تقاطعي حيث يُفحَص تداخُل الجندر مع الهويات الاجتماعيّة الأخرى لتشكيل النتائج الاقتصادية، يمكن أن يكشف تطبيق التقاطعية في الاقتصاد عن أنماط معقدة من العيوب الاقتصادية التي لا تظهر عند النظر في فئات فردية من الهوية بمعزل عن بعضها البعض، على سبيل المثال، قد تساعد دراسة العوامل الاقتصادية للأفراد في فئات مهمشة متنوعة (مثل النساء المهاجرات بدخل منخفض من ذوات البشرة الملونة) على فهم أوضح للفروقات الاقتصادية والآليات التي تسهم في تشكيلها، وبالمثل، تواجه النساء من الأقليات العرقية أو النساء ذوات الإعاقة تهميشًا اقتصاديًا معقدًا.[62]

لا يمكن التوصل إلى فهم كامل للتجارب الاقتصادية للمرأة دون النظر في التقاطع بين الهوية والقمع، وقد ألقت التحليلات التقاطعية في الاقتصاد النسوي الضوء على الطبيعة المعقدة ومتعددة الأوجه للتفاوت الاقتصادي والحاجة إلى نهج سياسي شامل ودقيق.

الأدوات والتطبيقات الرئيسية

يتضمن الاقتصاد النسوي مجموعة متنوعة من الأدوات التي تُستخدم ضمن إطار الاقتصاد النسوي للدفع نحو تغيير السياسات الاقتصادية، وبالتالي تحقيق العدالة الجندريّة والاجتماعيّة والبيئيّة.

الميزانيّة الجندريّة

الميزانيّة الجندريّة هي نهجٌ يستخدم السياسات والإدارة المالية لتعزيز العدالة الجندرية وتنمية واقع النساء، وهذا ينطوي على النظر على نحو منهجي من منظور العدالة الجندرية في قرارات الضرائب والإنفاق العام [63]، ويشير هذا المفهوم إلى تحليل الميزانيات الحكومية من منظور نسوي لتقييم تأثيراتها التفاضلية على النساء والرجال، وهو يدرس كيف تؤثر الإيرادات العامة والنفقات على الوضع الاقتصادي للمرأة مقارنةً بالرجل، ويعيد تخصيص الموارد لتعزيز العدالة الجندرية، اعْتُمِدت ميزانية جندرية في عدد من البلدان كأداة لتعزيز الحقوق الاقتصادية للمرأة وتمكينها، وقد حلل سوداني وشارما الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، وكيف تؤثر إيرادات الحكومة وإنفاقها على النساء والرجال والفتيات والفتيان على نحو مختلف[64]، يمكن لهذا النوع من تحليل النوع الاجتماعي أن يقدم معلومات لتخصيص الموارد لدعم المشاركة الاقتصادية للمرأة ورفاهيتها على وجه أفضل.

نفذت أكثر من 60 دولة ميزانيات مستجيبة للنوع الاجتماعي على المستويين الوطني ودون الوطني، ويُظهر مسح أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن ما يقرب من نصف دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد أدخلت أو تخطط لإدخال أو

تفكر بنشاط في ميزانية النوع الاجتماعي، ومع ذلك، تظل الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي غير معروفة نسبيًا بين علماء المالية العامة ومُمارسي الإدارة العامة.[65] تشمل أمثلة مبادرات الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي دمج تقييمات التأثير في النوع الاجتماعي في تخطيط الميزانية، وإنشاء خطوط ميزانية لمبادرات العدالة الجندرية، وتتبع الإنفاق الحكومي على البرامج التي تفيد النساء والفتيات، وقد طُبِّقت هذه الأداة أيضًا على المستوى المحلي، كما هو الحال في عمليات إعداد الميزانيّات التشاركيّة التي تتضمن اعتبارات النوع الاجتماعي، كما تستخدمها المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية عند التخطيط للمشاريع والبرامج.

ومع أن الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي لديها القدرة على تحسين عمل الميزانية وتعزيز العدالة الجندرية، فإن تنفيذها يواجه تحديات، فالنهج الحالية ليست مدمجة بفعالية في بناء الميزانية أو في تحقيق النتائج[66]، ويزعم بعض المنتقدين أن مبادرات الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي يمكن أن تعزز عن قصد أو غير قصد الأطر والديناميكيات الأبوية بدلًا من تحدّيها بشكل أساسي، ولمعالجة هذه القضايا، اقتُرِح نهج تقاطعي للميزانية الجندرية يدعو إلى تغييرات أكثر جوهرية في عمليات الميزانية الحالية، بما في ذلك المشاركة العامة الأكثر شمولًا والتغييرات المؤسسية[67]، المشاركة العامة الأكثر شمولًا تعني إشراك شريحة أوسع من المجتمع في عمليات صنع القرار وتنفيذ السياسات، وهذا يشمل إتاحة الفرصة لمختلف الفئات الاجتماعية، بما في ذلك الأقليات والفئات المهمشة، للتعبير عن آرائهم واحتياجاتهم، من خلال توسيع نطاق المشاركة، يمكن ضمان تمثيل أفضل للمصالح المتنوعة في المجتمع وتعزيز الشعور بالملكية والمسؤولية المشتركة تجاه القرارات المتخذة. أما التغييرات المؤسسية، فتشير إلى التعديلات والإصلاحات التي تتم على مستوى الهياكل والأنظمة الإدارية والتنظيمية في المؤسسات الحكومية والخاصة، وهذه التغييرات قد تشمل تحديث الإجراءات، تطوير آليات الشفافية والمساءلة، وإعادة هيكلة الأدوار والمسؤوليات لتحسين الكفاءة والفعالية، والهدف من هذه التغييرات هو تحسين أداء المؤسسات وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات المجتمع المتغيرة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، من خلال الجمع بين المشاركة العامة الشاملة والتغييرات المؤسسية، يمكن تحقيق تحول أكثر شمولية وفعالية في المجتمع.

اقتصاد الرعاية

لقد نُوقِش اقتصاد الرعاية أعلاه كنظرية وكمفهوم، واكتسب أهميةً كبيرةً في الاقتصاد النسوي، يشير اقتصاد الرعاية إلى نظامٍ من أعمال الرعاية المدفوعة وغير المدفوعة التي تدعم حياة الإنسان ورفاهته، غالبًا ما يُقلَّل من أهميته في الحفاظ على الأداء الاقتصادي، لأنه يحدث إلى حدٍ كبيرٍ خارج السوق، قد يبدو تطبيق اقتصاد الرعاية كتقييم النطاق الكامل لأعمال الرعاية، بما في ذلك رعاية الأطفال ورعاية المُسنّين ودعم الإعاقة والرعاية الصحية وغيرها من أشكال العمل الرعائيّ المنزليّ والاجتماعيّ من خلال قياس مُساهماته الاقتصاديّة.

يمتدُّ اقتصاد الرعاية إلى ما هو أبعد من الأُسَر الفردية، وله آثار اجتماعية واقتصادية أوسع، يمكن أن يؤثر عبء الرعاية الصحية للسكان المُسنّين سلبًا على النمو الاقتصادي، حيث تؤدي زيادة بنسبة 1٪ في عبء الرعاية الصحية إلى انخفاض بنسبة 0.083٪ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعلاوةً على ذلك، غالبًا ما ستتحمل النساء حصةً أكبر من واجبات رعاية أفراد الأسرة المسنين، ومع زيادة عبء الرعاية الصحية للسكان المسنين، قد تواجه النساء ضغوطاً متزايدة لتقديم رعاية غير مدفوعة الأجر، مما قد يحدُّ من مشاركتهنّ في القوى العاملة، بينما قد يخلق الطلب المتزايد على الخدمات الصحية فرص عمل في القطاع الصحي، حيث تكون النساء ممثَّلات بشكلٍ جيدٍ غالبًا، إلا أنه قد يؤدي أيضًا إلى زيادة عبء العمل والضغط على العاملات في مجال الرعاية الصحية. [68]

وهناك بعض الأمثلة من بلدان مختلفة على تطبيقات لأُطُر مختلفة لاقتصاد الرعاية، نذكر منها ما يلي:

وفي بعض النواحي، طُبِّق إطار اقتصاد الرعاية التالي:

- أُدرِجت أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في الحسابات الوطنيّة وحسابات الناتج المحلي الإجمالي لتمثيل قيمتها الاقتصادية بشكلٍ أفضل[69]، على سبيل المثال، في المكسيك من خلال الحساب القمريّ للعمل غير مدفوع الأجر.

- مقترحات السياسة لرعاية الأطفال الشاملة، وإجازة الأسرة مدفوعة الأجر، والأجور المعيشية للعاملين في مجال الرعاية لدعم اقتصاد الرعاية، وقد لوحظ تنفيذ هذه السياسات في دول مثل السويد والنرويج.[70]
- أدت تدابير التقشف إلى خفض التمويل على نحو غير متناسب للخدمات العامة والبنية الأساسية للرعاية، وهو ما حدث في اليونان وإسبانيا ودول أخرى تواجه أزمات مالية، لمعالجة التأثير غير المتناسب لتدابير التقشّف على الخدمات العامة والبنية الأساسية للرعاية، قامت بعض الدول بتطوير سياسات مالية متوازنة تضمن توزيعًا عادلًا للموارد بين مختلف القطاعات، مع التركيز على حماية الخدمات الأساسية.[71]

ولذلك، يسلط إطار اقتصاد الرعاية الضوء على مركزية الرعاية للنشاط الاقتصادي، ويدعو إلى الاعتراف بها ودعمها على نحو صريح، ويترتب على هذا الاعتراف في السياسة إعادة توزيع العمل الرعائي المدفوع وغير المدفوع بين الدولة والسوق والأسرة.

استطلاعات استخدام الوقت

تُعد استطلاعات استخدام الوقت أدوات بحثية قيّمة تجمع معلومات تفصيلية حول كيفية تخصيص الأفراد لوقتهم عبر أنشطة مختلفة طوال اليوم، توفر هذه الاستطلاعات نظرةً ثاقبةً لرتابة اليومي للأشخاص وأنماط العمل والأنشطة الترفيهية والجوانب الأخرى من حياتهم[72]، وتعدّ بيانات استخدام الوقت مهمةً في التقاط النطاق الكامل لعمل النساء ومساهماتهنّ الاقتصادية، استُخدِمت استطلاعات استخدام الوقت في دول مثل الهند وجنوب إفريقيا وتركيا لجمع البيانات حول عمل النساء غير مدفوع الأجر وقيمته الاقتصادية.

يمكن الاستفادة من البيانات المستمدة من استطلاعات استخدام الوقت لإعلام السياسات التي تدعم اقتصاد الرعاية، وعلى نحو أكثر تحديدًا، استُخدِمت البيانات المتعلقة بأعباء وقت المرأة من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر للدفاع عن سياسات مثل رعاية الأطفال في بلدان مثل المكسيك، ومن الأمثلة التوضيحية لمسح استخدام الوقت في أستراليا، الذي فحص تخصيص الوقت بين الآباء العاملين والأمهات العاملات الذين يربون أطفالًا من ذوي الإعاقة، كشَفَت الدراسة أن أمهات الأطفال ذوي الإعاقة لديهنّ وقت أقل للأنشطة الترفيهية، ولكن المزيد من الوقت للتواصل الاجتماعي، ويرجع ذلك على الأرجح إلى الحاجة إلى شبكات دعم قوية، ومن المثير للاهتمام أنه في حين انخفض وقت الرعاية الشخصية للأمهات، ظلّ وقت الرعاية الشخصية للآباء دون تأثر، مما يسلط الضوء على التفاوت الجندري في مسؤوليات الرعاية.[73]

يمكن تطبيق مسوحات استخدام الوقت على أسئلة بحثية مختلفة وتداعيات سياسية، على سبيل المثال، استخدمت دراسة في الهند مسح استخدام الوقت في سياق معين لفحص التأثيرات الجندرية لعمل الرعاية غير مدفوع الأجر على الرفاهية، وأظهرت النتائج أن ساعة إضافية من تقديم الرعاية قلّلت إلى حدٍ بعيدٍ من مشاركة النساء في سوق العمل، ووقت الرعاية الذاتية ورضا الحياة، مع تأثيرات أقل أو معدومة على الرجال، تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية استخدام استطلاعات استخدام الوقت في فهم العدالة الجندرية وإعلام السياسات[74].

مؤشرات لنظام اجتماعي واقتصادي صحي

خبراء الاقتصاد النسويون قدموا اقتراحات لنماذج اقتصادية جديدة تتحدى النهج العتيق السائد، تلك النماذج تضع الاهتمام بالحياة والرفاهية الاجتماعية في الصَّدارة، وتعارض الرأسمالية والأنظمة القمعية المرتبطة بها، وتعتمد تلك النماذج على أسس مختلفة عن التركيز الحصري على النمو الاقتصادي لقياس صحة النظام الاقتصادي.

في مجال الاقتصاد الكلي، أحرز خبراء الاقتصاد النسويون تقدمًا في توليد التحليل الاقتصادي من خلال التركيز على وضوح عمل النساء وإدراجه كجزء من قوة

العمل وإحصاءات المحاسبة الوطنية، كما طوروا نماذج بديلة لحُزَم التكيف الهيكلي التقليدية، ولا سيما فيما يتعلق بالجندر والتنمية، واستكشفوا مقاييس بديلة للرفاهة الاقتصادية تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، مثل مؤشر التنمية البشرية ومؤشر التقدم الحقيقي، التي تتضمن عوامل اجتماعية وبيئية. يعد هذان المؤشران [75]من الأمثلة على المقاييس الاقتصادية البديلة التي تهدف إلى مراعاة الرفاهة البشرية والبيئية على نحو أفضل، وتتضمن المقاييس احتساب القيم النقدية للعمل غير مدفوع الأجر ودمج التكاليف والفوائد البيئية للنشاطات الاقتصادية.

أُطْلِق أيضاً «مؤشر الكوكب السعيد» عام 2006 من قبل مؤسسة الاقتصاد الجديد، بهدف قياس النجاح الوطني من خلال تقدير رَفَاهِيَة الإنسان وتأثيره على البيئة، يعتمد المؤشر على متوسط مستويات السعادة والعمر المتوقع والبصمة البيئية، ويهدف إلى تقديم رؤية شاملة لتقدم الدول يتجاوز المؤشرات الاقتصادية التقليدية، مثل الناتج المحلي الإجمالي.

لقد كانت اسكتلندا تستكشف بنشاط التدابير البديلة للتقدم، بما يتماشى مع التحول العالمي نحو مؤشرات أكثر شمولًا للرفاهة المجتمعية، ويعكس تركيز الحكومة الأسكتلندية على "مراقبة اقتصاد الرفاهية» هذا الاتجاه، مع الاعتراف بحدود الناتج المحلي الإجمالي كمقياس أساسي للنجاح الوطني، ويتماشى هذا النهج مع التركيز المتزايد على التنمية المستدامة والحاجة إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاعتبارات البيئية والاجتماعية.

مؤشر السعادة الوطنية في بوتان هو نهج مبتكر لقياس تقدم البلاد. طُبِّق مؤشر السعادة الوطنية كإستراتيجية للتنمية في بوتان، ويرتكز على أربع مجالات رئيسة: التنمية الاقتصادية المستدامة والحكم الصالح والاستدامة البيئية والحفاظ على الهوية الثقافية، هدف هذا النموذج الشامل هو تحقيق توازن بين الجوانب المادية وغير المادية للرفاهية، ويتكون مؤشر السعادة الوطنية الإجمالية، الذي طوَّرَه مركز دراسات بوتان، من تسعة أبعاد، ويعتمد على منهجية ألكاير-فوستر لتقييم الكفاية عبر مختلف المجالات، مستبعدة من الناتج المحلي الإجمالي، كان الهدف هو توفير فهم شامل للتقدم الاقتصادي والرفاهة المجتمعية.[76]

نماذج اقتصادية بديلة

الرؤى الجديدة لتنظيم النشاط الاقتصادي تعد سبيلًا للتعامل مع تحديات المجتمعات الحديثة، مثل القضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية الشائكة، تتبنى النماذج البديلة، مثل الاقتصاد الدائري واقتصاد التضامن واقتصاد الدونات واقتصاد ما بعد النمو، نهجًا مختلفًا يهدف إلى تحسين رَفاهية الإنسان وتعزيز الاستدامة من خلال إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية، يستكشف هذا القسم النماذج البديلة ويناقش مبادئها الأساسية وتطبيقاتها العملية والتحديات المحتملة في التنفيذ، ومن خلال دراسة هذه البدائل، يمكننا اكتساب فهم أعمق للإمكانات والقيود المرتبطة بإعادة تشكيل أنظمتنا الاقتصادية نحو مستقبل أكثر شمولًا واستدامة.

يعد الاقتصاد الدائري مفهومًا ناشئًا يتعارض مع النمط التقليدي للاقتصاد، ويهدف إلى دعم النمو الاقتصادي المُستدام وتعزيز التنافسيّة العالميّة وخلق فرص عمل جديدة، يعتمد هذا النهج على البُعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي، مع التركيز على تطوير اقتصاد مَدَاري يضمن الازدهار المستدام في كل مراحل إنتاج وتحويل المنتج.[77]

يحوي مفهوم الاقتصاد الدائري على بعض المبادئ الأساسية مثل المرونة ووحدات النمط والشفافية والأنشطة التي تعمل على تقليل الطلب على المدخلات من المواد الخام والموارد الطبيعية، مع إعادة الاستفادة منها وإعادة تدويرها كجزء لا يتجزأ من عمليات الإنتاج.[78] ومن المثير للاهتمام أنه في حين يُنظر إلى الاقتصاد الدائري على أنه وسيلة لاستبدال نماذج الأعمال الخطية السائدة، فإن المنظمات التي تنتقل إلى نماذج الأعمال الدائرية غالبًا ما تواجه توترات متعددة ناشئة عن العلاقة المتناقضة بين تحقيق الدائرية وخلق القيمة الاقتصادية.

وعلاوةً على ذلك، بدأت الأبحاث الحديثة تتساءل عما إذا كان إغلاق حلقات المواد والمنتجات يعيق الإنتاج الأولي بالفعل، حيث يمكن لأنشطة الاقتصاد الدائري أن تزيد من الإنتاج الإجمالي، مما يؤدي جزئيًا أو كليًا إلى تعويض فوائدها- وهي الظاهرة المعروفة باسم "انتعاش الاقتصاد الدائري».[79]

أما الاقتصاد التضامني فهو مجموعة من النظريات والممارسات التي تعزز العلاقات الاقتصادية الأخلاقية والتنمية الاجتماعية التحويلية، وتقدم بديلًا للأيديولوجية الرأسمالية. وهو يشمل أشكالًا مختلفة من الأنشطة الاقتصادية القائمة على مبادئ المساواة والتكامل والتعاون والتضامن والديمقراطية، بهدف تلبية احتياجات المجتمع وخلق مجتمع شامل ومُستدام.[80]

يظهر التنوع الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بأساليب مختلفة في مناطق مختلفة، في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حُوِّلت الرعاية الاجتماعية التي تقوم على النقابات إلى بديل اقتصادي ومالي للقطاعات الضعيفة، ويُطبَّق عن طريق نماذج مثل الحلزون الرباعي أو تأثير ماكليلاند N، تعمل المنظمات في أوروبا على بناء مجتمع أكثر عدالة اجتماعية من خلال تشكيلات مبتكرة في الديمقراطية والسياسة والاقتصاد، وقد نال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اعترافًا من منظمة العمل الدولية لدوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز العمل اللائق.[81]

يؤكد اقتصاد التضامن على العلاقات الاقتصادية الجماعية القائمة على المجتمع والتكامل الاجتماعي للنشاط الاقتصادي على النقيض من الافتراضات الفرديّة للنظريَّة الكلاسيكيَّة الجديدة، يشير هذا الاقتصاد إلى مجموعةٍ واسعةٍ من الأنشطة الاقتصادية التي تهدف إلى إعطاء الأولويّة للربحية الاجتماعية بدلًا من الأرباح المالية البحتة، إن السمة الرئيسية التي تميز الاقتصاد التضامني عن الشركات الخاصة والعامة هي الطبيعة التشاركية والديمقراطية للحوكمة في عمليات صنع القرار كأحد المبادئ الرئيسية لها، يعترف هذا النهج بمركزيّة إعادة الإنتاج الاجتماعي وعمل الرعاية في عمل الاقتصاد[82]، تسلط هذه الأُطُر البديلة الضوء على حدود الاقتصاد العتيق الجديد في استيعاب التعقيد الكامل للحياة الاقتصادية، وتدعو إلى اتباع نهج أكثر شمولًا وتحريرًا للنظرية والسياسة الاقتصادية.

نموذج اقتصاد الدونات، الذي اقترحته كيت راورث، حاز اهتمامًا متزايدًا باعتباره نهجًا شاملًا للتنمية المستدامة، يهدف هذا النموذج إلى تحقيق توازن بين احتياجات البشر والحدود البيئيّة، من خلال تصوّر مساحة «آمنة وعادلة» للبشرية في قالب الكوكب والأسس الاجتماعية، كبديل للنماذج الاقتصادية التقليدية التي تركز على النمو، يواجه نموذج الدونات فرصًا وتحديات في تنفيذه، وعلى الرغم من شعبيّته بين الجهات العاملة في مجال التنمية المستدامة، إلا أن تشغيله على الصعيد المحلي والوطني ينطوي على تحديات كبيرة في مجال الحوكمة.[83]

أما اقتصاد «خفض النمو» فيتحدّى النموذج التقليدي من خلال توجيه الطاقات الإنتاجيّة نحو تلبية احتياجات الناس فقط بدل الاستهلاك المُبالغ فيه لمراكمة الأرباح وذلك لتعزيز رَفاهية الإنسان والبيئة، ويتطلب هذا الانفصال عن أيديولوجيا النمو وإعادة توجيه العلاقات الاقتصادية بناءً على مبادئ جديدة تتمحور حول الحياة، حركة خفض النمو تطورت من حركة ناشطة إلى نموذج أكاديمي متخصص، يحتل موقعًا مرموقًا في تقاطع العلوم الاجتماعية والبيئية التطبيقية.[84]

هناك تحالف نسوي مع حركة خفض النمو، هذا التحالف يضم اقتصاديات نسويات يسعين إلى التأكد من أن نموذج خفض النمو مبني على أسس نسوية باستمرار، مثلًا التفتت عضوات هذا التحالف إلى التحدي الكامن في إدماج المزيد من أعمال الرعاية غير المأجورة في الاقتصاد النقدي، مما يعارض القيم النسوية المناهضة للرأسمالية، فاقترحن بدلًا من ذلك، إعادة تنظيم الرعاية على نحو جماعي تشاركي ومجاني بحيث لا يتم تنقيد الرعاية ولا تتكفل النساء وحدهنّ كأفراد بها.[85]

المناقشات المُعاصرة والتوجُّهات المستقبليّة

في حين أحرز الاقتصاد النسوي تقدمًا مهمًا في تحدي التحيُّزات الجندريّة في الاقتصاد السائد، إلا أن هناك مناقشات جارية ومجالًا لمزيد من التطوير. الاقتصاديات النسويات يتحدون فكرة الوكلاء الاقتصاديين العقلانيين من خلال اقتراح أطر بديلة تأخذ في الاعتبار الشبكات الاجتماعية والترابطات المُتبادلة بدلًا من الأفراد المعزولين ذوي الأهداف المُستقلّة، وهذا يؤدي إلى مناقشة مهمة حول المدى الذي ينبغي للاقتصاد النسوي أن يسعى إلى الدمج أو البقاء متميزًا عن النموذج الكلاسيكي الجديد. يزعم البعض اتباع نهج أكثر إصلاحية للعمل ضمن الأُطُر القائمة، في حين يدعو آخرون إلى أجندة أكثر جذرية وتحويلية تعيد تصور النظرية والممارسة الاقتصادية بشكل أساسي[86]، إذ إنه من الممكن أن يكون الاقتصاد النسوي ليبراليًا أصلاحيًا أو تقاطعيًا ثوريًا/تحويليًا/راديكاليًا.

تتوسّع مجالات البحث الناشئة في مجال الاقتصاد النسوي لتشمل مجموعةً واسعةً من القضايا المُعاصرة، يسلط أثر الجندرية في الاقتصاد الرقمي الضوء على تأثير التكنولوجيا والرقمنة على الفرص الاقتصادية والتحديات التي تواجهها النساء في سوق العمل المتغير، كما يسلط الضوء على أهمية دور الرعاية في التنمية المستدامة والعمل غير المأجور الذي تقوم به النساء في الغالب، وكيفية دمج هذا العمل في نماذج النمو الاقتصادي، يكشف تدقيق التوافق بين الاقتصاد النسوي وفلسفة ما بعد النمو عن بدائل للنماذج الاقتصادية التقليدية المتعلقة بالمسائل البيئية والاجتماعية، مع التركيز على الاستدامة والعدالة.[87]

تزايد الاهتمام بدراسة مجالات متخصصة مثل الاقتصاد السلوكي وعلم الاقتصاد العصبي، مما يقدم رؤىً جديدةً حول تأثير النوع الاجتماعي على السلوك الاقتصادي، إن دراسة تأثير العواطف والإدراك الاجتماعيّ على السلوك الاقتصادي تفتح مجالاتٍ جديدةً ومثيرةً في فهم الفروق الاقتصاديّة بين الجنسين، فمن خلال استكشاف كيفيّة تأثير العوامل العاطفيّة والاجتماعيّة على صنع القرار الاقتصادي، يمكن للباحثين تقديم رؤىً أعمق حول الأسباب الكامنة وراء الاختلافات في النتائج الاقتصاديّة بين النساء والرجال، قد يشمل ذلك دراسة كيفية تأثير الضغوط الاجتماعية والتوقعات الثقافية على الخيارات المهنية، أو كيف يمكن للتحيُّزات الضمنية أن تؤثر على فرص العمل والترقية.

علاوةً على ذلك، فإن هذا النهج متعدد التخصصات في دراسة الاقتصاد والجندر يمكن أن يؤدي إلى تطوير سياسات وممارسات أكثر فعاليةً وإنصافًا، من خلال فهم الديناميكيّات النفسيّة والاجتماعيّة التي تُشكّل السلوك الاقتصادي، يمكن لصانعي السياسات تصميم تدخُّلات أكثر استهدافًا لمعالجة عدم المساواة الجندرية في مجالات مثل الأجور وريادة الأعمال والتقدم الوظيفي، قد يشمل ذلك برامج لمعالجة التحيز اللاواعي في مكان العمل، أو مبادرات لتعزيز الثقة والطموح بين النساء في القطاعات التي يُهيمن عليها الذكور تقليديًا.

بوجهٍ عام، قدم الاقتصاد النسوي مساهمات كبيرة في تحدي التحيز الذكوري للاقتصاد السائد وتعزيز فهم أكثر شمولًا وشمولية ووعيًا اجتماعيًا للعمليات الاقتصادية وأبعادها الجندرية، ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي

يتعين القيام به لدمج رؤاه بالكامل وتحويل الاقتصاد، بالنظر إلى المستقبل، تشمل الأولويات الرئيسية للاقتصاد النسوي المزيد من إضفاء الطابع المؤسسي على المجال داخل الأوساط الأكاديمية ودوائر السياسة، وتعميق المشاركة مع وجهات نظر نقدية أخرى، وتوسيع التنوع الجغرافي والديموغرافي، وفي نهاية المطاف، فإن الهدف هو تحويل النظرية والممارسة الاقتصادية بحيث تعكس على وجه أفضل التجارب المعيشية لكل الناس، ولا سيما أولئك الذين هُمِّشوا.

الخاتمة

يتناول هذا الفصل التمهيدي الاقتصاد النسوي، ويوضح نظرياته الأساسية ومفاهيمه الرئيسية وخطابه المعاصر، وقد أظهر كيف أن المفاهيم الأساسية، مثل العمل الرعائي غير مدفوع الأجر، والنماذج الاقتصادية البديلة التي تعطي الأولوية للعدالة والرفاهية، تشكل جوهر هذا المجال، وعلاوةً على ذلك، فإنه يوفّر نظرةً عامةً على الكيفيّة التي قدَّم بها هذا المجال مساهمات كبيرة، بما في ذلك إعداد الميزانيّات الجندريّة، واستطلاعات استخدام الوقت، وإعادة تعريف تدابير التقدم الاقتصادي، ومن بين النتائج البارزة أن الاقتصاد النسوي يؤكد الطبيعة الجندرية للعمليات الاقتصادية، وأهمية إعادة الإنتاج الاجتماعي، ويحلل الأسرة كمؤسسة اقتصادية، على الرغم من التقدم المُحرَز في تحدي النماذج الاقتصادية التقليدية، لا يزال هناك حاجة للعمل بشكل أكثر جديّة على دمج الرؤى النسوية بشكلٍ كاملٍ وتحويل هذا العلم لاقتصاد.

الفصل الثالث: تطبيق الاقتصاد النسوي في الحركات النسوية

مقدمة

تنامى الاهتمام بالاقتصاد النسوي كموضوعٍ تنظيري ومشروعٍ سياسي ضمن إنتاج المعرفة النسوية بالعربية خلال السنوات الأخيرة[88]، تحديدًا بعد توالي الأزمات الاقتصادية وإحكام الأنظمة الاستبدادية والاستعمارية قبضتها على مصير شعوب المنطقة، وما خلّفته سياسات النيوليبرالية التي دفع بها صندوق النقد والبنك الدولي من تدمير للصحة والتعليم وخفض الحد الأدنى للأجور وتوسيع الفجوة الطبقية والجندرية.[89]

تسعى التنظيمات والمجموعات النسوية إلى إعادة تعريف الاقتصاد من منظور الجندر والتمايُزات الطبقية والعرقية، واستخدام التحليل الاقتصادي النسوي للأزمات الاقتصادية والكوارث البيئية والحروب والنزاعات المسلحة، وفهم تأثيرها على النُظُم الاجتماعية، وتحديداً التقسيم الجندري للعمل والأدوار الرعائيّة/ إعادة الإنتاج الاجتماعي بوصفها محركًا لعجلة الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد عليها[90].

من ناحية أخرى، استطاعت الحركات النسوية في المنطقة الناطقة بالعربية، تحديداً بعد الثورات النسوية الإلكترونية[91] فتح مساحة أكبر لتجذير الخطاب، حيث انتقل إلى المواجهة العلنية مع المنظومة الأبوية في شقّيها السياسي والاجتماعي، وربط الشخصي بالسياسي، خصوصاً بعد الانتفاضات السياسية التي شهدتها المنطقة منذ 2011 والتي نقلت فيها النسويات الخطاب النسوي من الهامش إلى المركز، مشددات على أن تحرّر النساء بكافة تنوعاتهن والمهمشات والمهمشين غير ممكن ما لم يتم تحدي النظم الاقتصادية الرأسمالية والأنظمة السياسية المستبدة. ظهر ذلك من خلال المشاركة الكبيرة والريادية للنساء ضمن الثورات الشعبية، وعملهن على ربط مشكلات هيكلية تتعلق بالتوزيع غير العادل للثروات والاستبداد والارتهان للهيمنة الاستعمارية، بالمنظومة الأبوية التي تتفشى حتى داخل التنظيمات السياسية الرافضة للمنظومة القائمة.

في هذا الفصل، سنتطرق إلى تقاطع الاقتصاد النسوي مع القضايا المصيرية للحركات النسوية الناطقة بالعربية، ومدى الحاجة لتطبيق التحليل الاقتصادي النسوي لفهم جذور العنف المُمارَس ضد الشعوب والنساء والمجموعات المُضطهدة في المنطقة، كما سنتطرق للاستجابة النسوية للحروب والكوارث، وكذلك لبناء مقاربة مبادرات السيادة الغذائية والاقتصادية التي تقودها النساء من عدسة الاقتصاد النسوي، وأهميتها في بناء اقتصادٍ عادلٍ ومراعٍ لاحتياجات المجتمع الاجتماعية والسياسية والبيئية.

كيف يتقاطع الاقتصاد النسوي مع قضايانا المصيرية

تطالب العديد من النسويات اليوم بمقاربةٍ أكثر تقاطعيةً لتجاربنا اليومية، ترتكز على الاقتصاد السياسي وفهم يراعي النوع الاجتماعي والطبقة والعرق، من أجل الدراسة الدقيقة للعلاقة بين الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يغدو هذا النهج ملحًا في ظلّ سياقٍ اقتصادي ظهرت هشاشته بعد جائحة كورونا والأزمات التي تغرق فيها الرأسمالية العالمية، وما تتعرض له شعوب الجنوب العالمي من هجمات قاسية من قبل القوى الإمبريالية والرأسمالية، تحديدًا في ظل الإبادة الاستعمارية ضد غزة، وإشعال الصراع المسلح والحروب في الكونغو والسودان، واستدامة الاستعمار في الصحراء الغربية.

لذلك، أصبح استخدام منظور الاقتصاد النسوي، بصفته عدسة تفكك صراع رأس المال والإمبريالية ضد الحياة على الكوكب، أداةً لمعالجة وفهم السياقات السياسية والاقتصادية وتأثيرها على الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة، لا سيما النساء الأصلانيّات والسوداوات والعاملات في القطاعات غير المُهيكلة والمهاجرات/اللاجئات وذوات الإعاقة والأشخاص من هويات جنسية وجندرية غير نمطية.

لا يهدف هذا المنظور إلى التجزئة، بل إلى إدراك كيف أن العمليات التي تحافظ على الحياة، والمجموعات الأكثر تهميشًا، تتعرض للهجوم اليومي من قبل منطق تراكم رأس المال وتجارة السلاح وما تُخلّفه من خسائر بشرية ومادية وبيئية.[92]

يسمح هذا المنظور بمطالعة القضايا ضمن نطاق واسع، ودراسة تأثير البنى التحتية على أمن واستقرار وحقوق النساء والنظر في النضالات التي يتم خوضها من أجل السيادة الاقتصادية في الجنوب العالمي ضد شركات التعدين والشركات العابرة للحدود الوطنية والزراعات الاستهلاكية، ثم توظيف هذا المنظور لفهم المعارك التي تخوضها النسوية لبناء مجتمعات وعلاقات قائمة على رعاية الناس والطبيعة والتضامن والإنتاج الزراعي الإيكولوجي المراعي للطرق الأصلانية.

أهمية نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي في الحقوق الاقتصادية

كما ذُكر في الفصول السابقة، استطاعت النقاشات والتنظيرات النسوية، وتحديدًا التيارات النسوية الاشتراكية والماركسية والسوداء، خلال منتصف القرن الماضي أن تلفت الأنظار إلى العمل الرعائي باعتباره جوهر إعادة الإنتاج الاجتماعي للنظام الرأسمالي[93]، ووضعت هذه التنظيرات أعمال الرعاية على طاولة النضالات النسوية، دافعةً برؤىً جديدة تعرّفه كعمل غير معترف به وغير مُقدَّر.

لقد استفادت المنظومة الأبوية والرأسمالية من وضع الأعمال الرعائية ضمن إطارٍ من العنف غير المرئي والتلاعب السياسي والاجتماعي، الذي أسهم في استغلال النساء ليس فقط في إعادة إنتاج قوة العمل من خلال رعاية العمال والاهتمام بمأكلهم وتطبيبهم وملابسهم، بل أيضًا في إعادة إنتاج المجتمع الطبقي نفسه، فأعمال الرعاية ضرورية لتحقيق الاستهلاك الفردي (أي أنها تُمكّن العامل من استخدام نقوده في شراء وسائل المعيشة أو الرّفاه) وإعادة إنتاج قوة العمل من ناحية الإعداد اليومي للعمال وإعداد الجيل القادم من العمال لدخول سوق العمل، وعند أدائها على نطاق المجتمع، تصبح جزءًا من عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي التي تعيد إنتاج العلاقات الرأسمالية باستمرار أي أنها تعيد إنتاج النشاط الاقتصادي الضروري لاستمرار الرأسمالية[94].

ويعدّ أحد أهداف نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي الرئيسية حسب ليز فوغل هو: «فهمُ جذور الاضطهاد الجندري في المنزل والتقسيم الجنسي للعمل السائد في عائلة الطبقة العاملة في ظل الرأسمالية»[95]، في هذا الصدد، ساهم توظيف منظور اقتصادي نسوي في فهم جذور اضطهاد النساء وفق أسس نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي[96]، حيث يظهر باستمرار أن تهميش الأدوار الاقتصادية للنساء يعود إلى تضافر النظام الرأسمالي والأبوي في جعل العمل الرعائي مرتبطًا بالصفات والتقسيمات الجندرية للأدوار.

فحاجة النظام الرأسمالي والأبوي إلى بقاء الأسرة النووية كتنظيم اجتماعي وإلى أن تبقى الأعمال المنزلية شأنًا نسائيًا يسهم في إعادة إنتاج القوى العاملة وترسيخ التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية.

التمييز في الأجور وتهميش الأيدي العاملة النسائية

أسهم النظام الاقتصادي الرأسمالي وسياساته النيوليبرالية في توسيع الفجوات الاقتصادية خلال العقود الماضية، مع ارتفاع كبير في نسب البطالة وشح الفرص الوظيفية والتمييز في الأجور وتوسيع رقعة التهميش الاقتصادي للعمل غير المُهيكل واستغلال الأيادي النسائية بصفتها أيادٍ مسترخَصة ومُستغَلة[97].

في هذا السياق، لم يكن دخول النساء في الجنوب العالمي إلى سوق العمل أمرًا جديدًا، فقد شكّلنَ الركيزة الاقتصادية للعائلة منذ قرون، فكنَّ يزرعن في الحقول ويبعن البضائع على الأرصفة، وعند نمو حركة التصنيع، أصبحن في طليعة الأيدي العاملة المأجورة. ورغم اختلاف الظروف التي أدت إلى دخول النساء لسوق العمل في كل بلد، إلا أن الملاحظ أن ظروف العمل تفتقد للأمن الوظيفي والمساواة في الأجور، حيث تقدر الفجوة الجندرية في الأجور حسب منظمة العمل الدولية بـ22.9%، وفي بعض البلدان تصل إلى 40%، كما تشير التقديرات إلى أن 28% فقط من النساء العاملات في جميع أنحاء العالم يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر، بالإضافة إلى أن النساء يمثّلن ما يقرب من 65% من الأشخاص الذين ليس لديهم/ن أي معاشٍ تقاعدي منتظم.[98]

ويظهر الاستغلال الاقتصادي للأيدي العاملة النسائية بشكلٍ كبيرٍ في القطاعات الخاصة مثل الشركات والمصانع والقطاعات الفلاحيّة، حيث تستغلّ هذه المنشآت النساء والأطفال في بلدان آسيا وأفريقيا وتعرضهن للعنف الطبقي والمخاطر الناتجة عن العمل بما فيها الموت والإعاقة والعنف الجنسي.

ففي تونس، على سبيل المثال، أفاد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بأنه تم تسجيل 74 حادثًا في القطاع الفلاحي، خلف 870 جريحًا وجريحة و60 حالة وفاة، أغلبها لنساء. وخلال أول ثلاثة أشهر من سنة 2024، وقعت خمسة حوادث نقل للعاملات في القطاع الفلاحي، أسفرت عن مقتل ثلاث عاملات، وإصابة أكثر من 70 أخريات حسب جمعية "أصوات نساء" النسوية.[99]

وقد سُجلّ تزايد في نسب العنف الجسدي والنفسي والجنسي ضد العاملات في مصانع الملابس والمنشآت الصناعية في دول شرق آسيا منذ جائحة كورونا، وتعد هذه البلدان مركزًا رئيسيًا للتصنيع الرأسمالي في مجال الملابس والنسيج والصناعة التكنولوجية.[100]

بينما لا تزال كبريات شركات التقنية في العالم، مثل شركة آبل، تستغل الأطفال في الكونغو، وتساهم في زيادة معاناتهم الناتجة عن ظروف الحرب والنزاع المسلح الدائر في البلاد.[101]

وقد قدمت العاملات والنقابيات المصريات على سبيل المثال نموذجًا عظيمًا حول تقاطع العنف الطبقي والعنف الأبوي في حق النساء العاملات، حيث تقدمنَ نهاية العام الماضي بتعديلات في قانون العمل الجديد الذي يعد بديلًا لقانون العمل رقم 12 لعام 2003، وترمي التعديلات إلى إصلاحات هيكلية في وضعية العاملات، وتوفير الحماية القانونية لهنّ وتطبيق الحد الأدنى للأجور وتوفير حاضنات الأطفال في الشركات والمصانع، وكذلك الدفع بمنظومة رعاية غير قائمة على استغلال وإنهاك النساء في الأعمال المنزلية والرعاية بالأطفال بعد العودة من العمل.

كما شكّل إضراب عاملات «وبريات سمنود» في مصر كذلك إحدى النماذج المهمة على تقاطع النضال النسوي والنضال الطبقي، وضرورة تطبيق الاقتصاد النسوي كعدسة أساسية لقراءة وضعية العاملات وأنواع الاضطهاد المختلفة التي يعشنها، حيث صمدت العاملات في الإضراب لمدة طويلة رغم القمع والسجن والتنكيل، لتسليط الضوء على وضعية الاستغلال والعنف الطبقي وكذا الممارسات الأبوية التي يستخدمها المُشغّلون ضدهنّ، بما فيها العنف الجنسي وعدم المساواة في الأجور.

لا ينحصر الاستغلال والعنف ضد النساء في القطاع العام وقطاعات التصنيع والزراعة، بل يعد قطاع تقديم الرعاية أيضًا مسرحًا للعديد من أنواع العنف الاقتصادي والجندري، حيث تزايد الطلب على مقدمات ومقدمي الرعاية من العاملات والعاملين المنزليين، ومرافقات ومرافقي الأطفال والمسنين، خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي، مع تزايد انخراط النساء في سوق العمل، ونمو الفكر القائم على نقل عبء الأعمال الرعائية من على عاتق نساء الأسرة إلى نساء مهاجرات أو من طبقات مضطهدة.

في هذا السياق، تصف سارا فارس بأن «إعادة الإنتاج الاجتماعي ما زالت غالبًا شأنًا أنثويًا. لكنها أيضًا شأن مُعرّقن (racialized). فمكانة العمل المُعيد للإنتاج كعملٍ ليس بمستوى باقي الأعمال، وغير منتجٍ من منظور رأسمالي، ومهين وغير ماهر، تعلّل انخفاض أجره: ومن هنا تدخل إلى المشهد النساء المهاجرات، بوصفهن نساء مُعَرقَنات (racialized women)».[102]

لا تتبع إعادة الإنتاج الاجتماعي المأجور حسب سارة «قواعدَ الثنائية الجندرية و«العَقْد الجنسي» داخل العائلة، الذي ينص على أن المرأة ما تزال المسؤولة عن إعادة الإنتاج والرعاية فقط»، بل «تتبع أيضًا قواعد «العَقْد العرقي»، الذي ينص على أن الأقليات الإثنية والعرقية ما زالت تنفذ أقل المهام استحسانًا وتقديرًا في المجتمع.»

هذه قضية تناولتها أيضاً العديد من النسويات السود، في نقدهنّ للنسوية البيضاء في أمريكا، فما كانت تدافع عنه الأخيرة في الكثير من أطروحات رموزها الأشهر[103]، هو تحرر نساء الطبقات الوسطى البيض من العمل المنزلي. لكن هذا التحرر لم يكن موجهاً لتفكيك المنظومة التي جندرت أعمال الرعاية، بل وضعها على كاهل عاملات المنازل، وتجاهل الأعباء والعراقيل التي توضع على النساء السود ونساء الطبقات المفقرة، ومنها القيام بأعمال الرعاية عن هؤلاء النساء أنفسهن[104].

هذه الإشكالية أو التناقض في التنظير والممارسة داخل الحركات النسوية ظهرت بشكل كبير في المنطقة الناطقة بالعربية، ففي الوقت الذي تعالت فيه أصوات النسويات ضد جندرة العمل الرعائي وتفكيكه في ضوء الواقع الاقتصادي الذي يمثله، ساهمت الحركات التي تقودها العاملات في لبنان مثلًا في فتح زاوية جذرية حول الأعمال الرعائية في ظل نظام الكفالة الذي يعد عبودية جديدة تجمع بين الاضطهاد الطبقي والأبوي والعرقي، مبينات أن أعمال الرعاية لا يمكن تفكيكها في ظل التغاضي عن الهرميات الطبقية التي تمكن بعض النساء من إلقاء هذه الأعمال على عاتق العاملات المنزليات، مما يخلق هرميات داخلية لا يمكن تجاهلها كما فعلت النسوية البيضاء.

أهمية الاقتصاد النسوي لفهم الاضطهاد القانوني والاجتماعي

في سياق تتحكم فيه الطبقات المهيمنة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، يصبح من المُلِحّ تحليل الاضطهاد القانوني المتمثل في التشريعات الأبوية، والتقسيم الجندري للأدوار والسلطة الذكورية في العائلة، من منظور الاقتصاد النسوي.

فالتشريعات الأبوية في البلدان الناطقة بالعربية، سواء في الميراث أو قوانين الأحوال الشخصية والحضانة وغيرها، تستند إلى منظور أبوي يُسند الأدوار الاقتصادية لرجال العائلة حتى لو كانت النساء مُعيلات للأسرة، بالتالي، يخلق ذلك عراقيل في قدرة النساء على تحقيق الاستقلال الاجتماعي والمادي، وتقرير مصيرهنّ الاجتماعي والإنجابيّ والجنسانيّ.

هذا التفويض القانوني والسياسي للسلطة الأبوية، يجعل من التحكم في قرارات وخيارات النساء أمرًا ضروريًا لبقاء التراتبيات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وذلك من خلال آليات عدة، منها استغلال النموذج الاقتصادي الذي إما يقصي النساء من سوق العمل ويكرّس دورهنّ الجندري في الأعمال الرعائية، أو يستغلهن في بيئة عمل تتعامل معهن كأيدٍ عاملة مهمشة ومستَغلة ودون قوة سياسية/نقابية تحميهنّ، وهو ما يُسهّل، في جميع الأحوال، عملية اضطهادهنّ، ويصعّب خروجهنّ من علاقات العنف.

لذلك، يساهم التحرر الطبقي للنساء وبناء نماذج اقتصادية قائمة على التقسيم العادل للثروة، وتفكيك التفاوت الطبقي والجندري، في بناء المجتمعات التي تُعلي من شأن الرعاية والتضامن، لا الربح والتحكم.[105]

كما يسمح تفعيل منظور الاقتصاد النسوي السياسي بفهم موازين القوى داخل المنظومة الاقتصادية والسياسية، وتأثير ذلك على الحقوق الأساسية للنساء والفئات المضطهدة، مما يتيح وضع قوانين تحمي النساء في أماكن العمل وتمنع انتهاك حقوقهن الأساسية مثل المساواة في الأجور وإجازات الأمومة، بالإضافة إلى وضع تشريعات جديدة تنظم المجتمع والأسرة وفق العدالة الجندرية، وتحييد السلطة الأبوية كمحدد للعلاقات الاجتماعية.

في الختام، يمكن ملاحظة أن الاهتمام النسوي المتزايد بتوظيف عدسة الاقتصاد النسوي لا ينبع من فراغ سياسي أو معرفي، بل يشكل ضرورة مرحليّة فرضتها الأزمات التي يخلقها النموذج الرأسمالي الأبوي المُعَولَم، فلا يمكن مقاربة قضايا الجندر والعنف الأبوي والتحرر الجنساني والعدالة الإنجابية والاجتماعية دون توظيف عدسة اقتصادية تفحص جذور هذا الاضطهاد بوصفها توليفةً سياسيةً واقتصاديةً واجتماعيةً تنبع من النظام الرأسمالي الأبوي الاستعماري، وتضع عنفها على عنق النساء والمجموعات المهمشة، فيكونون الأكثر تضررًا من العنف الطبقي والسياسي والنزاعات المسلحة والحروب والكوارث البيئية والصحية.

لماذا نحتاج إلى التحليل الاقتصادي النسوي لمقاربة بنى العنف؟

لطالما هيمن النظام الأبوي على السرديات المقدمة عن العنف القائم على النوع

الاجتماعي، باعتباره نتيجة لعوامل فردية معزولة، وليس مرتبطًا بالبناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.

بعد صراعٍ طويل، استطاعت الخطابات النسوية بناء سرديات بديلة تضع العنف في سياقه السياسي والاقتصادي والثقافي، وتفكك جذوره التاريخية، يختلف هذا الخطاب بلا شك حسب المرجعية الفكرية لكل تيارٍ نسوي، لكن المُلاحَظ أنه، ومنذ بداية السبعينيات، تم تغيير مفهوم العنف ليشمل تحليلًا يضع تجارب الأفراد أو المجموعات التي لا تتوافق هوياتها الجندرية والعرقية والطبقية مع البُنى القائمة. تاريخيًا، كانت السردية الأبوية تروج لفكرة أن العنف الأبوي محصور في ثنائية الرجل/المرأة، لكن، من خلال العمل الدؤوب للحركات النسوية، أُدخِل مصطلح العنف القائم على النوع الاجتماعي (Gender-Based Violence) كتعريف لجرائم العنف الأبوي، وذلك بربطه بالانتهاكات التي تُمارَس على الأجساد والهويات، وينتج عنها قمع وأذى جسدي أو جنسي أو عقلي/عاطفي أو نفسي أو سياسي واقتصادي... يحدث في إطار الأسرة والمجتمع، والأوساط المؤسسية/الرسمية، أو في السياقات الإنسانية والبيئية وأثناء الحروب.

على هذا الأساس، تطور مفهوم العنف الأبوي في التنظيرات النسوية، ليُسَلّط الضوء على أنواع العنف التي تمارس من خلال أنظمة السلطة الاقتصادية الأبوية، والتي عادةً ما تكون متجذّرةً في التسلسلات الهرمية الذكورية المرتبطة بالعرق والطبقة.[106]

السياسات الاقتصادية النسوية وجذور العنف الأبوي

يمكن القول إن ربط العنف الأبوي بالعنف الجسدي والجنسي فقط، أي إرجاع العنف إلى الظواهر الفردية والمجال الخاص، قد هيمن لفترة طويلة على الخطابات النسوية، رغم رفع شعارات مثل "الشخصي سياسي" والتركيز على تفكيك النظام الأبوي بصفته نظامًا سياسيًا قبل كل شيء.

كما أدى طمس المقاربات التي كانت تشدد على تقاطع عنف الأنظمة الرأسمالية الاستعمارية والعنصرية مع العنف القائم على النوع الاجتماعي والمعيارية الغيرية إلى عدم مراعاة سياقات المجموعات التي تعيش هذه التجارب وعدم التنوع في السياسات والنظريات النسوية. وهذا أثّر على إنتاج استراتيجيات سياسية يمكن أن تواجه هذه الأنظمة وتفككها.[107]

ومع ذلك، أسهم تنامي وتطور الخطابات التي تحلل جذور العنف الأبوي في ظهور نظريات مثل منهج الاقتصاد النسوي، الذي يُستخدم لتحليل الجذور الاقتصادية للعنف الأبوي وانعكاساته على المجتمع والمؤسسات السياسية والتشريعية.

هذا المنهج يشدد في نموذجه الأعمّ على الروابط بين التفقير والتفاوتات الطبقية وهياكل السلطة الرأسمالية والسياسات النيوليبرالية التي أدّت في العقود الماضية إلى إنتاج أشكال مُعولَمة من العنف الأبوي، قائمة بشكل أساسي على استهداف خدمات الصحة والتعليم والوصول إلى فرص العمل، وتقنين سياسات التجريم الأبوي في دول الجنوب العالمي.

في هذا الصدد يفكك الاقتصاد النسوي جذور العنف الأبوي عبر تحليل التقسيم الجندري للعمل داخل الأسرة[108] واقتصاد الرعاية الاجتماعية داخل المنزل، كما يعمل على تفكيك دور السياسات الاستخراجية للرأسمالية في الهيمنة على المصادر الأساسية للثروات والموارد في الجنوب العالمي، مما يؤدي إلى نشر التفقير بين صفوف النساء وتحويلهنّ في آسيا وإفريقيا إلى عمالة مُسترخَصة وهشّة.

كما أن خصخصة الخدمات العامة، في الأجزاء التي كانت موجودة فيها، أو عدم وجودها في أجزاء أخرى من العالم، تسلط الضوء على العبء الزائد الذي تتحمّله النساء في ظل افتقارهنّ إلى الدعم اللازم من أجل إعادة الإنتاج الاجتماعي لجلب المياه وإعداد الطعام ورعاية الأطفال وتعليمهم ورعاية المرضى، وأيضًا فهم حاجة النظام الاقتصادي العالمي إلى الحفاظ على الهويات الجندرية القائمة على الغيرية والذكورية، بصفتها ضمانًا لاستمرار تراتُبيّات الطبقة والعرق والمواقع الجغرافية، وذلك من خلال استمرار اختلال موازين القوى بين الأفراد والطبقات.

من ناحية أخرى، يساعد الاقتصاد النسوي في فهم جذور الحروب والنزاعات المسلحة التي يشتعل فتيلها في الجنوب العالمي، ودورها في زيادة النزعة الذكورية والعنف الأبوي، باعتبارها نزاعات ترتبط أولًا وقبل كل شيء بالهيمنة الاقتصادية.[109]

ولعلّ من النماذج التنظيميّة التي ربطت بين السياسات الاقتصادية والسياسية وبين جذور العنف الأبوي في المنطقة، هي تظاهرة الموكب النسوي التي نظّمتها أجسام نسوية مختلفة في السودان بين عامي 2020 و2021، والتي أظهرت أن تحليل العنف الأبوي والتنظيم حوله يحتاج لمنهج يفحص تداخل الاقتصاد والسياسة في تفويضه واستدامته، وقد قدم الموكب جملةً من القضايا تستهدف مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي والاعتداء الجنسي، وتحقيق العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنساء.

تجذر العنف الأبوي وانعدام الأمن الاقتصادي

يشكل العنف جوهر النظام الأبوي، وكذلك أنظمة القمع الأخرى مثل العنصرية والاستعمار والرأسمالية، بل ويؤسس لبقائها واستمراريتها، سواءً تأسس هذا العنف بشكلٍ مباشرٍ من خلال شنّ الحروب والإبادات على الشعوب المستَعمَرة، وجرائم التطهير العرقي العنصري، أو ما أسمته العديد من النسويات بالإبادة الجندرية[110]، أو بشكلٍ غير مباشرٍ من خلال السياسات والهيكليات التي تستهدف نهب الموارد وسلب الحقوق السياسية والاقتصادية، وتشكيل السلطة والامتيازات القائمة على الجندر والطبقة والعرق والجغرافيا والقدراتية وحالة المواطنة، مثالًا لا حصرًا.

ينتقل هذا العنف ليتشكل من خلال السياسات العقابية والوصمية للمجموعات التي لا تندرج ضمن أعلى الهرميات القائمة، على سبيل المثال، فإن تجريم ووصم العبور الجنسي/الجندري والميول الجنسية غير المعيارية والعمل الجنسي أو/و القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية والميراث والحضانة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء المطابقات للجندر، وكذا تلك المتعلقة بالأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة، يؤثر على هذه المجموعات بشكل أكبر إذا كانت من الطبقات المفقرة، مما يجعلها أكثر عرضة للخطر وللعنف القائم على النوع الاجتماعي.

ويذهب هذا التحليل إلى مقاربة قتل النساء مثلاً، بكونه فعلًا يتداخل مع عوامل اقتصادية وسياسية معقدة، ويُرعى من خلال وسائل قانونية وثقافية متجذرة بعمق في السياسات الأبوية الرأسمالية.[111]

في هذا الصدد، يلفت النهج الاقتصادي النسوي إلى أن المشكلة القائمة اليوم هي أنه عند التفكير في قضايا النساء، يتم عادةً الحديث عن العنف القائم على النوع الاجتماعي مثلًا، ولكن نادرًا ما يتم التفكير فيه من خلال ارتباطه بالتفقير والإسكان والبطالة والتعليم والمياه والسيادة الغذائية والحقوق الإنجابية والجنسانية وتسليع الخدمات والسياسات الاستخراجية والاستعمار الرأسمالي وغير ذلك من قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة[112].

يجادل النهج الاقتصادي النسوي لتحليل العنف إذًا بأن هناك علاقة وطيدة بين إضعاف قدرة النساء والأشخاص اللامعياريين/ات جندريًا على الوصول إلى الموارد الإنتاجية مثل الثروات والأرض والممتلكات والدخل والتوظيف والتكنولوجيا والضمان الصحي والاجتماعي والتعليم وبين احتمال زيادة تعرضهم/ن للعنف والإساءة على أساس النوع الاجتماعي.

لا يجدر بنا أن نستخدم هذا النهج في الربط الكُلّي للعنف الأبوي بالعوامل الاقتصادية، أي أن تكون ممارسة العنف مثلًا مرتبطةً بموقع الشخص الطبقي، وأنّ التفقير يُصعّد بلا شك من حالات العنف ضد النساء، فالعنف الأبوي يرتبط بالتفويض السياسي للعنف، واستخدامه في تثبيت الهرميات الاجتماعية، بل إن هذا العنف يُمارس بتفويض أكبر إذا كان الشخص ذا نفوذ طبقي وعرقي وسياسي، فالعديد من قضايا العنف الجنسي التي كُشفت بفعل العمل النسوي في المنطقة الناطقة بالعربية، كان مرتكبوها أشخاصًا ذوي نفوذ، سواءً من أبناء الطبقات المهيمنة، مثل قضية "الفيرمونت" في مصر، أو قضايا الاعتداء المُمارس من أشخاص نافذين في الفن والمساحات البديلة في لبنان وغيرها.

يركز النهج الاقتصادي النسوي بدلًا من ذلك على التذكير بأن النموذج الاقتصادي الحالي يقوم على الرأسمالية والنيوليبرالية، وهو ما يغذي عدم المساواة الاجتماعية والعنف والاضطهاد الأبوي والاستعماري وتدمير البيئة، ويسعى باستخدام عدسة الاقتصاد النسوي إلى تحدي وتفكيك هذا النظام من خلال التركيز على كيفية تأثير النوع الاجتماعي والموقع الاقتصادي على علاقاتنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

سياسات السكان والهجوم على الحقوق الإنجابية

يترابط الجندر وسياسات السكان بشكل وثيق، حيث تحرص الأنظمة القائمة على وضع سياسات تضمن إعادة الإنتاج الاجتماعي بما يتناسب مع مصلحة الأنظمة الرأسمالية الأبوية.[113]

فمن جهة، هيمنت الحاجة الماسّة للعمال والمواطنين/ات وأفراد المجتمع على سياسات السكان لفترة طويلة، حيث ركزت الأنظمة القائمة على الحاجة الدائمة إلى بقاء الأسرة الأبوية كمحرك رئيسي للاقتصاد الرأسمالي، بصفتها توفر بيئة حاضنة لإعادة الإنتاج الاجتماعي من خلال الأدوار الرعائية والإنجابية التي كُلفت بها النساء حصرًا.

وركّزت العديد من المُنظّرات النسويات، وتحديدًا الماركسيات، على علاقة جذور اضطهاد النساء في ظل الرأسمالية بالأدوار البيولوجية والجندرية التي تعد أساسية في العملية الرئيسية لإعادة إنتاج قوة العمل.

بينما ركزت نسويات أخريات، مثل ليز فوغل، على النمو المستمر في العلاقة بين سياسات السكان والتغير في سوق العمل الذي لم يعد يعتمد بشكلٍ كلي على العمالة التقليدية، حيث ترى أنّ الأنظمة الرأسمالية تستعين باستمرار بوحدات متجددة من العمالة، ويؤثر التغير الدائم في شكل هذه العمالة على سنّ التشريعات والقوانين التي تستهدف التعويض المتواصل للأيدي العاملة بأخرى أكثر استدامةً للنظام.[114]

تجادل ليز فوغل في هذا السياق بأنّ شكل العائلة، كتكوين اجتماعي واقتصادي تُحدّدُه الظروف التاريخية، وهو ليس ضروريًا وظيفيًا لإعادة إنتاج الرأسمالية، بل يمكن لرأس المال أن يلجأ إلى أساليب أخرى من أجل تعويض حاجته الدائمة للقوى العاملة، منها الهجرة والرّق.[115]

ما يهمنا في هذا التحليل هو النظر إلى التغيرات الدائمة في سياسات السكان بصفتها خاضعةً لحاجة المنظومة الرأسمالية قبل أن تخضع للتقسيم الأبوي للأدوار، وهو ما يمكن أن يلفت النظر إلى الجذور الاقتصادية في سن التشريعات والقوانين المتحكمة في الحقوق الإنجابية، التي تُقولبُها حسب حاجة النظام، حيث يستخدم النظام سياسات تجريم الإجهاض أو سياسات الحد من النسل، كوسائل اقتصادية للتحكم في السكان تفرض بوسائل أبوية ترى في الأشخاص المنجبات/ين ملكية خاصة للنظام السياسي والاقتصادي.[116]

من هذا المنظور، يحلل الاقتصاد النسوي العنف الإنجابي باعتباره عنفًا ينبع من الحاجة الاقتصادية لاستخدام السلطة الأبوية في ضبط الأجساد والأرحام وفقًا لتوجُّه ووضعية الدولة الاقتصادية والسياسية، ويعرقل مسار العدالة الإنجابية.[117]

في الختام يمكن القول إن استخدام الاقتصاد النسوي كجزء من تحليلنا، يساعدنا على تطوير تفكيرنا حول الشكل الذي يمكن أن تبدو عليه مقاربات العدالة الاجتماعية والنسوية، كما أنه يساعدنا أيضًا على إظهار كيف أن المقاربات الحالية حول جذور العنف القائم على النوع، والحروب والنزاعات وإعادة الإعمار والتعافي، يجب أن تراعي العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات، وإنهاء الاستعمار والرأسمالية، من خلال تحدي هياكلها العنيفة في المجتمع.

الاستجابة النسوية/النسائية للحروب والنزاعات في ضوء الاقتصاد النسوي

تترك الحروب الاستعمارية والنزاعات المسلحة آثارًا تدميريّة على البُنى البشرية والمادية والثقافية، ومع ذلك، غالبًا ما يركز التحليل وقياس الآثار على انعكاساتها السياسية والاقتصادية على الأنظمة القائمة، بينما تُنظر نتائجها على المجموعات الأكثر تهميشًا من زاوية محدودة، لا تتجاوز سرد الإحصائيّات وتحويل الخسائر إلى أرقام.

في حين يبدو من الصعب الجزم بوجود مجموعات أو فئات تعاني أكثر من غيرها جراء الحروب والنزاعات المسلحة، إلا أنه لا يمكن تجاهل حقيقة أن النساء والأشخاص غير المعياريين/ات جندريًا وعرقيًا وقدراتيًا يواجهون آثارًا مُضاعفة، نادرًا ما تُحلَّل بمنهجيات تأخذ في اعتبارها الزوايا المختلفة والمتقاطعة لهذه الآثار.

سنحاول في هذا المحور، توضيح كيف يمكن لمنهج الاقتصاد النسوي دراسة انعكاسات الحروب والنزاعات المسلحة على النساء والأشخاص غير المعياريين/ات، وذلك من خلال تحليل العنف المتقاطع الذي يتعرضون/ن له، والتغيير الذي يحدث في مواقعهم/ن عبر الأدوار الاقتصادية والاجتماعية التي يؤدونها في أوقات الأزمات، كما سنقدم أمثلة على الاستجابة النسوية للحروب، وأهمية هذه الاستجابة في ضمان النجاة الجماعية للشعوب.

العنف المركب للحروب والنجاة الجماعية

ترزح العديد من دول الجنوب العالمي تحت وطأة الأنظمة العسكرية والاستبداديّة المدعومة من الإمبريالية العالمية، وتتخذ هذه الإمبريالية شكلًا مباشرًا من خلال أنظمة الاستعمار الاستيطاني، أو عبر الأدوات غير المباشرة التي تستخدمها الإمبريالية الأمريكية وحلفاؤها، مثل نزعة العسكرة والعقوبات والحصار وإشعال الحروب الإبادية، بهدف تقويض جميع أشكال الجهود المضادة للهيمنة وسيادة الشعوب[118]، والتي تستمد جذورها من السعي المستمر للإمبريالية العالمية إلى الهيمنة الاقتصادية، فإشعال الحروب وتمويل النزاعات والاستعمار يهدف بشكل رئيسي إلى السيطرة على الموارد الاقتصادية.

وقد أدى هذا النهج إلى عواقب وخيمة على حياة الشعوب الأصلانية وفئاتها الأكثر هشاشةً، مثل النساء، وسبَّبَ تدميرًا ممنهجًا للأراضي والأجساد والبيئة، وأنتج إبادات جماعية وموجات نزوح غير مسبوقة في التاريخ[119]، إضافةً إلى ذلك، أسهمت الإمبريالية الرأسمالية في غياب الأمن والسلام، وتقويض قدرة المجتمعات على تلبية احتياجاتها الأساسية، وعلى رأسها حق النجاة.

وتعاني المنطقة الناطقة بالعربية من صراع حقيقي مع الإمبريالية، خصوصًا بعد أن رسَّخت هذه الأخيرة، بكل السبل، بقاء كيان الاحتلال الصهيوني، والأنظمة الاستبدادية، واستدامة الحروب والعسكرة[120]، وتحويل المنطقة إلى مكب للأسلحة والسياسات الرأسمالية الاستخراجية، التي ترى في شعوب المنطقة مسارح لممارسة الهيمنة والسيطرة من خلال التقنية والاقتصاد والأدوات الإبادية.

في سياق هذه الحروب، تتعرض النساء والأطفال والأقليات الجنسية والعرقية والأشخاص ذوو الإعاقة واللاجئون/ات، مثلًا لا حصرًا، لانتهاكات مضاعفة نظرًا لمواقعهنّ/م الجندرية والطبقيّة والعرقية، ومع ذلك، تأخذ الإبادة منحى العنف الشمولي، حيث تتعرض مختلف فئات المجتمع للقتل والانتهاكات والانتقام والإذلال، بأدوات استعمارية وأبوية وعنصرية.

وعلى الرغم من أهمية التفصيل في الآثار الشاملة للحروب الاستعمارية والنزاعات المسلحة على مختلف فئات المجتمع، بما فيها الرجال المطابقين للجندر، الذين عادةً ما يتم استثناؤهم من التحليلات التي تدرس استخدام الآليات الأبوية والعنصرية في حروب الاستعمار، إلا أننا سنركز في هذا الجزء من الفصل على التغييرات التي لحقت بإعادة الإنتاج الاجتماعي والأدوار الجندرية جراء الحروب والنزاعات، إذ تتولى النساء أعباءً إضافيةً من تقديم الرعاية، ودعم المجتمعات، وتنظيم المبادرات الإغاثية، رغم نقص الموارد وشح المساعدات.

هذه الجهود ليست مجرد مساعٍ إنسانية منزوعة القصدية السياسية، بل هي شكلٌ من أشكال المقاومة والاقتصاد غير المرئي الذي يحافظ على تماسك المجتمعات والشعوب خلال الأزمات، وتأكيد أنه لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة، ولا عن الاستعمار.

غرف الطوارئ النسوية في السودان: التضامن النسوي في وجه الحرب

يعيش السودان تحت فتيل حرب تبدو على الواجهة كصراع بين طرفين متضادّين، لكنها في الواقع ليست إلا وجهًا من وجوه الصراع الإمبريالي على موارد البلد[121]، ودليلًا على خطر المؤسسات العسكرية التي استولت على السلطة منذ عقود حتى بعد النضالات الكبيرة التي خاضها الشعب ضدها.[122]

إثر ذلك، هيمنت الحرب وعنف الصراع المسلح على حياة الشعب السوداني، مخلفةً إبادات ومجازر، وتدميرًا مُمنهجًا للمنشآت الصحية والبُنى الاقتصادية والاجتماعية.[123] في ظل هذه الأزمات، ظهرت غرف الطوارئ النسوية بصفتها مبادرات تضامنية وفعلًا سياسيًا لمواجهة الحرب[124] من خلال خلق استجابة نسوية لدعم النساء والفتيات والأُسر المتضررة، تأسست هذه الغرف كإدارة مجتمعية للخدمات من قبل مجموعات نسوية ومجتمعية بهدف تقديم المساعدة الإنسانية والإغاثية العاجلة للفئات الأكثر تهميشًا، بما في ذلك النساء والفتيات اللاتي يعانين من ظروف معيشيّة صعبة في مناطق النزاع والنزوح. تركز هذه الغرف على تقديم الخدمات الأساسية مثل توفير الغذاء والمأوى والتعليم، بالإضافة إلى دعم الصحة النفسية وتقديم الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الإنجابية، لا سيما في المناطق التي تشهد نقصًا حادًا في الخدمات الأساسيّة.[125]

تقوم غرف الطوارئ النسوية بدور مهم في تعبئة الجهود المحلية وتفعيل العمل التطوعي، حيث تعتمد بشكلٍ كلي على المُساندة المتبادلة بين أفراد المجتمع، وتحديدًا المتطوعات/ين في المجمّوعات النسوية.[126]

تنتشر غرف الطوارئ النسوية في عدة ولايات في البلاد، ففي دارفور، تتوزع غرف الطوارئ في معسكرات النازحين/ات مثل "غرفة طوارئ معسكر "النيم" النسوية»، تعتبر هذه الغرف بمثابة "حكومة محلية إسعافية"، تعمل على توفير الدعم الأساسي للسكان في ظل الحرب، وتُدار محلياً على أيدي متطوعات ومتطوعين بهدف سد فجوة الدعم الإنساني في المناطق المتضررة من النزاع، حيث تتزايد الاحتياجات بسبب النزوح الواسع والنقص الحاد في الموارد والخدمات الصحية، خصوصًا في ظل استمرار تفشي التجويع والأوبئة نتيجةً للحرب والحصار.

وتأسست في ولاية سنار غرفة طوارئ مخصصة لمواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتقديم الدعم الفوري للنساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف أو يواجهن خطر التعرض له بالإضافة إلى تلبية احتياجات النساء النازحات في المناطق الآمنة.

بينما تعتبر غرف مثل "غرفة محلية عديلة النسوية" مثالًا مهمًا على استمرارية العمل الإغاثي النسوي، وتغطيتها لأهم الخدمات التي دُمّرَت بفعل الحرب، منها خدمة التعليم والغذاء لصالح الأطفال، حيث أطلقت الغرفة مشروع "علم طفل" الذي يهدف إلى تحسين ظروف التعليم في المناطق المتأثرة بالحروب من خلال تقديم وجبات غذائية في المدارس.

إن مثل هذه المبادرات النسوية لا تساهم فقط في الإغاثة الفورية، بل تعزز أيضًا دور النساء في دعم المجتمع وتعزيز التماسك الشعبي، والمقاومة النسوية[127]، مما يعكس التزامًا عميقًا للنسوية السودانية ببناء مجتمعات قائمة على الرعاية والتضامن ومناهضة الحرب، والحفاظ على الشبكات الاجتماعية التي تضمن نجاة المجتمعات المحلية.

الاستجابة النسوية في غزة: سعيٌ للنجاة رغمًا عن الإبادة

في حرب الإبادة على غزة، استخدم الاستعمار الصهيوني آليات المحو وقطع الطريق أمام سُبُل النجاة، فدمَّر المستشفيات وقصف المنازل ومراكز النزوح والمدارس، وفرض الحصار، كما استخدم التجويع كسلاح انتقام وإخضاع ضد سكان القطاع.

كان لهذه الآليات الوحشية أثرٌ مدمرٌ على قدرة الشعب الفلسطيني في غزة على النجاة، فبين أساليب الإبادة الجماعية، وتدمير البُنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للقطاع، وبين أساليب الإبادة الأبوية التي تضمنت أنواعًا مختلفة من العنف الجندري والإنجابي والجنسي، سعى الاحتلال لتدمير مصادر البقاء والرعاية في المجتمع الغزي.

مع ذلك، يمكن القول إن الفعل المقاوم في غزة أظهر أن الاستعمار لطالما كان يقيس قوة المقاومة بمنظوره الضيق والدامي، كأن ينظر للتدمير الوحشي والإبادة

الجماعية بأنها المفتاح للقضاء على كفاح الشعب المستعمر وإخضاعه، لكن مقاومة غزة أظهرت أن هناك ترابطًا أسطوريًا بين المقاتلين في خطوط الاشتباك وبين النسيج الاجتماعي الذي يسعى لأن يُديم بقاء الكتلة التي يدافعون عنها بالنار والعرق والدماء، فتظهر المبادرات الإغاثية والعون الشعبي ونسج النجاة بصفتها فعلًا جماعيًا، ليكسر كل توقعات المستعمر، وينشد المستحيل: البقاء رغم كل محاولات الإبادة.

ويشكل الحصار الإعلامي والوضع الإنساني الصعب في القطاع صعوبة في رصد العديد من المبادرات الميدانية التي تعمل بجهدٍ حثيث ونكران ثوري للذات، من أجل التكاتُف والترابط الشعبي، مع ذلك، استطعنا رصد بعض الأمثلة التي تشكل نموذجًا على هذه المبادرات، منها ما هو مؤسسي مثل:

مؤسسة فلسطينيات: وهي إحدى المنظمات النسوية التي تعمل بشكلٍ فعالٍ في غزة، وتستجيب للأزمات الإنسانية الناتجة عن الحروب، وتقوم المؤسسة بتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للنساء والأطفال، وتوزيع المساعدات الغذائية والطبية للمتضررين من الحرب الاستعمارية.

جمعية الثقافة والفكر الحر: وهي مؤسسة نسوية تعمل في قطاع غزة وتقدم خدمات متنوعة للنساء والأطفال المتضررين من الحرب، وتشمل الأنشطة الإغاثية التي توفرها المساعدات الغذائية والطوارئ الصحية والمساعدات النفسية، بالإضافة إلى برامج التعليم للأطفال في ظل الأوضاع الطارئة.

الفرق الطبية النسائية

ظهرت في القطاع عدة مبادرات طبية نسائية، تقدم الدعم الصحي العاجل، بما في ذلك العناية بالجروح والإصابات، خاصةً في ظل نقص الأطباء والمعدات الطبية، وفي المناطق التي تضرَّرت بشكلٍ كبيرٍ مثل شمال غزة، تواصل العديد من المجموعات النسائية[128] تقديم الرعاية الصحية للسكان، تعمل في فرق متنقلة تقدم العلاج واللقاحات للأطفال، فضلًا عن تقديم الدعم النفسي للنساء والأطفال الذين يعانون من الصدمات النفسية بسبب الحرب.

بالإضافة إلى دعم خدمات الصحة الإنجابيّة، التي تشمل توفير الأدوية والمستلزمات الطبية الضرورية في مراكز الولادة، وتنظيم حملات توعية للنساء حول الرعاية الصحية أثناء الحمل والولادة.

مبادرات تعليمية نسوية

ظهرت أيضًا العديد من المبادرات النسوية التي ركزت على توفير خدمات التعليم للأطفال النازحين، لتخفيف آثار الحرب والدمار الاستعماري على الجيل القادم وضمان استمرار التعليم حتى في ظلّ الظروف الصعبة[129] ومنها:

مبادرة "التعليم تحت القصف": تعتبر هذه المبادرة إحدى المبادرات الجريئة التي قامت بها مجموعة من النساء المتطوعات من معلمات ومربيات في عدة مناطق في غزة، تتعاون هذه المجموعة لتوفير الدروس عن بُعد للأطفال الذين اضطروا للانتقال إلى أماكن بعيدة بسبب القصف.

كما قامت العديد من النساء بمبادرات فردية تندرج ضمن الجهود والاستجابة النسوية للحرب، منها إنشاء فصول دراسية متنقلة، يُدرَّس الأطفال فيها من قبل معلمات متطوعات.

كما تقدم العديد من النساء في القطاع دروسًا إبداعية لصالح الأطفال، منها دروس الرسم والموسيقى والفنون القتالية.

المبادرات النسوية في غزة تقدم نموذجًا قويًا للدور المهم الذي تلعبه النساء في الأزمات الإنسانية والحروب والنزاعات[130]، حيث يُنشئن اقتصاديات تساهم في بقاء المجتمع، سواءً في مجالات الرعاية الاجتماعية أو التعليم والصحة والترفيه. ويسعى الاحتلال بجهدٍ حثيثٍ إلى توسيع الحصار ليمنع هذه المبادرات من تحقيق أبسط

أهدافها وهي الحفاظ على سلامة المجتمع، وتحديدًا الفئات الهشّة.

لبنان.. النسوية مشروع إغاثة مجتمعية

لطالما كانت النسوية في الجنوب العالمي مرتبطةً ارتباطًا مباشرًا بالظروف السياسية والاقتصادية التي تعيش فيها شعوبها، خصوصًا في ظلّ استمرار الهيمنة الاستعمارية، وما يرافقها من حروب وإبادات، وتجذير لمشروع الاستيطان والاستعمار الرأسمالي وعلى رأسه الاستعمار الصهيوني.

وكانت سياسات العقاب الاستعماري حاضرةً ضدّ كل من يحاول التصدي لهذا المشروع الإبادي، حيث شنَّ الكيان الصهيوني عدوانًا متصاعدًا ضد لبنان، عقابًا على دعم المقاومة اللبنانية لغزة.

في ظلّ هذا العدوان، ظهرت العديد من المبادرات النسوية التي تهدف إلى تقديم الدعم الإنساني والإغاثي للمتضرّرين من العدوان، وذلك من خلال توفير الدعم النفسي والاجتماعي، بالإضافة إلى تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية والمساعدات الغذائية.

ومن بين المبادرات النسوية المهمة نذكر مثالًا لا حصرًا جهود الإغاثة النسوية التي نظمتها منظمة "فيمايل"، حيث أرسلت المنظمة أكثر من 80 متطوعة إلى الميدان منذ 27 أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، في مناطق مختلفة من لبنان، لتلبية الاحتياجات الأساسية للعائلات والنساء والفتيات.[131]

كثّفَت المنظمة جهودها لتقديم الدعم لأكثر من 12.000 امرأة وطفل/ة وأكثر من 3600 عائلة نازحة، ودعمت أكثر من 100 مركز لجوء ووزعت آلاف الحصص من مستلزمات
النظافة الشخصية والفرش والمستلزمات الأساسية.

كما تعرضت المنظمة نفسها لعدوان الاحتلال، حيث دمر القصف الصهيوني مركز "فيمايل" في دير الزهراني، وتضرر مركزها في البقاع بشكلٍ كبير.[132]

واستجابةً للأزمة الناتجة عن العدوان والنزوح القسري، حوّلت المنظمة مراكزها في بيروت وطرابلس إلى مراكز إيواء للنازحات/ين من الجنوب.

وفي جهدٍ مُماثل، قامت منظمة "نون التضامن النسوي" في لبنان، بمبادرة لتوفير حاجات أساسية للمتضررين من العدوان في مناطق مختلفة، حيث كانت تسعى إلى مراعاة الخصوصيّات الثقافيّة والدينيّة أثناء تقديم الدعم، مثل تأمين وسائل النظافة والحمامات المناسبة، ورغم نقص الدعم الرسمي، نظمت المنظمة جهودًا مشتركة من خلال دعوة الأشخاص للتطوع، لتغطية احتياجات السكان في مناطق عدة، خاصة في القرى التي لم تصل إليها المساعدات الدولية، عملت القائمات على المنظمة على إجراء مسحٍ مستمرٍ لتحديد احتياجات العائلات، ثم العمل على توفيرها.[133]

الاستجابة النسوية لتأثير العدوان على العاملات المهاجرات

في ظل العدوان على لبنان، تعرضت العاملات المهاجرات لانتهاكات عنصرية وذكورية فاقمت معاناتهن وزادت من انعكاسات العدوان عليهن، حيث تعرضن للعنف والاستغلال والتهميش والتشريد، وقد انتشرت العديد من المقاطع المصورة خلال اشتداد العدوان في سبتمبر 2024، التي تُظهر الأوضاع المأساوية للعاملات المهاجرات، حيث تخلت العديد من العائلات المُشغِّلة عنهن، ورفضت أغلب مراكز النزوح استقبالهنّ.[134]

في المقابل قدمت منظمتا «Anti Racism Movement Lebanon ARM» و«EGNA LEGNA» مثالًا حيًا للجهود الإغاثية المصيرية لدعم العاملات المهاجرات اللاتي يعانين من تحديات مضاعفة نتيجة للنزاع المستمر وظروف العمل الاستغلالية، بما في ذلك العنف والتمييز.[135]

تركز منظمة «EGNA LEGNA» على تقديم دعم مباشر للعاملات المهاجرات في لبنان، بما في ذلك الدعم الإغاثي والطبي والقانوني، خلال العدوان الحالي، قدمت المنظمة العديد من الخدمات الأساسية، منها:

- توفير الملاجئ للعاملات اللواتي تُركنَ بلا مأوى بعد رفض مراكز النزوح استقبالهنّ لأسباب عنصرية.
- تقديم الرعاية الصحية المباشرة من خلال عيادات متنقلة تقدم خدمات طبية للعاملات المهاجرات، تشمل الفحوصات الطبية الأساسية والعلاج الطارئ، بالإضافة إلى المساعدة في التعامل مع الإصابات الناتجة عن العنف والعدوان أو الظروف الصحية المزرية التي قد يتعرضن لها بسبب النزوح.
- توزيع مساعدات غذائية على العاملات المهاجرات في المناطق المتضررة من العدوان، بما في ذلك الطعام والشراب والملابس، كما شملت المساعدات حزمًا من المواد الصحية مثل مستلزمات النظافة الشخصية، خاصة للمهاجرات اللاتي يعانين من صعوبة الوصول إلى هذه المواد بسبب النزوح أو الظروف الأمنية.
- تقديم استشارات قانونية للمهاجرات اللواتي يواجهن انتهاكات لحقوقهن، سواءً كانت تتعلق بالعمل القسري، العنف، أو التمييز خلال العدوان.

أما منظمة Anti Racism Movement Lebanon، فقد اتبعت نهجًا شاملًا لدعم العاملات المهاجرات في لبنان من خلال توفير الدعم القانوني والإغاثي والتوعوي، خاصة في ظل الظروف الأمنية والإنسانية الصعبة خلال الحرب الحالية.

عملت المنظمة خلال هذه الفترة على توفير المساعدات الإنسانية للعاملات المهاجرات المتضررات، وتشمل المساعدات الملابس والطعام والمأوى والرعاية الصحية.

بالإضافة إلى توفير مأوىً آمن ودعم نفسي للعاملات المهاجرات في ظل العدوان، وضمان حصولهنّ على مساحات آمنة يمكنهنّ فيها الحصول على الدعم النفسي والعاطفي، خاصةً في أوقات النزوح.

تشكل المبادرات النسوية الموجَّهة للعاملات المهاجرات في لبنان خطوةً حيويةً في تخفيف معاناتهنّ، وتوفير الحماية والمساعدة التي يحتجن إليها في هذه الأوقات العصيبة. خصوصًا أن هذه المنظمات قد عملت منذ سنوات على استدامة العمل التضامنيّ الموجَّه للعاملات، من خلال توفير الحضانات والمطابخ المجتمعية والاستشارات القانونية، مما عزز وسهل من الوصول إلى المتضررات من العدوان وجرد احتياجاتهن والتنظيم لتوفيرها.

كما تعيد هذه المبادرات تعريف تأثير العنف الاستعماري والعدوان على الفئات المختلفة بطريقة تعترف بموازين القوى وانعكاساتها على الوصول إلى الخدمات الإغاثية.

في الختام، يمكن النظر إلى الاستجابة النسوية للحروب والعنف الاستعماري كفعلٍ مقاومٍ ينبع من سياسات ومبادئ نسوية جذرية، تربط بين النضال ضد النظام الأبوي والاستعمار، وتضع نفسها في قلب المجتمع واحتياجاته،هذه الاستجابة تدعم صمود الشعب ومقاومته للاحتلال، وتساهم في تشكيل فعلٍ جماعيٍ يعزز العدالة الاجتماعية والمساواة.

كما تنطلق هذه المبادرات من سياسات النضال والتضامن النسوي، التي لا تفصل التنظيمات النسوية عن بيئتها الاجتماعية، بل تضعها في مركز عملها وكفاحها، فالتضامن النسوي ليس مجرد فعلٍ سياسي، بل هو فعلٌ شخصيٌ يؤسس للنجاة والتحرر والكرامة.

تواصل المبادرات النسوية في غزة والسودان ولبنان جهودها متحديةً كل المخاطر والانتهاكات الاستعمارية، وملتحقةً بالجهود الشعبية لتجاوز هذه الأزمات، ومقاومة هذا الوحش الاستعماري، فيما تعتمد بشكلٍ كلي أو جزئي على التمويل التضامنيّ أو تخصيص جزءٍ من الموارد الخاصة لهذه المبادرات، ليبقى السؤال المطروح هو كيف يمكن لهذه المبادرات أن تصمد في ظل منظومةٍ عالميةٍ تحتكر الموارد وتنهبُها، وكيف يمكن أن تنتظم الحركات النسوية حول سؤال الموارد وإعادة توزيع الثروات بصفتها حقًا وشرطًا أساسيًا للتحرر.

السيادة الغذائية والتعاونيات والاقتصاد النسوي، أي علاقة؟

شكلت الأزمات الاقتصادية التي تخلقها السياسات النيوليبرالية، وما خلفته جائحة كورونا والحروب الاستعمارية على شعوب المنطقة، آثارًا خطيرة على الاقتصاد والأمن الغذائي[136]، وهو ما استدعى وضع آلياتٍ منهجيةٍ واستراتيجية لتحليل هذه الأزمات من زوايا اقتصادية وسياسية تعترف بموازين القوى التي تخلقها الرأسمالية والاستعمار، وتنظر إلى نُدرة الغذاء وعدم القدرة على الوصول إلى الموارد على أنها نتيجة لطبيعة هذه الأنظمة التي تُسلّع الغذاء، وتقف أمام حق المجتمعات في العيش الكريم[137]، يظهر هذا النهج بشكلٍ واضحٍ في سياق منطقتنا التي تعد أكثر منطقةٍ تعتمد على استيراد الغذاء رغم أنها منطقةٌ زراعيةٌ خصبةٌ يمكن أن تشكل سلةً غذائيةً وفيرةً لكلّ شعوبها.

في هذا السياق، نظمت الحركات النسوية الشعبية أشكالًا من المقاومة والبدائل الاقتصادية، التي تسلط الضوء على تواجد النساء في الصفوف الأمامية لمواجهة أو تفادي الأزمات الغذائية، حيث يعملن على تأمين الرعاية والصحة والتعليم الأساسي والغذاء والزراعة الأسرية، تحافظ هؤلاء النساء على إنتاج اقتصاديّات بديلة، ويُساهمن في تعزيز السيادة الغذائية والعدالة البيئية.

السيادة الغذائية والتصدي لتسليع الغذاء

تركز فكرة السيادة الغذائية بشكلٍ كبيرٍ على وضع من ينتجون ويوزعون ويقدمون ويستهلكون الغذاء في قلب النظم والسياسات الغذائية، وهذا يعني أن المجتمعات المحلية والمجموعات التي تصنع الغذاء، بما في ذلك الفلاحون/الفلاحات والنساء، هي التي لها الحق في تحديد سياستها الغذائية والزراعية، وليس الشركات الدولية أو الحكومات.

تنظر الحركات النسوية والشعبية إلى الغذاء كقضية سياسية، ولذلك، يساهم مفهوم السيادة الغذائية في تسليط الضوء على تأثير السياسات الرأسمالية في تسليع الغذاء، والتأثيرات التي خلّفتها التكنولوجيات الصناعية وتغيير البذور على الطرائق الأصلية في الزراعة[138]، كما يوضح كيف انعكس ذلك على قدرة الأنظمة الاستعمارية والاستبدادية في التحكم في سلاسل الغذاء وتصنيعه واستيراده، والسيطرة الكاملة على جميع منافذه، وبالتالي تحقيق هدف استخدام التجويع كسلاح حرب[139]. وهو ما يقوم به الاحتلال عبر قطع جميع منافذ الغذاء تجاه غزة وحرق المحاصيل وإغلاق المعابر[140]. في هذا الصدد، يساهم مفهوم السيادة الغذائية في تقديم صورةٍ أوسع لمسألة التجويع، باعتباره انتهاكًا واسع النطاق للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ينطلق مبدأ السيادة الغذائية من أن "الغذاء حق وليس سلعةً تخضع لقانون الأرباح"، كما يؤكد حقوق الفلاحين/الفلاحات ومنتجي الغذاء في العيش والعمل بكرامة.[141] من ناحيةٍ أخرى، تنتج النساء أكثر من نصف إجمالي الغذاء الذي يُزرع عالميًا، ولكنهنّ لا يزلنَ يُشكّلن غالبية من يعانون من انعكاسات تسليع الغذاء والسياسات الغذائية الرأسمالية[142]، وفي السياقات التي تؤدي فيها النساء غالبية العمل الزراعي، حلّت محلهنّ في كثيرٍ من الحالات تكنولوجيات الزراعة الصناعية التي تخضع لتكثيف الإنتاج الرأسمالي، ومن الناحية الهيكلية، قلّت فرص حصولهنّ على الأراضي، في حين يتقاضين أجرًا أقلّ من الرجال عندما يعملن في القطاع الزراعي، ناهيك أن العمل الزراعي، مثل العمل الرعائي، يتم استثناؤه من القوانين والتشريعات التي تحفظ حقوق وكرامة من يعملون بهذا القطاع، لتكون النساء فيها عرضةً أكبر للاستغلال والتهميش من قبل الدولة والسوق والمجتمع.

لذلك، من المُلحّ دمج منظور الاقتصاد النسوي لدعم نضال الفلّاحات في مواجهة النموذج النيوليبرالي للزراعة المبني على الربح والإنتاجية وخصخصة الموارد الزراعية واستغلال الفلاحين/ات كأيدي عاملة لا كمُنتجة للغذاء، وكذلك الدفاع عن السيادة الغذائية والأراضي والسلع المشتركة، كجزء من النضال ضد أشكال العنف المختلفة التي تعاني منها النساء والأقلّيات الجندريّة والعرقيّة في المجتمع الرأسمالي والعنصري والأبوي، الذي يجعل البُعد الاقتصادي للعمل المنزلي والرعاية - بما في ذلك العمل المتعلق بإنتاج الغذاء ورعاية الأرض- غير مرئي.

الاقتصاديات البديلة: الجمعيات كنماذج للاقتصاد النسوي

يركز الاقتصاد النسوي بشكلٍ محوري على خلق اقتصاديات بديلة[143] للرأسمالية، بما يعزز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ويأخذ بعين الاعتبار الدور الرئيسي الذي تلعبه النساء في إعادة تشكيل الاقتصاد.

في هذا الصدد، تقوم النساء، كما المجموعات المهمشة، بالمقاومة المستمرة ضد الطبقية والسياسات الاقتصادية التي تخلق التفقير وتسلب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. من بين الأشكال التي تعتبر جوهريةً في هذا الإطار، هي قيام النساء بإعادة توزيع السلطة والموارد من خلال التعاونيات والجمعيات، التي تتيح لهنّ إدارة مشاريعهنّ الاقتصادية بشكل جماعي، مما يعزز قدرتهنّ على التحكم في الموارد واتخاذ القرارات، يشكل هذا تحديًا للنظام الرأسمالي الذي يميل إلى تركيز السلطة في يد القلة.

في المنطقة الناطقة بالعربية، هناك العديد من المبادرات الاقتصادية النسوية التي تُظهر قدرة النساء على التأثير في الاقتصاد المحلي وتعزيز استقلالهن المالي. تتنوع هذه المبادرات بين المشاريع الزراعية، إنتاج الملابس، وغيرها من المجالات التي تجمع بين تحدي السياسات الطبقية والأبوية والتضامن الاجتماعي.

نستعرض منها، على سبيل المثال لا الحصر:

تعاونية "إيخليا" النسوية في الأغوار الفلسطينية: نموذج للسيادة الغذائية التي تتحدى الاحتلال

أسست مجموعة من النساء في منطقة طوباس بالأغوار في فلسطين المحتلة، تعاونية زراعية في عام 2021، أطلقنَ عليها اسم "إيخليا"، نسبة إلى نوع من الأعشاب المعروف في هذه المنطقة الذي يُستخدم لتقوية جهاز المناعة.

تأسست التعاونية خلال جائحة كورونا، وهدفت إلى تشجيع النساء على تسخير أرضهن وزراعتها بالخضروات وإنتاج المنتجات الصحية والعضوية، كما تعمل المزارعات على شراء الخضروات التي تُباع بأسعار رخيصة في الأسواق المحلية لإنتاج المخللات والأعشاب المجففة التي تُستخدم لأغراض طبية.

تقدم التعاونية نموذجًا للاقتصاديات المُستدامة التي تتحدى الاحتلال، من خلال تزويد المجتمع الأصلاني بالغذاء الصحي، وتعزيز وجود النساء الأصلانيات على الأرض والتصدي لسياسات الاستيطان الاستعماري، تمتد منطقة الأغوار على أكثر من ربع أراضي الضفة الغربية المحتلة، ما يعادل 28% من الأرض، وتمتاز بأنها تضم أراضٍ زراعية خصبة، لكنها تواجه أيضًا سياسات عنيفة للاستيطان الاستعماري، حيث أقيمت فيها 31 مستوطنة صهيونية، تستخدم أغلبها للأغراض الزراعية ويستغلها المستوطنون في تصدير المحاصيل الزراعية من فلسطين لصالح الاحتلال، وهو ما يكشف العلاقة الوثيقة بل والاتكالية بين الاستعمار والرأسمالية، فالاحتلال الصهيوني يستولي على الأراضي الزراعية لكي يتحكم في الموارد ويصدرها ويحتكر أرباحها ويقوي بها هيمنته الاقتصادية والسياسية على الأرض، لذلك، تعتبر التعاونيات النسوية والشعبية التي تقوم على الزراعة بمثابة مقاومة للاستيطان والنهب الاستعماري للأراضي والموارد الفلاحية الفلسطينية.[144]

نسائم الخير: مشروع "الزراعة النسوية المستدامة" في تونس

توجد في تونس العديد من المبادرات التي تهدف إلى تحقيق السيادة الغذائية من خلال دعم النساء الريفيات، خصوصًا بعد ما كشفته جائحة كورونا من أنماط التهميش الممنهج التي تعاني منها المجتمعات الريفية، لا سيما النساء.

إحدى هذه المبادرات هي تعاونية "نسائم الخير" للزراعة النسوية المستدامة، التي تقع في منطقة الكاف في تونس.

تهدف التعاونية، التي تضم 34 شابة، إلى دعم الاستقلال الاقتصادي للنساء مع تعزيز الزراعة المستدامة، تركز النساء في هذه التعاونية على تطبيق الزراعة التقليدية، مع الجمع بين المعرفة الأصلانية والأساليب الحديثة لضمان إنتاج غذائي مُستدام، يشمل هذا التدريب على الزراعة المتكاملة وإدارة المياه بشكل مستدام، مما يقلل من التكاليف ويعزز الإنتاجية.[145]

من خلال هذا المشروع، تتمكن النساء من إنتاج محاصيل غذائية غير تقليدية ومحاصيل موسمية تزيد من تنوع الغذاء في المجتمعات المحلية، كما تعزز هذه المبادرة من قدرات النساء الاقتصادية من خلال إشراكهن في تسويق المنتجات الزراعية في الأسواق المحلية.

التضامن النسوي وقوة الجماعة: تعاونية إنتاج الحرف اليدوية النسائية في أسوان، مصر

لا ينحصر انعدام الأمن الغذائي في منطقتنا بالتهديد المستمر للهيمنة الاستعمارية الرأسمالية على الموارد والغذاء وتسليع الأخير ليصبح ترفًا لا حقًا، بل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالهرميات الطبقية والأبوية، حيث تتحول الاحتياجات الأساسية والحصول على مدخول للأشخاص لمعركةٍ يومية.

في هذا الصدد تُقدم تعاونية إنتاج الحرف اليدوية النسائية في أسوان نموذجًا على كيفية مقاومة النساء للإقصاء الاقتصادي والقانوني، حيث تغيرت حياة عضواتها اللاتي كنَّ يجدن صعوبةً في الحصول على عمل، بدأت التعاونية في عام 2018، وقد تضاعفت عضويتها اليوم عشرة أضعاف، وخلقت فرص عمل باستخدام مبادئ الاقتصاد التضامني الاجتماعي ونماذج الأعمال الجماعية، كما وفرت التدريب التقني في مجال إنتاج الحرف اليدوية، بالإضافة إلى التدريب على المهارات الحياتية، لتمكين العاملات من الاستمرار رغم كل الضغوط المجتمعية التي تدفعهنّ إلى الاستسلام.

في هذا النموذج، يظهر تضافر الاضطهاد الطبقي مع الاضطهاد الأبوي في عرقلة أي محاولة للنساء لتغيير وضعهن الاقتصادي، فقد واجهت المؤسّسَات معارضةً شديدةً داخل أسرهن بسبب المعايير الاجتماعية الذكورية التي تنظر لعمل النساء بنظرة وصمية وتنميطية، رغم اعتماد الكثير من الأسر على النساء كمعيلات. بالإضافة إلى ذلك، كان الطريق لإنشاء التعاونية قانونيًا صعبًا للغاية، نظرًا للتحديات المالية والبيروقراطية، إذ كان على النساء التسع إقناع 12 امرأة أخرى بالانضمام إليهنّ كأعضاء مؤسسين للوصول إلى الحد الأدنى المطلوب بموجب القانون المصري، وكان عليهن أيضًا جمع رأس المال، وتقديم المستندات، والفوز بدعم الأسرة.[146]

أظهرت التعاونية قدرة التضامن النسوي على تحدي البُنى الأبويّة والطبقيّة التي تضطهد النساء بتفريق صفوفهن، فقد كان وجود العديد من النساء المُشاركات أمرًا بالغ الأهمية، لأن كل واحدةٍ منهنّ كانت قادرةً على إقناع أسرتها بالقول إن أخريات يفعلن الشيء نفسه، ساعدت النساء بعضهن البعض في جمع الأموال اللازمة لبدء التعاونية، وأسَّسنَ نموذجًا مهمًا قائمًا على التضامن النسوي والاجتماعي.

تعاونية الضمة النسوية لأجل اقتصاد عادل في لبنان

الضمة هي تعاونيةٌ للنساء والأشخاص ذوي الجندر اللامعياري، سَعَت إلى خلق مساحةٍ بديلةٍ ومكتفيةٍ ذاتيًا للتنظيم السياسي في بيروت (لبنان)، ورغم أنها لا تركز على الأمن الغذائي بشكل خاص، إلا أن التعاونية تقوم على قيم العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والجندرية، وتعمل على ترجمة هذه القيم إلى واقعٍ عملي في هيكليتها وحوكمتها وأنشطتها، بما فيها الحق في الغذاء والدفع بسياساتٍ مُستدامةٍ للسيادة الغذائية.

هدفت تعاونية الضمة إلى بناء نموذجٍ بديلٍ للتنظيم لا يعتمد على التمويل الخارجي أو المِنَح، كما تعتبر أن النسوية مبنية على أسس السعي نحو تحقيق اقتصادٍ عادلٍ يحترم الطبيعة والنظم الإيكولوجية، والعمال والعاملات والعمل والأجساد والجندر، التي تساهم في خلق نماذج بديلة لتقييم العمل وإعادة الإنتاج والإنجاب.[147]

ساهمت الجمعية من خلال خطابها في المساهمة في العمل التنظيمي في الجنوب العالمي، الذي يسعى إلى خلق عالمٍ تُستعادُ فيه الأجساد والمجتمعات والموارد، عالمٌ يمكن من خلاله تشكيل الأحياء والقرى والشوارع عمدًا وتشاركيًا، تسعى التعاونية للتضامن بطرقٍ تتحدى القوالب الصلبة التي تُنشأ لتقييد المجموعات المهمشة، وإعادة تعريف الصداقة والعائلة والعلاقات، وتعمل على تأكيد أن الطعام والمأوى والصحة ليسوا رفاهيات يجب أن تُسلَّع، بل هي حقوقٌ مضمونةٌ في عالمٍ مبني على الاهتمام والرعاية.

تعاونيات الكسكس في موريتانيا: تكسير الأنماط العنصرية والذكورية

شهدت موريتانيا تصاعدًا في التعاونيات النسائية خلال العقود الماضية، فقد فتح الأسلوب التعاوني آفاقًا لنمو مشاريع اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ بديلةٍ ساهمت في تحقيق استقلالٍ اقتصاديٍ للعديد من النساء مُعيلات الأسر.

تعمل مئات الموريتانيات في مهنة بيع "الكسكس"، الذي يعد وجبةً أساسيةً في البلاد، وغالبًا ما تنحدر هؤلاء النساء من الطبقات المهمشة اقتصاديًا واجتماعيًا، مثل مجتمع "لحراطين"، الفئة التي تعرضت للاستعباد ولا تزال ترزح تحت الظلم والتهميش والفقر.

رغم الصعوبات التي تواجهها البائعات جراء ظروف العمل الصعبة، وكون عملهنّ يندرج ضمن اقتصاد الظل الذي لا يُعترف به ضمن الاقتصاد الرسمي رغم أهميته وتشكيله 80% من اقتصاد البلاد، استطاعت بائعات الكسكس أن يكسرن الهيمنة الطبقية والأبوية على سوق العمل، حتى وإن لم يُعترف بأهمية هذا العمل وتأثيره على الاقتصاد، وشكلت هذه النساء نمطًا استثنائيًا، حيث تتولى فيها النساء إعالة الأسر التي يعيش أغلبها تحت خط الفقر بسبب سياسات العنصرية والطبقية.[148]

واستطاعت بعض بائعات الكسكس في مدن مثل الزويرات تأسيس "تعاونية إنتاج وتسويق الكسكس" في سنة 2016. وتعتبر معظم النساء العاملات فيها من معيلات الأسر، وجلّهن مطلقات وأرامل، تضم التعاونية أكثر من عشرين امرأة، وتنتج ما يزيد على عشرين كيلو يوميًا من هذه المادة الاستهلاكية المهمة، وتقوم هؤلاء النسوة بجهودٍ جبارةٍ لتحسين ظروفهنّ المعيشيّة وزيادة مستوى الإنتاج المحلي الذي يعود بفوائد كبيرة عليهن.

ختامًا، تعزز التعاونيات والجمعيات النسائية/النسوية، التي غالبًا ما تتنوع بين المشاريع الزراعية والغذائية، وإنتاج الملابس والمجوهرات والأنسجة والاقتصاد التضامني، من أهمية توسيع منظور الاقتصاد النسوي، ليشمل تحليل وتنظيم وإدماج هذه الجمعيات والتعاونيات في الحركات النسوية، وبناء سياسات واستراتيجيات تناضل من أجل نظامٍ اقتصادي يتأسس على الاشتراكية العلمية، وقيم التضامن والتعاون والمشاركة بدلًا من المنافسة الفردية التي تميز الاقتصاد الرأسمالي.

بناء حركات نسوية تستعيد السيادة الاقتصادية والعدالة البيئية

إن بناء حركات نسوية شعبية تستعيد السيادة الاقتصادية وتدافع عن العدالة الاجتماعية والبيئية، وتناهض الاستعمار والرأسمالية، يواجه تحديات كبيرة في المنطقة الناطقة بالعربية، وتتعلق هذه التحديات بالقمع السياسي والملاحقة والتحريض ضد النسوية من قِبَل الأنظمة السياسية والاجتماعية.[149]

كما ترتبط بتحديات داخلية تتعلق بـ ديناميكيات حركاتنا وطريقة عملها، إذ تعاني هذه الحركات من تاريخ طويل من التراتبيات السياسية والطبقية، ومن التراجع عن العمل على بناء حركات نسوية تتحدى نظم القمع المختلفة، وتعترف بالتنوعات والاختلافات التي تشكل جزءًا من هويات المضطهدين/ات في المجتمع.

ولهذا، يصبح من المهم أن تكون لدينا ثقافة سياسية تعترف بهذه الاختلافات، والسياقات المختلفة التي نأتي منها، وتحدد تحركاتنا وعلاقات اللامساواة والتراتبيات والهرميات والعنف في البُنى السياسية والاجتماعية التي نعيش تحتها.

السيادة الاقتصادية والعدالة البيئية محركًا للنضال النسوي

كان للتراكم الرأسمالي والسياسات النيوليبرالية التي مرّت بها دول المنطقة خلال العقود الماضية، أثرٌ كبيرٌ على سبل عيش المجتمعات ومدى قدرتها على النجاة ومواجهة الأزمات الاقتصادية، بما في ذلك التفقير والبطالة وانعدام الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

خلال هذه السنوات، لم تنفصل الحركات النسوية القاعدية في المنطقة عن مسار العمل السياسي الموجَّه لمعالجة القضايا الاقتصادية والسياسية من منظور نسوي، ومع ذلك، كان لتأثيرات السياسات التمويليّة والليبراليّة وفصل الحركات النسوية عن قضايا مناهضة الرأسمالية والاستعمار الأثر الكبير في حصر الخطاب النسوي

لفترة طويلة في المساواة الجندرية الصورية[150]، ومقاربة قضايا النساء من منظور الإصلاحات القانونية وقضايا العنف الجسدي والجنسي.

رغم ذلك صارعت المدارس النسوية الماركسية والمناهضة للاستعمار، إلى تبيين تأثير السياسات الاقتصادية في القضايا النسوية، وضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية العالمية الموجّهة لشعوب الجنوب، حيث ساهمت هذه الرؤى في تفكيك علاقة الديون والسياسات التي يصدرها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالهيمنة الاقتصادية الاستعمارية، ومُقاومة الاضطهاد الأبوي.

من خلال سيطرتها على أجندة التنمية، فرض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي برامج التكيُّف الهيكلي (SAPs) التي تدعو في ظاهرها معالجة المشاكل الاقتصادية في دول الجنوب العالمي، لكنها في باطنها تفكك الدور الرعائي للدولة وتسحُّبها من قطاع الخدمات لصالح خصخصة هذه القطاعات وجعل الدول خارج الشمال العالمي تابعةً له من خلال سياسات الديون والمساعدات.

أدَّت برامج التكيُّف الهيكلي في الجنوب إلى زيادة التفقير، مما أثَّر بشكلٍ خاص على النساء والمجموعات المضطهدة، حيث أدَّت خصخصة التعليم وتقليص الخدمات الصحية الاجتماعية وتراكم الديون إلى نشوب غضبٍ شعبي كبيرٍ في أنحاء مختلفةٍ من آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، وهو ما مكّنَ النسويّة القاعديّة من العودة إلى الواجهة، وقد ارتبطت هذه العودة في جوهرها بصياغة خطاب يقارب الأزمات الاقتصادية من منظورٍ نسوي لا يختزلها في تغيير النظام السياسي فحسب، بل في تغيير البُنى السياسية والاقتصادية بشكلٍ كلي.

تمخَّض هذا الغضب عن سياقٍ أشمل، يرتبط بفقدان الدول وشعوبها تدريجيًا قدرتها على إدارة اقتصاداتها، وسيادتها المالية على عُملاتها، وتحديد ميزانيّاتها الوطنيّة، والمشاركة في عمليات صنع القرار بشأنها، فقد أدَّت سياسات الهيمنة الرأسماليّة المفروضة منذ ثمانينيات القرن الماضي على الجنوب العالمي إلى جعل هذه الدول تصبح أكثر فأكثر دولًا دافعة للديون المالية بامتياز، على حساب سداد الديون الاجتماعية والتاريخية لشعوبها المفقرة[151].

أصبح من الواضح أنه لم يكُن كافيًا إدراج النساء في نموذج اقتصادي قائم على عدم المساواة والتقسيم الدولي والجنسي والعرقي للعمل، وأن هذا النموذج لن يُسهم سوى في تعزيز مزيدٍ من الهيمنة والامتيازات الاقتصادية والاجتماعية في يد القلة، بينما تبقى الأغلبية تحت العنف والاستغلال والاضطهاد.

وقد أصدرت العديد من النسويات في السنوات الأخيرة بيانات توضح ضرورة استعادة النسوية للقيادة الثورية في مواجهة النموذج الاقتصادي الرأسمالي، منها بيان نسوية من أجل ٩٩٪ [152] الذي شدَّدَ على ضرورة كسر العزلة بين الحركات الثورية والعمل على صياغة نسوية تناضل ضد الرأسمالية والاستعمار والعنصرية، وتدفع بسياسات لأجل العدالة البيئية والاجتماعية والالتحام بقضايا المضطهدين/ات. كما أصدرت مجموعة من النسويات بيان مناهضة لسياسات البنك الدولي[153] وأطلقنَ حملة لإلغاء الديون والوقوف في وجه تسليع أجندة العدالة الجندرية، والوقوف في وجه استخدام الاهتمام بالنوع الاجتماعي لتمرير المزيد من السياسات الاقتصادية المُميتة.

لذلك، نحتاج إلى بناء حركاتٍ نسويةٍ تُمركز السيادة الاقتصادية لكونها ترتبط ارتباطًا جوهريًا بسيادة الشعوب، والسيادة الغذائية والسيادة المائية والسيادة على الأراضي، إن تعزيز البدائل الملموسة المُضادّة للهيمنة الاقتصادية الرأسمالية يقتضي من الحركات النسوية تفعيل منهج الاقتصاد النسوي، الذي يُفكّك الأسس التقليدية للاقتصاد الرأسمالي والنيوليبراليّ من خلال وضع قضايا النسوية والعدالة الاجتماعية والبيئة في مركز التحليل، وفهم وتفسير العلاقة بين النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتأثيره على النساء والمجموعات المضطهدة.

بالإضافة إلى دراسة الآثار البيئية للنشاطات الاقتصادية التي يُديرها النظام الرأسمالي، باعتباره نظامًا يركز على تراكم رأس المال واستغلال العمالة الرخيصة، التي غالبًا ما تكون من النساء، يركز الاقتصاد النسوي على تحليل استغلال الموارد الطبيعية بشكل غير مُستدام، وتحويل الأرض إلى سلعةٍ تُباع

وتُشترى، وهذا يعزّز بدوره التوسع الاستيطاني والاستعماري، الذي يتم إما بطرق مباشرة من خلال عمليات الغزو والاحتلال، أو بشكلٍ غير مباشر عبر الشركات العابرة للحدود التي تستولي على الأراضي والموارد وتطرد السكان الأصلانيين، مما يسبب تدميرًا ممنهجًا للبيئة وطرق العيش الأصلانية.

إن بناء الحركات النسوية الجذرية يرتبط بوضع العدالة البيئية في قلب النضال النسوي، بصفتها فكرةً تتمحور حول التأثيرات غير المُتكافئة للأزمات البيئية على الفئات المُهمّشة، بما في ذلك النساء والطبقات المفقرة والشعوب السوداء والأصلانية، ويوسع الاقتصاد النسوي هذا المفهوم ليشمل فهم العلاقة بين استغلال البيئة واستغلال النساء، ويشدّد على أن العدالة البيئية لا يمكن أن تتحقق دون معالجة عدم المساواة الجندرية والطبقية.[154]

الخاتمة

لقد تناولنا في هذا الفصل العلاقة التقاطعية بين الاضطهاد الطبقي والجندري والعرقي، والتأثيرات المضاعفة التي تخلفها النظم الرأسمالية والاستعمارية على الفئات الأكثر تهميشًا واضطهادًا، بما في ذلك النساء والأقليات الجنسية/الجندرية والعرقية.

وخلصنا في كل محور إلى أهمية توظيف منهج الاقتصاد النسوي كأداة تحليل للقضايا النسوية، بوصفه آليةً استراتيجيةً لبناء حركات نسويّة شعبيّة قادرة على تحدي النموذج الاقتصادي القائم على الرأسمالية، ووضع بدائل تُدرج قضايا النوع والعرق والطبقة والموقع الجغرافي، والقدرات الجسدية والعقلية المختلفة كأولوية في صياغة السياسات والاستراتيجيات.

كما ركزنا على ضرورة بناء النضالات القائمة على التحالفات والتضامن النسوي كمبدأ وممارسة، من خلال دراسة نماذج التعاونيات النسوية ومساهمتها في كسر الحواجز بين النساء والاحتفاء بالاختلافات والفعل السياسي القادر على مجابهة الاستعمار والرأسمالية، وهو ما يجعلنا نشدد على أهمية التعليم النسوي الشعبي، وبناء التحالفات التي تدرج قضايا العابرات/ين والأشخاص غير المطابقين/ات للجندر والجنسانية، والمجتمعات السوداء والأصلانية في قلب التحليل والفعل النسوي.

نحن بحاجة إلى إنهاء الاستعمار وبناء سلطة مضادّة، من الأسفل إلى الأعلى، من الشعوب والأقاليم والنساء والأقليات، سلطة تقوم على سياسات وسرديات مضادة للهيمنة، على الندّيّة والعدالة، والعمل على مواجهة العمليات الإباديّة للاستعمار والأبوية والرأسمالية، والمُضيّ قُدُمًا في بناء سيادةٍ اقتصاديةٍ ونسوية، سيادةٌ تستعيد الأرض والأجساد، والطرق الأصلانية للحفاظ على البيئة، وتدافع عن تقرير مصائر الشعوب والأشخاص، بشكلٍ كاملٍ وغير قابلٍ للمصادرة.

معجم المصطلحات

مقدمة - الجندر في الاقتصاد

يقدم هذا المعجم مجموعة من المصطلحات المرتبطة بالعلوم الاقتصاديّة وتطبيقاتها، مسلطًا الضّوء على الأبعاد الجَندَريّة في الفكر الاقتصادي المعاصر وبالأخص الفكر الاقتصادي النسويّ. أُعدَّ هذا المعجم بشكل أساسي لمساعدة الاقتصاديّين/ات الناشئين والناشئات في المنطقة المتحدّثة باللغة العربية، وكذلك العاملين في مجال التنمية، المهتمين بكيفية تأثير الجندر (النَّوع الاجتماعي) في العمليات الاقتصاديّة، وكيف تُدمج أبعاد العلاقات الجَندَريّة في النظريات الاقتصاديّة.

الجندر هو مفهوم يشير إلى الأدوار والسلوكيات والتوقُّعات والصّفات التي يُحدّدُها المجتمع للأفراد بناءً على تصوّرات ثقافيّة واجتماعيّة لل»ذكورة» و»الأنوثة». يختلف النَّوع الاجتماعيّ عن الجنس البيولوجيّ، الذي يُشير إلى الخصائص الجَسديَّة والتشريحيّة للفرد - والتي هي في حد ذاتها محل جدل ونقاش[155] . ظهر مفهوم الجندر في العلوم الاجتماعيّة في منتصف القرن العشرين، لكنه اكتسب زخمًا أكاديميًا في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين بفضل الباحثات النسويّات، من أبرز من ساهمن في تطوير هذا المفهوم آن أوكلي، التي ميزت بين الجنس (Sex) كفئة بيولوجيّة والنَّوع الاجتماعي (Gender) كمفهومٍ اجتماعيٍ وثقافيّ في كتابها (الجنس، الجندر، والمجتمع) الصادر عام 1972، كذلك كان لكتابات جوديث بتلر تأثيرٌ كبير في تطوير مفهوم الجندر كأداءٍ اجتماعيّ (Gender Performativity)، حيث جادلت بأن الجندر ليس سمةً جوهريّةً أو طبيعيةً مُتأصلةً في الأفراد، بل هو نتاج أفعال وأداءات متكررة تُعيد إنتاج المعايير الاجتماعيّة للذُّكُورة والأُنوثة[156]. فالجندر يتشكل عبر عمليات اجتماعيّة وثقافيّة، ويتغيّر عبر الزمن والسياقات المختلفة، مما يعني أنه ليس ثابتًا أو حتميًا نتيجةً لخصائص بيولوجيّة.

أما فيما يتعلق بعلوم الاقتصاد، على الرغم من أن الاقتصاديين تناولوا قضايا مشاركة الرجال والنساء في سوق العمل منذ أوائل القرن العشرين، فإن الجندر لم يُستخدم كمفهومٍ تحليليٍ بحدّ ذاته. بعض التحليلات الاقتصاديّة التي حاولت تحليل مشاركة النساء في سوق العمل والفجوات في الأجور القائمة على النَّوع الاجتماعي. ركّزت على ديناميكيات السّوق دون التَطرُّق إلى دور الجندر في تشكيل الأسواق نفسها[157]. في الستّينات طرح غاري بيكر مُقارباتٍ اقتصاديةً جديدة عبر ما يسمى بـ»اقتصاديّات الأُسرَة الجديدة»، طبَّق من خلالها مفاهيم السّوق على إنتاجية الأُسرَة وقدَّم نظريّة تخصيص الوقت (انظري قسم 6.7) التي تهدف لتحليل كيف يُخصّص أفراد الأُسرَة وقتهم، مما ساعد فيما بعد على تفسير مفاهيم مثل التقسيم الجندري للعمل وسلوك أفراد الأُسرَة في السوق، وكذلك التمييز في سوق العمل[158]. ومن هنا بدأ مفهوم الجندر يظهر في التحليلات الاقتصاديّة ومع تطور الاقتصاد النسويّ، بدأت التحليلات الاقتصاديّة في السبعينيّات والثمانينيّات باستخدام هذه المفاهيم في دراسات الاقتصاد الجزئي (انظري قسم 3) لتحليل التمييز ضد النساء في سوق العمل، وكذلك لتطوير نماذج التفاوض داخل الأُسرَة التي أخذت في الاعتبار علاقات القوة والصراع في صنع القرارات الاقتصاديّة.

أما على مستوى الاقتصاد الكلي (انظري قسم 3)، في السبعينيّات والثمانينيّات، أدت أزمات ديون "العالم الثالث" والتي تبعتها سلسلة من برامج التَكيُّف الهيكليّ، إلى العديد من دراسات تقييم الأثر لتلك البرامج، أظهرت تلك الدراسات أنّ النساء من بين الفئات الأكثر عُرضةً لخسائر الرّفاه خلال المراحل الاضطرابيّة لهذه البرامج[159]. من خلال هذه الدراسات طُرحَت فرضيات أشارت إلى أن مصادر هذه الخسائر التي تتكبَّدُها النساء قد تكمن في تصميم البرامج نفسها لا فقط في تأثيراتها الجانبيّة غير المُتوقّعة، وأدى هذا إلى بذل جهود لدمج الجندر بشكل أكثر صرامةً في التحليل الاقتصاديّ الكُليّ، في هذا السياق اقترح الاقتصادي البريطاني بول كولير في عدة أوراقٍ بحثيةٍ للبنك الدوليّ[160] [161] [162] [163]مشار إليها في مسرد بريدج (2000)، تفكيك بيانات الدَّخل والإنفاق حسب الجندر لاستخدامها في تقييم تأثير برامج التَكيُّف الهيكليّ، بينما طوَّر ليونيل ديميري منهجيّةً لتحليل توزيع الفوائد العامة حسب الجندر (انظري قسم 8.1) وطرحها في ورقةٍ نقاشيّةٍ لقسم الفقر والسياسات الاجتماعيّة بالبنك الدولي[164] .

في تلك الفترة، كما يشير مسرد بريدج (2000) طوَّر العديد من الباحثون/ات وسلّطوا الضّوء على مفهوم «التَحيُّز الجندريّ»، جادل الباحثون/ات أن هناك تحيُّزًا متأصلًا ضد النساء في نماذج الاستقرار والتَكيُّف الاقتصاديّ التّقليديّة التي يُفترض أنها محايدة [165] [166] [167] [168](إلسون 1991، 1995؛ بالمر 1991، 1994). يُعد كتاب ديان إلسون (التَحيُّز الذكوري في الاقتصاد الكليّ: حالة التَكيُّف الهيكليّ) [169]، المنشور في مجموعةٍ حرَّرتها المؤلفة نفسها بعنوان (التَحيُّز الذكوري في عمليّة التنميّة)، أحد الأعمال التأسيسيّة التي أبرزت هذا التَحيُّز غير المقصود في الاقتصاد الكليّ التقليدي.

إلى جانب النقاش حول الجندر والتَكيُّف الاقتصادي، تطوَّرت نقاشات وأبحاث في أواخر الثمانينيّات حول الاعتماد المُتزايد على العمالة النسائيّة في قطاع التصنيع العالميّ والتّجارة والعَولَمة وسلَّطَ الباحثون/ات الضَّوء على العلاقة بين الإنتاج للتصدير وتأنيث القوى العاملة وتغيُّر ظروف العمل كما أشارت أعمال سوزان جوكيس[170] [171]، مما أدى لتطوُّر مفاهيم أكثر وفرضيات حول العمل من منظورٍ جندري وقد خصص في العدد 27:3 من مجلّة التنمية العالمية World Development عام 1999 قسمًا خاصًا حول النساء والعمل والعولمة، لخَّص فيه الأبحاث الجارية في هذا المجال إذ جُمعَت مجموعةٌ من الأبحاث التي تناولت هذه القضية من زوايا متعددة.

كل هذه الجهود دعمت الزيادة في توفُّر وتحسُّن جودة البيانات المُصنَّفة حسب الجندر، نوعًا ما وتسليط الضَّوء على مفهوم «اللامساواة الاقتصاديّة على أساس النَّوع الاجتماعيّ»، ويمكن تعريف اللامساواة الاقتصاديّة على أساس النَّوع الاجتماعيّ على أنّها الفجوات الاقتصاديّة القائمةُ بين النّساء والرّجال نتيجةً للعوامل الاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيَّة، وتتجلى هذه الفجوات في تفاوت الأجور، وفرص التوظيف وإمكانية الوصول إلى الموارد الاقتصاديّة والتّميز في مكان العمل وضعف الحماية الاجتماعيّة للنساء مما يؤدي إلى تأثيراتٍ طويلة الأمد على الرفاه الاقتصاديّ والاجتماعيّ[172]، رغم أن هذه اللامساواة تعتبر قضيةً عالمية، إلا أنها تتفاوتُ في حدَّتها وتأثيرها بين الدول والمُجتمعات والفئات المختلفة من النساء كما وتتجلى في صور ومفاهيم متنوعة[173] سيتم تناولها في هذا المعجم.

في العقود الأخيرة، تم الاعتراف باللامساواة الاقتصاديّة القائمة على النَّوع الاجتماعي كقضيةٍ عالميةٍ تؤثّرُ على التنمية المُستدامة، وعليه تبنَّت منظماتٌ دوليةٌ مثل الأمم المتحدة والبنك الدوليّ سياساتٍ تهدف إلى تقليل الفجوة الاقتصاديّة القائمة على النَّوع الاجتماعي، وتم البدء في تداول مفهوم تعميم المنظور الجندري. وهي استراتيجيةٌ تهدف إلى دمج منظور النَّوع الاجتماعي في جميع السياسات والبرامج والمشاريع على جميع المستويات (محليًا ووطنيًا ودوليًا)، والهدف من هذه الاستراتيجية هو ضمان مراعاة الفروق بين الأفراد واحتياجات الأشخاص من مختلف الفئات الجَندَريّة (النساء والرجال والأفراد غير الثنائيين، إلخ) بشكلٍ متساوٍ في عمليّة صنع القرار، وتصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها.

واكتسب هذا المفهوم أهميةً بعد مؤتمر الأمم المتحدة العالميّ الثالث للمرأة في نيروبي عام 1985، حيث تم التأكيد على الحاجة إلى إدراج المنظور الجندري في التنمية[174](الأمم المتحدة للمرأة، 1985)، وكان التقدُّم الأكثر أهميةً في عام 1995 مع اعتماد منصة عمل بيجين، التي أرست تعميم المنظور الجندري كنهجٍ سياسي عالميّ، دَعَت هذه المنصة إلى تعميم المنظور الجندريّ في جميع مجالات التنمية وعمليات صنع القرار [175].

لم تكن كل تلك الأعمال التي تناولت الجندر في سياقاتٍ اقتصادية، نسويةً بالضّرورة. ولكن مع دمج مفهوم الجندر في الاقتصاد والتطوُّرات التي تبعت ذلك على المستوى الأكاديمي والتنمويّ، بدأ نهج الاقتصاد النسويّ في التطوُّر والتوسُّع، ومنذ عام 1995 بدأ نشر مجلة الاقتصاد النسويّ Feminist Economics، التي تحتوي على العديد من الأبحاث المتعلّقة بالاقتصادات النامية والمُتقدّمة. كما يُعدّ كتاب بيترسون ولويس عام 1999 بعنوان (دليل إدوارد إلغار للاقتصاد النسويّ)[176]، مرجعًا حديثًا يوفر نظرةً شاملةً على هذا المجال.

في هذا المعجم سنتناول بعض المصطلحات الرئيسيّة المُتعلّقة بالاقتصاد النسويّ بالأخصّ، واقتصاداتٍ أُخرى سائدة وبديلة تتقاطع مع الاقتصاد النسويّ بشكلٍ أو بآخر.

مداخل المعجم

تُرتَّب المداخل في هذا المعجم في 9 أقسام تحتوي على 69 مصطلحًا.

تتكون المداخل من ملخصاتٍ تتراوح بين فقرةٍ واحدة وعدّة فقرات، بحد أقصى 500 كلمة. يطرح كل مدخل مصطلحًا وتعريفًا شاملًا له ونبذةً عن تاريخه وأهم الشخصيات المرتبطة به وعلاقته بالاقتصاد النسويّ. ويتضمَّنُ كُلّ تعريفٍ بعض المصادر للقراءة عن المصطلح أكثر مع التركيز على الأعمال المحوريّة المُتعلّقة بالمصطلح.

تستند العديد من المداخل في هذا المعجم إلى (القاموس الجديد لبالغريف: قاموس الاقتصاد)[177]، و(قاموس روتليدج للاقتصاد)[178]، و(مسرد بريدج)[179] في الاقتصاد الكلّي

من منظورٍ جندري، وكذلك استُشهدَ بأعمال بِنِريا للعام 1995 وهي مراجعةٌ للتطورات في الاقتصاد النسويّ، دون اللجوء للترجمة الحرفية.

ذُكرت أسماء لبعض الكتب بين أقواس في متن التعريفات، ويمكن الرجوع إلى مراجعها الكاملة في الصفحات الأخيرة من الكتيب تبعًا لرقم الهامش. أُدرِجت هذه المراجع بلغتها الأصلية دون ترجمة، وذلك لضمان الدقة الأكاديمية ولتيسير الرجوع إلى النصوص الأصلية لمن يرغب في التوسّع.

مصطلحات أساسية

الأبويّة والنظام الأبويّ (The patriarchy and patriarchal system)

كلمة الأبويّة مُشتقّة من كلمة patriarkhēs باللغة اللّاتينيَّة والتي تعني «حكم الأب»، يشير مصطلح النظام الأبويّ إلى نموذجٍ اجتماعيٍّ وسياسيّ يقوم على هيمنة الرجال على النساء في مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك الأُسرَة والاقتصاد والسياسة والثقافة، يُعتبر هذا النموذج الاجتماعيّ هو المُهَيمن في معظم المجتمعات الحديثة ويظهر هذا النظام في التوزيع غير المتكافئ للسُّلطة والموارد، إذ يتمتّعُ الرجال بامتيازاتٍ تفوق تلك التي تُمنح للنساء، مما يؤدي إلى استمرار الفجوات الجَندَريّة وعدم المساواة. لا يقتصر النظام الأبويّ على سيطرة الرجال فحسب، بل يتجلى أيضًا في المؤسسات والهياكل الاجتماعيّة التي تُكرّس هذا التفاوت من خلال القوانين والخطابات الثقافيّة والممارسات الاقتصاديّة وتساهم في تعزيز الامتيازات التي يتمتّع بها الرجال والقمع المُمَارس ضدّ النساء والرجال ذوي المكانة الأدنى في سلم الأبويّة.

ظهر مفهوم النظام الأبويّ في الدراسات النسويّة خلال القرن العشرين، لكنه يستند إلى جذورٍ تاريخيّة تعود إلى المجتمعات الزراعيّة الأولى، إذ ارتبطت سيطرة الرجال بامتلاك الأراضي والموارد الاقتصاديّة، في كتابها (نشأة النظام الأبويّ) [180]تُشير المؤرخة غيردا ليرنر إلى أن النظام الأبويّ تأسّس منذ بدايات الحضارات الأولى في الشرق الأدنى القديم، مع بدء الإنسان في تدجين الحيوانات والسيطرة على الطبيعة، مما دفع الرجال للسيطرة على النساء والموارد. بالإضافة إلى ذلك، يجادل فريدريك إنجلز في كتابه (أصل العائلة والملكيّة الخاصة والدولة)[181] ، بأن ظهور الملكيّة الخاصّة خلال الفترات الزراعيّة المُبكّرة أدى إلى إخضاع النساء، حيث سعى الرجال إلى التحكُّم في الميراث والنسب، مما أدى إلى ترسيخ الهياكل العائليّة الأبويّة.

في الفكر النسويّ، لعبت الباحثات دورًا رئيسيًا في تفكيك هذا المفهوم، إذ قدَّمت كيت ميلّيت في كتابها (السياسة الجنسيّة) الصادر عام 1970 تحليلًا عميقًا للعلاقات السُلطويّة بين الرجال والنساء، مؤكدةً أنّ الهيمنة الذكوريّة ليست فقط بيولوجيّة، بل هي منتجٌ اجتماعيّ وسياسيّ ونظامٌ مؤسسي مُنظَّم يُعاد إنتاجه عبر الثقافة والأدب والقانون والمؤسسات الاجتماعيّة. ولذلك يُعدّ الاقتصاد النسويّ في جوهره تحديًا للنظام الأبويّ، حيث يسعى إلى إعادة تعريف القيمة الاقتصاديّة من منظورٍ يأخذ في الاعتبار المُمارسات والهياكل التي تدعم استمرار عدم المساواة الجَندَريّة القائمة على النظام الأبويّ، ومن خلال تحليل علاقات القوة في الأُسرَة وسوق العمل والسياسات الاقتصاديّة، يكشف الاقتصاد النسويّ كيف أن النظام الأبويّ لا يؤثر فقط على النساء، بل يشكل الاقتصاد نفسه بطرقٍ عميقةٍ ومؤسسية.

النسويّة (Feminism)

النسويّة هي مجموعة من الحركات والنظريات الفكريّة والاجتماعيّة التي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الأفراد، وإنهاء التمييز والاستغلال والاضطهاد القائم على النَّوع الاجتماعي خاصةً ضدّ النساء والفتيات. تسعى النسويّة إلى تفكيك البُنى الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيَّة التي تُعزز التراتُبيّات الجَندَريّة ويُمأسَس من خلالها القمع المُمَارس ضد النساء والفتيات، وتعمل على إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعيّة لضمان العدالة بين الأفراد بغضِّ النَّظر عن جنسهم أو نوعهم الاجتماعيّ.

ظهر مصطلح النسويّة في أواخر القرن ال19، لكن النسويّة كنضالٍ نابع عن وعي النساء بمكانتهنّ الثانويّة في المجتمعات الأبويّة وبالتمييز المُمَارس ضدهنّ ظهرت قبل ذلك بكثير، هناك توثيقٌ لأمثلةٍ من كلّ بقاع العالم حول نساءٍ اعترضنَ على واقعهنّ وعملنَ على تحسينه باستخدام مختلف الأدوات التي كانت متاحةً لديهنّ (اقرأي أكثر عن نضال النساء ما قبل النسويّة في: أوفين، 2000؛ أندرسون وكولينز، 2020؛ زنسر، 2002؛ فانون، 1965؛ برنس ،1850؛ ديبوا، 2004؛ كو، 1994؛ أماديومي، 1987).

تعتبر النسويّة أيضًا إطارًا تحليليًا تُطرَح من خلاله أسئلة ويُبحَث عن إجابات تخصّ الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة للنساء وللمجتمع ككُلّ. وتناهض النسويّة النظام الأبويّ/الأبويّة ولكنها تناهض أيضًا أنظمةً قمعيةً أخرى تؤثر سلبًا على حياة النساء ومجتمعاتهن، وللنسويّة مدارس يختلف كل منها في الأولويات ووجهات النظر وسبل التحرير والنضال، تتشكل هذه الاختلافات بناءً على السياق السياسي الذي تُولَد الحركات النسويّة فيه كما الواقع المُعَاش للنّساء، خاصةً النساء المُنخَرطات في الحراك النسويّ. تتقاطع هذه المدارس برؤيتها أحيانًا، وتتضارب أحيانًا أخرى، فبعض المدارس النسويّة تؤمن بأهميّة التغيير الهيكليّ للوصول للعدالة بينما تسعى مدارس أخرى للتغيير السطحيّ لتحسين واقع النساء، عبر العقود، تشكّلت قيمٌ ومبادئ واستراتيجيّات نسويّة تستخدم لبناء حركات اجتماعيّة تشبه العالم الذي تهدف النسويّة لبنائه، أهمُّها القيادة التشاركيّة والتنظيم الأفقيّ وتعميم ومشاركة المعارف والخبرات والرعاية والتعافي والفرح والحب والتضامُن والأُختيّة والوعي والاستجواب الذاتي[182] [183]على المستوى الاقتصادي قدَّمَت النسويّات مساهماتٍ جوهريةً في تحليل الاقتصاد من منظورٍ جندري، حيث كَشفنَ عن أوجه القصور في الاقتصاد التقليدي الذي طالما تجاهل أعمال ومشاركات النساء وكذلك الهياكل الاقتصاديّة التي تفرض قيودًا جندريةً على الفرص الاقتصاديّة وتعزّز عدم المساواة في توزيع الموارد، وأدت هذه التحليلات إلى تطور الاقتصاد النسويّ، وهو فرعٌ من الاقتصاد، يهدف إلى تضمين التحليل الجندريّ في دراسة الاقتصاد السياسيّ (انظري قسم 3.4).

التقاطعية (Intersectionality)

التقاطعية هي إطارٌ تحليليٌّ يركّز على كيفية تداخُل وتفاعُل أنظمة القمع المختلفة كالجندر والعرق والطبقة الاجتماعيّة والجنسانيّة، مما يؤدّي إلى تجارب مختلفة من التميز والامتياز، يؤكد هذا المفهوم على أن أشكال التميز لا تعمل بشكلٍ مستقل، بل تتشابك وتعيد إنتاج بعضها بطرق معقدة، مما يخلق تجارب مختلفة من التعرُّض للظلم الاجتماعي.

للمفهوم جذورٌ تاريخيّة، وقد استُخدم في العديد من السياقات الاجتماعيّة والنسويّة الساعية لتحقيق العدالة في مختلف أنحاء العالم دون تسميته صراحةً، فإن الأفكار الأساسيّة التي يقوم عليها مفهوم التقاطعية قد تطوَّرت من خلال نضالات نسويّات من أمريكا اللّاتينيّة وآسيا خلال الستّينيات، إذ شدَّدنَ على أهميّة تحليل العوامل المُتداخلة التي تُسهم في الظلم الواقع على الأفراد أو المجموعات من أجل تحقيق عدالةٍ شاملة وتضمينيّة (اقرأي أعمال أودري لورد، 1984 عن أهميّة فهم الجندر والعرق معًا في نضال النساء السوداوات في الولايات المتّحدة ضدّ التمييز، وكذلك عن نضالات النساء في أمريكا اللّاتينيّة ضد الديكتاتوريّات (السبعينيّات والثمانينيّات) في كتاب النساء والحركات الاجتماعيّة في أمريكا اللّاتينيّة: القوة من الأسفل للين ستيفن، 1997).

تمت صياغة مصطلح «التقاطعية» لأول مرة من قبل الباحثة الحقوقية والنسويّة كيمبرلي كرينشو في عام 1989، في سياق تحليل القوانين المُناهضة للتمييز في الولايات المُتّحدة، إذ أوضحَت كيف أن النساء السَوداوات يُواجهن أشكالًا مُركبةً من التمييز لا يمكن اختزالها إلى الجندر أو العرق وحدهما، تطوَّر هذا المفهوم لاحقًا ليشمل فهمًا أوسع للعلاقات بين أنظمة القمع المُختلفة كالجندر والعرق والطبقة الاجتماعيّة والجنسانيّة، مُتجاوزًا الحدود الجغرافيّة والثقافيّة، فأبرزت ناشطاتٌ وكاتباتٌ نسويّات مثل بيل هوكس وشاندرا موهانتي كيف أنّ التجارب النسويّة ليست مُوحّدة، بل تتأثّر بالعرق والطبقة والاستعمار [184]وكذلك نضالات نساء الشعوب الأصليّة في كندا وأستراليا، حيث تطالب النساء بالعدالة من خلال الاعتراف بتقاطُع العرق والجندر والاستعمار[185] وكتاب ماريا لوجونيس (الغيريّة الجنسيّة والنظام الجندريّ الاستعماريّ/الحديث)[186] حيث تناقش الكاتبة كيف أن التقاطعيّة لا تقتصر على العرق والجندر، بل تمتدّ إلى الاستعماريّة والجنسانيّة.

في الاقتصاد النسويّ، تُستخدم التقاطعيّة كأداةٍ لتحليل وفهم كيفيّة تداخُل العوامل الاقتصاديّة مع الهياكل الاجتماعيّة المُتقاطعة وتأثيرها على النساء، كما توضح نانسي فريزر، فإن هذا النّهج يمكن أن يُظهر كيف تؤدي التميزات المُتقاطعة في سوق العمل إلى فجوات في الأجور وظروف عملٍ غير عادلةٍ للنساء ذوات الخلفيّات المتنوّعة[187] ، تشير فريزر أنه من خلال هذا النهج، يمكن صياغة سياسات اقتصاديّة شاملة وعادلة تأخذ في الاعتبار التنوّع الكبير في تجارب النساء وتعمل على تقليل الفجوات الاقتصاديّة بينهنّ. (وكذلك توضح أن أي تحليلٍ نسوي للظلم الاقتصاديّ يجب أن يأخذ في الاعتبار ليس فقط النّوع الاجتماعي، ولكن أيضًا العرق والطبقة

والجنسيّة والعوامل الأخرى التي تتقاطع لتشكل تجارب الأفراد[188]، بعبارةٍ أخرى، لا يمكن فهم عدم المساواة الاقتصاديّة تمامًا من منظور النّوع الاجتماعيّ وحده، بل يجب أن يُنظر إليها في ضوء التفاعلات المُعقّدة بين هذه الفئات الاجتماعيّة المختلفة.

مصطلحات خاصة بأيدولوجيات اقتصاديّة

الرأسماليَّة (Capitalism)

الرأسماليَّة هي تيارٌ اقتصاديٌ يقوم على أسس الملكيّة الخاصة لوسائل الإنتاج، والسعي لتحقيق الربح بشكل أساسيّ، ومُداولة الموارد عبر آلية السوق (العرض والطلب)، يدعم هذا التيّار فكرة أن الاقتصاد يزدهر من خلال المنافسة بين الشركات وتراكم رأس المال ومحدودية دور الدولة في الاقتصاد والعمليات الاقتصاديّة، كذلك يقوم هذا التّيار على مفهوم الفردانيّة الاقتصاديّة وهي نهجٌ اقتصاديٌ يؤكّدُ على أولويّة الفرد في اتخاذ القرارات الاقتصاديّة والسعي لتحقيق مصالحه الشخصيّة، باعتبار أن ذلك يؤدي تلقائيًا إلى تحقيق المنفعة العامة.

ظهرت الرأسماليَّة كمنظومةٍ اقتصاديةٍ مهيمنةٍ في أوروبا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر مع تطور التجارة والصناعة، ويُعتبر آدم سميث أحد أبرز المُنظّرين الأوائل للرأسماليَّة من خلال كتابه (ثروة الأمم)[189]، حيث ناقش دور الأسواق الحُرّة في تحقيق النموّ الاقتصاديّ، وتأخذ الرأسماليَّة أشكالًا مختلفة، تختلف بناءً على درجة تدخل الدولة وطبيعة الأسواق ومستوى التنافسية، ومن أبرز هذه الأشكال:

الرأسماليَّة التنافسيّة (Competitive Capitalism):

يدعم هذا الإطار وجود عددٍ كبيرٍ من الشركات الصّغيرة والمُتوسّطة التي تتنافس بحُريّة في الأسواق دون تدخُّلٍ حكوميٍّ كبير وتعتمد على آلية العرض والطلب لتحديد الأسعار، مع افتراض تكافؤ الفرص بين الفاعلين الاقتصاديين في هذا السيناريو [190].

الرأسماليَّة الاحتكاريّة (Monopoly Capitalism):

يدعم هذا النموذج سيطرة شركاتٍ عملاقةٍ على قطاعاتٍ مُعيّنة، مما يحدُّ من التنافُس ويمنح هذه الشركات قدرةً على تحديد الأسعار وشروط السوق، وغالبًا ما يترافق هذا الشّكل مع تدخُّل الدولة لدعم الشركات الكُبرى عبر الامتيازات أو اللوائح التنظيميّة [191]، تعدّ الشركات مُتعدّدة الجنسيّة مثل أمازون وجوجل مثالاً على الرأسماليَّة الاحتكاريّة، إذ إنها تُهَيمنُ على الأسواق الرّقميّة وتضع شروطًا تحدُّ من دخول الشركات الصغيرة إليها.

يعتبر نقد الرأسماليَّة كنظامٍ اقتصاديّ قمعي من المحاور الأساسية للفكر الاقتصادي النسويّ، وهذا لتجاهُلها الفوارق الجَندَريّة وتعزيزها للتّفاوُتات الاقتصاديّة والاضطهاد ضد المجموعات المهمشة، على سبيل المثال تشير الاقتصاديات النسويّات إلى أن الرأسماليَّة تعتمد على العمل غير المأجور الذي تقوم به النساء (مثل رعاية الأطفال والأعمال المَنزليَّة) كما تعتمد على «تراكم بدائي» يشمل استغلال عمل النساء والأقليات لدعم العمل المأجور، دون الاعتراف بقيمة هذا العمل أو تعويضه بشكل عادل[192]، كما تسلط الاقتصاديّات النسويّات الضَّوء على كيفية تأثير الرأسماليَّة على فرص النساء في العمل والتعليم، خاصةً في الدول ذات الاقتصادات النامية.

الاشتراكية (Socialism)

الاشتراكية هي نظامُ اقتصاديٌ وسياسيّ يسعى إلى تقليل الفجوات الاقتصاديّة من خلال ملكيةٍ جماعيةٍ أو حكوميةٍ لوسائل الإنتاج، مع توزيعٍ أكثر عدالةً للثروة والموارد، تسعى الاشتراكيّة إلى القضاء على الاستغلال الاقتصاديّ من خلال تدخُّل الدّولة في التخطيط الاقتصاديّ وضمان الحقوق الاجتماعيّة.

ظهرت الاشتراكية كرد فعلٍ على المظالم الاقتصاديّة التي سبَّبتها الرأسماليَّة الصناعيّة في القرن التاسع عشر، تأثّرت الاشتراكيّة بأعمال كارل ماركس وفريدريك إنجلز، خاصةً في البيان الشيوعيّ 1848، وفي القرن العشرين ظهرت أشكالٌ متعددةٌ للاشتراكيّة، من الاشتراكية الديمقراطيّة في الدول الاسكندنافيّة إلى الاشتراكيّة المركزيّة في الاتحاد السوفييتي [193] وكذلك الاشتراكيّة النسويّة.

ترى النسويّات الاشتراكيّات أن الاشتراكيّة يمكن أن توفّر بديلًا للرأسماليَّة التي تستغل عمل النساء ولذلك طرحت النسويّات الاشتراكيّات مجموعةً من التوصيات والنقد للنظام الاشتراكيّ، مشيراتٍ إلى أنّ الاشتراكيّة يجب أن تتضمَّن إعادة هيكلة الاقتصاد

لتقدير مشاركات النساء من العمل الرعائيّ والمنزليّ والتضامنيّ وكذلك إعادة هيكلة الأنظمة الاقتصاديّة من منظورٍ جندريّ، على سبيل المثال تطرح روزا لوكسمبورغ في كتابها (تراكم رأس المال) الصادر في 2003 أهميّة أن يتعامل النظام الاشتراكي مع التفاوتات الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي تنشأ من استغلال العمل الرعائيّ والمنزلي للنساء، كذلك ألكسندرا كولونتاي في (الأساس الاجتماعي لقضية المرأة)[194] إذ تقترح أن الاشتراكية هي الطريق لتحقيق التحرر النسويّ، مؤكدةً على ضرورة إعادة هيكلة العمل المنزليّ وتقديره ضمن إطار الاشتراكية، كذلك تناقش هاريت هارتمان[195] كيف أنّ الرأسماليّة تتشابك مع الأبويّة لتأبيد الفصل بين العمل المدفوع وغير المدفوع.

الشيوعيّة (Communism)

الشيوعيّة هي نظامٌ اقتصاديٌ وسياسيٌ يسعى إلى القضاء على الملكيّة الخاصّة وتحقيق مجتمعٍ بلا طبقات، حيث تُدار وسائل الإنتاج جماعيًا وتُوزَّع الموارد وفقًا للحاجة ويهدف هذا النظام إلى تحقيق المساواة الكاملة وإلغاء الاستغلال الاقتصاديّ.

تُعتبر الشيوعية امتدادًا أكثر راديكاليةً للاشتراكيّة، وقد طوّرها كارل ماركس[196] وفريدريك إنجلز[197]، لاحقًا، طبقها فلاديمير لينين في الاتحاد السوفييتي وناقش لينين في كتابه (الدولة والثورة)[198] كيف أن الاشتراكيّة يجب أن تتحول إلى شيوعيّة من خلال حكم البروليتاريا، لكنه أظهر أيضًا كيفية استخدام السلطة السياسيّة لفرض التغييرات الاقتصاديّة، ثم انتشرت الشيوعيّة في الصين بقيادة ماو تسي تونغ الذي أكّد في (الكتاب الأحمر) على أهمية الثورة الثقافيّة لتعميق المُساواة في الصين، لكن تطبيقاته للشيوعية في الصين كانت مَثارَ جدلٍ بسبب الطابع السلطويّ لحُكمه، رغم أن الشيوعية سعت إلى تحقيق المساواة، إلا أن تطبيقاتها التاريخية أثارت جدلًا لاعتبارها محاولةً لتحقيق المُساواة من خلال أساليب قسريّة، مما أوجد سلطويةً اقتصاديّةً وسياسيّة في الدول التي طبّقَتها[199].

يعتبر الفكر النسويّ الشيوعيّ أن الشيوعيّة تُوفّر إطارًا لتحرير النساء عبر إلغاء الملكيّة الخاصّة وإعادة توزيع العمل الإنتاجيّ والرعائيّ، كانت ألكسندرا كولونتاي من أبرز المُفكّرات الشيوعيّات اللّواتي طالَبنَ بتحرير النساء عبر السياسات الاقتصاديّة الجماعيّة، مثل توفير رعاية أطفال مجانيّة وتقسيم العمل المنزليّ بالتّساوي، كما كانت من أوائل المفكرات الشيوعيات اللاتي ربطن بين تحرير المرأة والشيوعية في كتابها المنشور عام 1920 (الشيوعية والعائلة)[200]، حيث اعتبرت أن القضاء على المُلكيّة الخاصّة وإعادة توزيع العمل يمكن أن يسهم في تحرير النساء، وأكّدَت على ضرورة تطبيق السياسات الاقتصاديّة الجماعيّة، مثل توفير رعاية الأطفال المجانيّة وتوزيع العمل المنزليّ بشكلٍ عادلٍ بين الشريكين، كذلك أكّدَت سيلفيا فيديريشي في (الثورة عند نقطة الصفر: العمل المنزلي والإنجاب والنضال النسوي) الصادر في 2012 على أهميّة إعادة تقسيم العمل الإنتاجي والرعائي بما يعزز التحرر النسائي في المُجتمعات الشيوعيّة، وهي تُبرز دور النساء في العمل غير المدفوع مثل الأعمال المَنزليّة والرعاية، مشيرةً إلى أن الشيوعيّة تقدم إطارًا اقتصاديًا لاستعادة القيمة الاجتماعيّة لهذا العمل، وفي كتابها (فكر النسويّة المُعاصرة: تحليل ماركسي) [201] ترى زوي إيزنشتاين أن الأشكال التّقليديّة للملكيّة وعلاقات العمل لا تُعزّز المُساواة بين الرجال والنساء، بل تؤدي إلى استغلال النساء في مجالات مُتعدّدة وأن الحلّ يكمُن في إعادة هيكلة الأدوار الاقتصاديّة وتوزيع العمل بين الرجال والنساء في المجتمعات الشيوعيّة.

العولمة (Globalisation)

العولمة هي عملية زيادة الترابُط والاعتماد المُتبادَل بين الدول والمجتمعات عبر تدفق السلع والخدمات ورأس المال والأفكار والأشخاص وتشمل العولمة جوانب اقتصادية (مثل التجارة الدولية)، وثقافيّة (مثل انتشار الثقافة الغربيّة)، وسياسيّة (مثل دور المؤسسات الدوليّة كالبنك الدولي). يتميّز هذا المصطلح بتسارع وتيرته في أواخر القرن العشرين مع تطوُّر التكنولوجيا وزيادة تحرير الأسواق.

تعود جذور العولمة إلى فترات تاريخيةٍ مُبكّرة، مثل طريق الحرير الذي ربط بين آسيا وأوروبا[202] ومع ذلك، تسارعت العولمة في القرن العشرين مع تطوُّر التكنولوجيا والنقل وزيادة تحرير الأسواق في السبعينيّات والثمانينيّات [203] وقد أصبحت العولمة موضوعًا رئيسيًا للنقاش والتحليل كنظامٍ اقتصاديّ في التسعينيّات مع ظهور منظّمة التّجارة العالميّة (WTO) وزيادة دور الشركات متعددة الجنسيّات[204] [205].

يركز الاقتصاد النسويّ على نقد العَولَمة لتأثيرها السلبيّ على النساء، خاصةً في دول

الجنوب العالمي، تشير الاقتصاديات النسويّات إلى أن العولمة تعزز التفاوتات الجَندَريّة من خلال زيادة استغلال النساء في الصناعات ذات الأجور المُنخفضة (مثل صناعة الملابس)، وتقليل فرصهنّ في العمل المأجور والتعليم[206]، في أعمالها، تُعبّر فاندانا شيفا عن نقدها للعولمة من منظورٍ نسوي، حيث تشير إلى أن العَولَمة تُعزّز الهيمنة الاقتصاديّة والثقافيّة للدول الغربيّة، مما يعمّق التفاوُتات الجَندَريّة، كما تركز على تأثير العولمة على العمل غير المأجور، بما في ذلك العبء الزائد الذي تتحمّله النساء في الرعاية الأُسريّة بسبب تقليص الخدمات الاجتماعيّة[207]. كذلك تناقش شاندرا موهانتي في كتابها المنشور في 2003 (نسوية بلا حدود) كيف أن العولمة تعزز الهيمنة الثقافيّة والاقتصاديّة الغربيّة على حساب المجتمعات المحليّة، وتفحص العلاقات بين العولمة والاستغلال الجندري في السياقات المختلفة، بما في ذلك تأثير العولمة على النساء في دول الجنوب العالمي.

مصطلحات خاصة بعلوم الاقتصاد وفروعه

العلوم الاقتصاديّة هي فرعٌ من العلوم الاجتماعيّة يهتم بدراسة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وإدارة الموارد وتسعى هذه العلوم إلى فهم كيفيّة تخصيص الموارد المحدودة لتلبية احتياجات الأفراد والمُجتمعات، وتُقسم عادةً إلى:

الاقتصاد الجزئي (Microeconomics) وهو فرعٌ من فروع الاقتصاد يدرس سلوك الوحدات الاقتصاديّة الفرديّة، مثل الأُسَر (الاستهلاك)، والشركات (الإنتاج)، والأسواق (التفاعل بين العرض والطلب). يركّز الاقتصاد الجزئيّ على كيفيّة اتّخاذ الأفراد والشركات قراراتهم الاقتصاديّة وتخصيص الموارد المحدودة لتحقيق أقصى منفعةٍ أو ربح.

والاقتصاد الكليّ (Macroeconomics) هو فرعٌ من فروع الاقتصاد يدرس السلوك الاقتصاديّ على نطاقٍ واسع، بما في ذلك الاقتصاد الوطنيّ أو الإقليميّ أو العالميّ ككُلّ. يركّز الاقتصاد الكليّ على مؤشراتٍ مثل الناتج المحليّ الإجماليّ (GDP) (انظري قسم 3.9) ومعدّلات البطالة والتضخّم والاستثمار والاستهلاك والادّخار والسّياسات الماليّة والنّقديّة، الهدف الرئيسيّ للاقتصاد الكليّ هو فهم كيفيّة عمل الاقتصاد كَكُلّ وتحليل العوامل التي تؤثّرُ على نموّه واستقراره.

ظهرت العلوم الاقتصاديّة كحقلٍ معرفيٍّ مُستقل في القرن الثامن عشر، مع نشر آدم سميث لكتابه (ثروة الأمم)، حيث وضع أسس الاقتصاد الكلاسيكيّ. تطوَّرت النَظريّات الاقتصاديّة لاحقًا عبر مساهمات جون ستيوارت ميل وكارل ماركس وجون مينارد كينز وغيرهم، ما أدّى إلى ظهور مدارس فكريّةٍ متنوّعة، مثل الاقتصاد الكلاسيكي الجديد والكينزيّة والنيُوليبراليّة.

تُعرَف تلك المدارس الاقتصاديّة باسم «الاقتصاد السائد» «الاقتصاد التقليدي» أو «الاقتصاد الأرثوذكسي» وهي مصطلحاتٌ تُشير إلى التيّار الاقتصاديّ الذي يُهَيمن على الدّراسات الأكاديميّة والسّياسات الاقتصاديّة، ويستند إلى مناهج تحليليّةٍ تعتمد على النماذج الرياضيّة والمفاهيم المُجرَّدة، وتعتمد مدارس الاقتصاد السّائد على افتراضيَّة أن الأفراد يتصرَّفون بشكلٍ عقلانيٍ دائمًا، مع استخدام منظورٍ ضيّقٍ لمعنى العقلانيّة، وكذلك تفترض تلك المدارس أن الأفراد يسعَونَ إلى تحقيق أقصى فائدةٍ اقتصاديّةٍ في كلّ مُعامَلاتهم الاقتصاديّة.

في العقود الأخيرة، توسَّع مجال العلوم الاقتصاديّة ليشمل تحليلاتٍ أكثر تعقيدًا حول التنمية المُستَدامة، الاقتصاد السلوكي والاقتصاد الرقميّ، كما شَهدَت نماذج الاقتصاد السّائد انتقاداتٍ واسعة من مدارس فكريّة بديلة مثل الاقتصاد النسويّ، الذي يسعى إلى تحدّي الافتراضات الذُّكورية الكامنة في النماذج الاقتصاديّة التّقليديّة ويُنتقد تركيزه على الأسواق الرسميّة مع إهمال الاقتصاد غير الرسمي والعمل غير المدفوع، مثل رعاية الأطفال والأعمال المَنزليَّة، الذي تقوم به النساء غالبًا.

النيوليبراليّة (Neoliberalism)

الاقتصاد النيوليبراليّ هو نموذجٌ اقتصاديٌ وسياسيٌ رأسماليّ يعتمد على مفاهيم تحرير الأسواق وتقليل دور الدّولة في الاقتصاد وتعزيز القطاع الخاصّ كالمُحرك الأساسيّ للنموّ والتنمية وتعزيز الفردانيّة الاقتصاديّة، تستند النيوليبرالية إلى أفكار الاقتصاديّين الكلاسيكيّين، مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو، لكنّها تطوَّرت بشكلٍ واضحٍ في القرن العشرين من خلال مفكرين مثل فريدريش هايك الذي انتَقَد تدخُّل الدولة في الاقتصاد ورأى أن الأسواق الحُرّة أكثر كفاءةً في تخصيص الموارد وميلتون فريدمان الذي دافع عن السّياسات النقديّة وقاد حركةً لخفض الإنفاق الحكوميّ والضّرائب[208].

من الأفكار الأساسية للاقتصاد النيُوليبرالي إلغاء القيود على التجارة والاستثمار والخصخصة الواسعة للخدمات العامة واتّباع سياسات التقشُّف عن طريق تقليل الإنفاق الحكوميّ على الخَدَمات الاجتماعيّة مثل الصحّة والتّعليم، وتحويلها إلى القطاع الخاص[209]وكذلك خفض الضّرائب على الشركات والأثرياء بحُجّة تحفيز النُّمو الاقتصادي[210] في حين تقليل الحماية القانونيّة للعُمّال، مثل تقليص الحدّ الأدنى للأجور وتسهيل تسريح العُمّال[211] .

نقد الفكر الاقتصادي النوليبرالي ومفاهيمه وتطبيقاته من المحاور الأساسيّة في الاقتصاد النسويّ حيث ترى النسويّات أن النيُوليبراليّة تساهم في إعادة إنتاج التفاوُتات الجَندَريّة، على سبيل المثال تؤدي سياسات التقشُّف إلى تراجُع الخَدَمات العامّة، مما يزيد العبء غير المأجور على النساء في العمل الرعائي وغير المدفوع[212]، كذلك يوسّع تحرير الأسواق الفجوة القائمة على النّوع الاجتماعي في الأجور وظروف العمل، حيث تتركز النساء في وظائف غير مُستقرّة ومنخفضة الأجر[213] كذلك تعزّز الفردانيّة الاقتصاديّة الأفكار التي تُلقي مسؤولية النّجاح والفشل على الأفراد، متجاهلةً الفوارق الهيكليّة التي تواجهها النساء والمجموعات المُهمَّشة[214] كذلك تنتقد النسويّات الاقتصاديّات الافتراضات التي تُبنَى عليها مناهج ونظريّات الاقتصاد النيولبيرالي والتي تفترض أن الأفراد هم أشخاص «عقلانيّون» دائمًا يتصرفنَ بمعزلٍ عن عواطفهم والهياكل الاجتماعيّة والسياسيّة المُحيطة بهمن، تتجاهل تلك المفاهيم الفوارق الجَندَريّة أيضاً حيث تفترض أن جميع الأفراد ينطلقون من نقطة انطلاقٍ مُتساوية، مُتجاهلةً التميز الهيكليّ ضدّ النساء.

اقتصاد الأُسرَة (Household Economics)

اقتصاد الأُسرَة هو فرعٌ من فروع الاقتصاد يدرس كيفيّة اتّخاذ الأُسَر قراراتها الاقتصاديّة، بما في ذلك تخصيص الموارد (مثل الدَّخل والوقت) بين الاستهلاك والادّخار والعمل المأجور والعمل غير المأجور (مثل رعاية الأطفال والأعمال المَنزليّة)، يُركِّزُ هذا المجال على فهم السُّلوك الاقتصاديّ داخل الأُسرَة، ودور الأفراد في إدارة الموارد الأُسريّة، وكيف تؤثّر السّياسات الاقتصاديّة على رفاهية الأُسَر.
ظهر اقتصاد الأُسرَة كمجالٍ دراسيّ في منتصف القرن العشرين، مع تزايُد الاهتمام بدور الأُسرَة في الاقتصاد الكُليّ والجُزئيّ، يعتبر غاري بيكر أحد أبرز المُساهمين في هذا المجال من خلال نظريّته عن «الأُسرَة كوحدةٍ اقتصاديّة» في كتابه (نظريّة تخصيص الوقت)[215] ، ومع ذلك، تعرضت نظريات بيكر لانتقاداتٍ من قبل الاقتصاديّات النسويّات؛ بسبب تجاهلها للفوارق الجَندَريّة داخل الأُسرَة.

فقدمت نانسي فولبر وباربرا بيرجمان نقدًا نسويًا لنظرية بيكر، مشيرَتَين إلى أنّ افتراضاته تتجاهل علاقات القوّة داخل الأُسرَة وتأثير الجندر على تخصيص الموارد [216] [217]كما ناقشت فولبر في ورقةٍ لاحقةٍ كيف أن الاقتصاد التقليديّ، بما في ذلك أعمال بيكر، فشل في الاعتراف بالقيمة الاقتصاديّة للعمل غير المدفوع داخل الأُسرَة وأن نظريّة بيكر تفترض توزيعًا عقلانيًا للأدوار داخل الأُسرَة دون الاعتراف بأن النساء يَتَحمّلن بشكلٍ غير متناسب عبء العمل غير المدفوع، مثل رعاية الأطفال والأعمال المَنزليّة. كذلك قدمت إنجلاند و فاركاس في كتاب (الأُسرَة، التوظيف والنّوع الاجتماعيّ)[218]، تحليلاً للكيفيّة التي تؤثّر بها الديناميّات الأُسريّة على العمل المدفوع وغير المدفوع، مع نقدٍ واضحٍ للنظريّات التّقليديّة مثل نظرية بيكر ووَضَّحنَ أن عدم المساواة في الأجور يؤثّر في توزيع السُّلطة الاقتصاديّة داخل الأُسرَة، مما يُعارض افتراض بيكر بأن القرارات تُتَّخَذ على نحوٍ عقلاني ومتساوٍ بين الزوجين، وناقشت ديانا سترسمان[219]أهميّة استخدام مناهج بديلة لتحليل الأُسرَة بعيدًا عن النماذج الذّكورية التّقليديّة، وفي كتابهما (ما بعد الإنسان الاقتصادي: النظرية النسوية والاقتصاد) تؤكد كل من فولبر ونلسون ان تحليل الأُسرَة يحتاج إلى منظورٍ أكثر شمولًا يأخذ في الاعتبار ليس فقط الجندر ولكن أيضًا الطبقة والعرق، وهو ما تغاضت عنه النماذج التّقليديّة مثل نموذج بيكر[220].

الاقتصاد المُؤسسيّ (Institutional Economics)

الاقتصاد المُؤسسيّ هو فرعٌ من فروع الاقتصاد يُركّز على دراسة دور المؤسسات (مثل القوانين والأنظمة والأعراف الاجتماعيّة والشركات والحكومة) في تشكيل سلوك الأفراد والمُجتمعات الاقتصاديّة، يركّز هذا النّوع من الاقتصاد على فهم كيفيّة تأثير الأنظمة الاجتماعيّة والسياسيّة والقانونيّة على القرارات الاقتصاديّة وكيفيّة تنظيم العلاقات الاقتصاديّة، مثل حُقوق المُلكيّة واتفاقات العمل وتنظيم الأسواق، إذ يعترف بأن المؤسسات تؤثر بشكلٍ كبيرٍ على الأداء الاقتصاديّ وتحديد الحقوق والواجبات والفُرَص[221] [222].

الاقتصاد النسويّ يعتمد على تحليل كيفيّة تأثير المؤسّسات على النساء من خلال عدسات مختلفة مثل حقوق الملكية وفرص العمل والوصول إلى الخدمات الأساسيّة، وللاقتصاديات النسويّات أعمالٌ بارزةٌ في الاقتصاد المؤسسيّ إذ يُحلّلنَ كيفيّة تأثير هذه المؤسسات على توزيع الثروة والفرص بين الرجال والنساء، وعلى كيفيّة تقوية أو تهميش دور النساء في الاقتصاد في سياقات مختلفة، توضح فولبر[223] أن المؤسسات الاقتصاديّة مثل سوق العمل ونظم الضرائب غالبًا ما تُصمَّم بطرق تفترض نموذجًا ذكوريًا، مما يضعف فرص النساء الاقتصاديّة، بينما تناقش أغاروال[224] كيف أن قوانين الأراضي في جنوب آسيا تعيق ملكية النساء للأراضي، مما يقلل من استقلاليتهن الاقتصاديّة.

في الاقتصاد النسويّ، يُنظر إلى المؤسسات ليس فقط ككيانات قانونيّة أو اقتصاديّة بل كعوامل اجتماعيّة تميل في العديد من الأحيان إلى تفضيل الرجال على النساء وأن القوانين والمُؤسسات ليست مُحايدةً جندريًا، بل تعكس علاقات القوة القائمة، مما يجعلها أداةً لترسيخ عدم المساواة الجَندَريّة[225]، فتركز العديد من الدراسات النسويّة على كيف يمكن للقوانين والمُمارسات المؤسسيّة أن تساهم في تعزيز التفاوُتات الجَندَريَّة في الحقوق الاقتصاديَّة مثل الوصول إلى الموارد والعمل والتعليم، تطرح ديان إلسون[226] مفهوم «الأسواق كأنظمة جندرية»، موضحةً كيف تعكس هياكل العمل والرواتب انحيازاتٍ جندريةً تؤثّر على الفرص الاقتصاديّة للنساء، وكذلك توضح نايلا كابير[227] الروابط بين العمل المأجور وتمكين النساء والعدالة الجَندَريّة، مُركّزةً على التحدّيات البُنيويّة والمؤسسيّة التي تُعيق تقدّم النساء في الاقتصاد الرسميّ.

الاقتصاد السياسيّ (Political Economy)

الاقتصاد السياسيّ هو مجالٌ دراسيٌّ يُحلّل العلاقة بين الاقتصاد والسُّلطة والسياسة، ويركّز على كيفية توزيع الموارد والثروة في المجتمع، والتأثيرات المُتبادلة بين الأسواق والمؤسسات السياسيَّة والهياكل الاجتماعيّة، ويتجاوز الاقتصاد السياسي التحليل الاقتصادي التقليدي القائم على الأسواق البحتة (التجارة والعرض والطلب والاستثمار والإدّخار.. إلخ) ليشمل دراسة الديناميّات السياسيَّة والاجتماعيّة التي تُشكّل وتعيد تشكيل العمليّات الاقتصاديّة.

للاقتصاد السياسيّ عدة فروع ومدارس فكريّة، منها الاقتصاد السياسي الكلاسيكيّ الذي تطوَّر في القرن السابع عشر مع أعمال المفكّرين الاقتصاديين مثل آدم سميث ودافيد ريكاردو والذين حلّلوا القوانين التي تحكم الإنتاج والتوزيع [228]، ومنها الاقتصاد السياسيُّ الماركسيّ حيث قدَّم كارل ماركس نقدًا للرأسماليّة وربط بين السّياسات الاقتصاديّة وصراع الطَبَقات في كتابه (رأس المال)[229]، والاقتصاد السياسيّ المؤسسي الذي يُعنى بدور المؤسسات في تشكيل الأنظمة الاقتصاديّة ودور المؤسسات الدُوليّة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[230].

كذلك يوجد فرع للاقتصاد السياسيّ النسويّ (انظري قسم 5.3) يركّزُ على نقد الاقتصاد السياسيّ التقليديّ لتجاهُله الفوارق الجَندَريّة و كيف تتفاوت تأثيرات السياسات الاقتصاديّة على النساء، تشير الاقتصاديّات النسويّات إلى أن النَّماذج التّقليديَّة للاقتصاد السياسيّ تفشلُ في تحليل كيفيّة تأثير الهياكل الاقتصاديّة والسياسيَّة على النساء بشكلٍ غير مُتناسب، خاصةً في مجالات العمل غير المأجور وسياسات الفقر والوصول إلى الموارد، كما تُسلّط الضّوء على كيفيّة تعزيز السياسات النيوليبراليّة والعولَمَة للتفاوتات الجَندَريّة وتدعين إلى سياساتٍ تعيد توزيع الثّروة والسُّلطة لصالح الفئات المُهمَّشة، بما في ذلك النساء (اقرأي أكثر عن الاقتصاد السياسيّ النسويّ في كانتيلون، وأُخريات 2023)[231].

اقتصاد الحرب (War Economy)

اقتصاد الحرب هو نظامٌ اقتصاديٌّ يُطبَّقُ خلال فترات النّزاعات المُسلّحة أو الحُروب، حيث يُعاد توجيه الموارد والأنشطة الاقتصاديّة لدعم المجهود الحربيّ، في أوقات الحرب تركّز السّياسات الاقتصاديّة على الإنتاج العسكريّ، وتقليل الاستهلاك المدني وزيادة تدخّل الدولة في الاقتصاد لتلبية احتياجات الحرب، يُعتبر اقتصاد الحرب حالةً استثنائيّةً تختلف بشكلٍ كبيرٍ عن الاقتصاد في أوقات السِّلم، حيث تُعطى الأولويّة للأمن القوميّ على حساب الرّفاهية الاقتصاديّة والاجتماعيّة[232].

هناك نوعان رئيسيّان من اقتصاد الحرب: الأول هو اقتصاد الحرب التقليديّ، والذي كان تاريخيًا الوسيلة التي خُصّصَت بها الموارد الاقتصاديّة للتحضير للحرب وإدارتها من قبل حكومات الدُّول.

يُعَدُّ اقتصاد الحرب التقليديّ من العناصر الأساسيَّة في الاقتصاد السياسيّ للدُّول الصناعيّة، حيث يُخصص الموارد الاقتصاديّة للتحضير وإدارة الحروب، وتتضمَّن هذه العمليات زيادة الضرائب وتخصيص الموارد وتوسيع صلاحيّات الحكومة، كما حدث في الحرب العالميّة الأولى عندما أنشأت الولايات المُتّحدة مؤسسات مثل مجلس الصناعات الحربيّة لدعم الإنتاج العسكريّ [233].

في المقابل، يظهر اقتصاد الحرب غير الرسميّ في مناطق الصِّراع، حيث تنشأ أسواقٌ غير رسميّة تتعايش مع العُنف المُسلَّح، ويستمرُّ هذا الاقتصاد في مناطق الصِّراع على الرغم من العُنف، وفي بعض الحالات بسببه. تستمر هذه الاقتصادات في ظلّ الحروب غير النظاميّة، وتدعمها الأسواق غير الرسميَّة والأنشطة غير المَشرُوعة، في حين توفّر اقتصاديّات العُنف القوّة لنُخَب النظام والجماعات المُسلَّحة التابعة وغير التّابعة للدّولة، فإنها توفّر أيضًا سُبُل العيش للأُسَر، وتصبح جزءًا من النظام الاجتماعيّ، مما يُساهم في استمرارية هذا الاقتصاد [234].

يُركّز الاقتصاد النسويّ على تحليل تأثير الحُرُوب على النساء على نحو خاص، إذ تُشير الدّراسات إلى أن النساء يتأثّرنَ بشكلٍ غير متناسب خلال فترات الحرب. تظهر تلك التأثيرات من خلال زيادة عبء العمل غير المأجور؛ ففي العديد من السياقات حيث لا تشارك النساء في المعارك الحربيّة على نحوٍ مباشر، تتحمَّل النساء مسؤوليّة إدارة الأُسَر ورعاية الأطفال، بالإضافة إلى العمل في القطاعات المَدَنيَّة لتعويض نقص العمالة [235].

كذلك يُقَلَّص الإنفاق على الخدمات الاجتماعيَّة في أوقات الحروب، مثل التعليم والصحة لصالح الإنفاق العسكري، مما يؤثر على نحوٍ خاصّ على النّساء. وعلى الرغم من التحدِّيات، تلعب النساء أدوارًا مهمة في مقاومة الاحتلال وإعادة بناء المجتمعات، وهو ما غالبًا ما يُتَغَافَل عنه في التحليلات الاقتصاديّة [236].

وتتعرض النساء للعنف الجنسي والاستغلال بشكلٍ أكبر خلال فترات الحرب، مما يؤثّرُ في صحتهنَّ النفسيّة والجَسديَّة والإنجابيّة. تناقش جاكي ترو في كتابها (الاقتصاد السياسيّ للعُنف ضدّ النساء) [237] كيف يُسهم الاقتصاد السياسيّ للحرب في تعزيز العُنف ضدَّ النّساء، وكيفيّة تعزيز سياسات الاقتصاد العسكريّ للعنف ضد النساء في مناطق الصِّراع.

الحديث عن تأثير الحروب على النساء هو موضوعٌ مهمٌ جداً في سياق منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا خاصةً في الوقت الراهن، إذ تشهد المنطقة العديد من الحروب والنزاعات. وعلى الرغم من قلة الأبحاث المُتعلّقة بتأثير تلك الحروب على النّساء، خاصةً التأثير الاقتصاديّ، وثّقَت العديد من المُنظَّمات غير الحكوميّة، مثل منظمة العفو الدولية، حالات اعتداءٍ جنسيٍّ مُمَنهج ضد النساء في أوقات الحروب، إذ تُستَخدَم النساء والفتيات كأداة حرب [238].

الافتراضات الاقتصاديّة (Economic Assumptions)

الافتراضات هي تخميناتٌ عن الأفراد ودوافعهمنَ وحدودهمنَ وقدراتهمن يستخدمها علماء الاقتصاد لتشكيل نظريات ونماذج اقتصادية يمكن من خلالها تحليلُ الوضع الاقتصاديّ والقرارات الاقتصاديَّة والسياسات الاقتصاديَّة وتشكيلها، في نماذج الاقتصاد السّائد تُشَكِّلُ تلك الافتراضات عن طريق تبسيط الإنسان المُعقّد بطبيعته بهدف تبسيط الواقع الاقتصاديّ وتسهيل التحليل النظريّ، من أشهر الافتراضات الاقتصاديَّة في الاقتصاد السائد هي فرضيَّةُ الإنسان العقلانيّ القادر على أخذ قراراتٍ اقتصاديةٍ دقيقةٍ بهدف تعظيم منفعته الشخصيَّة وربحه.

الافتراضات الاقتصاديّة التي بُنيَت عليها نماذج الاقتصاد السائد هي محورٌ أساسيٌ في نقد الاقتصاد النسويّ لتلك النماذج، يركّز الاقتصاد النسويّ على نقد الافتراضات الاقتصاديّة التّقليديَّة لتجاهُلها العوامل الاجتماعيَّة والثقافيَّة التي تؤثّرُ في السلوك الاقتصاديّ، خاصةً فيما يتعلّق بالجندر. على سبيل المثال، تفترض النماذج الاقتصاديّة التّقليديَّة أن الأفراد يتصرَّفون بشكلٍ عقلاني لتعظيم المنفعة، لكن الاقتصاديّات النسويّات يشرنَ إلى أنّ هذا الافتراض يتجاهل العواطف والدوافع الاجتماعيّة والثقافيَّة التي تؤثّرُ في قرارات الأفراد بشكلٍ عام، وكذلك الأدوار الجَندَريّة والضغوط الاجتماعيّة التي تؤثر في قرارات النساء بشكلٍ خاص، مثل العمل غير المأجور ورعاية الأُسرَة [239].

تشير الباحثات النسويّات مثل جولي نيلسون إلى أن الافتراضات الاقتصاديّة التّقليديَّة تعكس تحيزًا ذكوريًا، حيث يُقَدَّر السلوك التنافسيُّ والفرديّ (الذي يُنسب تقليديًا إلى الرجال) على حساب السلوك التعاونيّ والجماعيّ (الذي يُنسب تقليديًا إلى النساء) كما

تدعو إلى إعادة النظر في هذه الافتراضات لتعكس تنوع السلوكيات الاقتصاديّة ودور الجندر في تشكيلها.

في الاقتصاد النسويّ، تُحَلَّل كيفيَّة تأثير الافتراضات الاقتصاديَّة التّقليديَّة على فهمنا للسلوك الاقتصاديّ، على سبيل المثال، تدرس الاقتصاديّات النسويّات كيفية تأثير افتراض «الفرد العقلانيّ» على سياسات العمل والرّعاية الاجتماعيَّة، وكيف يمكن أن تعزز هذه الافتراضات التفاوُتات الجَندَريّة، كما تُنقَد النماذج الاقتصاديّة التي تفشل في مراعاة العمل غير المأجور أو الأدوار الجَندَريّة.

الموازنة العامة للدولة (State Budget)

الموازنة العامة هي خطةٌ ماليَّةٌ توضح إيرادات الدولة ونفقاتها لفترةٍ زمنيةٍ مُحدّدة (عادةً سنة ماليَّة). تشمل الموازنة العامة تخصيص الموارد لقطاعات مثل التعليم والصحة والدفاع والبنية التحتية، وتعكس الموازنة العامة أولويّات الحكومة وتأثيرها على النموّ الاقتصاديّ والعدالة الاجتماعيَّة.

يركّزُ الاقتصاد النسويّ على نقد طرق وضع الموازنات العامة لتجاهُلها الفوارق الجَندَريّة وتأثيرها على النساء، تشير الاقتصاديّات النسويّات إلى أن المُوازنات العامّة غالبًا ما تفشل في تخصيص موارد كافيةٍ للخدمات الاجتماعيَّة التي تفيد النساء، مثل التعليم والصحة، كما تسلّطُ الضّوء على كيفيّة تأثير سياسات التقشّف على فرص النساء في العمل والتعليم، وتُشير الباحثات النسويّات مثل ديان إلسون إلى أهميّة وكيفيّة إدماج قضايا الجندر في المُوازنات العامّة، وتقترح أدواتٍ تحليلية لفهم التأثيرات المختلفة للسياسات الماليَّة على النساء والرجال[240].

نظرية الإنتاجيَّة الحدّيَّة (Marginal Productivity Theory)

نظرية الإنتاجية الحدّية هي نظريةٌ اقتصاديةٌ تقول إن العمال يُعوَّضون وفقًا لإنتاجيَّتِهم الحدّية، أي القيمة التي يُضيفونها إلى الإنتاج، وفقًا لهذه النظرية، تُحَدَّد الأجور بناءً على مُساهمة العامل في زيادة الإنتاج، وتُستخدم هذه النظريّة لتبرير التفاوُتات في الأجور بين العمال بناءً على مهاراتهم وإنتاجيَّتهم المُفترَضة[241].

ينتقد الاقتصاد النسويّ هذه النظريّة لكونها تتجاهل العوامل الاجتماعيَّة والهيكليَّة التي تؤثّرُ في الأجور والإنتاجيّة، خاصةً فيما يتعلّق بالجندر، تشير الاقتصاديّات النسويّات إلى أن هذه النظريَّة تفشل في تفسير الفجوات الجَندَريّة في الأجُور، حيث يُقَلَّل من قيمة العمل الذي تقوم به النساء (خصوصًا في القطاعات التي تُهيمن عليها النساء مثل الرّعاية والتعليم)، مقارنةً بالعمل الذي يؤدّيه الرجال في مجالات مماثلة[242]. على سبيل المثال، في العديد من الدول، يعتبر قطاع الرعاية (مثل التمريض ورعاية المُسنّين) من القطاعات التي تُهيمن عليها النساء، ورغم الأهميَّة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة لهذا العمل، فإن الأجور في هذه المهن غالبًا ما تكون منخفضةً مقارنةً بقطاعاتٍ أُخرى، مما يعكس قُصور النظريَّة التّقليديَّة في تقييم العمل الذي تقوم به النساء بشكلٍ عادل [243].

كذلك توضح الباحثات النسويّات، مثل جولي نيلسون، أن نظريَّة الإنتاجيَّة الحدّيَّة تعكسُ تحيزًا ذكوريًا، حيث يُقدر العمل المُرتبط تقليديًا بالرجال (مثل الهندسة والتكنولوجيا) على حساب العمل الذي تقوم به النساء (مثل الرّعاية والأعمال المَنزليَّة)، كما تسلّط الضّوء على كيفيّة تأثير الأدوار الجَندَريّة على تقييم الإنتاجيَّة، حيث يُتَجَاهَل العمل غير المأجور الذي تقوم به النساء بشكلٍ غير متناسب[244]. وفقًا لتقريرٍ صادرٍ عن منظَّمة العمل الدوليَّة[245] ، تقضي النساء في المتوسط 4.1 مرات أكثر من الرجال في العمل غير المأجور، ولو ضُمّنَ هذا العمل في حسابات الإنتاجيّة، فسيؤدّي ذلك إلى تغييرٍ جذريٍّ في فهمنا للإنتاجيَّة الاقتصاديَّة ودور النساء في الاقتصاد.

بينما تُقدّم نظريَّة الإنتاجيَّة الحدّيَّة إطارًا تحليليًا لفهم توزيع الأجور والدَّخل، فإنها تتجاهل العوامل الاجتماعيّة والجَندَريّة التي تؤثرُ في توزيع الموارد الاقتصاديّة، لذلك، يتطلب التحليل الاقتصاديّ المُراعي للنّوع الاجتماعيّ تجاوزَ هذه الافتراضات والنظرَ في العلاقات الهيكليَّة التي تُشكّل الفوارق الاقتصاديَّة بين الرجال والنساء.

النمو الاقتصادي (Economic Growth)

يُعرَّفُ النموُّ الاقتصاديّ بالزيادة في حجم اقتصاد دولةٍ ما خلال فترةٍ زمنيّةٍ مُحدَّدة، ويُقاسُ إمّا بالقيمة الاسمية، التي تعكس الزيادة في قيمة الإنتاج وفقًا للأسعار الجارية، أو بالقيمة الحقيقيَّة، التي تستبعدُ تأثير تغيُّر الأسعار، وهو المعيار الأكثر

استخدامًا بين الاقتصاديّين لكونه يعكسُ بدقّةٍ أكبر حجم الإنتاج الفعليّ في فترةٍ زمنيّةٍ معيّنة[246]، ساهم العديد من الاقتصاديّين في تطوير نظريات النموّ، من بينهم روبرت سولو، الذي قدَّم نموذج النمو الكلاسيكيّ الجديد عام 1956، حيث أوضح أن تراكم رأس المال والتقدُّم التكنولوجيّ هُما المحرّكان الأساسيّان للنموّ طويل الأمد[247].

يُقاس النمو الاقتصادي غالبًا من خلال:

- الناتج المحليّ الإجماليّ (GDP): وهو القيمة السوقيّة لجميع السّلع والخَدَمات المُنتَجَة في دولةٍ ما خلال فترةٍ زمنيّةٍ معيّنة. يُحْسَب بثلاث طرقٍ رئيسيّة:
  - منهج القيمة المُضافة، حيث يُحْسَب الفرق بين إجمالي المبيعات وقيمة المُدخَلات الوسيطة المُستخدَمة في الإنتاج.
  - منهج الإنفاق، الذي يجمع الإنفاق الاستهلاكيّ للأفراد والاستثمارات والنفقات الحكوميّة وصافي الصَّادرَات.
  - منهج الدَّخل، الذي يحتسبُ الدَّخل المُكتَسَب من الإنتاج، مثل الأجور والأرباح[248].
- الناتج المحليُّ الإجماليّ للفرد: وهو متوسّط الناتج المحليّ الإجماليّ للفرد الواحد، مما يُعطي مؤشرًا على مستوى المعيشة في بلدٍ مُعيَّن.

رغم استخدام الناتج المحليّ الإجماليّ كمؤشرٍ أساسيٍّ لقياس النُموّ الاقتصاديّ، فإنه يُواجه انتقاداتٍ عديدة من قبل الاقتصاديّات النسويّات، إذ يستبعدُ الأنشطة غير النقديّة، مثل العمل الرعائيّ والمنزليّ غير مدفوع الأجر، الذي تقوم به النساء على نحوٍ أساسيّ. هذا التَحيُّز يؤدي إلى التقليل من مُساهمة النساء في الاقتصاد، حيث إنّ العمل غير المأجور يدعمُ الاقتصاد الرسميّ، لكنه لا يُحتَسَب ضمن النموّ الاقتصاديّ[249].

تشير نانسي فولبر إلى أنّ النموّ الاقتصاديّ لا يُترجَم بالضّرورة إلى تحسُّنٍ في حياة النساء، خاصةً إذا لم يُوزَّع هذا النموّ بشكلٍ عادل، وإذا ظلّت النساء يتحمَّلنَ العبء الأكبر من الأعمال غير مدفوعة الأجر [250]، كما توضّح جولي نيلسون أن الاقتصاد التقليديّ يميلُ إلى تجاهل الأدوار الجَندَريّة في تحليله للنُموّ، ما يؤدّي إلى سياساتٍ غير عادلة تعزّزُ الفجوات الاقتصاديّة بين الرجال والنساء [251]، لذا يدعو الاقتصاد النسويّ إلى إعادة تقييم مفهوم النُموّ الاقتصاديّ ليشمل العمل غير المأجور، ويعكس المُساهمات الحقيقيّة للفئات جميعها في المجتمع.

مأساة المشاعات (The Tragedy of the Commons)

«مأساة المشاعات» هي افتراضيةٌ طرحها عالم الأحياء الأمريكيّ غاريت هاردين في مقالةٍ بالعُنوان نفسه نُشرَت عام 1968 مشيراً إلى أنه عندما يستغلُّ الأفراد موردًا مشتركًا بشكلٍ مُفرط ودون قيود، قد يؤدّي هذا إلى استنفاد المَورِد أو تدميره في نهاية الأمر، يفترض هاردين أن هذه الظاهرة أو المشكلة ستحدُث بسبب غياب الحوافز الفرديَّة للحِفاظ على المَورِد، مُستنداً على افتراضيَّة المُنافَسَة لتحقيق المنفعة القُصوى لكلّ شخص، حيث سيَسعى كلُّ شخص إلى تحقيق أقصى منفعةٍ شخصيَّةٍ دون مُراعاة التأثير الجماعيّ. استخدم هاردين مثالًا لمرعىً مُشترَك يمكن أن يستخدمه الرُّعاة جميعُهم بحُريَّة، إذا أضاف كلُّ راعٍ المزيد من الماشية داخل المرعى لتعظيم أرباحه، فإنَّ الإفراط في الرَّعي سيؤدّي إلى تدمير المَرعَى، ما يضرُّ بجميع المُستخدمين في النّهاية.

ينتقد الاقتصاد النسويّ طرح هاردين؛ لأنه يفترضُ أنّ الأفراد يتصرَّفون بدافع المَصلَحة الذاتيَّة فقط، مُتجاهلًا الهياكل الاجتماعيَّة والثقافيَّة التي تُؤثّر في كيفيَّة إدارة المَوَارد، وطوَّرَت إلينور أوستروم الحائزةُ على جائزة نوبل في الاقتصاد، بدائلَ لهذا النّموذج، حيث أوضَحَت أن المُجتمعات قادرةٌ على تطوير آلياتٍ تعاونيةٍ وتضامنيةٍ لإدارة الموارد المُشتركة بفعاليّة دون الحاجة إلى تدخُّل الدولة أو الخَصخَصة أو المُنافسة، وتقترح أوستروم أنّ المُجتمعات، وخاصةً النساء اللّواتي يلعَبنَ دورًا رئيسيًا في إدارة الموارد الطبيعيَّة، غالبًا ما يُطوّرنَ آلياتٍ تعاونية تُحافظ على استدامة المَشَاعات.

على سبيل المثال، أثبتت دراسات حول إدارة المياه في الهند وأمريكا اللّاتينيَّة أن النساء يُشكّلن شبكاتٍ محلية تعاونيّة لتنظيم استهلاك الموارد، مما يُعزّزُ استدامة الأنظمة البيئيَّة كذلك أن إشراك النساء في الحَوكَمة البيئيَّة يؤدي إلى نتائج أكثر استدامةً مُقارنةً بالنّماذج التي يُهيمنُ عليها الرّجال [252]، لذا يرى الاقتصاد النسويّ، أن الحلَّ لا يكمُنُ في خَصخَصة الموارد أو فرض سياساتٍ من أعلى إلى أسفل، بل في تعزيز الأنظمة التعاونيَّة وإشراك الفئات المُهمَّشة في صُنع القرار.

مدارس اقتصاديّة بديلة للاقتصاد السّائد

الاقتصادُ البَديل هو مصطلح يشير إلى نظرياتٍ وممارساتٍ اقتصاديةٍ تتحدّى الافتراضات والمبادئ الأساسيّة للاقتصاد التّقليديّ، يهدفُ الاقتصاد البديل إلى تقديم نماذج اقتصاديةً أكثر عدالةً واستدامة، وغالبًا ما يُركّز على قضايا مثل المساواة الاجتماعيّة، والعدالة البيئيّة، ودور المُجتَمعات المحليّة في اتّخاذ القرارات الاقتصاديّة وكذلك تعزيز النّماذج الاقتصاديّة القائمة على التعاونيّات والمُلكيّة الجماعيّة والتضامُن الاجتماعيّ بدلاً من المُلكيّة الرأسماليّة التّقليديّة.

يُعتبر الاقتصاد النسويّ في حد ذاته أحد فُروع الاقتصاد البديل حيث يُسلِّطُ الضّوء على كيفيّة تجاهُل النماذج التّقليديّة للاقتصاد للأدوار الجَندَريّة والظُّلم الاقتصاديّ الذي تتعرَّضُ له النساء، لكنَّه يتقاطعُ أيضاً مع مدارس اقتصاديّة بديلة أخرى، كالاقتصاد المُناهض للاستعمار والاقتصاد الإيكولوجيّ، لإضافة عدسةٍ تحليليةٍ من منظورٍ جندريٍّ على القضايا التي تُعنى بها تلك المدارس.

الاقتصاد النسويّ (Feminist Economics)

الاقتصاد النسويّ هو مجالٌ دراسيٌّ ونقديٌّ يهدف إلى تحليل الاقتصاد من منظورٍ يُراعي النّوع الاجتماعيّ، مع التّركيز على كيفيّة تأثير الهياكل الاقتصاديّة والسّياسات على النساء والرجال بطرق مُختلفة، يسعى الاقتصاد النسويّ إلى كشف التَحيُّزات الجَندَريّة المُتأصِّلَة في النظريّات والمُمَارسات الاقتصاديّة التّقليديّة، وإعادة تعريف المفاهيم الاقتصاديّة بحيث تشمل العمل غير المأجور والأدوار الجَندَريّة وتأثير السّياسات الاقتصاديّة على الفئات المُهمَّشة، بهدف تحقيق مساواةٍ جندريّةٍ وعدالةٍ اجتماعيّةٍ أوسع [253] [254].

ظهر الاقتصاد النسويّ كمجالٍ مُتميّز في السبعينيّات والثمانينيّات من القرن العشرين، كردّ فعلٍ على إهمال الاقتصاد التقليديّ لقضايا النّوع الاجتماعيّ، وقد أظهَرَت الباحثات النِسويّات أن القيَمَ الذُّكوريّة غير المَدرُوسة مُتجذِّرةٌ بعُمق في الجوانب النظريّة والتجريبيّة للاقتصاد، مما أدّى إلى تجاهُل العمل غير المأجور ودور الرِّعاية وعدم مُراعاة الفُروقات الجَندَريّة في السّياسات الاقتصاديّة[255]، كان لهذا النقد تأثيرٌ جوهريٌّ على تطوير الاقتصاد النسويّ، حيث برزَت أسماء مثل ديان إلسون ونانسي فولبر اللتين سلَّطَتا الضّوء على الطُرُق التي يُعيد بها الاقتصاد التقليديُّ إنتاج التَّفاوُتات الجَندَريّة عبر تجاهُل مُساهمات النّساء الاقتصاديّة في المنزل والسُّوق[256] [257].

توسَّع الاقتصاد النسويُّ في العقود الأخيرة ليشمل عدساتٍ تحليليّة تتجاوزُ النّوع الاجتماعيّ، مثل العرق والطبقة والجنسانيّة وغيرها من الهياكل القمعيّة التي تؤثّرُ على توزيع المَوارد والفُرَص الاقتصاديّة [258]، كما أسهم في تطوير مناهج وأدوات بحثٍ مُبتَكَرةً تتجاوزُ قُصور الأدوات التّقليديّة في التقاط أوضاع النساء واحتياجاتهنَّ وأدوارهنَّ الاقتصاديّة[259]، اليوم، يشملُ الاقتصادُ النسويُّ فروعًا أكاديميّةً وتطبيقيّةً مُتعدّدة، تمتدُّ إلى اقتصاديّات الأُسَر وأسواق العمل والرِّعاية والتّنميَة والاقتصاد الكُليّ والميزانيّات الوطنيّة والسياسات الاقتصاديّة، مما يجعله أحد أهمّ الاتّجاهات النّقديّة المُعاصرة في دراسة الاقتصاد [260].

الاقتصاد السلوكي (Behavioral Economics)

الاقتصاد السلوكيُّ هو مجالٌ دراسيٌّ يجمع بين الاقتصاد وعلم النّفس لفهم كيفيّة اتّخاذ الأفراد للقرارات الاقتصاديّة في الواقع، بعيدًا عن الافتراضات التّقليديّة التي تفترض أن الأفراد دائمًا عقلانيون ويهدفون فقط إلى تعظيم منافعهم، يدرس الاقتصاد السلوكيّ كيف تؤثّرُ العوامل النفسيّة والاجتماعيّة والمعرفيّة على القرارات الاقتصاديّة، مثل التَحيُّزات المعرفيّة والمُحفزات والعادات والعواطف [261] [262]، يُعدُّ مفهومُ العقلانيّة المَحدُودة (Bounded Rationality) أحد أهمّ المفاهيم في الاقتصاد السلوكيّ، حيث يفترضُ أن الأفراد لا يمتلكون دائمًا المعلومات الكاملة أو القدرة الحسابيّة لاتّخاذ قراراتٍ اقتصاديةٍ «مثاليّة»، مما ينفي افتراضيّة الإنسان العقلانيّ المُهيمنَة في الاقتصاد التقليديّ [263].

من أبرز الإسهامات في هذا المجال تطوير نظريّة الاحتمالات (Prospect Theory) كبديلٍ للنظريّة التّقليديّة للمَنفَعة المُتوقّعة، وتهدف هذه النظريّة إلى تفسير كيف يتّخذُ الأفرادُ القرارات في ظلّ عدم اليقين، حيث أظهرت الأبحاثُ أن الناس لا يتصرَّفون دائمًا وفقًا لنماذج العقلانيّة التّقليديّة عند تقييم المخاطر والمكاسب[264]، كذلك حصل الباحث الاقتصاديُّ السُّلوكيّ ريتشارد ثالر على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2017 لدراساته حول السلوك الاقتصاديّ وتأثير التَحيُّزات المعرفيّة على اتّخاذ القرارات[265].

يستخدم الاقتصاد النسويّ الأدوات السلوكيَّة لفهم كيف تؤثرُ العواملُ الجَندَريّة على اتّخاذِ القراراتِ الاقتصاديّة، على سبيل المثال، يُظهرُ البحثُ أن الصُّور النمطيَّة الجَندَريّة تؤثِّرُ في التفاوُض على الأُجُور، حيث تميلُ النساء إلى طلب رواتب أقلّ من الرِّجال في المُفاوضات بسبب الخوف من الرَّفض أو الأحكام المُجتمعيَّة[266].

كما يستخدم الاقتصاد النسويّ تحليل التَحيُّزات المعرفيَّة لفهم كيف يُعاد إنتاج عدم المساواة الجَندَريَّة من خلال تقسيم العمل غير المأجور، مثل الرعاية المَنزليَّة، الذي تَتحمَّلُه النساء بشكلٍ غير مُتَناسب[267]. تكشف الأبحاث أن التَحيُّزات المَعرفيَّة تلعبُ دورًا في التمييز الاقتصادي ضدَّ النساء، حيث تؤثِّرُ الصُّورُ النمطيَّة والتَحيُّز التأكيديّ على قرارات التّوظيف والأجور والمناصب القياديَّة، على سبيل المثال، قد يعتقد أصحاب العمل أن النساء أقلّ كفاءةً في التفاوض على الأجور؛ بسبب تحيُّز التَّمثيل، مما يُؤدي إلى فجوة الأُجور القائمة على النَّوع الاجتماعيّ، وتُظهر نظريَّةُ الاحتمالات كيف أن التَحيُّزات المعرفيَّة ليست مُجرَّد أخطاء فرديّة، بل أنماطًا منهجيَّةً تؤثِّرُ على الاقتصاد والمُجتمع بشكلٍ أوسَع، مما يستلزمُ سياساتٍ تُعالج هذه الاختلالات من أجل الوصول للعدالة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة.

الاقتصاد المناهض للاستعمار (Decolonising Economics)

الاقتصادُ المناهضُ للاستعمار هو مجالٌ من الدراسات الاقتصاديّة يركّزُ على تحليلِ وتفكيك الهياكل الاقتصاديَّة الاستعماريَّة، وفهم الآثار الاقتصاديّة طويلة الأمد للاستعمار على البُلدانِ المُستعمَرة. يهدفُ هذا التوجّهُ إلى دراسةِ كيف شكَّلَ الاستعمارُ أنماطَ الإنتاج، والتوزيع والاستهلاك في المُستعمَرات، وكيف تستمرُّ هذه الأنماطُ في التأثير على اقتصاداتِ الدول المُستقلّة اليوم، كما يتناول نقدَ أنماطِ الاستغلال الرأسماليّ التي نَشَأت عن الاستعمار، والتي لا تزالُ تُعزِّزُ علاقاتِ التبعيّة وعدم المُساواة الاقتصاديّة[268] [269] .

ظَهرَ الاقتصادُ المُناهضُ للاستعمار بشكلٍ جادٍ في مُنتصَف القرن العشرين، مُتأثراً بحَركاتِ التَّحرُّر الوطنيّ في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينيّة، التي سَعَت إلى تفكيكِ هيمنة القُوى الاستعماريّة، أسهَمَت أفكارُ نظريّةِ التّبعيّةِ (Dependency Theory) في تفسير العلاقاتِ الاقتصاديّةِ غير المُتكافئةِ التي استمرَّت حتّى بعد الاستقلال، كان راوول بريفش من أبرز رُوّاد هذه النظريّة، حيث أوضَحَ كيف أُعيدَت هيكلةُ الاقتصادات المُستَعمَرة لتكون مُعتمدةً على تصدير الموادِّ الخام للدّول الصناعيَّة، مما عزَّزَ التّفاوُتاتِ الاقتصاديّة بين «المركز» (الشّمال) «والهامش» (الجنوب)[270] .

تأثَّر الاقتصادُ المُناهض للاستعمار أيضاً بالنقد الماركسيّ، الذي رأى أنّ الاستعمار لم يكُن مجرّد احتلالٍ عسكريٍّ، بل كان جزءًا من النظام الرأسماليّ العالميّ الذي ساعد على تكريس التّفاوتاتِ الاقتصاديّة، ومن أبرزِ المفكّرين الذين ساهموا في هذا المجال هو المفكّر السّياسيُّ الماركسي فرانز فانون، حيث ناقش في كتابه (المعذَّبون في الأرض The Wretched of the Earth) العواقب النّفسيَّة والاقتصاديَّة للاستعمار، مشيراً إلى كيف دمَّر الاستعمارُ الهوية الاقتصاديَّة والثقافيَّة للشُّعوبِ المُستَعمَرة، وأدى إلى ترسيخ هياكل اقتصاديّة غيرِ متكافئة[271]، كذلك طرح سمير أمين، اقتصاديٌّ مصريٌّ فرنسيٌّ، مفهومَ التّطوّرِ اللامتكافئ (Unequal Development)، موضحاً أنّ الاقتصادات المُستعمَرة ظلّت خاضعةً لآليّات التّبعيّة حتّى بعد الاستقلال، مما أعاقَ تنميتها الذاتيّة[272] .

يتلاقى الاقتصادُ المُناهِضُ للاستعمارِ مع الفكر النسويّ في نقده للهياكل الاستغلاليَّة التي تؤثّرُ بشكلٍ غيرِ متساوٍ على الفئات المُهمَّشة، لا سيّما النساء والفئات الفقيرة، ويتفرّعُ من الاقتصاد النسويّ مدرسةٌ نسويّةٌ مناهضةٌ للاستعمار تُركّز على تحليل كيف يؤدي الاستعمار إلى إعادة تشكيل الأدوار الاقتصاديَّة والجندريَّة، حيث استُخدمَت النساء في المُستعمَرات كمصدرٍ للعمل الرَّخيص والمجانيّ في الزراعة والصناعة والخدمات، دون اعترافٍ حقيقيٍ بمُساهماتهنَّ الاقتصاديَّة[273] [274](انظري قسم 5.5).

اقتصاد الصحَّة والرَّفاه الاجتماعيّ (Economics of Health and Wellbeing)

اقتصادُ الصحَّة والرَّفاه الاجتماعيّ هو فرعٌ من فروع الاقتصاد يركّزُ على تحليل وتنظيم النّظام الصحيّ والخَدَمات الاجتماعيّة والبرامج الحكوميَّة التي تهدفُ إلى تحسين رفاه الأفراد والمُجتَمَعات، يشمل هذا المجال دراسة كيفيَّة توزيع الموارد الصحية وإمكانيَّة الوصول إلى الرعاية الصحيَّة وتأثير السياسات الاجتماعيّة على الصحة العامّة، بالإضافة إلى استراتيجيّات تحسين الأنظمة الصحيَّة لضمان العدالة

الاجتماعيَّة[275]، كما يهتم بكيفية استخدام الأدوات الاقتصاديّة لتعزيز رفاه الأفراد والمُجتمعات.

يرتبط اقتصاد الصحَّة والرَّفاه الاجتماعيّ بشكلٍ وثيقٍ بالاقتصاد النسويّ، حيث يُركّزُ على دراسة التَفاوتات الجندريَّة في الحصول على الرّعاية الصحيَّة والخَدَمات الاجتماعيَّة، وتشير الباحثات النسويّات إلى أن النساء يتأثّرنَ بشكلٍ غير مُتناسب بتحدّيات النّظام الصحيّ، سواءً بسبب العوامل الاقتصاديَّة أو الاجتماعيَّة، ما يؤدي إلى حرمانهنَّ من الخَدَمات الصحيَّة الجيّدة [276].

تظهر هذه التفاوُتات في عدَّة أوجه، منها قلَّةُ الوُصول إلى الرّعاية الصحيَّة للنّساء في بعض المناطق، وضعف التركيز على احتياجاتهنّ الصحيَّة الفريدة، مثل رعاية الأُمُومَة وصحَّة النساء عبر مختلف مراحل حياتهنّ، كما تُواجه النساء، وخصوصًا في المُجتمعات الهشَّة، تحدّياتٍ إضافيّة بسبب التمييز الهيكليّ داخل النظام الصحيّ والاجتماعيّ، مما يحدُّ من قدرتهنَّ على الاستفادة من خَدَمات الرَّفاه الاجتماعيّ[277]. يسعى الاقتصاد النسويّ في هذا المجال إلى التأكيد على ضرورة دمج قضايا العدالة الاجتماعيَّة والمُساواة الجَندَريَّة في السياسات الصحيَّة، فمن خلال تحليل تأثير السياسات الصحيَّة على النساء، تعمل الباحثات النسويّات على ضمان توفير رعايةٍ صحيّةٍ عادلةٍ وشاملةٍ تُلبّي احتياجات النساء الخاصّة.

من بين الأولويات التي يطرحُها الاقتصاد النسويّ في هذا المجال، تحسين إمكانيَّة الوُصول إلى الرّعاية الصحيَّة للأُمَّهات، وضمانُ توفير خَدَماتٍ صحيَّةٍ شاملة خلال فترة الحمل وما بعدها[278] ، كذلك التركيز على توفير الدَّعم الاجتماعيّ للنساء في حالات المرض، خصوصًا في ما يتعلق بالرّعاية طويلة الأَمَد والأمراض المُزمنَة التي قد تؤثّرُ عليهنَّ بشكلٍ خاصّ[279]والاعترافُ بدور النساء في الاقتصاد الاجتماعيّ، حيث تقوم النساء بأعمالٍ غير مدفوعة الأجر في مجال الرّعاية، مثل رعاية الأطفال وكبار السنّ، وهو ما يُساهم بشكلٍ كبيرٍ في دعم النّظام الصحيّ، لكنّه غالبًا ما يُتَجَاهَل في السياسات الصحيَّة والاقتصاديَّة[280].

الاقتصاد الماركسي (Marxian Economics)

الاقتصاد الماركسيُّ هو مدرسةٌ فكريّةٌ اقتصاديّةٌ تعتمد على أفكار المُفكّرين الشُيوعيين كارل ماركس وفريدريك إنجلز، وتُعتبر جزءًا من الاقتصاد السياسيّ الراديكاليّ، يُركّزُ هذا النَّهجُ على تحليل الرأسماليَّة كنظامٍ اقتصاديٍّ يقوم على استغلال الطَبقَة العاملة (البروليتاريا) من قبل الطبَقَة الرأسماليَّة (البُرجوازيَّة)[281]. تشمل المفاهيم الأساسيَّةُ في الاقتصاد الماركسيّ:

- فائض القيمة (Surplus Value): الفرق بين قيمة العمل الذي يبذُلُه العُمَّال والقيمة التي يحصُلون عليها كأُجُور.
- الصراع الطبقيّ (Class Struggle): التنافُسُ بين الطَبَقات الاجتماعيَّة على الموارد والسُّلطة.
- تراكُم رأس المال (Capital Accumulation): عمليَّة زيادة ثروة الرأسماليّين على حساب العُمَّال.
- التشييء أو التسليع (Commodification): تحويلُ كلّ شيء، بما في ذلك العمل البشريّ، إلى سلعةٍ قابلةٍ للبيع والشِّراء.

يوجد فرعٌ من مدارس الاقتصاد النسويّ التي تعتمد على الفكر الماركسيّ بشكلٍ أساسي مع تسليط الضَّوء على كيفيَّة تأثير الرأسماليَّة على النساء بشكلٍ خاصّ، وتدعو إلى إعادة تصميم النِّظام الاقتصاديّ ليشملَ الاعترافَ بالعمل غير المأجُور ويدعم المساواة الجَندَريّة (انظري قسم 5.1).

الاقتصاد غير الرسميّ (Informal Economy)

يشيرُ الاقتصادُ غيرُ الرسميّ إلى الأنشطة الاقتصاديَّةِ التي تَتمُّ خارجَ نِطاق الأنظمة القانونيةِ والتَّنظيميةِ الرسمية، ويشملُ ذلك الأعمالَ التي لا تُسجَّلُ أو تُنظَّمُ من قبل الدولة، مثل العمل غير المُعلَن والأعمالِ التجاريَّة الصغيرة غير المُرخَّصَة، والنشاطات الاقتصاديَّة التي لا تخضعُ للضرائبِ أو الأطر القانونية الخاصة بالعمل، ظَهرَ هذا المفهومُ لأوَّل مرَّةٍ في السبعينيَّات على يد الاقتصاديّ كيث هارت، الذي استخدمهُ للإشارة إلى الأنشطة الاقتصاديَّةِ التي لا تُدرَجُ ضمن الاقتصاد الرسميّ في بعض البُلدان ذات الاقتصادات النامية [282]، تعكسُ هذه الأنشطةُ غالبًا القيودَ التنظيميةَ والاقتصاديَّة، مثل البطالة والعوز الاقتصاديّ وصعوبة الوصول إلى الفرص الاقتصاديَّة في القطاع الرسميّ. منذُ ذلك الحين، توسَّعَ المفهومُ ليشملَ الأعمالَ الاقتصاديَّة غير القانونية أو

التي تتمُّ بعيدًا عن رقابة الدولة في سياقاتٍ مُختلفةٍ حول العالم، وهو ما يُسمَّى بالاقتصاد الرماديّ. يعتمدُ الاقتصادُ الرماديُّ على العمل غير المشروع أو الأنشطة غير القانونيَّة التي لا تظهرُ في الإحصاءاتِ الوطنيَّة، ويُعرَفُ أيضًا باسمِ الاقتصاد الخفيّ، ويشيرُ إلى النشاطات التي تُهمَلُ فيها الالتزاماتِ القانونيَّة، على سبيل المثال، لتجنُّب دفع الضرائب، أو التأمين التقاعُديّ القانونيّ أو التأمين ضدَّ الحوادث أو اشتراكاتٍ أو رسوم التأمين ضدَّ البطالة، أو لتلقي المبالغ المُستردَّة غير المُبرَّرة.

يرتبطُ الاقتصادُ غير الرسميّ ارتباطًا وثيقًا بالفكر النسويّ في الاقتصاد، خاصةً فيما يرتبط بالقضايا المُتعلّقة بالعمل غير مدفوع الأجر وعدم المُساواة في الفُرص الاقتصاديَّة. يُبرزُ الفكر النسويُّ كيف تُجبر النساءُ في العديدِ من الحالاتِ على العملِ في هذا القطاع بسبب غياب الفُرَص الرسمية، وهو ما يؤدي إلى استمرار التمييز الاقتصاديّ ويعززُ من عدم الاعتراف بحقوقهنَّ الاقتصاديَّة [283] كما يشيرُ إلى أنَّ العمل في الاقتصاد غير الرسميّ غالبًا ما يظلُّ غير مرئيٍّ، مما يساهمُ في استمرار قمع النساء اقتصاديًّا. على الصعيدِ العالميّ، يعدُّ تمثيلُ النساءِ في العملِ غيرِ الرسميّ أقلَّ من تمثيل الرجال، لكن في المقابل، فعدد البلدان التي يتجاوزُ فيها تمثيلُ النساءِ تمثيل الرجال في العمل غير الرسميّ تمثلُ 55 بالمئة من بلدان العالم، وتتركَّزُ تلك البلدان في منطقة جنوب الصحراء الكُبرى في إفريقيا، حيثُ النساء يعملنَ أكثر من الرجال في العمل غير الرسميّ في 90% من بلدان تلك المنطقة، وكذلك الحالُ في بلدان جنوب آسيا حيثُ تعمل النساء في 89% منها أكثر من الرجال في العمل غير الرسميّ، وهو ما نجدهُ أيضًا في بلدان أمريكا اللاتينيَّة حيثُ تعمل النساء في 75% منها أكثر من الرجال في العمل غير الرسميّ، والفارقُ الرئيسيُّ بين الرجال والنساء في العمل غير الرسميّ هو نسبةُ العمل لصالح الأُسرَة، إذ تعدُّ تلك النسبةُ أعلى بثلاث مراتٍ بين النساء في القطاع غير الرسميّ قياسًا إلى الرجال في نفس القطاع، وتصلُ نسبة النساء العاملات لصالح الأُسرَة ضمنَ النساءِ العاملات في العمل غير الرسميّ -عالميًّا- إلى 28.1% مقابل 8.7% بالنسبة للرجال، بل وتصلُ تلك النسبةُ إلى 30% بالنسبة للنساء في البلدانِ منخفضة الدَّخل والشريحة الدُّنيا من البلدان متوسطة الدَّخل[284].

يرى الفكرُ النسويُّ أنَّ هذا النَّوع من الاقتصادِ غالبًا ما يعكسُ القيمَ المجتمعيَّة التي لا تُقدِّرُ أو تعترفُ بعمل النساء، سواءً كان ذلك في الأعمال المَنزليَّة أو العمل في القطاع غير الرسميّ، إضافةً إلى ذلك، تسعى الأبحاثُ النسويَّةُ إلى تسليطِ الضَّوءِ على كيف أنَّ الأنظمة القانونيَّة والتنظيميَّة يمكنُ أن تكونَ قيدًا على النساءِ في تمكينهنَّ اقتصاديًّا، مما يخلقُ دائرةً مغلقةً من الفقر والتمييز[285] [286].

الاقتصاد الوردي (Pink Economy)

الاقتصادُ الورديُّ هو مصطلحٌ يشيرُ إلى الأنشطة الاقتصاديَّة التي تستهدفُ النساء، ويشملُ الصناعات التي تركزُ على تقديم منتجاتٍ وخدماتٍ تلبي احتياجات النساء بالمفهوم التقليديّ، بشكلٍ خاص، يتضمَّنُ هذا القطاع مجموعةً من المجالات مثل الرعاية الصحيَّة والتعليم والأزياء والتجميل والخدمات الاجتماعيَّة التي ترتبطُ بشكلٍ مباشرٍ بالنساء، علاوةً على ذلك، يمكنُ أن يشير المصطلحُ أيضًا إلى «الاقتصادِ الورديّ» المرتبط بالاستهلاك والتحليل الاقتصاديّ المرتبط بالمُجتمعات الكويريَّة، حيثُ يستهدف هذا القطاع استهلاك منتجاتٍ وخدماتٍ من قبل أفراد مجتمعات الميم عين [287]، يدرسُ هذا المفهومُ كيفيَّة استجابة الأسواق وعمليات الاستهلاك لاحتياجات هذه الفئات، ويشملُ مجالاتٍ مثل الموضة والترفيه والسفر والإعلام التي تسعى إلى تلبيةِ احتياجاتِ أفراد هذا المُجتمع.

واحدةٌ من الأدوات الرئيسية في فهم الاقتصاد الورديّ هي «الجنيه الورديُّ» (Pink Pound)، الذي يشيرُ إلى القوة الاقتصاديَّة للمجتمعات الكويرية، وفقًا لـ كومبز وسينغ [288]، يركزُ هذا المصطلحُ على الاستهلاك المرتبط بالأفراد من مجتمعاتِ الميم عين وكيف أنَّ الشركاتِ تستهدفُ هذه الفئة لزيادة أرباحِها من خلال تطوير منتجاتٍ وخدماتٍ تلبي احتياجاتِهم الثقافيَّة والاجتماعيَّة، وقد أدى هذا الاهتمامُ المتزايدُ إلى ظهور أسواقٍ جديدةٍ، مثل السياحة الكويرية والملابس والإعلام، التي تركزُ على تقديم خياراتٍ مُوجَّهةٍ لهذه الفئة. بدأ استهدافُ المجتمع الكويريّ بالنمط الاستهلاكيّ في ثمانينيَّات القرن الماضي بعد أكثر من عقدٍ من النشاطات المُستمرَّة في حركة تحرير الكويريين/ات. وقد تطوَّرت الظّاهرةُ منذُ ذلك الحين، يمكنُ العثورُ على مظهرٍ واضحٍ لها اليومَ خلالَ شهر الفخر (يونيو)، حيثُ تتحوَّلُ العديدُ من الحملات التسويقيَّة، خاصةً في الشَّمال العالميّ، نحو المُنتجات والخَدَمات التي تحملُ علامة الفخر.

هناكَ عدَّةُ نظريَّاتٍ حول سبب ظهور هذا النمط الاستهلاكيّ، إحداها هي نظريَّةُ التعبير الاجتماعيّ عن الرَّغبة، حيثُ تتشكَّلُ تفضيلات الشخص متأثرةً بمن حوله في

مجتمعاتِه المحدَّدة. وبالتالي قد يرتبطُ الشخص في المجتمع الكويريّ بالآخرين في المجتمع ويتبنّى تفضيلاتهم. أما العاملُ الآخر فهو التجزئة، حيث أنّ مجتمع الميم عين يتكوّن في المتوسط من عدد أكبر من الأفراد الذين ليس لديهم أزواج وأطفال، ولديهم دخلٌ متاحٌ أكثر من المستهلك العاديّ، وبالتالي فهم سوقٌ وشريحةٌ جيدةٌ لاستهدافِها واستخراج الأرباح منها، هذه العوامل تجعل من المال الورديّ سلعةً رائجةً بين الشركات وسوقًا متناميًا للخدمات والمنتجات، إلا أنّ النظريّةَ الكويريّة تقدم انتقاداتٍ لاستهداف المجتمع الكويريّ للاستهلاك، مشيرةً إلى أنّ هذه الحملات غالبًا ما تعزز أو تخترع صورًا نمطيةً عن الكويريين/ات وتخدم بشكلٍ أساسيٍّ الرجال البيض الميسورين من المثليّين مستبعدةً باقي أفراد المجتمع[289].

الاقتصاد الأخضر (Green Economy)

نظامٌ اقتصاديٌّ يهدف إلى تعزيز رفاهيّة الإنسان والعدالة الاجتماعيّة مع تقليل المخاطر البيئيّة والحدّ من نقص الموارد بشكلٍ كبير، ويؤكدُّ على التنمية المُستدَامة من خلال الترويج لمصادر الطاقة المُتجددة واستخدام الموارد بكفاءة والتقنيات مُنخَفضَة الكربون، الهدف هو تحقيق توازنٍ بين النموّ الاقتصاديّ والحفاظ على البيئة، مع ضمان عدم تأثُّر الأنشطة الاقتصاديّة بالصحّة البيئيّة أو العدالة الاجتماعيّة.
ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر في أواخر القرن العشرين، مدفوعًا بالتحديات البيئيّة المُتزايدة والطلب على التنمية المُستدامة، نال أهميّةً كبيرةً بعد الأزمة الماليّة العالميّة في عام 2008، التي كَشَفت عن قصور النماذج الاقتصاديّة التّقليديّة في مُعالجة تدهور البيئة وعدم المساواة الاجتماعيّة، اقتُرحَ الاقتصاد الأخضر كبديلٍ يدمج بين النموّ الاقتصاديّ والإدارة البيئيّة، بهدف توفير مسارٍ أكثر استدامةً للمستقبل[290].
تنتقد الاقتصاديّات النسويّات مفهوم الاقتصاد الأخضر لفشله في مُعالجة الفجوات الجَندَريّة المُتجذّرة في النظام الاقتصاديّ، ويجادلنَ بأنّ تركيز الاقتصاد الأخضر على الحلول المُعتَمَدة حاليًا في السوق والتقدُّم التكنولوجيّ غالبًا ما يتجاهل الدور الأساسيّ، غير المُقدَّر لعمل الرعاية غير المدفوع والأقل أجرًا، الذي تقوم به النساء في الغالب، هذا النّوع من العمل، الذي يُعدُّ حاسمًا لاستقرار الاقتصاد واستدامة البيئة، يُستبعَدُ بشكلٍ متكررٍ من النماذج الاقتصاديّة والاعتبارات السياسيّة[291].

علاوةً على ذلك، تسلّطُ الانتقادات النسويّة الضّوء على أن الاقتصاد الأخضر قد يُعزّز الفوارق الاجتماعيّة والاقتصاديّة القائمة، خاصةً تلك المتعلّقة بالنّوع الاجتماعيّ، من خلال التركيز على النماذج الاقتصاديّة الهادفة فقط للربح، يؤكد هذا المفهوم على الهياكل الأبويّة واستغلال النساء والبيئة، تدعو وجهات النظر النسويّة إلى نموذجٍ اقتصاديٍّ يدمج العدالة الاجتماعيّة، ويعترف بقيمة عمل الرعاية، ويعالجُ الفجوات الجَندَريّة كعناصر أساسية في اقتصادٍ أخضرٍ مُستدامٍ وعادلٍ حقًا[292] .

مدارس الاقتصاد النسويّ

كما وضّحت الأقسام السابقة في هذا المعجم، يتقاطع الفكر الاقتصادي النسويّ مع العديد من المدارس الاقتصاديّة البديلة الأخرى، ينتجُ عن هذه التقاطُعيّة فروعٌ لمدارس نسويةٍ اقتصاديةٍ متنوعةٍ تركّزُ كلٌّ منها على طبقاتٍ مختلفةٍ من اللامساواة الاقتصاديّة والهياكل الاجتماعيّة والسياسيّة المُسبّبة لها، يتناول هذا القسم بعضًا من تلك المدارس.

النسوية الماركسيّة (Marxist Feminism)

الاقتصاد الماركسي النسويّ هو إطارٌ نظريٌّ يجمع بين الرُؤى النقديّة للاقتصاد الماركسيّ والتحليل النسويّ لدراسة كيفيّة تفاعل الرأسماليّة والأبويّة في تشكيل الأنظمة الاقتصاديّة وعلاقات العمل والهياكل الاجتماعيّة، يركّزُ هذا الإطار على فهم كيف يتم إنتاج وإعادة إنتاج عدم المساواة الجَندَريّة في ظلّ الأنظمة الرأسماليّة، مع التركيز على استغلال عمل النساء (المأجور وغير المأجور) والدعوة إلى تغييرٍ جذريٍّ لتحقيق المُساواة الجَندَريّة والعدالة الاقتصاديّة.
مع ارتفاع نبرة المطالب النسويّة في العالم الغربيّ أوائل القرن الماضي، ظهرت الضّرورة لدى الماركسيّات في تمييز أنفسهنّ عن النسويّات الليبراليّات/البرجوازيات اللّاتي انصبّت مطالبهنّ على الحقوق السياسيّة للنساء، هذا التمييز توضّحُه مقولة المُنظّرة الماركسيّة الألمانيّة كلارا زيتكين: «النضال التحرُّريُّ لامرأة الطّبقة العاملة لا يمكن أن يكون – كما هو الحال بالنسبة للمرأة البرجوازيّة – نضالًا ضد رجال طبقتها... إن الهدف النهائيّ لنضالها ليس المُنافسة الحُرّة ضد الرّجال، بل تدشين السُّلطة السياسيّة

للطبقة العاملة، امرأة الطبقة العاملة تُناضل، جنبًا إلى جنب مع رجال طبَقَتها، ضدَّ المجتمع الرأسماليّ»[293].

كما ساهمت ألكسندرا كولونتاي، المُنظِّرة الماركسيَّة الرُّوسية، في تقديم تحليلٍ ماركسيٍ إضافيٍ للتقاليد الاجتماعيّة الرّاسخة حول جنسانيَّة النساء و«عفَّتهنّ» وعلاقة تلك التقاليد بنمط الإنتاج الرأسماليّ، ومن ثمَّ ساهمت كولونتاي، بعد الثورة البلشفية في بلادها، في تغييرات شاملةٍ في القوانين المُرتبطة بالأُسرَة والطلاق والزواج المدنيّ والأطفال المولودين دون زواج، فضلًا عن الخدمات التي وفَّرتها الدولة فيما يتعلق برعاية الأطفال[294].

تُجادل الاقتصاديَّات الماركسيَّات النسويَّات بأن الاقتصاد الماركسيّ التقليديّ غالبًا ما يتجاهل النَّوع الاجتماعي كفئةٍ مركزيَّةٍ للتحليل، من بين الانتقادات الرئيسيَّة أن الماركسيين التقليديين يركِّزون على العمل المأجور والإنتاج ولكنهم يتجاهلون العمل الإنجابيّ غير المدفوع الذي تقوم به النساء بشكلٍ رئيسي[295] [296]، وغالبًا ما تفشل النظريَّات الماركسيَّة في مُعالجة كيف تتفاعل التسلسُلات الهرميَّة الجَندَريَّة مع التسلسُلات الهرميَّة الطبقيَّة، كذلك لا يُحلل الماركسيون التقليديّون كيف تتفاعل الأنظمة البطريركية مع الاستغلال الرأسمالي بشكلٍ كافٍ.

تطالب النسويّات الماركسيات بسياساتٍ تدعمُ إعادة الإنتاج الاجتماعيّ، مثل إجازات الأُمومَة والأُبوَّة المدفوعة ورعاية الأطفال بأسعارٍ معقولةٍ والرعاية الصحية الشاملة، وينتقد الاقتصاد الماركسيُّ النسويّ سلاسل التوريد العالميّة التي تستغلُّ النساء في دول الجنوب العالمي.

النسويّة النيوليبرالية (Neoliberal Feminism)

النسويّة النيوليبرالية هي تيارٌ فكريٌ وسياسيٌ يجمع بين مبادئ النيوليبرالية الاقتصاديّة والأجندة النسويّة، تركز هذه النسويّة على تمكين الأفراد، وخاصةً النساء، من خلال تعزيز المُساواة في الفرص والمُنافسة في السُّوق الحُرَّة، بدلًا من التركيز على تغيير الهياكل الاجتماعيّة أو الاقتصاديّة الأوسع، تشجع النسويّة النيوليبرالية النساء على تحسين أوضاعهن الشخصيَّة من خلال التعليم وبناء المهارات والتفاوض الفردي[297].

تمثل شيريل ساندبرج، المديرة التنفيذية السابقة لقسم العمليّات في فيسبوك، أبرز مثال على «مُنظِّرات» النسويّة النيوليبرالية، تستند ساندبرج إلى تجربتها الشخصية كنموذج لتحقيق النساء الفردي في سوق العمل، في دعوتها للنساء لتبنّي السلوك التنافسيّ في السعي لتحقيق أنفسهنّ، وسدّ «فجوة الطموح»، وصاغت شيريل «فلسفتها» تلك في كتابها الشهير (تقدمي للأمام: المرأة والعمل وإرادة القيادة)، يمكن فهم أفكار شيريل بشكل أوضح من خلال موقع المؤسسة التي أسَّستها بنفس اسم الكتاب، والذي يهدف كما يقول «إلى منح النساء الإلهام الدائم والدعم الذي يحتَجنَه لتحقيق أهدافهنّ». يقدّمُ الموقع على سبيل المثال نصائح لدعم القدرات الفرديّة للنساء للوصول إلى مهارات التفاوُض، والقدرة على الوصول إلى ممولين لأفكارهنّ، والعودة إلى العمل بعد الإنجاب.

تواجه النسويّة النيوليبرالية نقدًا عنيفًا يستند في جانبٍ منه إلى رأيٍ ينظر للنظام الاقتصادي العالمي، وخاصةً في نسخته النيوليبرالية، باعتباره يُعرقِّل أيّ تحسُّنٍ في أوضاع النساء بسبب ما يحمله من ضغطٍ على حقوق العُمّال وعلى مكتسبات الرفاهية الاجتماعيّة، والسماح للشركات والأثرياء بزيادة ثرواتهم بمعدلاتٍ كبيرة[298]، كما تستند الانتقادات إلى تحليلٍ يرى أن النسويّة النيوليبراليّة تعترف باللامساواة بين النساء والرجال، وبين النساء أنفسهنّ، لكنها تروِّجُ إلى أن تخطي ذلك هو أمر تستطيعه النساء بأنفسهنّ، أو بعبارةٍ أخرى، فإن العوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة التي تُفسر اللامساواة تتغاضى عنها النسويّة النيوليبرالية وتستبدلها بمنطقٍ ينظر إلى إخفاقات النساء كأفراد كمسؤوليتهنّ الشخصية[299].

الاقتصاد السياسي النسويّ (Feminist Political Economy)

الاقتصاد السياسي النسويّ هو إطارٌ نظريٌ ونقديٌ يدمج بين التحليل الاقتصاديّ والسياسيّ مع منظورٍ نسوي لفهم كيفية تأثير الأنظمة الاقتصاديّة والسياسيَّة على حياة النساء، وكيف تساهم هذه الأنظمة في إنتاج وإعادة إنتاج عدم المساواة الجَندَريّة. يركز هذا النهج على دراسة العلاقات بين الرأسماليَّة والأبويّة والعولمة، وكيف تؤثر هذه العلاقات على أدوار النساء في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك العمل المأجور وغير المأجور.

ويحلل الاقتصاد السياسيُّ النسويّ سياسات الحياة اليومية، مع التركيز على العلاقات المُتبادلة بين الجنس والعرق والطبقة كما تشكِّلُها الأُسَر والأسواق والدُّول، من خلال طرح أسئلة مثل: كيف يكسب الناس عيشهم وينظِّمون أنفسهم لتحسين ظروفهم في ظلّ اقتصادٍ رأسماليٍ عالميّ؟ كيف تُغيّر الليبراليّة الجديدة الاحتمالات والقيود المفروضة على الشعوب المُختلفة؟

كذلك يسلّط الاقتصاد السياسيُّ النسويُّ الضَّوء على عدم المساواة كسببٍ جذريٍّ للحرب، ويزعم أنه لا يمكن بناء السلام المُستدام بدون الأمن الاجتماعيّ والاقتصادي، المدعوم بالعدالة والمساواة. يمكّن الاقتصاد السياسيُّ النسويّ من فهم من وماذا وكيف في هذه العلاقات بين الهياكل الاجتماعيّة والسياسيَّة والاقتصاديّة للسُّلطة والموارد والوصول إليها في فهم الترابُطات بين كل هذه الطبقات التي تنظر إلى السياقات والجهات الفاعلة الوطنيَّة والإقليميَّة والدوليَّة، وبهذا يركز هذا التحليل على مسؤولية هذه الجهات ومساءلتها[300].

في كتاب (الاقتصاد السياسي النسويّ: منظورٌ عالميّ) تتناول الكاتبات [301] كيف أن الرأسماليَّة العالمية تعيد إنتاج التفاوتات الجَندَريّة عبر استغلال النساء، خصوصًا في البلدان ذات الاقتصادات النامية، ويقدمن تحليلًا حول كيفية تأثير السياسات الاقتصاديّة الرأسماليَّة على النساء في سياقات العمل الرسمي وغير الرسمي، كما يشير الكتاب إلى ضرورة إعادة النظر في سياسات العمل، مع التركيز على الاعتراف بالعمل غير المدفوع، والذي يُتَجاهَل غالبًا في الأنظمة الاقتصاديّة السائدة.

يدعو الاقتصاد السياسيُّ النسويّ إلى إصلاح النظام الرأسماليّ بشكلٍ يعترف بالحقائق الجَندَريّة والاجتماعيّة، من خلال هذا المجال، يمكن للفكر النسويّ أن يساهم في تقويض الهياكل الاقتصاديّة التي تساهم في استمرار اللامساواة، بما في ذلك أدوار العمل غير المدفوع والأجور غير المتساوية والتوزيع غير العادل للموارد، كما يطرح الكتاب بدائل اقتصاديةً نسويةً تهدف إلى خلق اقتصاداتٍ أكثر عدلاً وشمولًا، والتي لا تساهم في تعزيز الهيمنة الذكوريّة أو التفاوتات الاجتماعيَّة القائمة على النَّوع الاجتماعي.

الاقتصاد النسويّ الإيكولوجي (Feminist Ecological Economics)

النسويّة الإيكولوجية هي نظريةٌ فلسفيَّةٌ وأداة تحليلٍ وحركةٌ اجتماعيّةٌ تدمج بين القضايا الإيكولوجيَّة والقضايا النسويّة، وذلك لأنها ترى تشابهًا كبيرًا في الطرق التي تُستغلّ من خلالها النساء وتُقمَعن واستغلال الطبيعة وتدميرها[302].

ترى النسويّة الإيكولوجية أن للنظام الأبويّ الدور الأكبر في تدمير البيئة وقمع النساء، لكنّ لها تفرعاتٍ تتطرقُ لتحليلٍ نسوي إيكولوجي لتقاطع الأبويّة مع أنظمةٍ قمعيَّةٍ أخرى، فالنسويّة البيئية الماركسيّة مثلًا تركز على دور الرأسماليَّة في استغلال البيئة والموارد الطبيعية واستغلال أو التقليل من شأن وقيمة أعمال الرعاية التي تقوم بها النساء بهدف مُراكمة الأرباح بيد أصحاب الثروة، أما النسويّة البيئيّة ما بعد الاستعماريَّة فتلقي الضَّوء على أن أنماطًا معينة للأبوية والتي رافقت الاستعمار الأوروبي هي المسؤولة الرئيسيَّة عن التدهور الإيكولوجيّ في دول الجنوب العالمي. صيغَ مصطلح «النسويّة الإيكولوجيَّة» من قبل النسويّة الفرنسية فرانسوا دوبون في عام 1974 في كتابها (النسويّة أو الموت)[303]، وكان للتحليل النسويّ الإيكولوجيّ في السبعينيّات بعض الإشكاليّات، منها مثلاً ربط أجساد النساء بالطبيعة وربط الطبيعة بالأنوثة (فكر أبوي)، ولوم الاكتظاظ السكانيّ في «دول العالم الثالث» على تدمير البيئة وربطه باستيلاء «المجتمع الذكوريّ الرجعيّ» على القدرات الإنجابيَّة للنساء (فكر استعماري)، كما كان للتحليل النسويّ الإيكولوجي طابعٌ روحانيٌ لا يُحاكي الطابع السياسيَّ للنسويَّة، لكن سُرعان ما تخطَّت النسويّة الإيكولوجيَّة كل تلك الإشكاليَّات فمعظم النسويّات اللواتي انخرطن بهذه الحركة منذ الثمانينات رفضنَ تلك الأفكار.

النسويّة الإيكولوجية اليوم هي حركةٌ تقاطعيّةٌ تناهض الأبويّة والرأسماليَّة والاستعمار وتسعى إلى بناء مجتمعٍ تعاوني قائمٍ على العدالة والرعاية والاحترام والتعايُش والاكتفاء والتضامُن، بحيث لا تهيمن فئةٌ معينةٌ على أخرى ولا يهيمن الإنسان على الطبيعة، هي مجموعة من النظريَّات والسياسات والمؤشِّرات الاقتصاديّة التي تسعى لبناء نظامٍ اقتصادي يتخطى عيوب النظام الاقتصاديّ الرأسماليّ من وجهة نظرٍ نسويّة وإيكولوجيّة، يتحدّى الاقتصاد النسويّ الإيكولوجيّ الفهم المنتشر «للاقتصاد» ويدعو لإعادة تركيز النشاطات الاقتصاديّة حول الحياة وكلّ ما هو ضروريٌ لإنتاج الحياة على هذا الكوكب.

نما من مساهمات الاقتصاديات/الاقتصاديين الإيكولوجيات/الإيكولوجيين اللواتي/الذين تناولوا/تناولن القضايا النسويّة، والاقتصاديات/الاقتصاديين النسويّات/النسويّين اللواتي/الذين تناولوا/تناولن القضايا الإيكولوجيَّة، تيارٌ اقتصاديٌ يسمى بالاقتصاد النسويّ الإيكولوجيّ، كما بُني هذا التيّار على النظريّات التابعة للنسويَّة الإيكولوجيَّة وللإيكولوجيا السياسيَّة (political ecology) وللاشتراكيَّة الخضراء (green socialism).

يركز الاقتصاد النسويّ الإيكولوجيّ على الأُسرَة والمجتمع والعلاقات المُتبادلة بين البشر، وبين البشر و«الطبيعة»، ويسلّط الضَّوء على أن الاقتصاد الرسميّ الذي يركّز فقط على المال هو جانبٌ واحدٌ من الاقتصاد وأن من دون إعادة الإنتاج الاجتماعي والعمليات الإيكولوجيَّة والتي تُعامَل كموارد مجانيَّة لا قيمة لها في الاقتصاد، لن يكون النشاط الاقتصاديُّ «الرسميُّ» ممكنًا، كما يتطرق لمسألة العلاقات الاستعماريّة المُستمرّة في النظام الاقتصاديّ الرأسماليّ.

يسعى الاقتصاد النسويّ الإيكولوجي إلى عكس الهيمنة الهرميَّة لأنشطة السُّوق على الأنشطة التي تخرج عن مجال السُّوق الرسميّ الحاليّ وذلك بهدف مواجهة الأزمة الإيكولوجيَّة التي تُهدد حياة الجميع ولتحقيق العدالة الاجتماعيّة والجَندَريّة.

الاقتصاد النسويّ المُناهض للاستعمار (Decolonial Feminist Economics)

تمثّل نسويّة ما بعد الاستعمار فرعًا من فروع النسويّة ظهرَ في الثمانينيّات من القرن الماضي، يقومُ على استكشاف تقاطعات النيوكولونياليّة مع النَّوع الاجتماعيّ والعرق والأمّة والطبقة والجنسانيّة في حياة النساء، وهي بذلك لا تعدُّ فرعًا أو تابعًا من توابع مدرسة ما بعد الاستعمار بل يمكن القولُ إنّها نشأت كنظريّةٍ مستقلّةٍ، من قلب النشاط النسويّ المعادي للاستعمار، والذي تحدّى تجاهُل المجموعات المقاوِمة للاستعمار لـ«عدسة النَّوع الاجتماعيّ» [304].
تواجه نسويّةُ ما بعد الاستعمار في المقابل، خطاب النسويّات الغربيات اللّاتي يتجاهَلن تمثيل نسوة المستعمرات بالتجاوز عن خصوصيّاتهنَّ العرقيّة والثقافيّة والاجتماعيّة والسياسيّة، تتضحُ هذه المواجهةُ مثلاً في مقال الأكاديميّة والمنظّرة النسويّة الهنديّة شاندرا تالباد موهانتي الشّهير (تحت عيونِ الغرب: الدراساتُ النسويّة والخطابات الاستعماريّة)، والذي تتحدّى فيه النسويّات الغربيات ومنهجهنّ في دراسة وضع المرأة في الجنوب العالميّ. فتبعًا لموهانتي، ربما كان لتلك النسويّات الغربيات النّيّة «لمساعدة أخواتهنَّ المقموعات»، إلا أنّهنَّ بدلًا من ذلك أنتجن صورًا للنساء في مواقع مختلفةٍ من "العالم الثالث" ، التي خدمتْ بشكلٍ أساسيٍّ عن غير قصدٍ غرض إظهار درجات التحرر المزعومة التي وصلتْ إليها النساءُ في الشمال العالميّ [305].

من هذا المنطلق ظهر الاقتصادُ النسويّ المناهض للاستعمار، وهو إطارٌ نظريٌّ ونقديٌّ يدمج بين التحليل الاقتصاديّ النسويّ والنقد المناهض للاستعمار لفهم كيفية تأثير الأنظمة الاقتصاديّة العالميّة، التي نشأت في ظلّ الاستعمار، على حياة النساء، وخاصةً في الجنوب العالميّ. يركّزُ هذا النّهجُ على تفكيك الهياكل الاستعماريّة التي تستمرُّ في تشكيل الاقتصاد العالميّ، وكيف تساهمُ هذه الهياكلُ في إنتاج وإعادة إنتاج عدم المساواة الجَندريّة والعرقيّة والطبقيّة.
يرى الاقتصادُ النسويّ المناهضُ للاستعمار أن الرأسماليّة الحديثة هي امتدادٌ للأنظمة الاستعماريّة التي تعتمدُ على استغلال موارد الجنوب العالميّ وقوّة عمله، وخاصةً عمل النساء، وتُحلّل كيفية اعتماد الاقتصاد العالميّ على العمل الرخيص للنساء في الدول النامية، سواءً في الصناعات كثيفة العمالة أو في العمل المنزليّ غير المأجور، ويُسلّط الضّوء على تجارب النساء في الجنوب العالميّ، حيث تكونُ آثارُ الاستعمار والرأسماليّة أكثر وضوحًا، يشملُ ذلكَ تحليل كيفية تأثير سياسات التكيُّف الهيكليّ، التي فَرَضتها المؤسساتُ الماليّة الدولية مثل صندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ، على حياة النساء في هذه المناطق [306].

اقتصاد ما بعد النمو (Post-growth Economics)

هو تيارٌ فكريٌّ اقتصاديٌّ يهدف إلى دراسة وحلّ الأزمات الاجتماعيّة والإيكولوجيّة ويؤكّدُ على أنّ الازدهار ممكنٌ دون النموِّ الاقتصاديّ، انطلق هذا النّهج من نقد التركيز الأعمى على النموِّ الاقتصاديّ كمؤشّرٍ للاقتصاد السليم داخل النظام الرأسماليّ حيثُ أثبتت الدراساتُ أنَّ النموَّ الاقتصاديَّ غير ممكنٍ من دون الاستخراج المبالغ فيه للموارد الطبيعيّة والاستهلاك الهائل للطاقة والاستغلال الصارخ للعمالة [307].
يعتبرُ اقتصادُ ما بعد النموِّ أنَّ التوسُّعَ غير المحدود للإنتاج والاستهلاك أمرٌ مستحيلٌ

على كوكبٍ محدود الموارد، وأنَّ تلبيةَ احتياجات الجميع لا تحتاجُ إلى النموِّ الاقتصاديّ ولا إلى توفيرِ مواردٍ ماديّةٍ أكثر، بل تتطلّب إعادة توزيع الثروة بشكلٍ عادلٍ، كما يشدّدُ على أنَّ تلبية الاحتياجات الأساسيّة التي تضمن حياةً صحيّةً وكريمةً للجميع بشكلٍ عادلٍ يجب ألّا تعني تخطّي الحدود البيئيّة التي تؤدّي إلى مفاقمة الأزمة الإيكولوجيّة التي نواجهُها، فالبقاءُ داخل هذه الحدود يعتمدُ فقط على التوجّه نحو نمط حياةٍ غير استهلاكيٍّ.

هناك عدّةُ نماذج اقتصاديّةٍ تتبعُ نهج ما بعد النموِّ منها اقتصاد «الدونت» (doughnut economics) و«تراجع النموِّ» (degrowth)، هذه النماذجُ لا تشجّعُ على الركود الاقتصاديّ (recession) ضمن نموذجٍ اقتصاديٍّ مبنيٍّ على النموِّ، بل تهدف إلى تحرير المجتمعات من الاعتماد على النموِّ الاقتصاديّ. تتّبنى هذه النماذجُ مبادئَ واستراتيجياتٍ نسويّةٍ حيث تسعى إلى مركزة الحياة داخل الأنظمة الاقتصاديّة، وإضفاء الطابع الديمقراطيّ على المجتمعات على كلّ المستويات، وإعادة تقييم العمل بشكلٍ جذريٍّ (خاصّةً العمل الرعائيّ)، وتنظيم المجتمعات حول الخدمات والسلع الأساسيّة، وبناء نظامٍ اقتصاديٍّ وسياسيٍّ على مبادئ التضامن والتعاون[308].

الاقتصاد الرعائيُّ النسويّ (Feminist Care Economy)

اقتصادُ الرعاية هو إطارٌ بحثيٌّ جديدٌ يركّزُ على دراسة العمل المتعلّق بالرعاية، سواءً كان مدفوعًا أو غير مدفوع الأجر، وكيف يساهم هذا العمل في الاقتصاد والمجتمع، يشملُ اقتصاد الرعاية مجموعةً واسعةً من الأنشطة، مثل رعاية الأطفال ورعاية المسنّينَ والرعاية الصحيّة، والتي غالبًا ما تُنفّذها النساء، يعتبرُ هذا النّهجُ أنَّ العمل الرعائيَّ هو أساسيٌّ لاستمراريّة الحياة البشريّة وإعادة إنتاج القوّة العاملة، ولكنّه غالبًا ما يُتجاهلُ أو يُقلّل من قيمتِه في التحليلات الاقتصاديّة التّقليديّة [309].

في الاقتصاد النسويّ، التركيزُ على الاقتصاد الرعائيّ والأعمال المتعلّقة به هو أمرٌ محوريٌّ حيث يركّزُ الاقتصادُ النسويُّ على الأدوار والخدمات التي تقدّمُها النساءُ سواء كان ذلك بالاهتمام بالأطفال مباشرةً أو تقديم جزءٍ من دخلهنَّ لهذه الخدمات وكيف يؤثّرُ ذلك على اقتصادهنَّ الأُسريّ، وتعترف النسويّاتُ الاقتصاديّات بالعمل الرعائيّ، سواء مدفوع الأجر أو لا، بأنّه عملٌ يجب أن يُضمَّن في التحاليل الاقتصاديّة. تشملُ أنشطة أعمال الرعاية أعمال الرعاية المباشرة، أي أعمال الرعاية ذات التأثير المباشر على شخصٍ معيّنٍ مثل تمريض طفلٍ أو إعطاء الدواء، كما تشملُ أيضًا أعمال الرعاية غير المباشرة، أي الأنشطة التي تساهم بشكلٍ غير مباشرٍ في رفاهيّة الآخرين مثل غسيل الملابس أو غسل الأطباق، وعلى هذا النحو، يشمل مقدّمي الرعاية العاملين في مجال الرعاية الصحيّة والمعلّمين والمساعدين المنزليّين والأشخاص الذين يعتنون بكبار السنّ والأطفال و/أو الأشخاص ذوي الإعاقة. وبسبب الأعراف المجتمعيّة، تميل النساء إلى إسناد الغالبيّة العظمى من أعمال الرعاية إلى النساء، ويبقى جزءٌ كبيرٌ من أنشطة الرعاية التي تقوم بها النساء داخل الأُسرَة المعيشيّة وبدون أجرٍ، ممّا يزيد من «فقر الوقت» لدى النساء والفتيات، وحتّى عندما تكون هذه الأنشطةُ مدفوعة الأجر، تظلُّ مهنٌ مثل التدريس والمُساعِدات المنزليّات والمربّيات ومقدّمات الرعاية لكبار السنّ غير مستقرّةٍ وذات أجورٍ متدنّيةٍ للغاية، ونظرًا لارتفاع مستوى الطابع غير الرسميّ، تفتقرُ هذه الوظائفُ أيضًا إلى الحماية الاجتماعيّة مثل استحقاقات التقاعد والتغطية الصحيّة والإجازة الوالديّة، وغالبًا ما توضعُ العاملات في مواقع ضعيفةٍ قد تكون سلامتُهنَّ البدنيّة والعقليّة فيها معرّضةً للخطر [310].

يؤثّرُ عمل الرعاية أيضًا في الهجرة على مستوى النّوع الاجتماعيّ من خلال شبكات الرعاية العالميّة، فمع انخفاض توافر أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في البلدان الغنيّة بسبب زيادة مشاركة الإناث في القوّة العاملة، تسعى هذه البلدانُ إلى جذب المزيدِ من العاملات المهاجرات في مجال الرعاية من بلدان الجنوب، ومن الأمثلة على ذلك عاملاتُ المنازل في الخليج العربيّ والممرّضاتُ والقابلات في المملكة المتّحدة[311].

الاقتصاد النسويّ والأُسرَة

قانون الأُسرَة (Family Law (Civil Code))

يُعرَف قانون الأُسرَة أيضًا باسم القانون المدنيّ أو قانون العلاقات الأسريّة في بعض السياقات، وهو يشملُ مجموعةً واسعةً من القوانين التي تنظّمُ الزواج

والطلاق وحضانة الأطفال والتبنّي والعنف الأسريّ وحقوق الإنجاب، وغيرها من القضايا المتعلّقة بالعلاقات الأسريّة[312]. تاريخيًا كان قانونُ الأُسرَة مرتبطًا بشكلٍ وثيقٍ بقانون الملكيّة والميراث، حيث نشأ بالأساس ضمن إطارٍ اقتصاديٍّ ينظّمُ انتقال المرأة من أسرة والدها إلى سلطة ووصاية زوجها [313]، وبالمثل، فإنَّ العلاقات بين الوالدين والأطفال كانت تُنظَّمُ من خلال مفاهيم قانونيّةٍ مثل الوصاية والحضانة والشرعيّة، والتي تأثّرت بالهياكل الأسريّة والمصالح الاقتصاديّة للأسرة [314].

يرتبطُ قانون الأُسرَة أيضًا بمسائل «الحالة الشخصيّة»، مثل تحديد ما إذا كان الفردُ متزوّجًا أم أعزب، شرعيًّا أم غير شرعيّ، وهو تمييزٌ غالبًا ما كان ينبع من قوانين الملكيّة والميراث[315]، وتعتمدُ كلُّ دولةٍ على مصادر مختلفةٍ في صياغة قوانينها الأسريّة؛ فبعضُ الدول تستند إلى القوانين العرفيّة والتقاليد الثقافيّة، بينما تعتمد أخرى على مزيجٍ من القوانين الدينيّة والقوانين الموروثة من العهود الاستعماريّة، ممّا يخلقُ أنظمةً قانونيّةً متباينةً في التعامل مع حقوق المرأة والأُسرَة[316].

يرتكزُ الاقتصادُ النسويُّ على تحليل كيفيّة تأثير القوانين والهياكل الاجتماعيّة على الأدوار الاقتصاديّة للمرأة، وقانونُ الأُسرة هو أحد الأدوات الأساسيّة التي تحدّدُ هذه الأدوار حيثُ يؤثّرُ على توزيع الموارد، والعمل غير المدفوع، والمساواة (أو اللامساواة) الاقتصاديّة بين أفراد الأُسرَة.

تنظيم الأُسرَة (Family Planning)

يُعرف تنظيمُ الأُسرَة بأنّه العمليّة التي تسمح للناس بتحقيق العدد المرغوب من الأطفال، إن وُجدوا، وتحديد فترات الحمل، وفيما يُنظَرُ إليه غالبًا من منظورٍ ضيّقٍ في دوائر الرّعاية الصحيّة باعتباره يقتصرُ على الوصول إلى خدمات منع الحمل والإجهاض واستخدامها، كشفت دراساتٌ نسويّةٌ أنَّ مفهوم تنظيم الأُسرَة يتجاوزُ مجرَّدَ الحدّ من الولادات، ليشمل جميع الخيارات المتاحة لبناء الأُسرَةِ جنبًا إلى جنبٍ مع منع الحمل[317].

في الاقتصاد النسويّ، يُنظَرُ إلى تنظيم الأُسرَة باعتباره عاملًا رئيسيًّا في تمكين النساء اقتصاديًّا، إذ يُتيحُ لهنَّ السيطرةَ على توقيت الولادة، ممّا يسمحُ لهنَّ بإكمال تعليمهنَّ، والمشاركة في القوى العاملة، وتحقيق الاستقلال الاقتصاديّ [318]. وتُشير الأبحاث إلى أنَّ توفُّر وسائل تنظيم الأُسرَة يرتبط بزيادة المشاركة النسائيّة في سوق العمل، ممّا يؤدّي إلى تحسين الوضع الاقتصاديّ للأُسرَة والمجتمع ككلٍّ [319]، كذلك يرى بعضُ الباحثين أنَّ السياسات النيوليبراليّة، التي تؤكّدُ على تقليص دور الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعيّة، قد أثّرت على إمكانية حصول النساء على خدمات تنظيم الأُسرَة، ففي بعض الدول، أدّى تراجُع تمويل برامج الصحّة الإنجابيّة إلى خصخصة هذه الخدمات، ممّا جعلَها أقلّ توفُّرًا للنساء ذوات الدَّخل المحدود[320] [321].

أسواق الزواج (Marriage Markets)

اقترح غاري بيكر[322] نموذجًا اقتصاديًا يسمى بأسواق الزواج، حيث اعتبر الزواج سوقًا تنافسيّة يتم فيها اختيار الشريك بناءً على تعظيم المنفَعَة الفرديّة، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الدَّخل والتعليم والجاذبيّة الجَسديّة، وفقًا لهذا التصوُّر، يتخذ الأفراد قرارات الزواج بناءً على تعظيم منفعتهم الفردية، مما يجعل الزواج أشبه بصفقةٍ اقتصاديةٍ يتم فيها تقييم الموارد والفرص المُتاحة لكلّ طرف.

يعمل الاقتصاد النسويّ على تحليل كيفية تفاعل العوامل الاقتصاديّة مع البُنى الاجتماعيّة لإعادة إنتاج التفاوتات الجَندَريّة داخل مؤسسة الزواج بالتالي يتفاعل مع مفهوم أسواق الزواج، يرى الاقتصاد النسويّ أن تطبيق نماذج العَرض والطَّلب على الزواج يتجاهلُ البُنى الاجتماعيّة والسلطويّة التي تؤثر على القرارات الزوجيّة، مثل القواعد الثقافيّة وأدوار الرعاية وعدم المُساواة الاقتصاديّة بين الشريكين[323] . كذلك يفشل هذا النموذج في الاعتراف بدور العمل غير المدفوع الذي تقوم به النساء داخل الأُسرَة، ويُغفل علاقات القوّة غير المُتكافئة بين الرجال والنساء في عمليات التفاوُض حول الزواج، كما تنتقد إنجلاند[324] الافتراض الضمنيّ بأنَّ النساء والرجال يدخُلون سوق الزواج بشروطٍ متساوية، في حين أن العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة تخلق تفاوتاتٍ واضحةً في قدرتهم/ن على الاختيار.

تتوسع الدراسات النسويّة في تحليل أسواق الزواج إلى ما هو أبعدُ من الاختيار الفرديّ، لتشمل القضايا الهيكليّة مثل الهجرة والزواج الدوليّ، حيث تُشكّل العوامل الاقتصاديّة دافعًا رئيسيًا لزواج النساء من رجال في بُلدان ذات دخل أعلى، تشير كونستابل[325] إلى أن هذه الأنواع من الزيجات غالبًا ما تُبنى على تفاوُتات اقتصاديّة وجندريّة، حيث تواجه النساء القادمات من دول ذات اقتصاديّات ضعيفة تحدياتٍ قانونية واجتماعيّة تجعل وضعهنَّ داخل الزواج غير متكافئ، كذلك في بعض السياقات، تُستخدم الاعتبارات

الاقتصاديّة لتبرير الزواج القسريّ، حيث يتم تزويج الفتيات لدعم استراتيجيات الأُسرَة الاقتصاديّة أو لتجنُّب الفَقر.

تُظهر النسويّات الاقتصاديّات أيضًا كيف أثّرت السياسات النيوليبراليّة على تكوين الأُسرَة وأسواق الزواج، في ظلّ السياسات النيوليبراليّة، تراجعت شبكاتُ الأمان الاجتماعيّ،مما زاد من أهميّة الزواج كاستراتيجيةٍ للبقاء الاقتصاديّ، خاصةً بالنسبة للنساء في المُجتمعات التي تُعاني من نقص فرص العمل والدَّخل المستقل[326] ، كما تُظهر الدراسات أن الزواج لم يعد يُنظر إليه فقط كقرارٍ شخصيّ، بل أصبح مرتبطًا بشكلٍ وثيقٍ بتحوُّلات الاقتصاد العالميّ، مثل تراجع برامج الرفاهة وخصخصة الخدمات الاجتماعيّة [327].

تأنيث الفقر (Feminisation of Poverty)

يشير مصطلح «تأنيث الفقر» إلى تزايُد تركُّز الفقر بين النساء مقارنةً بالرجال، خاصةً بين النساء في الأُسَر التي تعولها امرأةٌ واحدةٌ أو النساء اللّواتي يعشنَ بمفردهنَّ، كما يبرز هذا المصطلح أن النساء يتأثّرنَ بالفقر بشكلٍ غير مُتماثلٍ بسبب مجموعةٍ من التفاوُتات الهيكليّة والمعايير الاجتماعيّة التي تضعُهُنَّ في وضعٍ اقتصاديٍ مهمّش[328].

يوضِّحُ هذا المُصطلح أن النساء أكثر عُرضةً للفقر بسبب عوامل مثل فجوات الأجور والعمل غير المدفوع وزيادة المسؤولية في رعاية الآخرين [329]، تساهم الفجوة في الأجور بين النساء والرجال بشكلٍ كبيرٍ في ارتفاع مُعدَّلات الفقر بين النساء، بالإضافة إلى ذلك، تتحمَّل النساء غالبًا نصيبًا مُتفاوتًا من العمل غير المدفوع، مثل رعاية الأطفال وكبار السنّ، مما يحُدُّ من مشاركتهنَّ في سوق العمل ويزيد من ضعف وضعهنَّ الاقتصاديّ، تزيد المعايير الاجتماعيّة من تهميش النساء عن طريق تفضيل الرجال في الميراث وحقوق الملكيّة والتعليم، حيث يحدُّ نقص الوصول إلى التعليم والعمل من قدرة النساء على الخروج من دائرة الفقر، مما يُؤدي إلى استمراريّة هذه الدَّورة. منذ تقديم مفهوم تأنيث الفقر، وُسِّعَ وطُوِّر ليعكس الأبعاد العالميّة للمشكلة، في الثمانينيّات والتسعينيّات، استكشَفَت الاقتصاديّات النسويّات وعالمات الاجتماع الظاهرة بشكلٍ أعمق، وربَطنَها بقضايا أوسع مثل العَولمة وإعادة هيكلة سوق العمل والتغييرات في سياسات الرّعاية الاجتماعيّة [330]، ومنذ ذلك الحين أصبح المصطلح مفهومًا رئيسيًا في المُناقشات حول النّوع الاجتماعيّ والفقر والتنميّة.

اليوم، يُعترف بتأنيث الفقر كقضيّةٍ حاسمةٍ تتداخل مع أوجه عدم المساواة الاجتماعيّة الأخرى، بما في ذلك العرق والإثنيّة والطّبَقة الاجتماعيّة وغير ذلك، مما يجعلُها مشكلةً معقدةً ومتعددة الأبعاد تتطلّبُ استجاباتٍ سياسيّةً شاملة [331].

عُقوبة الأُمُومَة (Motherhood Penalty)

يشير مفهوم «عُقوبة الأُمُومَة» إلى الآثار السلبيّة التي تتعرَّضُ لها النساء في سوق العمل بسبب الأُمُومَة، خاصةً في ظل النظام الأبويّ الذي يفرض قيودًا مؤسسيّةً واجتماعيّةً على الأُمّهات العامِلات، تُمأسَس هذه العقوبة من خلال السياسات والقوانين والمُمَارسات التي تعكس الأفكار السّائدة حول دور النساء كرَاعيَات رئيسيّات للأطفال، مما يحدُّ من فرصهنّ الاقتصاديّة مقارنةً بالرجال أو النساء غير الأمهات.

تتجلّى عقوبة الأُمُومَة في عدّة أشكال، منها صعوبة الحصول على وظائف رسميّة أو ذات دوامٍ كامل، خاصةً في حالة الأُمّهات اللواتي لديهنّ أطفال تحت سنّ السّادسة، بسبب التحيُّز ضد الأُمُومَة في سوق العمل[332]، كذلك تُشير الدّراسات إلى أنّ الأمّهات أقلّ احتمالًا للحصول على ترقياتٍ أو فُرص تدريبٍ مهنيّ مقارنةً بزملائهنّ الرجال أو النساء غير الأُمهات، مما يحدُّ من تقدمهنَّ الوظيفيّ [333]. تتمثّل عُقُوبة الأُمُومَة أيضًا في فجوة الأُجور حيث تكسب الأمهات أجورًا أقلّ مقارنةً بالرجال والنساء غير الأُمهات، حتى عند الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الخبرة والمؤهّلات التعليميّة[334]، في المُقابل، يتمتّع الآباء بما يُسمّى «علاوة الأُبوّة» (Fatherhood Premium)، حيث يحصلُ الرجالُ الذين يصبحون آباءً على زيادة في الأجور وفرص أفضل في سوق العمل، مما يعكسُ تحيزًا جندريًا صارخًا[335] .

تتفاقمُ عقوبةُ الأُمُومَة في ظلّ النّظام الاقتصاديّ الرأسماليّ، الذي يُعطي الأولويّة للإنتاجيّة على حساب الرّعاية والعمل غير المدفوع، على الرغم من أنّ بعض الفجوات الجَندَريّة الأخرى في سوق العمل قد تقلّصَت خلال العقد الماضي بسبب النشاط النسويّ والتحليلات النسويّة الاقتصاديّة، إلا أنّ الفجوات الناتجة عن عقوبة الأُمُومَة

قد زادت، مما يعكسُ استمرار التَحيُّز ضدّ الأُمهات في السياسات والمُمارَسَات الاقتصاديّة [336].

لذا تدعو الاقتصاديات النسويّات إلى اعتماد سياساتٍ تُعالج عُقُوبة الأُمُومَة، منها تشريعاتٌ ضدّ التّمييز لحماية الأُمّهات من التَحيُّز في التّوظيف والتّرقيَات وتوفير خيارات عملٍ مرنة تتناسبُ مع مسؤوليّات الرّعاية [337].

فقر الدورة الشهرية / فقر الحيض(Period Poverty)

يعبّرُ مصطلح «فقر الحيض» عن العجز عن توفير الاحتياجات الأساسيَّة المُرتبطة بالدَّورة الشهريَّة، بما في ذلك الفوط الصحية والسدَّادات القُطنيَّة والكؤوس الحيضيَّة ومسكّنَات الألم والملابس الداخليَّة، بالإضافة إلى التكاليف المُرتبطة بها مثل المياه النّظيفة ومرافق الصرف الصحيّ، يشكّلُ هذا العجز عبئًا ماليًا كبيرًا، خاصةً على النساء والفتيات وغيرهمن من الأفراد اللاتي يَحضنَ في المجتمعات ذات الدَّخل المُنخفض، مما يؤثّرُ على صحتهنّ وتعليمهنّ وفرصهنّ الاقتصاديَّة.

يرتبطُ فقرُ الحيض ارتباطًا وثيقًا بمفهوم «إدارة النّظافة الصحيَّة أثناء الحيض» (Menstrual Hygiene Management)، والذي يُشير إلى استخدام موادٍ نظيفةٍ لامتصاص دم الحَيض في بيئةٍ توفّر الخصوصيَّة، مع إمكانيَّة الوصول إلى الماء والصّابون لتنظيف الجسم، ووسائل آمنة للتخلُّص من النّفايات، وفقًا لتقديراتٍ حديثة، يُعاني حوالي 500 مليون شخص حول العالم من نقص الوُصول إلى مُنتجات الحَيض ومرافق النّظافة الصحيَّة اللّازمة[338].

من منظور الاقتصاد النسويّ، يُنظر إلى فقر الحَيض كأحد تجليّات عدم المُساواة الجَندَريّة الهيكليَّة، حيث تُفرض على النساء تكاليفُ إضافيةٌ بسبب احتياجاتهنَّ البيولوجيَّة، مما يُعزّزُ الفجوة الاقتصاديّة القائمة على النّوع الاجتماعيّ، كما يرتبط هذا المفهوم بـ «ضريبة التامبون» (Tampon Tax)، وهي الضرائب غير المباشرة المَفروضَة على مُنتَجَات الحيض، والتي تعتبرُها الحركات النسويَّة شكلًا من أشكال التمييز الجندريّ، تدعو هذه الحَرَكات إلى إعفاء مُنتجات الحيض من الضَّرائب، باعتبارها ضروريّاتٍ أساسية وليست كماليّات.

ولهذا، شهد العالم حملاتٍ دعائيَّة ضدّ استمرار فرض الضرائب على مُستلزمات الدورة الشهريَّة، وبالفعل، نجحت تلك الحملات في إلغاء أو تخفيض الضّرائب على مُنتجات الحيض في 46 دولةً على الأقلّ كانت أولّها جامايكا عام 2012[339] . ويُلاحَظ، أن عددًا من الدول ذات الاقتصادات النامية والدُّول الإفريقيَّة كأوغندا عام 2005 وكينيا مثلًا عام 2004 سبقت دولًا غربيةً في اتّخاذ مثل تلك الإجراءات، وبالنسبة للأخيرة بالذَّات، فقد عدَّلَت كذلك عام 2017 قانون التعليم بما يسمَحُ بتوزيع الفُوَط الصحيَّة في المدارس، وفي المقابل، ففي بريطانيا مثلًا، خُفِّضَت ضريبة القيمة المُضافة على منتجاتٍ مرتبطةٍ بالحَيض إلى صفر عام 2021.

نظريَّة تخصيص الوقت واقتصاد الوقت النسويّ (A Theory of the Allocation of Time)

نشأت نظريَّة تخصيص الوقت في الاقتصاد السائد كجزءٍ من الجُهود لفهم كيفيَّة اتّخاذ الأفراد لقراراتهم حول كيفيَّة تقسيم وقتهم بين العمل المدفوع والعمل غير المدفوع والتَّرفيه والأنشطة الأُخرى، وفقًا لهذه النظريَّة، يُعتبر الوقت موردًا محدودًا، ويُخَصَّص بناءً على التفضيلات الفرديَّة وتكاليف الفُرصة والقيود الماليَّة، ويعتمد النموذج الاقتصاديّ التقليديُّ على افتراض أن الأفراد يسعَونَ إلى تعظيم منفعتهم من خلال توزيع وقتهم بشكلٍ مثالي بين الأنشطة المُختلفة[340].
على سبيل المثال، يقارن الفرد بين الأجر الذي يُمكن أن يُحقّقَه من العمل المدفوع والمنفعَة التي يمكن أن يحصل عليها من الترفيه أو العمل غير المدفوع، ومع ذلك، غالبًا ما يتجاهل هذا النموذج التفاوُتات الجَندَريّة في توزيع الوقت، حيث يفترض أن القرارات الفردية محايدة جندريًا.
من منظور الاقتصاد النسويّ، تُعتبر نظريَّة تخصيص الوقت في الاقتصاد السائد غير كافيةٍ لفهم التفاوتات الجَندَريّة في تقسيم الوقت، تشير الاقتصاديَّات النسويّات إلى أن النماذج التّقليديَّة تتجاهل العمل غير المدفوع، مثل الأعمال المَنزليَّة ورعاية الأطفال، الذي تقوم به النساء بشكلٍ غير مُتناسب، بينما يُقاس العمل المدفوع في الناتج المحليّ الإجماليّ، يُهمَّش العمل غير المدفوع ولا يُعترَف به كمُساهمةٍ اقتصاديّة، مما يعكس تحيزًا جندريًا في القياسات الاقتصاديّة[341].

وجادلت نانسي فولبر بأن العمل غير المدفوع هو «القلب غير المرئيّ» للاقتصاد، حيث يدعم الاقتصاد الرسميّ من خلال توفير خدماتٍ أساسية مثل الرعاية والأعمال المَنزليّة دون مقابل مالي، ومع ذلك، فإن هذا العمل غير المدفوع يقع بشكلٍ كبيرٍ على عاتق النساء، مما يحدُّ من فرصهنَّ في المُشاركة الكاملة في سوق العمل المدفوع ويؤدّي إلى تفاقُم عدم المساواة الاقتصاديّة القائمة على النَّوع الاجتماعيّ[342] .

لذا يركّزُ الاقتصاد النسويّ على كيفيّة تقسيم الوقت بين الأفراد وكيف يعكس هذا التقسيم هياكل القوة الاجتماعيّة، تشير الدّراسات إلى أنّ النساء يقضين وقتًا أطول بكثير في العمل غير المدفوع مقارنةً بالرجال، حتى عندما يُشاركن في العمل المدفوع بدوامٍ كامل، هذا التقسيم غير المتكافئ للوقت يعزّزُ عدم المساواة الجَندَريّة، حيث تقلُّ فرص النساء في الترقية والتدريب أو حتى التّرفيه بسبب الأعباء المُزدوَجَة للعمل المدفوع وغير المدفوع[343] ، كما ينتقدُ الاقتصاد النسويُّ التركيز المُفرط على الإنتاجيَّة والاستهلاك في الاقتصاد السائد، والذي يؤدّي إلى تقليل قيمة الوقت المُخصَّص للرعاية والأنشطة الاجتماعيّة، جوليت شور، على سبيل المثال، أظهرت أن الاقتصاد القائم على الاستهلاك يُشجّع على العمل المُفرط، مما يُقلّلُ من الوقت المُتاح للأنشطة غير السوقيَّة مثل الرعاية والترفيه، مما يؤثّرُ سلبًا على رفاهية الأفراد[344].
وعليه تدعو الاقتصاديّات النسويّات إلى إعادة تقييم العمل غير المدفوع وإدراجه في التحليلات الاقتصاديّة والسّياسات العامة، تشمل المُقترَحات السياسيَّة تشجيع الرجال على المشاركة في رعاية الأطفال وتخفيف العبء عن النساء عن طريق إجازات الأُبوَّة المدفوعة وتوفير الوقت للنساء للمشاركة في العمل المدفوع عن طريق رعاية الأطفال المدعومة من الدولة وكذلك الاستثمار في خدمات الرّعاية العامَّة لتقليل الوقت الذي تقضيه النساء في العمل غير المدفوع مع تشجيع المُساواة في تقسيم المَهَام المَنزليَّة بين الشريكين[345].

الفقر الزمني (Time Poverty)

يشير الفقر الزمني في سياق الاقتصادات النسويَّة إلى عدم وجود وقتٍ للانخراط في أنشطةٍ مُعيَّنة، حيث تقدّم النساء والفتيات ساعاتٍ أكثر من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر طوال حيواتهنّ، مما يجعلهنّ يُعانين من فقر الوقت، ويترتَّبُ على فقر الوقت هذا العديد من العواقب على نوعيَّة حيواتهنّ.

ففقرُ الوقت على سبيل المثال لا يترك لهنَّ وقتًا للترفيه والراحة، ولأن النساء ينخَرطنَ في الأعمال المَنزليَّة وأعمال الرّعاية المُباشرة في جميع ساعات اليوم، لا يتوفر لهُنَّ وقتٌ محددٌ مخصَّصٌ للرّاحة والاستجمام، وكلاهما نشاطان ضروريَّان للتعافي والحفاظ على نوعيَّة حياةٍ جيّدة، قد يؤثّرُ عدم وجود وقت فراغٍ ووقت راحة سلبًا على الصحّة البدنيَّة والعقليَّة للفتيات بسبب الإجهاد النفسيّ، يرتبط فقر الوقت أيضًا بالخيارات الغذائيّة السيّئة وقلّة مُمَارسة الرّياضة[346].

في حالة المرض، يمنعُ فقرُ الوقت أيضًا النساء والفتيات من السعي للحُصول على خدمات الرّعاية الصحيَّة في الوقت المُناسب، سواءً كانت فحوصات أو علاجًا، وقد ثبت أنّ فقر الوقت يؤدّي إلى تأخُّر النساء في الحصول على الرّعاية الصحيَّة لفيروس نقص المناعة البشريَّة والرّعاية قبل الولادة وبعدها[347] .

بالإضافة إلى ذلك، يرتبط فقر الوقت أيضًا بانخفاض الدَّخل، الأفراد الذين يفتقرون إلى الوقت غير قادرين على استثمار الوقت للعثور على عملٍ أفضل أو الانخراط في الأنشطة السياسيَّة والمَدَنيَّة للدعوة إلى تحسين ظروف العمل أو التَّعويض.
وبالتالي، فإن النساء أكثر عُرضةً للمُعاناة من فقر الوقت، مما يؤدّي إلى تفاقُم النتائج الصحيَّة ويمنعهُنَّ من الحصول على الصحَّة وفرص عملٍ أفضل ومشاركةٍ سياسيَّةٍ أقوى.

توزيع الموارد داخل الأُسرَة (Intra-household Allocation)

يشير مفهوم توزيع الموارد داخل الأُسرَة إلى كيفيَّة تخصيص الدَّخل والغذاء والوقت والرّعاية بين أفراد الأُسرَة، ويُعَدُّ هذا الموضوع أساسيًا في تحليل الاقتصاد المنزليّ والتنمية الاقتصاديّة، خاصةً من منظورٍ جندريّ، يعكس توزيع الموارد علاقات القوّة داخل الأُسرَة، حيث تؤثر الأدوار الجَندَريّة والتمييز الاجتماعيّ على حصة كلّ فردٍ من الموارد المُتَاحة.

غالبًا ما يتم تحيز توزيع الموارد ضد النساء والفتيات، خاصةً في المجتمعات التي تعطي الأولويَّة للذُّكور في التعليم والتغذية والرعاية الصحيَّة، تشير الدّراسات إلى أنّ الدَّخل الذي تتحكَّمُ فيه النساء يُخصَّص بشكلٍ أكبر للغذاء والصحّة والتّعليم مقارنةً بالدَّخل الذي يتحكم فيه الرجال، مما يُعزّز رفاهية الأُسرَة بشكلٍ عام[348].

كذلك فيما يتعلَّق بالعمل غير المدفوع مثل رعاية الأطفال والأعمال المَنزليَّة، حيث يوزَّع بشكل غير متكافئ، فتتحمَّل النساء العبء الأكبر، مما يؤثّر على فُرصهنَّ الاقتصاديّة، وفقًا لتقرير منظمة العمل الدُّوليّة، تقضي النساء في المتوسّط 2.5 ضعف الوقت الذي يقضيه الرجال في العمل غير المدفوع، مما يعكسُ عدم المساواة الجَندَريّة في توزيع الوقت[349].

من النماذج الاقتصاديّة لتوزيع الموارد داخل الأُسرَة:

1. النموذج الوحدويّ (Unitary Model): يفترض هذا النموذج أن الأُسرَة تعمل كوحدةٍ واحدةٍ تتّخذُ قراراتها بناءً على منفعةٍ مُشتركة، حيث يُنظر إلى دخل الأُسرَة على أنه مُجمَّع ويخصَّص بكفاءةٍ بين الأفراد، ينتقد الاقتصاد النسويّ هذا النموذج لافتراضه أن جميع أفراد الأُسرَة لهم نفس الأولويَّات، متجاهلًا علاقات القوة وعدم المساواة في اتخاذ القرار[350] .
2. نماذج المُساوَمة\التفاوض (Bargaining Models): تركّزُ هذه النماذج على توزيع الموارد وفقًا لقدرة كل فردٍ على التّفاوض، حيث يكون للفرد الذي يمتلك دخلًا أكبر أو وصولًا إلى موارد خارجيّة قدرةٌ تفاوضيّةٌ أقوى، تُظهر هذه النماذج أن النساء غالبًا ما يكُنَّ في موقع تفاوضي أضعف، مما يؤثّر على حصتهنّ في الموارد [351].

نماذج المُساوَمة التعاونيَّة وغير التّعاونيَّة: في الأُسَر حيث يكون التعاون محدودًا، قد يحاول كل فردٍ تعظيم مصلحته الخاصّة بدلًا من تحقيق المصلحة الجماعيَّة، مما يؤدي إلى توزيعٍ غير عادلٍ للموارد، تُظهر الدراسات أن النساء غالبًا ما يتحمَّلنَ العبء الأكبر في العمل غير المدفوع، مثل رعاية الأطفال والأعمال المَنزليَّة، مما يعكسُ عدم المساواة الجَندَريّة في توزيع الموارد [352].

نماذج المُساوَمة (Bargaining Models)

تُعتبر نماذج المُساوَمة مناهج لتحليل عمليّة اتّخاذ القرارات الاقتصاديّة التي تأخذ في الاعتبار الخصائص المُختلفة: المصالح والموارد، وبالتالي وظائف المنفعة المُختلفة لأفراد الأُسرَة، تُعد نماذج المُساوَمة بديلاً للنظرة النيوكلاسيكيَّة الصارمة التي قدَّمها بيكر، والتي تفترض أن سلوك الأُسرَة مدفوعٌ بشكلٍ أساسي باهتمامٍ جماعيٍّ بالكفاءة الاقتصاديّة[353]، تفترض النظريات النيوكلاسيكيَّة أن تفضيلات الأُسرَة مُوحدة (وظائف منفعة مشتركة)، ومُحددة مُسبقًا، وثابتة مع مرور الوقت، وقد تختلف عشوائيًا بين الأُسَر.

في عام 1984، قدمت نانسي فولبر أدلةً تجريبيّةً من الفلبين وبيانات مفصلة حسب النَّوع الاجتماعي حول العمل وأوقات الفراغ والاستهلاك والإنفاق، وجادَلت على أساس هذه الأدلة أنه، على عكس النظرية النيوكلاسيكيّة، فإن الحصص الفردية من إجمالي دخل الأُسرَة تُحدَّدُ جزئيًا من خلال قوة المُساوَمة الفرديّة داخل الأُسرَة، وأن قوة المُساوَمة النسبيَّة قد تتغير خلال عملية التنمية الاقتصاديّة، ويمكن أن تؤدي مثل هذه التغييرات إلى تغييراتٍ في توزيع السِلَع وأوقات الفراغ داخل الأُسرَة[354].

وتعتبر نماذج المُساوَمة نوعًا من النماذج الجماعيّة للأُسرَة، على عكس النماذج المُوحَّدة، في نموذج المُساوَمة، يتفاوض كل فردٍ نحو حلٍ وسط في الأُسرَة (في توزيع العمل وأوقات الفراغ والسِّلَع الاستهلاكيَّة)، وإذا فشلوا في الوصول إلى اتفاق، قد يحدث صراع، «نقطة التهديد» هي النقطة التي قد يغادر فيها الأفراد الوحدة (الطّلاق، إذا كانت الوحدة هي الزواج)، ويُحدَّدُ مستواها لكل فردٍ من خلال موقعه الاحتياطيّ، والذي يُترجَم إلى قوة مُساومته داخل الأُسرَة[355].

بينما تقع نظريَّة صُنع القرار في نطاق الاقتصاد الجزئيّ، فإن قوة المُساوَمة التفاضُليَّة والوصول إلى الموارد داخل الأُسرَة لها آثار مهمة على اقتصاديّات التنمية الكُليّة، لأنها يمكن أن توفر رؤىً حول التأثير التفاضليّ لسياسات التكيُّف الاقتصادي، واستجابات مختلفة حسب النَّوع الاجتماعي للحوافز السعريّة، تُستخدم نماذج المُساوَمة أيضاً لتحليل الفجوات في الأجور، حيث يمكن تفسير الفوارق بين الرجال والنساء من خلال تفاوضٍ غير متكافئ بشأن الأجور وظروف العمل، وتبرز أهميّة الاتحادات العُماليَّة وآليات المُساوَمة الجماعيّة في تحسين شروط العمل للفئات المُهمَّشة، وخاصةً النساء، كذلك تُوظَّف هذه النماذج في تحليل سياسات الرَّفاه الاجتماعيّ، حيث توضح كيف يمكن لتصميم السياسات الاقتصاديّة أن يعزز أو يضعف القوة التفاوضيّة

لمجموعاتٍ مُعيَّنة، مثل النساء في الأُسَر الفقيرة أو العمال في الاقتصاد غير الرسميّ[356].

ساهمت نماذج المُساوَمة في الاقتصاد النسويّ في توسيع فهمنا لديناميكيّات توزيع الموارد والسُّلطة الاقتصاديّة، وأثّرت في تطوير سياساتٍ أكثر إنصافًا. ومع ذلك، لا تزال الحاجة قائمةً لمزيدٍ من الأبحاث حول كيفيّة دمج العوامل الثقافيّة والاجتماعيّة في هذه النماذج لضمان تحليلٍ أكثر شُمولًا للعلاقات الاقتصاديّة القائمة على الجندر[357].

نظرية الاستحقاق (Entitlement Theory)

نظرية الاستحقاق هي مفهومٌ اقتصاديٌ يشرح العلاقة بين الأفراد والموارد أو الدَّخل من خلال القوانين والمؤسَّسات، بمعنىً آخر، الاستحقاق هو الحقُّ القانونيُّ أو الاجتماعيُّ الذي يسمح للشخص بالحصول على موارد معيّنة، مثل الطعام أو الممتلكات أو الدَّخل، بغضِّ النظر عن توفُّر هذه الموارد، في الاقتصاد القائم على الملكيّة الخاصَّة، يمكن أن تأتي الاستحقاقات من الميراث، أو من خلال العمل أو التجارة أو ريادة الأعمال، هذه النظرية مهمة لأنها تربط بين النتائج الاقتصاديّة والقوانين والمُمَارسات الاجتماعيّة[358] .

طوَّر أمارتيا سن نظريته عن الاستحقاق لتفسير أسباب حدوث المجاعات حتى في وجود الطعام الكافي، أظهر سن أن المجاعات، مثل مجاعة البنغال عام 1943 ومجاعة إثيوبيا عام 1973، لم تكُن بسبب نقص الغذاء، بل بسبب عدم قدرة الناس على الحصول على الطعام من خلال القنوات القانونيَّة المُتاحة لهم، هذا ما أسماه «فشل الاستحقاق»[359].

بينما ركَّز سن على القوانين الرسمية، أضافت الاقتصاديّات النسويّات بُعدًا آخر للنظرية، وهو دور القواعد الاجتماعيّة غير الرسمية في تحديد الاستحقاقات، فأكدت الاقتصاديات النسويّات مثل كابير (1991) على القواعد المؤسسيَّة والمعايير والمُمَارسات التي تُستَمَد منها الاستحقاقات، والتَحيُّزات الجَندَريّة الكامنة فيها، على سبيل المثال، بينما تتمتّعُ النساء بحقوق الميراث في القانون الرسميّ، يمكن في الممارسة العمليَّة أن تُقوَّض هذه الحقوق من قبل الأقارب، أو في بعض الحالات، يُتنازَل عنها طواعية[360].

في اقتصاديات التنمية، يتم التمييز بين نوعين من الاستحقاقات، الاستحقاقات المباشرة، وهي الحقوق التي يحصل عليها الفرد بشكلٍ مباشر، مثل العمل أو الملكيّة، والاستحقاقات غير المُباشرة، وهي الحقوق التي تعتمد على تحويلات الموارد من الآخرين أو من الدولة، مثل المساعدات الاجتماعيّة، هذا التمييز مهمٌ لأنه يوضح كيف يمكن أن تؤثّر السياسات الاقتصاديّة على حصول الأفراد على الموارد، خاصةً النساء اللّواتي يعتمدنَ غالبًا على الاستحقاقات غير المُباشرة[361].

تُستخدم نظرية الاستحقاق لتحليل قضايا مثل الفقر والمجاعات وكذلك عدم المُساواة القائمة على النَّوع الاجتماعيّ، على سبيل المثال، استخدمت بينا أغاروال بعض المواد التجريبيَّة نفسها التي استخدمها سن لإظهار العواقب الكارثية للنساء عندما يتم تآكل استحقاقاتهن غير المباشرة أو الثانوية على موارد الملكيَّة المُشتركة[362].

العنف الاقتصادي (Economic Violence)

العنف الاقتصادي يشير إلى استخدام القوة أو السيطرة الاقتصاديّة كوسيلة للحدّ من استقلاليّة الأفراد، خاصةً النساء والفئات المُستَضعَفة، من خلال تقييد وصولهم إلى الموارد الاقتصاديّة، أو التحكم في قدرتهم على كسب أو استخدام الأموال، يتضمّن العنف الاقتصادي استراتيجياتٍ مثل منع الشخص من العمل والسيطرة على الأصول الماليَّة ومنع الوصول إلى الحسابات المصرفيَّة أو الملكيّة، وحرمان الأفراد من دعمهم المالي، يُعتبر العنف الاقتصادي شكلًا من أشكال العنف الذي يعزّزُ الاعتماد الاقتصاديّ على شخصٍ آخر، ويرتبط انتشاره بالأدوار الجندرية التّقليديّة والهياكل المجتمعيَّة التي تُعطي الأولويّة لهيمنة الذكور واتّخاذ القرار، قد يكون من الصعب اكتشاف العنف الاقتصادي وقد يحدث بالتزامُن مع أشكال أخرى من العنف بين الأشخاص، مثل الإيذاء البدنيّ والنفسيّ والجنسي.

بدأت دراسة العنف الاقتصادي في أواخر القرن العشرين عندما بدأ علماء الاجتماع وعلماء النفس في الاعتراف بأهميّة التأثيرات الاقتصاديّة على العلاقات الأُسريَّة

والزوجيَّة، تم التركيز على العنف الذي لا يقتصر على الأذى الجسدي، بل يمتدُّ إلى التلاعُب الاقتصادي، الذي يَعوقُ قدرة الأفراد على تحقيق استقلالهم، في العقود الأخيرة، بدأ الفكر النسويّ في فهم العنف الاقتصاديّ كجزءٍ من العُنف المُوجَّه ضدّ النساء والفئات المُهمَّشة، وتوسَّع ليشمل تأثيره على الحرمان من الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة [363].

يعد العنف الاقتصادي من أهم القضايا التي يعالجها الاقتصاد النسويّ، حيث يُسلط الضَّوء على الأبعاد الاقتصاديّة للعُنف القائم على النَّوع الاجتماعي، في الفكر النسويّ، يُنظر إلى العنف الاقتصادي كأداةٍ تُستخدم لتعزيز عدم المساواة الاقتصاديّة الجَندَريّة، حيث يؤثر بشكلٍ مباشرٍ على قدرة النساء على اتخاذ قراراتٍ ماليَّةٍ مُستقلّة، ما ينعكس على قدرتهنّ على المشاركة الكاملة في الاقتصاد [364].

الاقتصاد النسويّ والعمل

في المنظور التقليدي، يُعرَّف العمل على أنه أيُّ نشاطٍ بدني أو ذهني يقوم به الأفراد بهدف تحقيق نتيجةٍ ماديةٍ أو غير مادية، يُعوَّضُون عليها عادةً بشكلٍ نقدي، كان هذا التعريف يرتكزُ بشكلٍ أساسيٍّ على الأنشطة التي تُنتج سلعًا أو خدماتٍ ملموسة.

العمل التقليديُّ كان يُقاس بشكلٍ رئيسيٍّ في إطار عدد ساعات العمل أو الإنتاجيَّة، وكان يقتصر بشكلٍ أساسيٍّ على الأنشطة الاقتصاديّة المُباشرة، مثل الزراعة والصناعة والخَدَمات من أجل دفع عجلة الإنتاج، في هذا السياق، كان العمل يُعتبر بذل جهدٍ لتحقيق نتائج اقتصادية معيَّنة، وكانت الأدوار الاقتصاديّة محددةً تبعًا للجنس والمكانة الاجتماعيّة.

يُنظَرُ الآن إلى العمل من منظورٍ أوسع يشمل القضايا الاجتماعيّة والسياسيَّة، مثل العمل الجنسي والعمل غير المدفوع، حيث يطالب الفكر الاقتصاديُّ النسويّ بإعادة تعريف العمل ليشمل تلك الأنشطة التي قد تكون غير مرئيةٍ في الاقتصاد التقليديّ، ولكنها أساسيةٌ لاستمراريّة المُجتمع.

تقسيم العمل (Division of Labour)

يشير مفهوم تقسيم العمل إلى توزيع المهام والوظائف بين الأفراد أو الجماعات داخل المجتمع أو المؤسّسة الاقتصاديّة، بهدف زيادة الكفاءة والإنتاجيَّة، يُعتبر هذا المفهوم أساسيًا في الفكر الاقتصاديّ منذ آدم سميث، الذي ربَطَه بتحسين الإنتاج من خلال التخصُّص وتقليل الوقت المهدور في الانتقال بين المهام [365].

في الفكر الاقتصاديّ التقليديّ يوجد عدة أنواع لتقسيم العمل منها:

- تقسيم العمل الفنيّ والذي يُشير إلى توزيع المهام داخل عمليّة الإنتاج نفسها، على سبيل المثال، في خطوط التجميع بالمصانع، يؤدّي كلُّ عاملٍ خطوةً معينةً لزيادة الكفاءة.
- تقسيم العمل الاجتماعيّ وفيه تُوزَّعُ المهام بين الفئات الاجتماعيّة المُختلفة بناءً على المهارات والتعليم والموقع الاجتماعي.
- تقسيم العمل الدوليّ والذي يُشير إلى تخصُّص الدُّول في إنتاج سلعٍ أو خدماتٍ مُعيَّنة بناءً على مواردها وقدراتها، على سبيل المثال، تصدير التكنولوجيا من الدّول الصناعيَّة مقابل استيراد المواد الخام من الدُّول الناميَة [366].

قدَّمَت الاقتصاديّات النسويّات مفهوم تقسيم العمل القائم على النَّوع الاجتماعي (Gendered Division of Labour)، والذي يُعد من أهم القضايا التي تناولها الفكر الاقتصادي النسويّ، في هذا النمُوذج، يُحَلِّل توزيع العمل بناءً على الأدوار الاجتماعيّة والثقافيّة للجنسين، وليس فقط على أساس الكفاءة أو المهارات، تُخصَّص المهام التّقليديَّة للرجال والنساء بناءً على الأعراف الاجتماعيّة، على سبيل المثال، يُنظر إلى الرجال على أنهم المُعيلون الرئيسيّون، ويُوجَّهون نحو العمل المدفوع في المجالات العامة مثل الصناعة أو التجارة، بينما يُنظر إلى النساء على أنهنَّ الراعياتُ الرئيسيّات، ويُوجَّهنَ نحو العمل غير المدفوع في المنزل، مثل رعاية الأطفال والأعمال المَنزليَّة [367].

ترى الاقتصاديات النسويّات أن هذا التقسيم يؤدي إلى تقليل فُرص النساء في المُشاركة الكاملة في سوق العمل المدفوع، مما يُعزّز الفجوة الاقتصاديّة القائمة

على النَّوع الاجتماعيّ كذلك تُقيَّد النساء في أدوارٍ مُحدّدة، مما يحدُّ من قدرتهنَّ على تطوير مهاراتهنّ أو تحقيق استقلالهنَّ الاقتصاديّ. وعليه، تُتَجاهَلُ المُساهمات الاقتصاديّة للنساء في الأعمال المَنزليَّة ورعاية الأطفال، مما يعكس تحيزًا جندريًا في المؤشرات الاقتصاديّة[368] .

تأنيث سوق العمل (Feminisation of Labour)

يشير هذا المفهوم إلى الزيادة في مُشاركة النساء في القوى العاملة، لكنه من منظور نسوي اقتصادي يكشف عن مجموعة من التحدّيات التي تتعلّق بعدم المُساواة الهيكليَّة في سوق العمل، رغم ارتفاع نسبة النساء في العقود الأخيرة، فإنهنّ لا زلن يُواجهن فجوةً كبيرةً في الأُجور مقارنةً بالرجال، على سبيل المثال، القطاعات التي تُهيمن عليها النساء، مثل خدمات الرعاية والصناعة الخفيفة، تعاني فيها من تدنٍ الأُجور وعدم الاستقرار. هذه التفاوُتات ليست مجرّد مسألة اختلاف في الأجور، بل تعكسُ تحيزاتٍ هيكليةً تعزّزُ من قيمة العمل النسائيّ المُنخَفضة وتُساهم في تفاقُم الفجوة الجَندَريّة في الأجور[369] .

إضافةً إلى ذلك، فإن التحوُّل نحو العمل المرن وغير المُستقرّ يُسهمُ في تفاقُم ظاهرة تأنيث الفقر (انظري قسم 6.4). تُدفع النساء إلى وظائف مؤقتةٍ أو بدوامٍ جُزئيّ، تفتقرُ إلى الحماية القانونيَّة والاجتماعيَّة، مما يفاقم من حالة عدم الاستقرار الوظيفي لديهن، تُعرقلُ هذه الظروف قدرة النساء على تحقيق الاستقلال الماليّ وتزيد من صعوبة تأمين الاستقرار الاقتصادي[370] ، تُسهم العولَمَة كذلك في دفع العديد من النساء إلى وظائف منخفضة الأجر ضمن سلاسل الرعاية العالميَّة[371] (انظري قسم 7.7)، في هذا السياق غالباً ما تكون ظروف العمل قاسيةً والحماية القانونيَّة ضعيفة مما يؤدي إلى استغلال النساء وتعزيز الفجوة الاقتصاديّة الجَندَريَّة.

يرى الاقتصاد النسويّ أن تأنيث العمل يعكس استغلالًا جندريًا، حيث تُوظَّف النساء في وظائف أقل أجرًا وأقل أمانًا بسبب الأدوار الاجتماعيّة التّقليديّة، كما يُعتبر هذا التحول جزءًا من نظامٍ اقتصاديٍّ يعتمد على العمل غير المدفوع للنساء في المنزل والعمل المدفوع خارج المنزل[372].

العمل غير المدفوع (Unpaid Labour)

العمل غير المدفوع يشمل الأنشطة التي تُنفَّذُ دون تلقي أجرٍ أو مكافأةٍ ماليَّة، لكنه، من منظورٍ اقتصاديٍّ نسوي، يُعتبر أساسيًا في دعم الاقتصاد الاجتماعي والنظام الاجتماعيّ، هذا العمل يمكن أن يشمل الأعمال المَنزليَّة مثل الطهي والتنظيف ورعاية الأطفال وكبار السن، بالإضافة إلى العمل التطوعيّ الذي يُنفذ لصالح المجتمع دون مقابلٍ مادي، مثل العمل في الجمعيّات الخيريَّة والمُنظَّمات غير الحكوميَّة، أو تقديم خدماتٍ تطوعيةٍ أخرى، يُعتبر العمل التطوعيّ جزءًا من العمل غير المدفوع، لكنه يركز على تقديم المساعدة للأفراد والمجتمعات بدلًا من التركيز على الإنتاج الاقتصادي المباشر.

لم يُعترف بالعمل غير المدفوع، بما في ذلك العمل التطوعيّ، كجزءٍ من الاقتصاد الرسمي إلا في فتراتٍ مُتأخرةٍ من القرن العشرين، الحركات النسويّة كانت من بين أولى القوى التي أكَّدَت على ضرورة الاعتراف بهذا النَّوع من العمل وأثره على حياة النساء، حيث أن معظم هذا العمل يُؤدَّى من قبل النساء في الأُسَر والمُجتمعات، عملت العديد من الباحثات النسويّات على إبراز تأثير العمل غير المدفوع على تقليل فُرَص المرأة في تحقيق استقلالٍ اقتصاديّ، وأهميَّة العمل التطوعيّ في تقوية المُجتمع، رغم أنه غالبًا ما يُغفل ولا يُعترف به في الحسابات الاقتصاديّة التّقليديَّة.
سلَّطَت نانسي فولبر الضَّوء على العمل غير المدفوع من خلال كتابها (القلبُ غير المرئيّ) المنشور في 2001، حيث أكَّدَت على أهميّة أعمال الرعاية والعمل المنزلي، بما في ذلك العمل التطوعي، في دعم استقرار المجتمع والنمو الاقتصادي، وأبرَزَت مارلين واريغ[373] أن العمل غير المدفوع، بما في ذلك العمل التطوعيّ، يُعدُّ أحد العوامل الأساسيّة في الاقتصاد، رغم أنه لا يُحسب في حسابات الناتج المحليّ الإجماليّ، مما يؤدّي إلى إغفال دوره في الاقتصاد الكُليّ، وكذلك اهتمت لورديس بينيريا[374]. ببحث الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة للعمل غير المدفوع والعمل التطوعي، وركَّزَت على أهميّة تسليط الضَّوء على القيمة الاقتصاديّة لهما وكيفية معالجة هذه القضايا في السياسات الاقتصاديّة.

ويرتبط مفهوم العمل غير المدفوع بمفهوم العمل غير المرئيّ والذي يُشير إلى

حقيقة أن مُعظم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء لا تزال غير مُسمَّاة وغير مُعترفٍ بها في الأوساط الأكاديميَّة ومجالات صُنع السّياسات.

على الصّعيد العالميّ، تُقدَّرُ قيمة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بنسبة 9% من الناتج المحليّ الإجماليّ العالميّ أو 11 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثّلُ أيضًا حوالي 16 مليار ساعة عمل، على الرغم من أهميَّتها، إلا أنه في الأوساط الأكاديميَّة، لا تُحتَسَب الرعاية غير مدفوعة الأجر في الناتج المحليّ الإجمالي، مما يؤدّي إلى تحريف نتائج النماذج والدراسات الاقتصاديّة، وإغفال المناقشات حول تأثير التغيرات الاقتصاديّة عليها[375].

هذا التغييب يجعل من المُلائم سياسيًا تمرير تخفيضات في الإنفاق في صنع السياسات، مما يزيد من نصيب المرأة من هذا العمل ويزيد من فقرها الزمني، على سبيل المثال، قد تُخفِّضُ الدول الإنفاق على الرّعاية الصحيَّة العامَّة والتعليم وخدمات الرعاية الأُخرى، في هذه الحالة قد تتمكن بعض الأسر من البحث عن بدائل في القطاع الخاص للحصول على هذه الخدمات الضرورية. أما في الأسر الأكثر فقرًا، فمن المُتوقَّع أن تبقى المرأة في المنزل (وربما تترك سوق العمل مدفوع الأجر) لتعليم الأطفال ورعاية صحة المرضى واحتياجات المُسنّين وذوي الإعاقة، وبالتالي، فإن عدم أخذ هذا العمل في الاعتبار يؤدّي إلى تعميق عدم المُساواة والظُّلم الذي تُواجهه النساء والفتيات.

فجوة الأجور الجندرية (Gender Pay Gap)

فجوة الرواتب\الأجور تشير إلى الاختلافات في الأجور بين الأفراد الذين يؤدُّون أعمالًا مُشابهةً أو متكافئة، وتشير إلى الفجوة بين الأجور المدفوعة للنساء والرجال بشكلٍ خاص، تشمل هذه الفجوة العوامل التي تؤثر في تحديد الرواتب مثل الجنس والعرق والعمر والمستوى التعليمي، على الرغم من أن النساء قد يُؤدّينَ وظائف مماثلةً للرّجال، فإنهنّ غالبًا ما يتلقَّينَ أجورًا أقل، وهو ما يُعتبر مؤشرًا على وجود تمييزٍ غير مُبرَّر في سوق العمل[376].

بدأ الاهتمام بفجوة الرواتب القائمة على النَّوع الاجتماعي في القرن العشرين، حيث تم التركيز على قضية عدم المُساواة في الأجور بعد الحرب العالميَّة الثانية، في عام 1963، أُقرَّ قانون المُساواة في الأجور في الولايات المتحدة (Equal Pay Act) كأول خطوةٍ في محاولة معالجة الفجوة بين الأجور، رغم ذلك، لا تزال فجوة الرواتب موجودةً في العديد من البلدان حول العالم، في التسعينيَّات من القرن الماضي، ركَّزَت الحركات النسويّة على زيادة الوعي حول هذا الموضوع كجزءٍ من الجهود الأوسع لتحقيق المُساواة الجَندَريّة في مكان العمل، أظهَرَت الدراسات أن الفجوة تستمرُّ في التوسُّع لأسبابٍ مُتعدّدة، بما في ذلك التمييز المُباشر وغير المُباشر.

رغم أنّ الفجوة في الأُجور القائمة على النَّوع الاجتماعي قد انخفضت في بعض البلدان مع مُرور الوقت، إلا أنها لا تزال كبيرةً بشكلٍ عام، وفقًا للتقديرات العالميَّة لمنظمَّة العمل الدوليَّة في عام 2018، تبلغ فجوة الأجور القائمة على النَّوع الاجتماعيّ على مستوى العالم 22% من متوسّط الأجر الشهري، وتبعًا للبنك الدولي في تقريرٍ حديثٍ صادرٍ في العام الماضي (2024)[377]، أصدرت 52% من اقتصاديّات العالم نصوصًا قانونيةً تفرض المُساواة في الأجر في العمل ذو القيمة المُتساوية، لكن 18% فقط من تلك الاقتصاديّات اتخذت تدابيرًا عمليةً تفرض الشفافية في الأجور أو أي تدابيرٍ عمليةٍ يمكن أن تعالج الفجوة في الأجور على أساس النَّوع الاجتماعي.

وبصورةٍ عامّة، يمكن تفسير فجوة الأجور تلك بناءً على عددٍ من العوامل، من ضمنها ميلُ النساء للعمل لعددٍ أقلّ من الساعات في صورة وظائف ذات دوامٍ جزئي وهو ما يعود إلى اضطرارهنّ للعمل المنزليّ غير المدفوع، وإلى قلّة الوظائف ذات الدوام الكامل بالنسبة للنساء، كما تساهم الانقطاعاتُ التي تضطر إليها النساء في الحياة العملية في تعميق الفجوة، وهي انقطاعاتٌ قد تتكرر، ما يعود عادةً لأمورٍ تتعلق بما تضطلع به النساء من دورٍ في تربية الأطفال بصورةٍ خاصّة.

ومن ناحيةٍ أخرى، لا زال تمثيل النساء ضعيفًا في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيّات والتي تتّسمُ بالأجور العالية نسبيًا، ولازالت تخضع لسيطرةٍ ذكورية، وهو نفس ما يحدث في الوظائف العُليا ووظائف الإدارة، كما أن بعض المجالات قد أصبح من التقليديّ أن تشغلها النساء، وهو ما ساهم في خفض أجور الوظائف فيها؛ بسبب التمييز ضدهن.

في الفكر النسويّ، يُنظر إلى فجوة الرواتب كأحد الأشكال الرئيسيَّة للتمييز الاقتصاديّ القائم على النَّوع الاجتماعي، يُبرزُ الاقتصاد النسويّ أهميّة تحليل كيفيَّة تأثير الرواتب المُنخفضة على قدرة النساء على تحقيق الاستقلال الماليّ والمُساواة الاجتماعيّة، كما أنّ الفجوة في الأجور تعكس الهيمنة الاقتصاديّة التي يُمارسها الرجال في المجالات الاقتصاديّة المختلفة، في هذا السياق، يرى الاقتصاد النسويّ أن المساواة في الأجور ضروريةٌ لتحقيق العدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة[378].

يركز الاقتصاد النسويّ على تطوير سياساتٍ وإجراءاتٍ تُعزّزُ من المُساواة في الأجور، يشمل ذلك تحسين التشريعات التي تمنع التمييز في الأجور، مثل فرض الشفافيّة في الأجور حسب الجندر، وتوفير آلياتٍ تُتيحُ للنساء تحقيق الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي، كما يركز الاقتصاد النسويّ على معالجة الأسباب الهيكليَّة التي تُساهم في استمرار فجوة الرواتب، مثل التقسيم الجندريّ للعمل داخل الأُسرَة، والأدوار الاجتماعيّة المُترسّخة التي تحدُّ من تقدُّم النساء في بعض القطاعات المهنيَّة.

العمل الإنجابي (Reproductive Labour)

العمل الإنجابيّ هو العمل الذي يُؤدى بهدف الحفاظ على التكاثر والرعاية، ويتضمن الأنشطة المُرتبطة بالتربية ورعاية الأطفال ورعاية كبار السن والعمل المنزلي مثل الطهي والتنظيف، يُعتبر العمل الإنجابيُّ جزءًا أساسيًا في حياة الأفراد والمُجتمعات، ولكن غالبًا ما يُغفل في الحسابات الاقتصاديّة التّقليديَّة حيث لا يُدرج ضمن الإنتاجية الاقتصاديّة الرسميّة أو يُعترف بقيمته الماليَّة، يمكن أن يشمل العمل الإنجابيُّ أيضًا الأنشطة الصحيّة مثل الرّعاية الصحيّة المَنزليَّة.

بدأ الاهتمام بالعمل الإنجابي في الأدبيات النسويّة في السبعينيّات، حيث أظهرت الباحثات كيف أن هذا النَّوع من العمل يُعتبر غير مرئي في الاقتصاد الرسمي رغم أهميَّته الكبيرة في استدامة المجتمع والنظام الاقتصادي، في البداية، كان يُنظر إلى العمل الإنجابي على أنه مسؤوليةٌ فرديةٌ تقوم بها النساء فقط في الغالب، ولكن الحركات النسويّة أكَّدَت على ضرورة تقديره وإدراجه في التحليل الاقتصادي، من خلال دراساتٍ مثل إذا كانت (النساء يُحسبن) لمارلين واريغ و(القلب غير المرئي) لنانسي فولبر، تم التأكيد على أهميّة العمل الإنجابي في الإنتاج الاجتماعيّ والاقتصاديّ.

تشير النسويّات إلى أن طبيعة العمل الإنجابيّ غير مدفوع الأجر تدعم بشكلٍ أساسي النظام الرأسماليّ الحاليّ من خلال ضمان أن العاملين "المُنتجين" بأجر (معظمهم من الرجال) يولدون ويتربون وينشؤون اجتماعيًا في مجتمعاتهم ويُمنحون الوقت للراحة والتعافي من عملهم مدفوع الأجر، ولجعل الأمر عادلاً وسدّ الفجوات الجَندَريّة، يجب الاعتراف بالعمل الإنجابي ومكافأته وإعادة توزيعه بين الرجال والنساء وبين الحيز الخاص (الأُسَر) والفضاء العام (الأسواق والحُكومات)[379] .

تشير النسويّات الإيكولوجيات أيضًا إلى أوجه التشابه بين استغلال العمل الإنجابي للمرأة وإعادة إنتاج الطبيعة، هذا الأخير في خطر حاليًا بسبب الأنشطة البشرية التي تستخرج القيمة من الموارد الطبيعيَّة وتُدمّر دورات الطبيعة، بالنسبة للنسويّات التقاطعيّات والنسويّات البيئيّات، تستخرج الأنظمة الرأسماليَّة الأبويّة فائض القيمة من الطبيعة والنساء وتتركهما دون رعايةٍ وتعويضٍ مناسبَين[380].

يركز الاقتصاد النسويّ على تعزيز سياساتٍ تضمن الاعتراف بقيمة العمل الإنجابيّ، مثل تقدير هذا العمل في الحسابات الاقتصاديّة الوطنية، على سبيل المثال، يُدفَع باتجاه سياسة الرعاية الاجتماعيّة المدفوعة التي تشمل خدمات الرعاية الصحية والعناية بالطفل، كما يُشدد على ضرورة تقسيم هذا العمل بين الشركاء بشكل أكثر عدلاً من خلال السياسات التي تدعم الآباء والأمهات في التوفيق بين العمل المنزليّ والعمل المدفوع، مثل توفير إجازات ولادةٍ وإجازات أبوّةٍ مدفوعة الأجر وتقديم الدعم للأُسَر التي تقوم بهذا العمل.

العمل بالجنس (Sex Work)

العمل بالجنس هو مصطلحٌ يُستخدم للإشارة إلى الأنشطة الاقتصاديّة التي يتم فيها تبادل خدمات جنسيّة مقابل المال أو المنافع الأخرى، يشمل هذا العمل مجالاتٍ متعددةٍ مثل الدعارة والرقص الحميم في الأماكن العامة والمحتوى الجنسيّ عبر الإنترنت وغير ذلك، رغم أنه من أقدم أنواع العمل والمهن في التاريخ إلا أنه لم يكُن دائمًا يُعرَف كعملٍ حتى بدأت النسويّات الاقتصاديات في صياغته كنوعٍ من العمل الذي يجب إدراجه في التحليلات الاقتصاديّة ويجب أن تُشكّل سياساتٌ للحفاظ على أمان ورفاه العاملين والعاملات به، يُعتبر العمل بالجنس جزءًا من الاقتصاد غير

الرسمي وغالبًا ما يُعامل كعملٍ شائكٍ من حيث القوانين والحقوق العماليَّة، حيث يواجه العاملون فيه تحدياتٍ كبيرة تتعلق بالوصم الاجتماعيّ والتمييز والظروف القانونيَّة غير المُستقرَّة.

تاريخ العمل بالجنس يعود إلى العصور القديمة، حيث كانت هناك حالاتٌ يُدفَع فيها المال مقابل خدماتٍ جنسيةٍ ضمن تقاليد اجتماعيّة ودينيةٍ مُختلفة. ولكن في العصر الحديث، بدأ النقاش حول حقوق العاملين بالجنس في منتصف القرن العشرين، مع تزايُد الاهتمام من قبل الحركات النسويّة وحقوق الإنسان حول القضايا المُتعلّقة بالوصم والأمان وحقوق العمل[381].

يُعتبر العمل بالجنس أحد القضايا المعقَّدة في الفكر النسويّ. العديد من النسويّات يرينَ أن العمل بالجنس يُمثل استغلالًا للنساء، وأنه يتعين أن يتم القضاء عليه من خلال القوانين والسياسات الاجتماعيّة[382]، من جهةٍ أُخرى، هناك نسويّاتٌ يُنظرن إلى العمل بالجنس على أنه حقُّ النساء في اتخاذ قراراتٍ بشأن أجسادهنّ واختيار مصدر رزقهنّ، ويجب ضمان حقوقهنّ وحمايتهنّ من الاستغلال[383]، في هذا السياق، يمكن ربط العمل بالجنس بمفهوم «الحُريّة الجنسيّة» و«التمكين الاقتصاديّ» في الاقتصاد النسويّ، مع التأكيد على ضرورة التوازُن بين الحفاظ على حقوق الإنسان وحماية العاملات في هذا المجال.

يركّزُ الاقتصاد النسويّ على تطوير سياساتٍ تدعم حقوق العاملين بالجنس، بما في ذلك تحسين الظروف القانونيَّة والإنسانيَّة لهم، يُشجّع على إعطاء العاملات في هذا المجال حقوقًا قانونيةً مثل الحماية من العُنف وضمان الأجر العادل وتحسين الظروف الصحية، كما يروِّج الاقتصاد النسويّ لفهمٍ أعمق للعمل بالجنس من منظور حقوق الإنسان، ويطالب بتوفير برامج للتعليم المهنيّ وتقديم الدعم النفسيّ والاجتماعيّ للعاملين بالجنس.

سلاسل الرعاية العالمية (Global Care Chains)

تشير سلاسل الرعاية العالمية إلى الشبكات العابرة للحُدود التي يُنقَل من خلالها العمل الرعائي (مثل رعاية الأطفال والمسنّين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والأعمال المَنزليَّة) من بلدٍ إلى آخر، عادةً من خلال هجرة النساء من دول الجنوب العالمي إلى دول الشَّمال العالمي، تنشأ هذه السلاسل نتيجةً التفاوُتات الاقتصاديّة العالميّة، والهياكل الجَندَريّة التي تضع مسؤولية الرعاية بشكلٍ أساسي على عاتق النساء، فضلاً عن السياسات النيوليبراليّة التي تُقلّل من الاستثمار في الرّعاية العامّة، مما يؤدي إلى الاعتماد على العَمالة المُهاجرة لتلبية احتياجات الرعاية.

بدأت سلاسل الرعاية العالمية في التشكُّل بوضوحٍ منذ العقود الأخيرة من القرن العشرين، حيث أدّى تزايُد مشاركة النساء في القوى العاملة في البلدان الصناعيّة إلى خلق فجوةٍ في أعمال الرعاية الأُسريّة، سُدَّت عبر استقدام عاملاتٍ من البُلدان النامية، تفاقمت هذه الظاهرة مع سياسات التقشف وانخفاض تمويل الدولة للرّعاية العامّة، مما جعل الأُسَر تعتمد بشكلٍ متزايدٍ على العمالة المَنزليَّة المُهاجرة، خاصةً من النساء.

في الوقت نفسه، أدّى خروج النساء من بلدانهنّ الأصليّة للعمل في الرعاية إلى خلق «فجوة رعايةٍ» في تلك المُجتمعات، حيث يترُكنَ خلفهنَّ أطفالًا أو أفرادًا مُسنّين بحاجةٍ إلى الرّعاية، مما يؤدّي إلى إعادة توزيع العمل الرعائيّ داخل بُلدانهنّ، غالبًا على نساء أخرياتٍ ربما في أوضاع أكثر هشاشة، مثل الجدّات أو الأخوات.

طوّرت أرلي هوتشيلد مفهوم «سلاسل الرعاية العاطفيَّة» وأشارت إلى أن النساء المُهاجرات لا ينقُلنَ فقط عمل الرعاية، بل أيضًا العمل العاطفيّ المُرتبط به، حيث يقدّمنَ الدعم والرعاية لأُسَرٍ في الدول الغنيّة بينما يُعانين من الانفصال عن أسرهنَّ الأصليَّة[384]، ودرست راكيل سالازار باريناس ديناميَّات العمالة المَنزليَّة المُهاجرة، وخاصةً النساء الفلبينيّات، وأوضَحت كيف تُعزّزُ سلاسل الرعاية العالميّة أوجه عدم المُساواة الجَندَريّة والطبقيّة والعرقيّة[385]، وربطت نانسي فريزر بين النيوليبراليَّة وتفكيك أنظمة الرعاية العامة، مما أجبر النساء على البحث عن حلولٍ فرديةٍ من خلال الهجرة أو التعاقُد مع عاملاتٍ منزليّات[386].

يرتبط مفهوم سلاسل الرعاية العالميّة بالاقتصاد النسويّ، حيث يسلط الضَّوء على عدم الاعتراف بالعمل الرعائيّ كمُساهمةٍ اقتصاديةٍ حقيقية، على الرغم من كونه ضروريًا لاستمرار المُجتمع والاقتصاد. يوضّح الاقتصاد النسويّ كيف أنّ هذا النَّوع

من العمل يُنقل عبر الحدود بسبب انعدام العدالة في توزيع مسؤوليات الرعاية بين الجنسين وبين الطبقات الاجتماعيّة وبين الدول.

علاوةً على ذلك، يُبرزُ الاقتصاد النسويّ كيف أن السياسات الاقتصاديّة النيوليبرالية– التي تُقلّلُ من الاستثمار في الخدمات العامّة مثل دُور الحضانة والرّعاية الصحية– تدفع النساء إلى إيجاد حلولٍ فردية، مما يعمّق استغلال العاملات المُهاجرات اللواتي غالبًا ما يعمَلنَ في ظروفٍ غير مستقرةٍ وبأجورٍ منخفضةٍ وبدون حمايةٍ قانونيّةٍ كافية.

تمثّل سلاسل الرّعاية العالميّة أحد أبرز مظاهر الاقتصاد العالميّ القائم على التفاوُتات الجَندَريّة والطبقيّة، حيث تُنقَلُ مسؤوليات الرعاية عبر الحدود بدلاً من إعادة توزيعها بشكلٍ عادلٍ من خلال تبني منظور الاقتصاد النسويّ. يمكن فهم هذه الظاهرة بعمقٍ وتطوير سياساتٍ أكثر عدالةً تضمنُ حماية العاملات وتحقيق التّوازن بين العملِ الرعائيّ والعمل المدفوع داخل المجتمعات.

العمل المنزلي (Domestic Labour)

هو العمل الذي يتم داخل المنزل، يُعرّفهُ البعض على أنه الأعمال المَنزليّة فقط مثل غسيل الملابس وغسل الأطباق والطبخ والبستنة وحراسة المنزل، كما يشمل البعض الآخر تربية الأطفال[387]، هذه الأنشطة مثلها مثل العديد من جوانب أعمال الرعاية، تقوم بها النساء والفتيات في المقام الأوّل.

بدأ نقد العمل المنزليّ وتوزيعه وقيمته من قبل المُدافعين عن حقوق النساء في أمريكا الشماليّة في أواخر الستينيّات، وعلى مدار عقودٍ من البحث، تبيّنَ أن التوزيع غير العادل لحصص العمل المنزلي له عواقب سلبية على النساء والفتيات في المقام الأول، فقد أدّت الحصة المُرتفعة من العمل المنزليّ غير مدفوع الأجر إلى «فقر الوقت» بالنسبة للنساء، وبسبب العمل المُزدوج الذي يقُمنَ به في العمل المأجور وغير المأجور في المنزل، لا يتوفّر للنساء وقتٌ للانخراط في الأنشطة الترفيهيّة أو السياسيّة أو مجرد التعافي من عملهنّ، بالإضافة إلى ذلك، يرتبط الوقت المُستثمَر في هذه الأعمال المَنزليّة بانخفاضٍ في الدّخل والأُجُور، يؤثّر أكثر على النساء ذوات الدّخل المُنخفض[388].

كما أن الأعمال المَنزليّة مدفوعة الأجر تقوم بها النساء في المقام الأول، وعادةً ما تكون منخفضة الدّخل، وبسبب أوجه القصور القانونية والتنفيذية، يتّسمُ هذا العمل بعدم الاستقرار وانخفاض الأجور وانعدام الأمن الوظيفيّ وغياب الحماية الاجتماعيّة وارتفاع خطر الاعتداء الجسديّ على العاملات.

مصطلحات خاصة بالاقتصاد السياسي (النسويّ)

تحليل توزيع المنافع العامة (Public Expenditure Analysis)

تحليل توزيع المنافع العامة هو منهجيةٌ تُستخدم لحساب توزيع الإنفاق العام بين المجموعات الديموغرافيّة المُختلفة، مثل النساء والرجال والفئات المُهمَّشة، تعتمد هذه الطريقة على تخصيص الإعانات العامة لكل وحدةٍ مستفيدة (مثل الإنفاق لكلّ طالبٍ في قطاع التعليم) وفقًا لمعدّلات استخدام الأفراد للخدمات العامة[389][390].

يساعد هذا التحليل في تحديد مدى استهداف الخدمات العامّة لمجموعاتٍ مُعيَّنة في المجتمع، بما في ذلك النساء والفقراء وسكان مناطق محددة، على سبيل المثال، أظهرت دراساتٌ أُجرِيَت في كينيا خلال عامي 1993-1992 أن الإنفاق العام على التعليم وفّرَ إعانةً سنويّةً قدرها 605 شلنات كينيّة للفرد، لكن هذه الإعانة استفاد منها الذكور بمعدل 670 شلناً في المتوسط، بينما حصلت الإناث على 543 شلناً فقط، وأظهرت دراساتٌ مُماثلة في المكسيك أن الفجوة بين الأولاد والبنات كانت أقلّ حدة، بينما في باكستان كان الفارق أكثر من الضعف لصالح الأولاد[391] [392].

غالبًا ما يكون التَحيُّز الجندري في توزيع المنافع العامة أكثر وضوحًا بين الفئات منخفضة الدَّخل[393]، يركّز الاقتصاد النسويّ على أهميّة تحليل توزيع المنافع العامة من منظورٍ جندري لضمان أن تكون السياسات العامّة مستجيبةً لاحتياجات النساء والفئات المُهمَّشة، ويدعو إلى زيادة الشفافيّة لتحسين جمع البيانات المُصنَّفة حسب النّوع الاجتماعيّ لتقييم توزيع المنافع العامة وتصميم سياساتٍ مُستجيبةٍ للنّوع الاجتماعيّ لضمان أن تستهدف الخدمات العامّة النساء والفئات المُهمَّشة بشكلٍ عادل[394].

الموازنات المُستَجيبة للنَّوع الاجتماعيّ (Gender-responsive Budgets)

المُوازنات المُستَجيبَة للنَّوع الاجتماعيّ أو «الموازنات الحسّاسة للنَّوع الاجتماعي»، هي مجموعةٌ من العمليّات والأدوات التي تهدف إلى تقييم تأثير المُوازنات الحكوميّة على النساء والرجال بشكلٍ مُختلف، تعتمد هذه الأدوات على تحليل كيفيّة توزيع الإنفاق العامّ والإيرادات بين الجنسَين، بهدف تعزيز المساواة الجَندَريّة وضمان أن تكون السياسات الماليّة مُستجيبةً لاحتياجات النساء والفئات المُهمَّشة.

تتمركز أهداف الموازنات المُستجيبة للنَّوع الاجتماعي حول تحليل الإنفاق العام وتقييم كيفية توزيع الموارد العامة بين النساء والرجال، كذلك تهدف إلي تحسين السياسات لضمان أن تستهدف السياسات الماليّة احتياجات النساء والفئات المُهمَّشة وتعزيز المساواة لتقليل الفجوات الجَندَريّة في الوصول إلى الخدمات العامّة والموارد الاقتصاديّة[395].

بدأت أولى مبادرات المُوازنات المُستَجيبَة للنَّوع الاجتماعيّ في أستراليا عام 1984، عندما أطلقت الحكومة الفيدراليّة «موازنة المرأة»، في عام 1995، تبنَّت جنوب إفريقيا مبادرةً مماثلة، والتي أصبحت جزءًا من السياسة الحُكوميّة بحلول عام 1997، منذ ذلك الحين، طُبِّقَت هذه الأدوات في دولٍ مثل كندا وتنزانيا والمملكة المتحدة وزيمبابوي [396].
حُدِّدَت مجموعةٌ من الأدوات المُحتَمَلة لاستخدامها في تحليل المُوازنات الحسّاسة للجندر، ومنها: التقييمات السياساتيّة الواعية للجندر، وتحليل المُستفيدين المصنَّف بحسب الجندر، وتحليل توزيع الإنفاق العام وفق الجندر، وتحليل العبء الضريبي وفق الجندر، وتحليل تأثير الموازنة على استخدام الوقت، بالإضافة إلى إدماج الجندر في أُطُر السياسات الاقتصاديّة متوسّطة الأجل، والبيانات الماليّة الواعية للجندر[397].

حتى الآن، يُعدّ التقييم السياساتيُّ الواعي للجندر التقنية الأكثر استخدامًا، حيث يتضمَّن تحديد القضايا الجَندَريّة الصريحة والضمنيّة داخل القطاعات أو البرامج المُختلفة، وتحليل توزيع الموارد المُرتبط بها، وتقييم ما إذا كانت السياسات والتخصيصات الحاليّة ستؤدي إلى استمرار التفاوتات بين الرجال والنساء أو الحدّ منها.

يتطلب تحليل المُوازنات الحسّاسة للجندر بياناتٍ لتقييم المُدخلات (مثل تخصيصات المُوازنة أو الموارد البشريّة)، والمُخرَجَات (مثل عدد المُستفيدين)، والنتائج (مثل تحسين الصحة والتعليم وإتاحة الوقت)، ويتطلب ذلك بياناتٍ مُصنَّفةً حسب الجندر، تشمل استخدام الخدمات، وأنماط استخدام الوقت والحالة الصحيّة والتعليميّة وفرص العمل.

يواجه هذا المفهوم بعض الانتقادات باعتباره ممارسةً محاسبيّةً أكثر من كونه أداةً للتغيير الفعليّ، ويرتبط ذلك بنقص الإرادة السياسيَّة، وعدم وضوح الأُطُر السياساتيّة، والتحديات في دمجه ضمن أنظمة الإدارة الماليَّة الأوسع، لتحقيق إمكانيَّات هذا المفهوم بالكامل، يجب تقييم تأثير السياسات على النَّوع الاجتماعي بشكلٍ مستمر والتأكُّد من مُعالجة الفجوات الجَندَريّة كجزءٍ من جهدٍ شاملٍ لتحقيق العدالة الاجتماعيّة[398] .

الضريبة الورديَّة (Pink Tax)

يقصد ب«الضريبة الورديَّة» التفاوت والتكلفة الإضافيّة لأسعار المنتجات الاستهلاكيّة المُوجهة للنساء مقابل تلك المُوجهة للرجال، وترتبط تلك التكلفة الإضافيّة المفروضة على النساء، والتي تُعرف اصطلاحًا بالضريبة، بمجموعةٍ كبيرةٍ من السلع والخدمات أبرزها الألعابُ الموجَّهة للفتيات بالإضافة إلى النظافة الشخصية وشفرات الحلاقة والتنظيف الجافّ وقصّ الشعر والأدوية[399].

والضريبة الوردية هي ضريبةٌ غير مرئيّة أو بمعنىً آخر غير رسميّة كونها تمثِّل تكلفةً إضافيةً لا ضريبةً بالمعنى المفهوم الذي تفرضه أو تراقب عليه السُّلطة التشريعيّة، وفي حين يُنكر البعض وجود هذه الضّريبة ويعتبرون هذا التفاوت -إن وُجد- ناجمًا عن أسباب موضوعية كارتباط هذا التفاوت بالاختلاف بطبيعة النسخة النسائيّة من السلعة أو الخدمة عن نظيرتها المُوجَّهة للرجال، إلا أن «ثمة أدلةً على وجود فروقٍ كبيرةٍ في الأسعار لمنتجاتٍ مُتطابقةٍ عمليًا، أحيانًا، يكون الاختلاف الوحيد هو لون العنصر» [400]. ومثَّلت دراسةٌ حكوميّةٌ صادرةٌ عام 2015 في الولايات المُتّحدة نقطةً فارقةً في تسليط الضَّوء على هذه «الضريبة»، بعدما استخلصت أن «النساء يدفَعنَ

آلاف الدولارات أكثر على مدى حياتهنّ لشراء نفس المُنتجات التي يشتريها الرجال»[401]، وأظهرت الدراسة بناءً على تحليل 800 منتج تقريبًا موجَّه للنساء والرجال من حوالي 100 علامة تجارية أنّ مُنتجات العناية الشخصيّة المُوجَّهة للنساء كانت في المتوسط أعلى سعرًا بنسبة 13% من منتجات الرجال المُماثلة، وكانت الإكسسوارات وملابس البالغين الموجَّهة للنساء أعلى سعرًا بنسبة 7%، 8% على التوالي، وأوضحت أن الفارق في الأسعار في منتجات الأطفال والرُضَّع كان الأقل فيما كان الفارق في منتجات العناية الشخصيّة للبالغين هو الأكبر، بينما كان الفارق في ملابس البالغين والمنتجات الموجَّهة لكبار السنّ يتوسَّط الفئتين اللتين سبقت الإشارة إليهما، ونظرًا لأن مرحلة «البالغ» من حياة المُستهلك تعدّ أطول من أي مرحلةٍ أُخرى من مراحل دورة الحياة، بالإضافة إلى أنها المرحلة التي تشهد أعلى كثافة في استهلاك مُنتجات العناية الشخصيّة، كما تشير الدراسة، تؤدي فروق السعر تلك لتأثيرٍ مُضاعف على مدى حياة النساء.

استراتيجيات التنمية (Development Strategies)

تشير استراتيجيّة التنمية إلى عمليّة صُنع القرار التعاوني التي تهدف إلى الحدّ من الفقر وتعزيز التنمية المُستدامة، وهي تنطوي على إنشاء رؤية جماعيّة وخُطّة عمل لتحسين الحَوكَمة والنموّ الاقتصادي والعمالة والحدّ من الفقر من خلال إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين والنظر في مشاكل التنفيذ[402].

هذه الاستراتيجيات مُتعدّدة الأوجُه وتعتمد على السياق، وتتراوح من التخطيط الإقليمي والحضري إلى نماذج الأعمال المحددة في مختلف الصناعات، يجب أن تكون استراتيجية التنمية الناجحة مُصمّمةً وفقًا للاحتياجات والظروف المحددة للمنطقة أو القطاع الذي تهدف إلى الاستفادة منه، سواءً كان ذلك لتحفيز النموّ الاقتصاديّ وتعزيز التنمية المُستدامة أو تعزيز القدرات التنظيميّة، تؤثر استراتيجيات التنمية على العلاقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة وأولويّات ميزانيّات الحُكومة والآراء المُستقبَلية وتشمل العوامل الحاسمة لنجاح استراتيجيّات التنمية بيئةً اجتماعيّةً واقتصاديةً مُواتية والاستثمار العام والمُمارسات المُستدامة والتنمية التنظيميّة الاستراتيجيّة.

السياسات المُستجيبة للنَّوع الاجتماعي (Gender-responsive Policies)

هي سياساتٌ لمُعالجة احتياجات واهتمامات كلّ أفراد المُجتمع بشكلٍ شامل، من خلال دمج اعتبارات النَّوع الاجتماعيّ في كلّ جانبٍ من جوانب تصميم وتنفيذ السياسات، أي أنها سياساتٌ تضمينيّةٌ مصممةٌ لمُعالجة احتياجات واهتمامات جميع الأفراد على اختلاف هويّاتهم الجَندَريّة، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا المُتطلّبات المُختلفة لمجموعاتٍ فرعيّة ضمن الإطار الأوسع للنَّوع الاجتماعيّ، والتي تتقاطع ضمنها عوامل مختلفة مثل العمر والقدرة الجَسديّة والعقلية والأقلّيات العرقيّة والدينيّة والمجموعات الأصليّة وغير ذلك على سبيل المثال للبرامج التي تطبّق سياسةً مُستجيبةً للنَّوع الاجتماعي، تعمل البرامج على توسيع الخيارات والمهارات والفرص للفتيات المُراهقات المُهمَّشات من خلال تعزيز المهارات التي لا ترتبط عادةً بالأدوار التّقليديّة للفتيات والفتيان، مثل التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات للفتيات أو الرعاية للفتيان، وللتصدّي للحواجز التي تُعيق مشاركتهنّ في التعليم وسوق العمل واتخاذ القرارات المجتمعيّة.

بينما تعتبر السياسات والبرامج المُستَجيبة للنَّوع الاجتماعي فعالةً في مُعالجة التمييز القائم على النَّوع الاجتماعي، فإنها غالبًا ما لا تصل إلى جذور التمييز، بل تعمل على تصميم تدخّلاتٍ مرحليّةٍ لها آثارٌ مباشرةٌ إيجابيّة، والتخفيف من التمييز ضمن المجتمعات أو بيئات العمل إلّا أنها قد تفتقر إلى التخطيط بشكلٍ استراتيجيٍ وطويل الأمد لإزالة جذور التمييز الهيكليّ.

السياسةُ الحسّاسةُ للنَّوع الاجتماعي (Gender-sensitive Policies)

هي نهجٌ يهدف إلى الاعتراف بالفروق والاحتياجات المُختلفة بين الأنواع الاجتماعيّة، وتعترف بعلاقات وديناميّات القوّة المبنيّة على الاختلاف الجندري ومُعالجتها، ولكنها لا تعالج هذه الديناميات بشكلٍ جذري، بل تحاول دمج هذه الديناميات ضمن تصميم السياسات والبرامج[403].

تسعى هذه السياسات إلى تعزيز المساواة والشمولية من خلال تصميم وتنفيذ سياساتٍ تُراعي التأثيرات المُختلفة على الأنواع الاجتماعيّة المُختلفة من نساءٍ ورجال

وغير ذلك، وتجنُّب التَحيُّزات، وضمان أن تكون الحلول مناسبةً لجميع الأفراد.

تاريخيًا، طالبت الحركات النسويّة منذ القرن التاسع عشر بسياساتٍ حساسةٍ للنَّوع الاجتماعي لضمان المُساواة والعدالة الجَندَريّة في جميع القطاعات، بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الأمم المتحدة بشكلٍ كبيرٍ في الدّفع نحو هذه السياسات من خلال هيئاتٍ مثل هيئة الأُمَم المُتّحدة للمرأة ، التي تأسّست لتعزيز حقوق النساء والفتيات، كما لعبت المُنظَّمات غير الحكوميّة، دوراً مهماً في الضغط من أجل إدماج اعتبارات النَّوع الاجتماعي في السياسات العامّة في العمل والخدمات والتعليم والصحة والاستجابة للكوارث، من الأمثلة العملية على برامج حساسة للنَّوع الاجتماعي: برامجٌ تهدف إلى توسيع الخيارات والمهارات والفرص للفتيات المراهقات ومُعالجة الحواجز التي تعيق مشاركتهنّ في التعليم وسوق العمل واتخاذ القرارات المجتمعيّة لصالح الفتيات المُراهقات المُهمَّشات.

تتعرض السياسات والبرامج الحسّاسة للنَّوع الاجتماعي للانتقاد بسبب تقديمها حلولًا سطحية دون معالجة الجذور العميقة للتفاوتات، قد تُساهم في التخفيف من حدَّة التمييز دون السعي بشكلٍ كافٍ إلى تغيير الهياكل الاجتماعيّة والأنظمة التي تكرّسُ التفاوتات بين الأنواع الاجتماعيّة، مما يجعلها أقلّ فعاليةً في تحقيق تغييرٍ حقيقيٍ ومُستدام.[404]

سياسات النَّوع الاجتماعي التحويليّة (Gender Transformative Approaches)

هي استراتيجياتٌ تهدف إلى تحقيق تحوُّلاتٍ مجتمعيةٍ للوصول للعدالة الجَندَريّة، من خلال إعادة تشكيل الديناميات والنُظُم الاجتماعيّة والعلاقات السلطويّة، تسعى هذه السياسات إلى إعادة توزيع الموارد والتوقُّعات والمسؤوليّات بين النساء والرجال، وتحدّي الأدوار التّقليديّة المُخصَّصَة للرجال والنساء والهويات غير الثنائيّة أيضًا، لا يقتصر هذا النهج على معالجةٍ فوريّةٍ للفجوات الجَندَريّة، بل يعمل على تغيير الهياكل الأساسيّة التي تُعزِّزُ هذه الفجوات [405].

تكمُن أهمية هذا النّهج في قدرته على معالجة وإصلاح النُظُم المجتمعيّة التمييزيّة المُتجذّرة والهياكل السلطويّة التي تُحافظ على التمييز الجندريّ المُمَنهج، وعلى عكس النهج الحساسة أو المُستجيبة للنَّوع الاجتماعي، التي قد تركز على تلبية الفروقات أو معالجة الاحتياجات المُحدّدة، تركّز النهج التحويليّة على النتائج الاستراتيجيّة وتشمل هذه النتائج إعادة تعريف النُظُم الاجتماعيّة، وتغيير الهياكل السلطويّة وتغيير مواقف المجتمع تجاه العدالة الجَندَريّة[406].

مثالٌ على برنامجٍ تحويليٍ للنَّوع الاجتماعيّ: تمكين الفتيات المُراهقات المُهمَّشات من الوصول للموارد الاجتماعيّة والصحيّة والمعرفيّة والاقتصاديّة، وتعزيز استقلاليتهنّ وسيطرتهنَّ على أجسادهنَ وهوياتهنّ الجَندَريّة وخيارات حياتهنَّ، تعمل البرامج على إشراك الفتيات المُراهقات المُهمَّشات كصانعاتٍ للتغيير على المستويات الفردية والمجتمعية والهيكلية، وتقوم البرامج بإجراء استثماراتٍ مخصصةٍ لتصحيح الفوارق الأساسية بين الفتيات والفتيان، وإزالة الحواجز وتوسيع الخيارات والفرص والوصول إلى بناء المهارات والتعليم الجنسي الشامل للجميع، من خلال جهودٍ مخصصةٍ لتحدي النُظُم والقيود المفروضة على المُراهقين والمُراهقات.

نلاحظ كيف تطوَّر نهج البرنامج إذا ما قارنّاه مع سابقه في النهج المستجيبة والحساسة، ليركز على جعل الفتيات بذاتهنّ صانعات للتغيير، والعمل على تصحيح النظم الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي تسبب التنميط والتميز القائم على النَّوع الجندري للفتيات والفتيان أيضًا.

المؤسسات الماليَّة الدولية (International Financial Institutions)

يشير هذا المصطلح إلى المؤسسات الماليَّة التي يكون المساهمون فيها أكثر من دولةٍ واحدة، المؤسَّستان الماليَّتان الدوليتان الرئيسيتان هما مؤسستا بريتون وودز: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكلاهما مؤسستان أُنشئتا بعد الحرب العالمية الثانية في عام 1944 من خلال مؤتمر بريتون وودز، وكانت مهمة البنك الدولي في ذلك الوقت تمويل إعادة إعمار أوروبا، في حين كان الصندوق مسؤولًا عن الحفاظ على نظام الصّرف بالذهب.

ومع إعادة إعمار أوروبا وإنهاء نيكسون لنظام الصّرف بالذهب في عام 1971، اضطرت المؤسستان التوأم إلى إيجاد مهامٍ جديدةٍ تستثمران فيها أموالهما، وقد وجداها في

التنمية، فالبنك يموّل الآن مشاريع التنمية بشكلٍ رئيسي في بلدان الجنوب، بينما يقدم الصندوق قروضًا منخفضة الفائدة للحكومات لتلبية احتياجاتها الماليّة العامّة. ويأتي كل من تمويل البنك والصندوق بشروطٍ يجب على البلدان الوفاء بها، وتعتمد هذه المشروطيات على نموذجٍ نيوليبرالي يقوم على فرض تخفيضاتٍ تقشفيةٍ في الإنفاق العام، وزيادة الضرائب غير المباشرة وخفض الضرائب على الأثرياء، وتؤثر هذه السياسات على الأُسَر ذات الدَّخل المنخفض أكثر من غيرها، وتتحمل النساء العبء الأكبر[407] .

أولًا، النساء أكثر تأثراً بالتخفيضات في الخدمات العامة الاجتماعيّة لأنهن أكثر فقرًا، وثانيًا، تعمل النساء بشكل غير متناسبٍ في القطاع العامّ ويُواجهن تمييزًا منهجيًا ضدهنّ في القطاع الخاص، وعلى هذا النحو، تتأثر النساء بشكلٍ غير متناسبٍ بتخفيضات الأجور العامّة وتجميد التوظيف، مما يُجبرهنَّ على البطالة أو الخروج من القوى العاملة المنظمة، ثالثًا، نظرًا لكونهنَّ مقدمات الرعاية، يُتوقع من النساء أن يعوّضنَ عن نقص الوصول إلى خدمات الرعاية العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم من خلال القيام بساعاتٍ أكثر من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وبالتالي، تعمل النساء كمُمتَصّاتٍ للصدمات لتدابير التقشف من خلال تحمل عبء ثلاثي[408] .

التجارة الدولية (International Trade)

التجارة الدولية هي تبادل السلع والخدمات من خلال الصادرات والواردات، بين الدول وعبر الحدود الدولية، الواردات هي السلع أو الخدمات التي تُجلَبُ إلى بلدٍ ما، والصادرات هي السلع والخدمات التي يتم إرسالها إلى بلدان أخرى، تهدف البلدان عادةً إلى أن يكون صافي صادراتها موجبًا، بمعنى أنها تسعى أن تصدِّر أكثر مما تستورد.

قد تكون الواردات مرغوبةً إذا كانت تأتي بتكلفةٍ أرخص وجودةٍ أفضل من المُنافس المحلي (وعندها يكون لبلد المنشأ ميزةٌ نسبيةٌ على البلد المستورِد) وقد تعزز القوة الشرائية للأفراد والأُسَر المعيشية، ومع ذلك، قد ترغب الحكومة في حماية الصناعات المحلية لعددٍ من الأسباب بما في ذلك تحقيق السيادة الغذائية أو تعزيز صناعةٍ جديدة، وللقيام بذلك، قد ترفع الرسوم الجمركيّة (الضرائب على الواردات) على بعض السلع والخدمات، غير أن النماذج والسياسات الاقتصاديّة النيوليبرالية لم تشجّع استخدام التعريفات الجمركيّة وغيرها من التدابير الحمائيّة وأحيانًا عاقبت عليها، وذلك من خلال مؤسساتٍ مثل منظمة التجارة العالميّة، وتسعى هذه الأخيرة إلى وضع قواعد للتجارة الدولية لتسهيل تبادل السلع والخدمات عبر الحدود الدولية[409].

تقدم النظرية النسويّة نقدًا للنظام التجاريّ الدوليّ الحاليّ، مستشهدةً بظروف العمل غير الآمنة في دول الجنوب نتيجة التنافسية العالمية في مجال التصنيع، وإساءة استخدام حقوق النشر وبراءات الاختراع التي تمنع دول الجنوب من الحصول على سلعٍ مثل النسخ الجنيسة من العقاقير والأدوية المنقذة للحياة، وتشمل الانتقادات أيضًا الاستخدام غير العادل للدعم المالي والتحفيزات الضريبيّة والحواجز غير الجمركيّة من قبل دول الشمال لحماية الإنتاج المحلي ولمنع دول الجنوب من الوصول إلى أسواقها، والتحكيم غير العادل في عقود التجارة الدولية في منظمة التجارة العالمية، مما يمنع دول الجنوب من الحصول على تعويضاتٍ عن الأضرار التي ألحَقَتها الشركات مُتعددة الجنسيات.

السياسة الضريبيَّة والعدالة على أساس النَّوع الاجتماعي (Tax Policy and Gender Equality)

يعود الربط بين السياسة الضريبية والعدالة على أساس النَّوع الاجتماعي إلى ما ترتبط به القواعد المعمُول بها ضريبيًا بصورةٍ عامة بتكريس انعدام العدالة الاقتصاديّة المُرتبطة باختلاف النَّوع الاجتماعي، وتقوم دراسة تلك العلاقة على توضيح الفارق بين التمييز الجندريّ الصَّريح في النظام الضريبيّ من ناحية، والتَحيُّز الضمني ضد النساء في النظام الضريبي من ناحيةٍ أُخرى[410].

ويقوم التمييز الجندريّ الصريح في النظام الضريبي على الأحكام القانونية التي تُعامل الرجال والنساء بشكلٍ مُختلف، وهو ما يحدث عادةً عندما يخصّص النظام الضريبيّ الإعفاءات المُرتبطة بإعالة الأطفال بأحد الأبوين دونًا عن الآخر وفي المقابل، يقوم التَحيُّز الضمني ضد النساء على التقاطع بين التشريع الضريبي من ناحيةٍ والعلاقات القائمة على النَّوع الاجتماعي والأعراق والسلوك الاقتصادي للجنسين من ناحيةٍ أخرى.

وتعد ضرائب الاستهلاك من الأمثلة الواضحة على هذا النمط من التَحيُّز الضمني ضد النساء، إذ يؤدي فرض تلك الضرائب على خدماتٍ مثل رعاية الأطفال إلى زيادة التوجُّه لإنتاج هذه الخدمات في المنزل بدلًا من شرائها من الأسواق، وخاصةً بالنسبة للأُسَر ذات الدَّخل المنخفض، ويؤدي هذا التوجه الذي يضيف المزيد من الأعباء على النساء بصورةٍ خاصة لخروجهنّ من سوق العمل.

كما يتضح هذا النمط من التَحيُّز الضمني في حالة الضرائب على الدَّخل الرأسمالي وعلى الثروة، إذ تتضمن سياسة الضرائب المُنخفضة عمومًا على هذا الوعاء الضريبيّ تجاوزًا لا لمقتضيات توزيع الدَّخل بين الطبقات فقط، بل أيضًا لمقتضيات العدالة والمساواة الجَندَريّة، لأن مساحة اللامساواة الجَندَريّة فيما يتعلق بالدُّخول الرأسماليَّة والثروة تبدو أكثر حدةً من غيرها من أنماط الدَّخل.

وفي المقابل، تعالج الضرائب التصاعديَّة والتي تتَّسم بالعدالة عمومًا بعض جوانب عدم العدالة الاقتصاديّة القائمة على النَّوع الاجتماعي لأن الضرائب التصاعُديَّة بطبيعتها تسمح بأعباءٍ ضريبيةٍ أكبر على الشرائح الأعلى من الدَّخل وهي الشرائح التي يُسيطر عليها الرجال بطبيعة الحال، في ظلّ الميل العام لانخفاض دخول النساء من العمل بصورةٍ خاصةٍ قياسًا بالرجال.[411]

سياسة الديون (Debt Management Policy)

سياسة الدُّيون هي قواعد الاقتراض لدولةٍ أو لحكومةٍ محلية، وهو ما يتصل أيضًا بإدارة الديون وهو ما يشمل سداد الديون وإدارة المخاطر المرتبطة بها، وإدارتها بشكل مسؤول، وضمان الاستقرار وتخفيض تكاليف الاقتراض، وهو ما يعدُّ ضروريًا لمنع الأزمات الماليَّة والحفاظ على الوضع الاقتصادي للبلاد.

وتواجه بلدان الجنوب العالمي تفاقم أزمة الديون المُتنامية التي تفاقمت إلى حدٍ كبيرٍ بسبب الآثار الاقتصاديّة لجائحة كوفيد19- وتأثيرات الحرب الروسية على أوكرانيا بما تضمَّنَتهُ من تشديد السياسات النقديَّة من قبل الولايات المتحدة بالذات في مواجهة الموجة التضخميّة.[412]

وتُنظِّرُ النسويّة للدَّين العام واستفحاله وما يترتب عليه من مشروطيّاتٍ و من تقشُّفٍ مالي، باعتبارها ذات خطرٍ خاصٍ على النساء والفتيات، على سبيل المثال، تتأثر النساء بشكلٍ مباشر من تخفيض الإنفاق العام على برامج الرعاية الصحيّة للأمهات والأطفال، وكذلك على الخدمات الحيويّة للناجيات من العُنف ضد المرأة، وبسبب الفوارق الاقتصاديّة الناتجة عن عدم المساواة القائمة على النَّوع الاجتماعي، تتأثر النساء أكثر من الرجال بتخفيضات برامج الحماية الاجتماعيّة، حيث تميل النساء إلى أن يكُنَّ مُمَثلات بشكل أكبر في الأعمال ذات الدَّخل المنخفض التي تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على هذا الدعم والخدمات.

وكانت الحركة النسويّة وخاصةً في أمريكا اللّاتينيَّة قد بدأت منذ الثمانينيّات وبداية التسعينيّات، في النظر إلى تأثير سياسات الاقتصاد الكليّ -ومنها سياسة الدين العام- باعتبارها غير محايدةٍ على مُستوى النَّوع الاجتماعي، أو بعبارةٍ أخرى، باعتبارها سياساتٍ لا تؤثر على الرجال والنساء بشكلٍ متساوٍ.

تجسَّد هذا التوجُّه بوضوحٍ في المؤتمر العالميّ الرابع للمرأة في بيكين 1995، حيث ذُكرت بشكلٍ صريح الديونُ الخارجية والسياسات الاقتصاديّة «الأورثوذكسية» كتهديداتٍ لحقوق المرآة، وصولًا للدعوة لتخفيف عبء الديون على الدول الطرفيّة المُثقَلة بالديون[413]

مناهج البحث النسويّ في علوم الاقتصاد

مناهج البحث النسويّ في علوم الاقتصاد هي طرق وأساليب تحليلية تُستخدم لدراسة القضايا الاقتصاديّة من منظور يراعي النَّوع الاجتماعي ويسعى إلى كشف وتحليل عدم المساواة الجَندَريّة، وتختلف هذه المناهج عن الأساليب التّقليديّة في الاقتصاد من حيث تركيزها على تجارب النساء والفئات المهمشة، وتحليلها للهياكل الاجتماعيّة والسياسيَّة التي تعزز التمييز الجندري.

كذلك تُعطي منهجيات البحث النسويّ الأولوية لفهم كيفية تأثير الأدوار الجَندَريّة على التجارب الاقتصاديّة للأفراد وتأخذ في الاعتبار العوامل المتقاطعة مثل العرق، الطبقة، والموقع الجغرافي، والتي تؤثر على تجارب النساء بشكل مختلف[414].

تستخدم النسويّات أنواع متنوعة من مناهج البحث النسويّ منها الكمي[415]، والنّوعي[416]، والمختلط (كمي ونوعي)، والنهج التشاركي حيث يشجع على مشاركة النساء في عملية البحث، مما يضمن أن تعكس النتائج احتياجاتهن وتجاربهن الحقيقية[417].

البحث النسويّ النّوعي (Feminist Qualitative Research)

مقاربة البحث النّوعي النسويّ تبدأ بفهم أن جميع المعرفة متواجدة في أجساد وذوات الناس، وخاصة المجموعات المهمشة تاريخيًا، وأنّ الإنسان صاحب أو صاحبة القضيّة هو المصدر الأوّلي للمعرفة، في الاقتصاد النسويّ، تعتبر أساليب البحث النّوعي حاسمة لأنها تتيح استكشافاً عميقاً لتجارب ووجهات نظر المجموعات والأفراد المختلفة، تساعد هذه المقاربة على كشف الديناميات الجَندَريّة في الأنظمة الاقتصاديّة، مما يوفر فهماً أكثر شمولاً للواقع الاقتصادي ويسهم في تطوير السياسات التي تعزز العدالة الجَندَريّة.
للوصول إلى مقاربة البحث النّوعي، يجب استخدام مناهج بحث نوعية، وقد تم تطوير العديد منها لاستكشاف وفهم الظواهر الاجتماعيّة المعقدة. تعطي هذه المناهج الأولوية لدراسة الظواهر في سياقاتها الطبيعية، مع التركيز على المعاني والتجارب ووجهات نظر المشاركين والمشاركات[418] .

يوجد عدّة طرق بحث نوعية لتجميع البيانات، منها:

- الملاحظة: تسجيل ما شاهدته أو سمعته أو واجهته في ملاحظات ميدانية مفصلة.
- المقابلات الفرديّة: التي تطرح فيها أسئلة مفتوحة بشكل شخصي على الشخصيّة المشاركة في البحث بطريقة حوارية.
- مجموعات النقاش المركزة: يتم فيها طرح أسئلة وإثارة النقاش بين مجموعة من الأشخاص.
- استبيانات نوعيّة: توزيع استبيانات تحتوي على أسئلة مفتوحة.
- دراسات الحالة: تُوفر تحليلات متعمقة لحالات فردية أو مجتمعية.
- مصادر بحثيّة ثانويّة: جمع البيانات الموجودة في شكل نصوص، صور، تسجيلات صوتية أو فيديو، إلخ.

يجب أن تكون طرق البحث النّوعيّة مصحوبة بأخلاقيات بحثيّة معيّنة. في البحث النسويّ، تُفهم الأخلاقيات كعملية تبادليّة وإنسانيّة بدلاً من كونها مجرد متطلبات بيروقراطية تتحدّى هذه المُقاربة الأخلاقيّة، علاقات القوّة التّقليديّة بين الجهة الباحثة والمشاركات والمشاركين وتركّز على فهم تأثير هذه الهيكليات والعلاقات على موضوع ونتائج البحث[419].

استطلاعات استخدام الوقت (Time-use Surveys)

استطلاعات استخدام الوقت هي أدوات بحثية تُستخدم لجمع بيانات مفصلة عن كيفية قضاء الأفراد لوقتهم خلال اليوم. تُسجل هذه الاستطلاعات الأنشطة التي يقوم بها الأشخاص، مثل العمل المدفوع، العمل غير المدفوع (مثل الأعمال المَنزليّة ورعاية الأطفال)، الترفيه، والنوم. تُعتبر هذه الاستطلاعات مهمة لفهم كيفية توزيع الوقت بين الأنشطة المختلفة، خاصةً بين الرجال والنساء، وكيفيّة تأثير ذلك على الرفاهية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

ساهمت استطلاعات استخدام الوقت في تسليط الضّوء على المساهمات الاقتصاديّة غير المرئية للنساء، مثل الأعمال المَنزليّة ورعاية الأطفال. هذا ساعد في دفع السياسات التي تعترف بقيمة العمل غير المدفوع وتدعم إعادة توزيع أكثر إنصافًا للأعباء المَنزليّة بين الجنسين[420] .

اليوميات الماليّة (Financial Diaries)

تشير اليوميات الماليّة إلى منهجية بحثية تُستخدم لجمع بيانات تفصيلية حول العادات الماليّة للأفراد أو الأسر على مدار فترة زمنية محددة، تعتمد هذه الطريقة على تسجيل جميع المعاملات الماليّة اليومية، بما في ذلك الدّخل والإنفاق والادخار والاقتراض، مما يوفر نظرةً دقيقةً على أنماط السلوك المالي والتحديات الاقتصاديّة التي يواجهها الأفراد، وتُعد هذه المنهجية حديثة نسبيًا[421].

ظهرت اليوميات الماليّة كأداة بحثية في أوائل القرن العشرين، لكنها اكتسبت أهمية متزايدة في العقود الأخيرة مع تطور الدراسات الاقتصاديّة السلوكية والاهتمام

بفهم الفقر والهشاشة الماليّة بطرق أكثر تفصيلًا، ومن أشهر التطبيقات المبكرة لهذه المنهجية في اقتصاديات النساء، الدراسة التي أجرتها الباحثة مود بيمبر ريفز (Maud Pember Reeves) عام 1913، والتي نُشرت في كتاب (Round About a Pound a Week)، يتناول الكتاب أوضاع الأسر العاملة في لندن في أوائل القرن العشرين، مع التركيز على الاقتصاد المنزلي والتغذية ورعاية الأطفال والفقر، وقد استند إلى أبحاث مجموعة فابيان النسائية (Fabian Women's Group)، التي درست أوضاع الأسر في منطقة لامبث، حيث كان متوسط دخل الرجال آنذاك حوالي جنيه إسترليني واحد أسبوعيًا.

ترى الاقتصاديات النسويّات أن Round About a Pound a Week يُعدّ نقدًا مبكرًا للاقتصاد السائد، الذي تجاهل العمل غير مدفوع الأجر للنساء ومساهمتهنّ في بقاء الأسر، كما يفضح الكتاب القصور في النماذج الاقتصاديّة التّقليديّة التي تفترض أن الأفراد يتخذون قرارات ماليّة قائمة على العقلانية والمصلحة الذاتية، إذ يُظهر كيف أن النساء العاملات كنّ يتخذن قرارات اقتصادية متأثرة بالاعتبارات الأخلاقية والاجتماعيّة، وليس فقط بالمنطق الاقتصادي البحت.

ورغم أن اليوميات الماليّة ظلت أداةً غير مستخدمة على نطاق واسع في الاقتصاد النسويّ، فقد استكشفتها فاطمة إبراهيم في أطروحتها للدكتوراه في العام 2024، حيث سعت إلى فهم الأوضاع الاقتصاديّة للنساء اللاجئات في بريطانيا وتأثير سياسات اللجوء والرفاه الاجتماعي عليهن، وخلصت إبراهيم إلى أن منهجية اليوميات الماليّة يمكن أن تكشف عن الفجوات الماليّة الجَندَريّة التي لا تعكسها البيانات الاقتصاديّة التّقليديّة، فمن خلال تحليل كيفية إنفاق النساء والرجال للأموال، ومدى تمكنهنّ من الوصول إلى الموارد الماليّة، يمكن التوصّل إلى فهمٍ أعمق للعوائق الاقتصاديّة التي تواجه النساء، وكيفيّة تعاملهنّ مع الأزمات الاقتصاديّة، وتأثير مسؤوليات الرعاية على قراراتهن الماليّة، وهذا ما يجعل اليوميات الماليّة أداةً بحثيةً مهمة في تصميم سياسات اقتصادية أكثر إنصافًا من منظور جندري.

نهج القدرة (Capability Approach)

نهج القدرة هو إطارٌ نظريٌ طوّره الاقتصادي والفيلسوف أمارتيا سن لقياس الرفاهية والتنمية البشرية، يركز هذا النهج على ما يمكن للأفراد تحقيقه (قدراتهم) بدلًا من التركيز فقط على الموارد المادية أو الدَّخل، بمعنى آخر، يُقيّم النهج الرفاهية بناءً على حريات الأفراد وقدراتهم على عيش حياةٍ ذات قيمة، وليس فقط على أساس ما يمتلكونه من أموالٍ أو سِلَع.

من المفاهيم الأساسية في نهج القدرة:

- القدرات (Capabilities): الإمكانيات التي يتمتع بها الفرد لتحقيق ما يعتبره حياةً جيّدة، مثل الصحة الجيدة والتعليم والمشاركة المجتمعية.
- الوظائف (Functionings): النتائج الفعلية التي يحققها الفرد، مثل أن يكون صحيًا، متعلمًا، أو مُشاركًا في المجتمع.
- الحرية: قدرة الفرد على الاختيار بين طرق عيش مختلفة بناءً على قيمه واحتياجاته.

يُستخدم نهج القدرة لتقييم الفقر ليس فقط من حيث الدَّخل، ولكن أيضًا من حيث الحرمان من القدرات الأساسية مثل الصحة والتعليم و يُعتبر أساسًا لتقارير التنمية البشريّة الصادرة عن الأُمم المتّحدة، والتي تقيس التقدم في مجالات مثل التعليم والصحة ومستوى المعيشة وكذلك يساعد في تصميم سياسات تعزز المساواة وتمكين الفئات المهمشة، مثل النساء والأقلّيات.

رغم أن نهج القدرة يُعتبر تقدميًا مقارنةً بالنماذج الاقتصاديّة التّقليديّة، إلا أنه تعرض لانتقاداتٍ من قبل الاقتصاديات النسويّات، جادلنَ بأنّ النهج لا يعالج بشكل كافٍ القيود الهيكليّة التي تُواجهها النساء، مثل التمييز الجندريّ والأدوار الاجتماعيّة التّقليديّة، على سبيل المثال، قد تتمتع المرأة بالقدرة على العمل، ولكنها تُحرم من هذه الفرصة بسبب التمييز في سوق العمل[422] .

وعليه، قامت الفيلسوفة مارثا نوسباوم بتوسيع نهج القدرة ليشمل قائمة محددة من القدرات الأساسية التي تعتبر ضرورية لتحقيق حياة كريمة، مثل الصحة والتعليم والمشاركة السياسيّة والتحرر من العنف، تُعتبر هذه القائمة أداةً مهمةً لتصميم سياساتٍ تعزّز المساواة الجَندَريّة وتمكين النساء[423].

البحث التشاركي (Participatory Research)

هو نهجٌ بحثيٌّ تعاونيٌ يشرك بشكلٍ مباشرٍ المتأثرين والمُتأثرات بالقضية التي تُدرَس، ويعاملهم كمساهمين ومساهمات فاعلين وفاعلات وليس كمواضيع ثانوية، تأثرت الأبحاث التشاركية التي ظهرت في النصف الأخير من القرن العشرين بالحركات المجتمعية نحو تحقيق المساواة للنساء والأقليات العرقية، فضلاً عن المخاوف المتزايدة بشأن تأثير ديناميكيات السلطة بين الباحثين والباحثات والمشاركين والمشاركات على نتائج البحث[424]، أدت هذه التطورات إلى إنشاء أساليب بحثٍ تشاركيّة لمعالجة الحواجز الهرميّة وضمان شراكاتٍ أكثر إنصافًا بين الباحثين والباحثات والمجتمعات المحلية، تطورت مناهج محددة، مثل البحث الإجرائي التشاركي [425]، لتمكين المشاركين والمشاركات وتعزيز الأبحاث التي تهدف إلى إحداث تغييرٍ قابلٍ للتنفيذ، تكمن قوة الأبحاث التشاركية في قدرتها على توليد أبحاث ذات صلة بسياقات العالم الحقيقي، وإشراك أصحاب وصاحبات المصلحة، وتحسين جودة البحث من خلال مزج الخبرة النظريّة بالتجارب المُعاشة[426].

مثال على الأبحاث التشاركية في الاقتصاد النسويّ يمكن رؤيته في المشاريع التي تهدف إلى فهم ومعالجة الآثار الجَندَريّة للسياسات الاقتصاديّة، مثل أن تتعاون الباحثات مع تعاونيّات نسائية ومنظمات محليّة لدراسة آثار عمل النساء غير مدفوع الأجر عليهنّ، تعمل الباحثات عن كثبٍ مع النساء اللواتي عانَينَ من هذه المصاعب الاقتصاديّة بشكلٍ مباشر، وتشاركنهنّ في صياغة أسئلة البحث وجمع البيانات وتحليل النتائج، يتيح هذا النهج فهمًا دقيقًا لكيفيّة تأثير السياسات الاقتصاديّة على النساء بشكلٍ غير متناسب، مع تمكين المشاركات من خلال تقييم تجاربهنّ الحيّة كبياناتٍ مهمة، وتساهم في تقديم رؤىً لصانعي وصانعات السياسات، وتعزز جهود المناصرة المحلية الرامية إلى إصلاح السياسات الاقتصاديّة لتكون أكثر شمولًا للنّوع الاجتماعي.

مؤشرات الجندر (Gender Iindicators)

مؤشرات الجندر هي أدواتٌ كميةٌ أو نوعيةٌ تُستخدم لتقييم وتعزيز العدالة الجَندَريّة وتمكين الفئات المُهمشة عبر مختلف القطاعات مثل التعليم والصحة والاقتصاد، وتُعتبر هذه المؤشرات أساسيةً لتصميم السياسات وتتبع التقدم ومحاسبة الأطراف المعنيّة على تحقيق المساواة الجَندَريّة.

مؤشرات الجندر منها المؤشرات الكمية ومنها النّوعية، تعتمد المؤشرات الكمية على البيانات الإحصائيّة، مثل فجوات الأجور القائمة على النّوع الاجتماعي، نسب مشاركة النساء في سوق العمل، أو معدلات التحاق الفتيات بالتعليم، وتُستخدم هذه المؤشرات لرصد التقدم بشكل موضوعيّ وتوفير بياناتٍ قابلةٍ للقياس، بينما تركّز المؤشرات النّوعية على التجارب الشخصية والعوامل الثقافيّة وديناميات السلطة التي لا يمكن قياسها بالأرقام وحدها، على سبيل المثال، تُستخدم المقابلات والاستبيانات لفهم تجارب النساء مع التمييز أو العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ[427].

بدأ تطوير مؤشرات الجندر في السبعينيّات والثمانينيّات مع زيادة الوعي العالميّ بالاختلافات الجَندَريّة وانتشار الحركات النسويّة المُطالبة بحقوق النساء، اليوم، أصبحت هذه المؤشرات جزءًا لا يتجزأ من الأُطُر الدوليّة مثل أهداف التنمية المُستدامة (SDGs)، خاصةً الهدف الخامس الذي يُركّز على تحقيق المساواة الجَندَريّة وتمكين النساء والفتيات[428].

تمكّن مؤشرات الجندر من رصد التقدُّم بشكلٍ أفضل، وتسلّط الضَّوء على الفجوات الجَندَريّة، وتوفّرُ بياناتٍ حيويةً لاتّخاذ القرارات، على سبيل المثال، تكشف عن الفجوات في مستويات التعليم بين الأولاد والبنات، ومشاركة النساء في السياسة، وانتشار العنف القائم على الجنس، بالإضافة إلى ذلك، تساعد هذه المؤشرات في تعزيز السياسات المُستجيبة للجندر، مما يضمن أخذ تجارب كلٍ من الرجال والنساء في الاعتبار في جميع المجالات.

المؤشرات الكميّة للجندر وحدها ليست كافيةً لرصد القضايا المُتعلقة بالاختلافات الجَندَريّة بشكلٍ كامل، بينما توفر بيانات عددية أساسية، مثل معدلات التوظيف أو أرقام تسجيل الطلاب والطالبات، قد تتجاهل عوامل سياقية هامة وتجارب ذاتية وديناميات اجتماعيّة معقدة، ينتقد بعض النُّقاد والناقدات بأن قضايا التمييز القائم على النّوع الاجتماعي غالباً ما تنطوي على معايير اجتماعيّة معقدة وعلاقات السلطة ومواقف لا يمكن قياسها بشكل كافٍ بالأرقام وحدها، المؤشرات النّوعية ضرورية لتكملة البيانات الكمية، حيث تلتقط التجارب الشخصية والمواقف والعوامل الثقافيّة، مما يوفر فهمًا أكثر شمولاً للفجوات الجَندَريّة [429].

الخاتمة

نتمنى أن تكونوا قد استمتعتن/م بقراءة هذا الكتاب وأن تكونوا قد وجدتن/م الروابط الكثيرة والمتداخلة بين القضايا المتعلقة بالاقتصاد النسوي وحيواتكن/م، إن كان على الصعيد الشخصي أو العملي أو النضالي، كما نرجو أنها حفّزت لديكن/م فضولاً أو رغبةً بالاستكشاف والغوص أكثر في المفاهيم والنظريات المطروحة والربط بينها وبين واقعكن/م المعاش.

كما تبيّن لكن/م خلال الكتاب، فإن مجال الاقتصاد النسوي متعدد الأوجه، كما أنه يحتوي على عدة توجهات ونظريات وطروحات- كلها تتطور باستمرار مع التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحصل من حولنا، سعينا لأن نعرض لكن/م أهم الجوانب المتعلقة بالاقتصاد النسوي ولكن هناك دائمًا مجال للتعمق أكثر في المواضيع والقضايا التي ذكرناها في هذا الكتاب، لذا نتمنى أن يكون الكتاب نقطة انطلاق لكن/م وأن يكون محتواه قد حفزكن/م لكي تبدأن/تبدأوا رحلة ثرية من التعلم والتخصص في هذا المجال، أما لأولئك المختصّين والمختصّات فهذه فرصتنا لدعوتكن/م للمساهمة في إثراء المحتوى العربي حول الاقتصاد النسوي، فما قمنا به هنا هو محاولة أساسية تحتمل الكثير من البناء والنمو الذي نطمح إليه، ويزيد احتمال حدوث ذلك بانخراطكن/م ومساهماتكن/م المستمرة والهادفة.

تقول المناضلة النسوية بيل هوكس في كتابها «النسوية للجميع: السياسة الشغوفة»: «قد يكون التصدي للمحنة الاقتصادية للنساء في نهاية المطاف المنصة النسوية التي تستدعي استجابة جماعية. وقد تصبح]هذه المنصة مكانًا للتنظيم الجماعي، وأرضية مشتركة، وقضية توحد جميع النساء.»[430]، حاولنا أن نبين خلال الكتاب أنه لا يمكن للنسويات اليوم أن يسعين للوصول الى العدالة الجندرية من دون الاعتراف بدور الرأسمالية في تعزيز الأبوية، بنفس الوقت، لا يمكن للاقتصاديات/ين أن يسعين/وا للوصول إلى العدالة الاقتصادية من دون الاعتراف بدور الأبوية في تعزيز الرأسمالية، ولا يمكن لأي شخص أو جهة مهتمة بالعدالة، خاصةً في منطقتنا، أن تتجاهل دور الاستعمار - بشكله التقليدي أو الحديث - في تعزيز كل من الرأسمالية والأبوية، وهنا تكمُن الفرصة الحقيقية لبناء تحالفات تقاطعية متينة مبنية على رؤىً مشتركة لمستقبلٍ عادلٍ قادرة على مقاومة وتحدي المنظومة الحالية التي تسعى إلى طمس حركاتنا التحررية.

الممارسة والنظرية مرتبطتان ومتلاصقتان، وهو منظور انطلقنا منه في بناء هيكلية هذا المنتج المعرفي، فتطرّقنا لمجال الاقتصاد النسوي من وجهة نظر أكاديمية راجعنا من خلالها تاريخ تطور الاقتصاد السائد والنقد النسوي له وعرض النظريات والنماذج والنقاشات المعاصرة وأهم المصطلحات المتعلقة بالاقتصاد النسوي، كما تطرقنا للمجال من وجهة نظر عملية عرضنا من خلالها أثر النظم الاقتصادية على حركاتنا الاجتماعية وعلينا كشعوب مع استعراض أمثلة من ممارسات ونهج عمل نسوية تُظهر إمكانية قدرة ومساهمة طروحات الاقتصاد النسوي على بناء منظومة اقتصادية عادلة تنصف كل فئات مجتمعاتنا وتضمن رفاهتها.

الحلول والنماذج المطروحة في هذا الكتاب هي نتيجة عمل دؤوب وجماعي على مر عقود من الزمن، لكن لا يوجد معادلة مثالية جاهزة للتطبيق على كل السياقات، لذلك تقع المسؤولية علينا وعليكن/م لنفتح مساحات للنقاش والتفكير والبناء على الحلول والنماذج المطروحة بشكل يشبهنا نحن ومجتمعاتنا ويتماشى مع سياقنا، والأهم تقع علينا مسؤولية تحويل ما في المخيلة أو على الورق إلى واقع مُعاش.

ذكرنا أعمال الرعاية كثيراً في صفحات هذا الكتاب - أشدد قبل أن أختتم على أن الرعاية ليست مشكلة علينا حلُّها ولا خدمة علينا تسليعها، الرعاية حق، فكل إنسان لديه/ا الحق بالحصول على الرعاية الكريمة وبالحصول على الوقت المطلوب لرعاية الأحباء دون القلق على لقمة العيش. كما أن الرعاية هي أحد أهم القيم النسوية، فهي تتضارب مع كلّ القيم الرأسمالية الأبوية الاستعمارية التي حاولت إبعادنا عن رعاية أنفسنا ومجتمعاتنا والأرض التي حولنا. إن إعادة مركزة الرعاية في حركاتنا وفي منظومتنا الاقتصادية التي نسعى لبنائها تهدد استقرار الوضع الحالي، والأهم تمكّننا من التعافي والاستمرار في مسيرة نضال بدأت منذ أجيال، مسيرة تحتاج إلى طول نفس ومعنويات عالية.

نبذة عن الكاتبات

فرح دعيبس

ساهمت فرح بكتابة المقدمة والخاتمة، وحرّرت معرفيًا الفصول: (الأول والثاني والثالث)، كما كتبت مجموعة من المصطلحات الواردة في الفصل الرابع.

وهي نسوية فلسطينية أردنية مهتمة بالتحليل النسوي التقاطعي لقضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئة، وتسعى من خلال عملها الى تسليط الضوء على العلاقة بين النظام الأبوي والأنظمة القمعية الأخرى التي تعززه - خاصة الرأسمالية والاستعمار، كتبت فرح مقالات ودراسات ودرَّبت مجموعات مختلفة وتحدثت في مساحات عدة حول مواضيع تتعلق بالحركات النسوية بشكل عام وبالاقتصاد النسوي بشكل خاص، فرح حاصلة على ماجستير في إدارة المشاريع وقد عملت مع عدد من الجهات المهتمة في العدالة الجندرية في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا خلال العشر سنوات الماضية، وتعمل حاليًا كباحثة ومستشارة مستقلة.

د. فاطمة إبراهيم

كتبت الفصل الأول، وحررت معرفيا معجم المصطلحات.

هي باحثة وكاتبة نسوية متخصصة في قضايا الجندر والاقتصاد، مع تركيز على الهجرة والعمل وأنظمة الرفاه من منظور نسوي ناقد. حاصلة على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي النسوي، وهي زميلة مشاركة في الأكاديمية البريطانية للتعليم العالي، وتتمحور خبرتها التدريسية حول النماذج الاقتصادية البديلة والابتكار الاجتماعي، تركز فاطمة في عملها الأكاديمي على تفكيك البُنى الاقتصادية السائدة التي تعزز اللامساواة ضد النساء بمختلف هوياتهنّ، مع إبراز الاستراتيجيات التي تطوّرها النساء في مجتمعاتهن المتنوعة لمواجهة السياسات الاقتصادية التمييزية، إلى جانب عملها الأكاديمي، تنشط في التقاطعات بين التكنولوجيا والجندر والحقوق الجنسانية، وتشارك في مبادرات تعزز العدالة الجندرية والرقمية في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا.

أسماء خليفة

كتبت الفصل الثاني، ومجموعة من المصطلحات الواردة في الفصل الرابع.

هي باحثة نسوية، تعدّ حاليًا أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، حيث تدرس تأثير الحروب الأهلية على العلاقات الجندرية في السياسة، قامت بعدد من الأبحاث والدراسات في مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تركز على وضع المرأة في النزاعات والعنف المبني على النوع الاجتماعي، لديها أيضًا التجربة العملية في تصميم وتنفيذ مشاريع تنموية ترتكز على دعم قدرات المجتمع المدني خاصة في بناء المعرفة الجندرية ومشاركة المرأة في السياسة وادراج التحليل الجندري في حل النزاعات، هي أيضًا أحد المؤسسين المشاركين لمعهد خليفة إهلر وكانت أحد المؤسسين لحركة النساء الأمازيغيات وهي مؤسسة فكرية تعمل على المساواة بين الجنسين والبحث في شؤون نساء الشعوب الأصلية في ليبيا وشمال أفريقيا.

سعاد أسويلم

كتبت الفصل الثالث.

هي نسوية عموم-إفريقية وماركسية من الصحراء الغربية المحتلة، وباحثة في العلوم الاجتماعية (حاصلة على درجة البكالوريوس في السوسيولوجيا، 2014-2017)، وهي مؤسِّسة مشاركة في مجموعة "نحو وعي نسوي"، وعضوة في "حزب كل الشعوب الإفريقية الثوري (AAPRP)"، يُركز عملها على التنظيم السياسي الهادف إلى بناء حركة نسوية شعبية مناهضة للاستعمار، تربط بين التحرر النسوي والنضال ضد الامبريالية-الرأسمالية والعنصرية وعنف الحدود

بيسان كساب

كتبت مجموعة من المصطلحات الواردة في الفصل الرابع.

هي صحفية اقتصادية حاصلة على جائزة نقابة الصحفيين المصريين في الصحافة الاقتصادية ومنتجة بودكاست، ويمتد نطاق تغطيتها الصحفية ليشمل في الأساس قضايا العدالة الاقتصادية والاجتماعية والحماية الاجتماعية وتحليل اتجاهات الموازنة العامة فضلًا عن قضايا العمران والديون، نسوية مهتمة بقضايا الاقتصاد النسوي، وباحثة ماجستير، شاركت في عدد من الكتب في الاقتصاد السياسي، والتي شملت قضايا العدالة الضريبية وتحليل لنمو قطاع العقارات ومواد البناء، وتحليل لتجربة عمل النساء في مصر.

نسرين حبيب

كتبت مجموعة من المصطلحات الواردة في الفصل الرابع.

هي باحثة نسوية ومستشارة في قضايا الجندر، وتدير حاليًا وحدة الأبحاث النسوية في منظمة نساء الآن، بتركيز

على العدالة الاجتماعية والسياسية من منظور نسوي تقاطعي، حصلت على درجة البكالوريوس في هندسة تكنولوجيا المعلومات عام 2005 من جامعة دمشق، ثم نالت دبلوم دراسات المرأة من جامعة بيروت العربية عام 2016. واصلت نسرين رحلتها الأكاديمية إلى جانب عملها مع المجتمع المدني من خلال دراسة برنامج دراسات الجندر في جامعة هومبولت بين عامي 2017-2019، في عام 2022، حصلت على درجة الماجستير في الدراسات الأمريكية من جامعة هومبولت، حاليًا، ستبدأ بدراسة دكتوراه في علم الاجتماع لتبحث في التداخلات بين المفاهيم الوطنية والأدوار الجندريّة في سوريا.

سحر مشماش

كتبت مجموعة من المصطلحات الواردة في الفصل الرابع. هي مديرة الاقتصادات الشاملة بمعهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، وهي متخصصة في القضايا الاقتصادية وتقاطعاتها مع الإنصاف الضريبي والمساواة الاجتماعية وقضايا الجندر والتمويل والمناخ، حاصلة على ماجستير في العلاقات الدولية من جامعة سيراكيوز، وماجستير في إدارة المنظمات غير الربحية من كلية تونس للأعمال، عملت كمستشارة ومساهمة ومحللة سياسات عامة مع منظمات مختلفة في تونس ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما في ذلك منظمة أوكسفام والبوصلة وأصوات نساء.

التدقيق المعرفي واللغوي وإضافة مصطلحات:

لميس الأزعر

التنسيق لهذا العمل

آمال خليفة

تنظيم العمل والمراجعة النهائية

عاشا عثمان

بنان ابوزين الدين

التصميم والرسومات

ايمي شنيارة

تم تمويل هذا العمل بالشراكة مع مؤسسة فريدريش إيبرت - تونس، وساهمت في تنسيقه والعمل عليه كل من إيمان شريف وسلام سعيد مع كل الشكر والتقدير.

المراجع

1. Smith, A. (1776). An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations (1st ed.). London: W. Strahan and T. Cadell.

2. Keynes, J. M. (1936). The general theory of employment, interest, and money. London: Macmillan.

3. Crafts, N., & Fearon, P. (2010). The Great Depression of the 1930s: Lessons for the future. Oxford: Oxford University Press.

4. Power, M., Pidge, J., Gartwright, K., & Patrick, R. (2020). The reality of COVID: Low-income families' experiences with social security during the pandemic. COVID Reality, October 19.

5. Hayek, F. (1944). The road to serfdom. London: University of Chicago Press.

6. Friedman, M. (1962). Capitalism and freedom. Chicago: University of Chicago Press.

7. Harvey, D. (2005). A brief history of neoliberalism. Oxford: Oxford University Press.

8. Stiglitz, J. (2019). People, power, and profits: Progressive capitalism for an age of discontent. W. W. Norton & Company.

9. Piketty, T. (2014). Capital in the twenty-first century. Harvard University Press.

10. Elson, D. (1999). Labor markets as gendered institutions: Equality, efficiency, and empowerment issues. Feminist Economics, 7(1), 1–33.

11. Folbre, N. (2001). The Invisible Heart: Economics and Family Value. New York: The New Press.

12. Waring, M. (1988). If women counted: A new feminist economics. London: Harper & Row.

13. Marshall, K. (2012). Who cooked Adam Smith's dinner? New Zealand: Harper Collins.

14. Federici, S. (2004). Caliban and the witch: Women, the body, and primitive accumulation. Autonomedia

15. World Health Organization & International Labour Organization. (2022). Women in the health and care sector earn 24% less than men. Retrieved from https://www.who.int/news/item/13-07-2022-women-in-the-health-and-care-sector-earn-24-percent-less-than-men

16. United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women. (2015). Progress of women in the world 2015-2016: Transforming economies, realizing rights. UN Women. Retrieved from https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2015/POWW-2015-FactSheet-MiddleEastNorthAfrica-en.pdf

17. Pérez, S. (2020). Invisible women: Exposing data bias in a world designed for men. London: Abrams.

18. Borrella, M., Di Nardi, M., & Yang, F. (2023). Do taxes and social benefits related to marriage discourage women's labor supply? Review of Economic Studies, 90(1), 102–131

19. Fainman, M. A., & Dougherty, T. (Eds.). (2005). Feminism confronts the economic man: Gender, law, and society. Ithaca: Cornell University Press.

20. Elson, D. (1995). Male bias in development process. Manchester University Press.

21. Folbre, N. (1994). Who pays for the kids? Gender and the structures of constraint. Routledge.

22. Benería, L. (2003). Gender, development, and globalisation: Economics as if all people mattered. New York: Routledge.

23. Hussein, K. S. (2015). Ladies of the banks: The informal economy of women and development. Routledge.

24. Blau, F. D., & Kahn, L. M. (2000). Gender and economics. In Handbook of labor economics (Vol. 3, pp. 1847–...).

25. كانيمان، د. (2011). التفكير، السريع والبطيء. دار الفكر.

26. Karim, L. (2011). Microfinance and its implications: Women in debt in Bangladesh. University of Minnesota Press.

27. Asmani, L. N. K. (2007). Breaking the negotiating power of women: The impact of microcredit. International Development Journal: Journal of Development Studies, 19(5), 695–716.

28. Crenshaw, K. W. (2013). Mapping the margins: Intersectionality, identity politics, and violence against women of color. In The general nature of private violence (pp. 93–118). Routledge.

29. Mies, M. (1986). Patriarchy and global accumulation: Women in the international division of labour. London: Zed Books.

30. Nelson, J. A. (2016). Economics for humans (2nd ed.). Chicago: University of Chicago Press.

31. Saleh, E. (2017). Ecofeminism as politics: Nature, marxism, and postmodernism (2nd ed.). London: Zed Books.

32. Hekel, D. (2017). Neoliberal colonialism: Economics and global politics in the twenty-first century. Cambridge University Press.

33. Perkins, B. E. (2007). Feminist environmental economics and sustainability. Biological Economics Journal, 9, 227-244.

34. Ferguson, J. (2006). Global shadows: Africa in the neoliberal world order. Duke University Press.

35. Mies, M., & de Souza, M. (1986). Globalization and women's work: Development and resistance. Zed Books.

framework. Environmental Values, 32(5), 611–643. https://doi.org/10.3197/096327123x16702350862728

.45 Aguinjo Calderón, A. and Galvez Muñoz, L. (2019). Feminist Economics: Theoretical and Political Dimensions. In American Journal of Economics and Sociology (Vol. 78, No. 1, p. 137). Wiley. https://doi.org/10.1111/ajes.12264

.46 Budlander, D. (1993). If Women Count: A New Feminist Economics. Agenda, 9(18), 104-107. https://doi.org/10.1080/10130950.1993.9676135

.47 Kuo, E. (2021). A pluralistic view of the value of care: Leveraging the sharing gift of unpaid labor in the home. In Gender Work and Organization (Vol. 28, No. 4, p. 1413). Wiley. https://doi.org/10.1111/gwao.12652

.48 Stefano, S., Franz, T., Dafermos, Y., and Van Weyenberghe, E. (2021). COVID-19 and the Crises of Capitalism: Rising Inequality and Global Responses. Canadian Journal of Development Studies, 42(1–2), 1–17. https://doi.org/10.1080/02255189.2021.1892606

.49 الشامي، س.، & السويدي، م. (2023، 6 مارس). تحدّي وتأكيد التوقعات حول "اقتصاد الرعاية" في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الباروميتر العربي. https://www.arabbarometer.org/ar/2023/03/تحدي-وتأكيد-التوقعات-حول-اقتصاد-الر/

.50 Nancy Volper, Care Economics in Africa: Subsistence Production and Unpaid Care, Journal of African Economies, Vol. 23, No. suppl_1, January 2014, pp. i128-i156, https://doi.org/10.1093/jae/ejt026

.36 Rostow, W. (1960). The stages of economic growth: A non-communist manifesto. Cambridge University Press.

.37 Escobar, A. (1995). Encountering development: The making and unmaking of the third world. Princeton University Press.

.38 Amin, S. (1974). Accumulation on a world scale: A critique of the theory of underdevelopment. Monthly Review Press.

.39 Babb, F. (2018). The status of women in the Andes: Engaging in postcolonial feminist anthropology.

.40 Parker, D. K. (2005b). Beyond Women and Economics: Rereading "Women's Work" (Vol. 30, No. 4, p. 2189). University of Chicago Press.

.41 Marilyn Waring. (2013). If Women Counted: Marilyn Waring's New Feminist Economics (1988). https://www.abebooks.com/women-counted-new-feminist-economics-Marilyn/31112417470/bd

.42 Feminist Economics. (n.d.). About us. Retrieved April 16, 2025, from https://feministeconomics.org/about-us/**:contentRefere{nce[oaicite:1]{index=1

.43 Aguinjo Calderón, A. and Galvez Muñoz, L. (2019). Feminist Economics: Theoretical and Political Dimensions. In American Journal of Economics and Sociology (Vol. 78, No. 1, p. 137). Wiley. https://doi.org/10.1111/ajes.12264

.44 Massenberg, J.R., Hansjörgens, P., and Linnhope, N. (2023). Social values in environmental-economic valuation: A conceptual

segregation. American Sociological Review, 57(4), 483. https://doi.org/10.2307/2096096 يناير

58. Schauman, K. A. (2005). Gender occupational segregation and occupational earnings: What causes the association among college-educated workers? Social Science Research, 35(3), 577-619. https://doi.org/10.1016/j.ssresearch.2004.12.001

59. Array, et al. (2016) "What is the wage gap and is it real? The complete guide to how women get paid less than men and why it can't be explained." Overton.io, app.overton.io/document.php?policy_document_id=economicpolicyinstitute-54b228985b9f717c6ae15f910ac11e3c.

60. Weber, J., and Williams, C. (2008). Mothers in "good" and "bad" part-time jobs: Different problems, similar outcomes. Journal of Gender and Society, 22(6), 752–777. https://doi.org/10.1177/0891243208325698

61. Dunst CJ, Leet HE. (1987) Measuring resource adequacy in families with young children. Child Care Health Dev. Mar-Apr;13(2):111-25. doi: 10.1111/j.1365-2214. 1987.tb00528. x. PMID: 3581439.

62. Koros, C., and Satcioglu, P. (2015). An intersectional framework for transformational services research. Journal of Service Industries, 35(7-8), 415-429. https://doi.org/10.1080/02642069.2015.1015522

63. Downs, Ronnie and Nicole, Sherry. (2020). Gender Budgeting Design and Implementation - A Course for Action. OECD Budget Journal. 20. 10.1787/689198fa-en

51. Pearson, R., and Elson, D. (2015). Navigating the Impact of the Financial Crisis in the UK: Towards Plan F – A Feminist Economic Strategy. Feminist Review, 109(1), 8-30. https://doi.org/10.1057/fr.2014.42

52. Rubery, J. (2015). Organizing for Gender Equality: A Policy Framework to Support a Comprehensive Caregiver Vision. Social Policy: International Studies in Gender, State, and Society, 22(4), 513–538. https://doi.org/10.1093/sp/jxv036

53. International Labour Organization. (2018). Care work and care jobs for the future of decent work. https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/@publ/documents/publication/wcms_633166.pdf

54. De Rock, D. (2019). Hidden in Plain Sight: Unpaid Household Services and the Politics of GDP Measurement. New Political Economy, 26(1), 20-35. https://doi.org/10.1080/13563467.2019.1680964

55. Eccles, J. S. (1994). Understanding women's educational and occupational choices: An application of Eccles et al.'s model of achievement-related choices. Journal of the Psychology of Women, 18(4), 585-609. https://doi.org/10.1111/j.1471-6402.1994.tb01049.x

56. Riskin, B. (1993). Gender segregation in the workplace. Annual Review of Sociology, 19(1), 241-270. https://doi.org/10.1146/annurev.so.19.080193.001325

57. Charles, M. (1992). Cross-national variation in gender occupational

Studies (Vol. 4, No. 1). University of Minnesota Libraries Press. https://doi.org/10.24926/ijps.v4i1.149

Hirway, Indira. (2009). Integration of Time Use Surveys into the National Statistical System of India. Economic and Political Weekly. 44. 56-65. 10.2307/25663862.

Brandon, B. (2007). Time away from "smelling the roses": Where do mothers raising children with disabilities find the time to work? Social Science & Medicine, 65(4), 667-679. https://doi.org/10.1016/j.socscimed.2007.04.007

Hirway, Indira. (2009). Integration of Time Use Surveys into the National Statistical System of India. Economic and Political Weekly. 44. 56-65. 10.2307/25663862.

Peric, J. (2018). Measurement and Narrative: Pathways to a Sustainable Future. In Feminist Economics (Vol. 24, No. 3, p. 136). Taylor & Francis. https://doi.org/10.1080/13545701.2018.1458203

Daibes, Farah. (2023) "Feminist Economics." Friedrich Ebert Stiftung, https://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/20564.pdf

Antikainen, M., & Valkokari, K. (2016). A framework for sustainable circular business model innovation. Technology Innovation Management Review, 6(7), 5-12. https://doi.org/10.22215/timreview/1000

Knight, A., and Fosu-Nerini, F. (2019). A framework for implementing and tracking the circular economy in cities: The case of Porto. Sustainability, 11(6), 1813. https://doi.org/10.3390/su11061813

Sudani PR, Sharma S. (2008) Gender-responsive budgeting. Journal of Health Management.; 10(2): 227-240. doi:10.1177/097206340801000205

International Labour Organization. (2018). Care work and care jobs for the future of decent work. https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/@publ/documents/publication/wcms_633166.pdf

Brinton, Scott. (2023) "Institutionalization of Gender Budgeting and Prospects for Intersectional Analysis." Public Finance and Management, pp. 1–10, https://doi.org/10.1080/09540962.2022.2159167

ibid

Tang B, Li Z, Hu S, Xiong J. (2022) Economic implications of healthcare burden on the elderly population. A survey. 59:469580221121511. doi: 10.1177/00469580221121511. PMID: 36062304; PMCID: PMC9445535.

Balriwala, Rajni. (2019). Framing Care: Gender, Work, and Governments. Indian Journal of Gender Studies. 26. 237-262. 10.1177/0971521519861158.

Dinnerman, M. (2001). Counting, costs, and the value of care work. Aphelia, 16(2), 133-137. https://doi.org/10.1177/08861090122094181

Eisler, R. (2017). Roadmap to the Care Economy: Beyond Capitalism and Socialism. In the Journal of Interdisciplinary Partnership

79. Zink, Trevor and Guyer, and Roland. (2017). Circular Economy Recovery. Journal of Industrial Ecology. 21. 10.1111/jiec.12545.

80. Luo, B. and Sher, B. (2015). Solidarity Economy and Community Development: Emerging Cases in Three Massachusetts Cities. Community Development, 46(3), 244-260. https://doi.org/10.1080/15575330.2015.1021362

81. Felipe, M., Bidet, E., & Richiez-Battesti, N. (2023). Building a better world: The contribution of cooperatives and the social and solidarity economy to decent work and sustainable development. Sustainability, 15(6), 5490. https://doi.org/10.3390/su15065490

82. Gibson, K., Cameron, J., Dombrowski, K., Healy, S., and Miller, E. (2020). Community Economics Development. In Routledge eBooks (p. 410). Informa. https://doi.org/10.4324/9780367313401-33

83. Turner, R. A., and Wells, J. (2022). Scaling down the doughnut economy for sustainable governance. Current Opinion in Environmental Sustainability, 56, 101180. https://doi.org/10.1016/j.cosust.2022.101180

84. Weiss, M. and Cattaneo, S. (2017). Negative growth – an assessment and review of an emerging academic model. Ecological Economics, 137(1), 220-230. https://doi.org/10.1016/j.ecolecon.2017.01.014

85. Dengler, C., and Lang, M. (2021). Shared Care: Feminist Negative Growth Visions for Socioecological Transformation. Feminist Economics, 28(1), 1–28. https://doi.org/10.1080/13545701.2021.1942511

86. Peric, J. (2018). Measurement and Narrative: Pathways to a Sustainable Future. In Feminist Economics (Vol. 24, No. 3, p. 136). Taylor & Francis. https://doi.org/10.1080/13545701.2018.1458203

87. Sufi, M. A., Rishi, I. A., and Sudha, T. (2023). How psychological factors influence economic decision-making and policy implications. In Journal of Accounting, Service Finance, and Digital Assets Research (Vol. 1, No. 4, p. 370). https://doi.org/10.54443/jaruda.v1i4.57

88. من بين أهم إفرازات هذا التوجه النظري مؤتمر «الاقتصادات البديلة» المنظّم من قبل مجلة كحل عام 2019.

89. أحمد سمير، ضحينا بالأم والجنين: كيف أدت سياسات صندوق النقد لتفاقم الأزمات الاقتصادية في العالم؟ موقع منشور (2016) .

90. فريق تحرير كحل. طرق التنظيم: الاقتصادات البديلة والعمل المجندر، مجلة كحل، مجلد 5، عدد 6 (2019)

91. مثل شجرة أورقت: رقمنة الحراك النسوي في الدول الناطقة بالعربية. موقع ولها وجوه أخرى، بدون تاريخ.

92. CLAUDE SERFATI, *Militarism and imperialism in the 21st century * (International Viewpoint Magazine (2003).

93. Sharon Smith, *Theorizing women›s oppression- Part 1 Domestic labor and women›s oppression*. International Socialist Review Magazine.

94. Premilla Nadasen *Care The Highest Stage of Capitalism* ((Haymarket Books, 2023).

95. Lise Vogel, *Marxism and the Oppression of Women* Koninklijke (2013 Brill NV, Leiden, The Netherlands).

96. مارينا سيترين، حركة النساء، الاستقلال الذاتي، وسلطة إعادة الإنتاج، مقابلة مع سيلفيا فيدريتشي. مجلة ريري العدد 2 ، ترجمة مالعمل.

97. Joo-Yeon Jeong and Seung-Min Choi, *NEOLIBERALISM THROUGH THE EYES OF WOMEN*. Focus on The Global South Magazine (2001).

98. الأمم المتحدة، تقرير عن اليوم الدولي للمساواة في الأجر بعنوان: الأجر المتساوي للعمل المتساوي القيمة، موقع الأمم المتحدة بالعربية.

99. فريق تحرير الترا تونس، حوادث العاملات الفلاحيات في تونس.. نزيف مستمر ودعوات للتحرك وإيجاد حلول جذرية. موقع الترا تونس (2024).

100. محمد البلاسي، ارتفاع معدلات العنف ضد العاملات في شرق آسيا منذ كورونا. موقع جسور بوست في ترجمة عن opendemocracy ت (2022).

101. Passy Mubalama, *IT'S TIME TO HOLD BIG TECH ACCOUNTABLE FOR VIOLENCE IN THE DRC* New internationalist Magazine, ((2024).

102. سارا فارس، إعادة الإنتاج الاجتماعي وفيض السكان ودور النساء المهاجرات، سارا فارس، ترجمة مالعمل، مجلة Viewpoint ت (2015).

103. بيتي فرايدن، اللغز الأنثوي. ترجمة عبدالله فاضل، رشم للنشر والتوزيع.

104. Sharon Smith, *Black feminism and intersectionality* International Socialist Review.

105. Verónica Gago, Liz Mason-Deese, *Eight Theses on the Feminist Revolution*. Towards Freedom (2019).

106. فريق تحرير منصة نحو وعي نسوي، العنف الأبوي، حساب نحو وعي نسوي على الانستغرام 2020.

107. bell hooks, *Feminist Theory: From Margin to Center* South End Press (1984).

108. Mary Inman, *The Role of the Housewife in Social Production*. ViewPoint Magazine (1940).

109. أمينة ماما، أين يجب أن نقف: النساء الأفريقيات في زمن الحرب، أمينة ترجمة منة أسويلم. موقع نحو وعي نسوي 2021.

110. Janine Shaw, *Gender and Violence: Feminist Theories, Deadly Economies and Damaging Discourse* E-International Relations ((2017).

111. Yara Villaseñor, *Femicide: The Face of a Patriarchal Capitalist Society* Left Voice (2017).

112. Radhika Miller, *CAPITALISM AND THE "FEMINIZATION OF POVERTY": A MARXIST PERSPECTIVE ON ENDING WOMEN'S OPPRESSION* Hampton Think (2022).

113. SUSAN FERGUSON AND DAVID MCNALLY, *PRECARIOUS MIGRANTS: GENDER, RACE AND THE SOCIAL REPRODUCTION OF A GLOBAL WORKING CLASS* Socialist Register (2015).

114. Sue Ferguson and David McNally, *Capital, Labour-Power, and Gender-Relations: Introduction to the Historical Materialism Edition of Marxism and the Oppression of Women* (2013).

115. Vogel, Marxism and the Oppression of Women, 145

116. Natalia Marques. *We are trying to transform society: a socialist perspective on the abortion rights struggle* Peoples dispatch (2022).

117. فريق تحرير منصة نحو وعي نسوي، عدالة إنجابية، لكي نقرر، موارد وخيارات آمنة لكي نطمئن، حساب نحو وعي نسوي على الانستغرام 2023.

118. برابات باتنايك، نزوع الإمبريالية إلى التوسّع، ترجمة علاء بريك هنيدي، موقع صفر 2024.

119. محمد الخنسا، المشرّدون في المنطقة العربية، موقع صفر 2024.

120. CLAUDE SERFATI *Militarism and imperialism in the 21st century* (2003 International Viewpoint).

121. Muzan Alneel, *Sudan: revolution, war and imperialism* (2024 International Socialism).

122. Muzan Alneel, *Sudan's Revolutionary Path against War* Rosa (2023 Luxemburg Stiftung).

123. فريقا بوربسفول وصندوق الصمود العالمي، لنبقِ العيون والقلوب والفعل النسوي على السودان، موقع (we Are Purposeful) ت 2024.

124. Siha, Feminist initiatives in Sudan – A Story of Resilience, Siha.net (2024).

125. فريق التوثيق في حركة نون، حرب السودان وحكايات النساء، موقع حركة نون النسوية، 2024.

126. فريق التوثيق في حركة نون، توثيق مساهمة الناشطات و النساء المدافعات عن حقوق الإنسان في غرف الطوارئ والمجموعات القاعدية بعد حرب 15 أبريل 2023 في السودان. موقع حركة نون النسوية 2024.

127. Reem Abbas and Hala Al Karib, *Sudanese Feminist Sisterhood: At the frontline of radical resistance and solidarity* Alliance Magazine (2023).

128. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، نساء غزة مبادرات رغم العدوان، موقع وفا 2024.

129. شفقنا، مبادرات في غزة تقاوم "الإبادة التعليمية"، موقع شفقنا 2024.

130. سماح مناصرة، حلقة دور المؤسسات النسوية في تقديم الدعم للمرأة في غزة. حساب راديو علم على الفيسبوك 2024.

131. FEMALE, *Strength in Solidarity: FEMALE's Response to the Israeli War on Lebanon* fe-male.org (2024).

132. بيان فيمايل، صامدات في وجه الاعتداءات الصهيونية، حساب femalecomms على الانستغرام 2024.

133. نسرين رجب، ماذا تفعل النِساء في الحرب؟، موقع مناطق 2024.

134. Zecharias Zelalem, *No place to go': As Israel bombs Lebanon, African migrants feel abandoned*, Aljazeera.com (2024).

135. Labib Mansour, *How to Aid Migrant Domestic Workers Left Vulnerable by the War*, beirut.com (2024).

136. ڤيڤيان عقيقي، الأمن الغذائي في لبنان: قلق متزايد، موقع صفر 2024.

137. Joe Kobuthi, *Culinary Imperialism and the Hierarchies of Food* (The Elephant Magazine 2019).

138. Navdanya international, *Bio-imperialism vs. Bio-diversity* (Navdanya international.org 2024).

139. Charles Z. Levkoe, Martha Stiegman, Sarah Rotz, Tammara Soma, *Colonialism, starvation and resistance: How food is weaponized, from Gaza to Canada* The conversation.com (2024).

140. محمد الخنسا، 90% من سكان غزّة على أبواب «المجاعة الكبرى»، موقع صفر 2024.

141. صقر النور، "تحديات السيادة الغذائية في العالم العربي مصر نموذجًا"، منتدى البدائل العربي 2017.

142. ماكس هايفين وسيلفيا فيديريتشي: حول الرأسمالية، الكولونيالية، النساء، وسياسات الغذاء، ترجمة مايا سليمان، موقع نون العربية 2017.

143. غوى صايغ، الاقتصادات البديلة رأسمال نسوي، مجلة كحل (2019).

144. مؤسسة أكشن إيد-فلسطين، تعاونية «إيخليا» النسوية في الأغوار الفلسطينية : نموذج للأغذية الصحية وحماية الأرض والتمكين الاقتصادي، Palestine. actionaid.org، ت 2021.

145. International Labor Organization, *Nassaem el Khir women's agricultural group in Tunisia*, ilo.org (2024).

146. Oxfam, HARNESSING THE POWER OF THE COLLECTIVE: The Women's Handicrafts Production Cooperative, in Aswan, Egypt, oxfam.org (2021).

147. بيان تعاونية الضمة عن الاقتصادات البديلة، لأجل اقتصاد عادل، سوف نسترجع مستقبلنا. مجلة كحل 2019.

148. الربيع إدوم، موريتانيا: عبء الوباء ثقيل على معيلات الأسر، موقع صدى 2021.

149. سعاد أسويلم، عالم بطعم القمع .. كيف أثر الاضطهاد السياسي على الأصوات النسوية؟ موقع شريكة ولكن 2021.

150. نانسي فريزر، كيف أصبحت النسوية تخدم الرأسمالية وكيف نستعيدها، ترجمة مالعمل 2016.

151. التحدي أمام الجنوب، مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية. 1990

152. تشينزيا أروتزا، تثي باتاتشاريا، نانسي فريزر، نسوية من أجل ٩٩٪، ترجمة إلهام عيداروس ومحمد رمضان، دار صفصافة للنشر 2020.

153. نسويات يرفضن استراتيجية صندوق النقد الدولي للجندر #ليس_باسمنا، ترجمة مدونة مشروع النسوية السياسية لمؤسسة فريدريش إيبرت 2023.

154. فريق تحرير جيم، البيئة قضية نسوية: نريدُ عالمًا مستدامًا وعادلًا، موقع جيم.

155. Ainsworth, C. (2015). Re-defining sex: The two-gender idea is overly simplified. Nature, 518(7539), 288–291. https://doi.org/10.1038/518288a https://www.nature.com/articles/518288a

156. Butler, J. (1990). Gender trouble: Feminism and the subversion of identity. New York: Routledge.

157. Benería, L. (1995). Towards greater integration of gender in economics. World Development, 23(11), 1839-1850.

158. Becker, G. (1965). "A theory of the allocation of time." The Economic Journal, 75(299), 493–517.

159. Cornia, J. A., Julie, R., & Stewart, F. (Eds.) (1987). Adjustment with a human face (Vol. 1). Oxford: Clarendon Press. Available at: https://digitallibrary.un.org/record/46296?ln=en

160. Collier, P. (1988). Women in Development: Defining the Issues. Policy. Planning and Research Working Paper, 129.

161. Collier, B. (1990). "The impact of adjustment on women," in: World Bank (Ed.), Policy analysis of the social dimensions of adjustment, pp. 149-163. World Bank, Washington, D.C.

162. Collier, B. (1993). "The impact of adjustment on women," in: Demery, L., Veroni, M., Gruttart, K., & Wong-Wai, J. (Eds.), Understanding the effects of policy reform, pp. 183-197. World Bank, Washington, D.C.

163. Collier, P., Edwards, A., & Bardhan, J. (1994). Gender Aspects of Labor Allocation during Structural Adjustment.

164. Demery, L. (1996). Gender and social spending: disaggregating benefit incidence. Discussion Paper, Poverty and Social Policy Department, The World Bank, Washington D.C. https://documents1.worldbank.org/curated/en/604551468167380309/pdf/393380Gender0s1ending0199501PUBLIC1.pdf

165. Elson, D. (1991). Male bias in macro-economics: the case of structural adjustment. Male bias in the development process, 164-190.

166. Elson, D. (1995). Male bias in development process. Manchester University Press.

167. Palmer, I.)1991(. Gender and Population in the Adjustment of African Economies: Planning for Change. Women, Work and Development, No. 19. International Labour Office. Geneva.

168. Palmer, I.)1994(. Social and Gender Issues in Macro-economic Policy Advice. Social Policy Series No. 13. GTZ. Eschborn.

169. Elson, D. (1991). Male bias in macro-economics: the case of structural adjustment. Male bias in the development process, 164-190.

170. Joekes, S. (1987). Women in the world economy. Oxford: Oxford University Press.

171. Joekes, S. (1995). Trade-related employment for women in industry and services in developing countries (UNRISD Occasional Paper

172. Elson, D. (2006). Gender Equality and Economic Growth in the World Bank World Development Report 2006. Feminist Economics, Taylor & Francis Journals, vol. 15(3), pages 35-59.

173. Khan, M. (2020). Gender-based economic inequality: A review of selected concepts. Journal of Economics, Culture, and Society, (61), 371-382.

174. الأمم المتحدة للمرأة. (1985). تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة، والتنمية، والسلم. نيروبي، كينيا. متاح هنا (https://docs.un.org/ar/A/CONF.116/28/Rev.1) تم الإطلاع عليه في (02 أبريل 2025).

175. UN Women. (1995). Beijing Declaration and Platform for Action. United Nations. Available at: https://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/pdf/BDPfA%20E.pdf [Accessed on February 22, 2025].

176. Peterson, J., & Lewis, M. (Eds.). (1999). The Edward Elgar handbook of feminist economics. Cheltenham: Edward Elgar Publishing. Available at: https://www.e-elgar.com/shop/gbp/the-elgar-companion-to-feminist-economics-9781840647839.html?srsltid=AfmBOoo7fJfSYQBPFtDt1vT8P069rxrYbgCaeuRGIl-ZmwKJ6djNI_pU

177. Etwell, J., Milgait, M., & Newman, B. (Eds.). (1987). The new Palgrave: A dictionary of economics. London: Macmillan.

178. Rutherford, D. (1995). The Routledge Dictionary of Economics. London: Routledge.

179. Alexander, P., & Baden, S. (2000). Glossary on macroeconomics from a gender perspective. BRIDGE (development-gender), Institute of Development Studies, University of Sussex.

180. Lerner, G. (1986). The creation of patriarchy. New York: Oxford University Press.

181. Engels, F. (1884). The origin of the family, private property and the state. Moscow: Progress Publishers.

182. N. Al-Atyat, A., Al-Khatib, I., Aswailim, S., Marshad, H., & Maawiy, (2023). Foundations, Solidarity, Resistance: A feminist intersectional knowledge guide. Beirut: Friedrich Ebert Foundation; Amman: Taqatāt. Retrieved from https://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/20221.pdf[FI1]

183. Harvey, R., & Safir, K. (2022). Transformative change for gender justice: Learning from feminist strategies. Beirut: Friedrich-Ebert-Stiftung. Available at: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/18804.pdf[FI1]

184. Mohanty, C. T. (2003). Feminism without borders: Decolonizing theory, practicing solidarity. Duke University Press.

185. Andrea Smith (2005). Conquest. Sexual Violence and American Indian Genocide. Cambridge MA: South End Press. 244 pages.

186. Lugones, M. (2007). Heterosexualism and the colonial/modern gender system. Hypatia, 22(1), 186-219.

187. Fraser, N. (2013). Fortunes of feminism: From state-managed capitalism to the neoliberal crisis. Verso.

188. ibid

189. Smith, A. (1776). An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations. W. Strahan and T. Cadell. Link: http://gesd.free.fr/smith76bis.pdf

190. Friedman, M. (1962). Capitalism and freedom. Chicago: University of Chicago Press.

191. Sweezy, P. M. (1966). Monopoly capital: An essay on the American economist and social order. New York: Monthly Review Press.

192. Federici, S. (2004). Caliban and the witch: Women, the body, and primitive accumulation. Autonomedia.

193. Fitzpatrick, S. (1994). The Russian revolution. Oxford: Oxford University Press.

194. Kollontai, A. (1909). The social basis of the woman question. Selected Writings of Alexandra Kollontai, 58-73.

195. Hartmann, H. (1976). "Capitalism, patriarchy, and job segregation by sex." Signs: Journal of Women in Culture and Society, 1(3), 137–169.

196. Marx, K. (1867). Capital: Critique of political economy. Hamburg: Otto Meissner.

197. Marx, K., & Engels, F. (1848). The Communist Manifesto. London: Penguin Classics.

198. Lenin, V. I. (1917). State and revolution. Moscow: Progress Publishers. Available at: https://www.marxists.org/ebooks/lenin/state-and-revolution.pdf

199. Harvey, D. (2005). A brief history of neoliberalism. Oxford University Press.

200. Kolontai, A. (1920). Communism and the Family. Moscow: Soviet Publishing House. Reprinted in Selected Writings of Alexandra Kollontai (1977), edited and translated by Alix Holt. London: Allison & Busby.

201. Eisenstein, Z. (1979). Contemporary feminist thought: A Marxist analysis. Boston: G.K. Hall.

202. Chase-Dunn, C., & Hall, T. D. (1997). Rise and demise: Comparing world-systems. Westview Press.

203. Gereffi, J., & Korzeniewicz, M. (1994). Commodity chains and global capitalism. Prager Publishers.

204. Sachs, J. D. (2005). The end of poverty: Economic possibilities for our time. Penguin Press.

Becker, G. (1965). Theory of time allocation. The Economic Journal, .215
.75(9), 493-517

Folbre, N. (1986). “Hearts and spades: Paradigms of household .216
.economics,” World Development, 14(2), 245–255

Bergmann, B. (1995). Becker’s theory of the family: Preposterous .217
.conclusions. Feminist economics, 1(1), 141-150

England, P., & Farkas, G. (1986). Households, employment, and .218
.gender: A social, economic, and demographic view

Strassmann, D. (1997). Editorial: Expanding the Methodological. 219
Boundaries of Economics. Feminist Economics, Taylor & Francis
.Journals, vol. 3(2), pages 7-8

Ferber, M. A., & Nelson, J. A. (1993). Beyond the economic man: .220
.Feminist theory and economics. University of Chicago Press

North, D. C. (1990). Institutions, institutional change, and economic .221
.performance. Cambridge University Press

Commons, J. R. (1931). Institutional economics: Its place in political .222
.economy. Macmillan

Folbre, N. (1994). Who pays for the kids? Gender and the structures .223
.of constraint. Routledge

Agarwal, B. (1994). A field of one’s own: Gender and land rights in .224
.South Asia. Cambridge University Press

Korten, D. C. (1995). When corporations rule the world. Kumarian .205
Press. https://www.cisl.cam.ac.uk/system/files/documents/when-corporations-rule-the-world-1.pdf

.Walby, S. (2002). Globalization and inequalities. SAGE Publications.206

Kilby, C., & Scholz, S. J. (2011). The impact of globalization on .207
women–Testing Vandana Shiva’s critique of development.
.Villanova School of Business Economics Working Paper, 15

Harvey, D. (2005). A brief history of neoliberalism. Oxford University .208
.Press

Blyth, M. (2013). Austerity: The history of a dangerous idea. Oxford .209
.University Press

.Piketty, T. (2014). Capital in the twenty-first century. Belknap Press .210

Standing, G. (2011). The precariat: The new dangerous class. .211
.Bloomsbury Academic

Elson, D. (2017, May). Recognize, reduce, and redistribute unpaid .212
care work: how to close the gender gap. In New Labor Forum (Vol.
.26, No. 2, pp. 52-61). Sage CA: Los Angeles, CA: Sage Publications

Enloe, C. (2014). Bananas, beaches and bases: Making feminist .213
sense of international politics. Berkeley: University of California
.Press

Fraser, N. (2013). Fortunes of feminism: From state-managed .214
.capitalism to the neoliberal crisis. Verso

MacKinnon, C. (1989). Toward a feminist theory of the .225
state. Cambridge, Massachusetts: Harvard UniversityPress. https://feminisminnewterms.wordpress.com/wp-content/uploads/2018/08/mackinnon-1989-toward-a-feminist-theory-of-the-state-copie.pdf

Elson, D. (1999). Labour markets as gendered institutions: equality, .226
efficiency, and empowerment issues. World Development, 27(3), 611–627.

Kabeer, N. (2008). "Paid work, women's empowerment, and .227
gender justice: Critical pathways of social change," Pathways Working Paper, No. 3, Brighton: Institute of Development Studies.

Ricardo, D. (1817). Principles of political economy and taxation. 228
London: Cambridge University Press.

Marx, K. (1867). Capital: Critique of political economy. Hamburg: .229
Otto Meissner.

Babb, S. (2005). The international political economy of the World .230
Bank. New York: Palgrave Macmillan.

Cantillon, S., Mackett, A., & Stevano, S. (2023). Feminist political .231
economy: A global perspective. London: Agenda Publishing.

Le Billon, P. (2001). The political economy of war: What relief .232
agencies need to know. Humanitarian Practice Network (HPN), Overseas Development Institute. https://odihpn.org/resources/the-political-economy-of-war-what-relief-agencies-need-to-know/

Kaldor, M. (1999). New and old wars: Organized violence in a global .233
era. Stanford University Press.

Berdal, M., & Malone, D. M. (2000). Greed and grievance: Economic .234
agendas in civil wars. Lynne Rienner Publishers.

Cockburn, C. (2007). From where we stand: War, women's activism .235
and feminist analysis. Zed Books.

Moser, C. O., & Clark, F. C. (Eds.). (2001). Victims, perpetrators or .236
actors?: Gender, armed conflict and political violence. Palgrave Macmillan.

True, J. (2012). The political economy of violence against women. .237
Oxford University Press.

Amnesty International. (2014). Combating sexual violence in .238
conflict: Recommendations to states at the Global Summit to End Sexual Violence in Conflict (10–13 June 2014). London: Amnesty International. Available at: https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2023/06/ior530062014en.pdf (Accessed: February 22, 2025).

Chang, B. Y. (2023). Assumptions in economic modeling: How .239
behavioral economics can enlighten. Cheltenham: Edward Elgar, pp. 60–78. https://doi.org/10.4337/9781839107948.00009

Elson, D. (1998). Integrating gender issues into national budgetary .240
policies and procedures: some policy options. Journal of International Development: The Journal of the Development Studies Association, 10(7), 929-941.

241. Mankiw, N. G. (2018). Principles of economics (9th ed.). Cengage Learning.

242. Folbre, N. (2001). The Invisible Heart: Economics and Family Value. New York: The New Press.

243. England, P. (1992). Comparable worth: Theories and evidence. Aldine de Gruyter.

244. Nelson, J. A. (1996). Feminism, objectivity, and economics. London: Routledge.

245. International Labour Organization (ILO). (2018). Care work and care jobs for the future of decent work. Geneva: ILO. Available at:https://www.ilo.org/publications/major-publications/care-work-and-care-jobs-future-decent-work

246. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2017). Real Gross Domestic Product (GDP)? OECD. Available at: https://www.oecd.org/en/data/indicators/real-gross-domestic-product-gdp.html?oecdcontrol-82d381eddd-var3=1947

247. Solow, R. M. (1956). A contribution to the theory of economic growth. American Economic Review, 70(1), 65-94.

248. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2017). Real gross domestic product (GDP). OECD. https://www.oecd.org/economic-outlook/indicators/data/en/?gdp-product-domestic-gross

249. Waring, M., & Steinem, G. (1988). If women counted: A new feminist economics.

250. Folbre, N. (1991). The unproductive housewife: Her evolution in 19th-century economic thought. Science: Women in Culture & Society, 16(3), 463-484.

251. Nelson, J. A. (1996). Feminism, objectivity, and economics. London: Routledge.

252. Agarwal, B. (2010). Gender and green governance: the political economy of women's presence within and beyond community forestry. Oxford University Press.

253. Folbre, N. (2009). Greed, lust, and gender: A history of economic ideas. Oxford University Press.

254. Elson, D. (1998). The economic, the political and the domestic: Businesses, states and households in the organisation of production. New political economy, 3(2), 189-208.

255. Ferber, M. A., & Nelson, J. A. (1993). Beyond the economic man: Feminist theory and economics. University of Chicago Press.

256. Elson, D. (1995). Male bias in development process. Manchester University Press.

257. Folbre, N. (1991). The unproductive housewife: Her evolution in 19th-century economic thought. Science: Women in Culture & Society, 16(3), 463-484.

258. Baker, I. (2007). The political economy of household services in Europe. Palgrave Macmillan.

259. Waring, M., & Steinem, G. (1988). If women counted: A new feminist economics.

260. Power, M. (2004). Social provisioning as a starting point for feminist economics. Feminist economics, 10(3), 3-19.

261. Thaler, R. H. (2015). Misbehaving: The making of behavioural economics. W.W. Norton & Company.

262. Kahneman, D. (2011). Thinking, fast and slow. Farrar, Straus and Giroux.

263. Simon, H. A. (1955). A behavioural model of rational choice.. Quarterly Journal of Economics, 69(1), 99-118.

264. Kahneman, D., & Tversky, A. (1979). Prospect Theory: An Analysis of Decision under Risk. Econometrica, 47(2), 263-291.

265. Thaler, R. H., & Sunstein, C. R. (2008). Nudge: Improving decisions about health, wealth, and happiness. Yale University Press.

266. Babcock, L., & Laschever, S. (2003). Women don't ask: Negotiation and the gender divide. Princeton University Press.

267. Folbre, N. (1994). Who pays for the kids? Gender and the structures of constraint. Routledge.

268. Rodney, W. (1972). How Europe underdeveloped Africa. Bogle-L'Ouverture Publications.

269. Amin, S. (1976). Unequal development: An essay on the social formations of peripheral capitalism. Monthly Review Press.

270. Prebisch, R. (1950). The economic development of Latin America and its principal problems. United Nations Economic Commission for Latin America (ECLAC).

271. Fanon, F. (1961). The wretched of the earth. Grove Press.

272. Amin, S. (1976). Unequal development: An essay on the social formations of peripheral capitalism. Monthly Review Press.

273. Mohanty, C. (1988). Under Western eyes: Feminist scholarship and colonial discourses. Feminist review, 30(1), 61-88.

274. Federici, S. (2004). Caliban and the witch: Women, the body, and primitive accumulation. Autonomedia.

275. Arrow, K. (1963). Uncertainty and the Economics of Health Care. American Economic Review, 52(4), 941-973.

276. Doyal, L. (1995). What women want: Feminist analysis of healthcare and social services. Macmillan.

277. Sen, A. (2002). Development as freedom. New York: Alfred A. Knopf.

278. Stevens, P. E. (1993). Marginalized women's access to health care: A feminist narrative analysis. Advances in Nursing Science, 16(2), 39-56.

279. Marmot, M., & Wilkinson, R. (Eds.). (2005). Social determinants of health. Oup Oxford.

280. Folbre, N. (2014). Who cares. A feminist critique of the care economy. New York: Rosa Luxemburg Stiftung.

281. Desai, M. (2019). A history of Marxian economics 1960–2010: How we 'did'it. In Pluralistic economics and its history (pp. 55-66). Routledge India.

282. Hart, K. (1973). Informal income opportunities and urban employment in Ghana. The journal of modern African studies, 11(1), 61-89.

283. Seguino, S. (2000). Gender inequality and economic growth: A cross-country analysis. World Development, 28(7), 1211-1230.

284. منظمة العمل الدولية (2020). (ILO). النساء والرجال في الاقتصاد غير الرسمي: صورة إحصائية [PDF]. منظمة العمل الدولية. متاح على: https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/publication/wcms_626831.pdf [تم الاطلاع عليه في 22 فبراير 2025]

285. Silveira, D., & Ivers, M. (2014). The informal economy: A feminist perspective. Development and Change, 45(5), 879–899.

286. Razavi, S. (2007). The political and social economy of care in the context of development: Conceptual issues, research questions, and policy options. United Nations Research Institute for Social Development.

287. Yeh, L. (2018). Pink capitalism: Perspectives and Implications for Cultural Management. Master's Program in Cultural Management, University of Barcelona, 2–25. Available at: https://www.ub.edu/cultural/wp-content/uploads/2018/03/Ensayo-personal_Prospectiva-ii_Lorenzo_JunzuanYe.pdf

288. Combs, B., & Singh, B. (2019). In pursuit of the "pink pound": A systematic review of the literature. International Journal of Market Research, 61(4), 460–481.

289. Combs, B., & Singh, B. (2019). In pursuit of the "pink pound": A systematic review of the literature. International Journal of Market Research, 61(4), 460–481.

290. Loiseau, E., Saikku, L., Antikainen, R., Droste, N., Hansjürgens, B., Pitkänen, K., ... & Thomsen, M. (2016). Green economy and related concepts: An overview. Journal of cleaner production, 139, 361-371.

291. Littig, B. (2017). Good Green Jobs for Whom?: A feminist critique of the green economy. In Routledge handbook of gender and environment (pp. 318-330). Routledge.

292. Kilkar, J., & Singhopta, S. (n.d.). Women and the green economy: Engqging with the New Development Bank [Review of Women and the green economy: Interacting with

Dombrowskis, F. (2020). Neoliberal feminism: Legitimising the .299
gendered moral project of austerity. Social Review. https://doi.org/10.1177/0038026120938289

Women's International League for Peace and Freedom. (2018). .300
Feminist political economy: A gendered approach to peace and security. https://www.wilpf.org/wp-content/uploads/2019/07/WILPF_Feminist-Political-Economy-Guide.pdf

Cantillon, S., Mackit, A., & Stefano, S. (2023). Feminist political .301
.economy: A global perspective. London: Agenda Publishing

Perkins, P. E. (2007). Feminist ecological economics and .302
.sustainability. Journal of Bioeconomics, 9, 227-244

d' Eaubonne, F. (1974) La Feminisme Ou La Mort. Pierre Horay, .303
.Paris

Tyagi, R. (2014). Understanding postcolonial feminism in relation .304
with postcolonial and feminist theories. International Journal of Language and Linguistics, 1(2), 45-50. Retrieved from https://ijllnet.com/journals/Vol_1_No_2_December_2014/7.pdf

Mohanty, C. T. (1984). Under Western eyes: Feminist scholarship .305
.and colonial discourses. Feminist Review, 30, 61-88

Lugones, M. (2010). Toward a decolonial feminism. Hypatia, 25(4), .306
742-759. Available at: https://commons.gc.cuny.edu/?get_group_doc=2000/1594238502-LugonesTowardDecolonialFeminism.pdf

the New Development Bank]. Feminist Monitoring in BRICS. Retrieved August 19, 2024, from https://www.pwescr.org/WomenandGreenEconomyPositionPaper.pdf

Cliff, T. (1984). Class struggle and women's liberation: From 1640 to .293
.the present. London: Bookmarks

Armstrong, E. (2020). Marxist and Socialist Feminisms. In N. A. .294
Naples (Ed.), Wiley Blackwell companion to feminist sociology (pp. 53–70). John Wiley & Sons. https://doi.org/10.1002/9781119314967.ch3

Vogel, L. (1983). Marxism and the oppression of women: Toward .295
a unified theory. New Brunswick: Rutgers University Press. https://transreads.org/wp-content/uploads/2023/11/2023-11-25_656265c2d2e5e_MarxismandtheOppressionOfWomen-LiseVogel-1987-RutgersUniversityPress-9780813512341-002de2be2803d34e3fcc03f68ac4b564-AnnasArchive.pdf

Mies, M. (1986). Patriarchy and global accumulation: Women in .296
.the international division of labour. London: Zed Books

Hollin, S. (2023). A guide to neoliberal feminism: When capitalism .297
turns pink. Retrieved from Philonomist: https://www.philonomist.com/en/article/guide-neoliberal-feminism

Lawson, M. (2024). "Is 'neoliberal feminism' an oxymoron?" .298
Retrieved from Inequality.org: https://inequality.org/research/is-it-possible-to-be-a-neoliberal-feminist/

Czech, B. (2023). Using GDP to estimate the limits to growth. .307
Center for the Advancement of the Steady State Economy (CASSE). United States: Center for the Advancement of the Steady State Economy (CASSE). Available at: https://steadystate.org/using-gdp-to-estimate-the-limits-to-growth/

Kallis, G., Paulson, S., D'Alisa, G., & Demaria, F. (2020). The case for .308
.degrowth. John Wiley & Sons

Peng, E. (2019). The Care Economy: a new research framework. .309
Retrieved from https://sciencespo.hal.science/hal-03456901v1/file/wp-89-ito-peng.pdf

Adati, L., Catanio, A., Esquivel, F., & Valarino, E. (2018). Care work .310
and care jobs for the future of decent work. International Labour Organization (ILO). Retrieved from https://www.voced.edu.au/content/ngv:80132

Yates, N. (2004). Global care chains. International .311
Feminist Journal of Politics, 6(3), 369–391. https://doi.org/10.1080/1461674042000235573

Fineman, M. A. (2004). The Autonomy Myth: A Theory Of .312
.Dependency. New Press

oontz, S. (2005). Marriage, a History: How Love Conquered.C.313
.Marriage

Folbre, N. (1996). The economics of the family. Edward Elgar .314
.Publishing

Smart, C. (1984). The ties that bind: Law, marriage, and the .315
reproduction of patriarchy. Routledge. Available: https://www.routledge.com/The-Ties-That-Bind-Routledge-Revivals-Law-Marriage-and-the-Reproduction-of-Patriarchal-Relations/Smart/p/book/9780415644853?srsltid=AfmBOopjaeD2-GuV0C6Auqx8G6F0w563YLpVndPtN9MbRAp9E2_hF97d

Moghadam, V. M. (2003). Modernizing women: Gender and social .316
.change in the Middle East. Lynne Rienner Publishers

Doyal, L. (1995). What makes women sick: Gender and the political .317
.economy of health. London: Macmillan

.Sen, A. (2002). Development as freedom. New York: Alfred A. Knopf .318

Marmot, M., & others. (2012). Global health inequalities: The role .319
of social determinants of health. International Journal of Public .Health, 57(1), 157–165

Dayi, A. (2019). Neoliberal health restructuring, neoconservatism .320
and the limits of law: erosion of reproductive rights in Turkey. Health and Human Rights, 21(2), 57. https://www.hhrjournal.org/2019/12/09/neoliberal-health-restructuring-neoconservatism-and-the-limits-of-law-erosion-of-reproductive-rights-in-turkey/?utm_source=chatgpt.com

Mishtal, J. (2010). Neoliberal reforms and privatisation of .321
reproductive health services in post-socialist Poland. Reproductive Health Matters, 18(36), 56-66. https://doi.org/10.1016/S0968-8080(10)36524-4

Becker, G. S. (1993). A Treatise on the Family. Population and .322
.Development Review, 18(3), 563

olbre, N. (1986). "Cleaning house : New perspectives on HouseholdsF.323
and Economic Development." Journal of Development
.Economics, 22(1), 5–40

England, P. (1992). Comparable worth: Theories and evidence. .324
.Aldine de Gruyter

Constable, N. (2003). Romance on a global stage: Pen pals, virtual .325
.ethnography, and" mail order" marriages. Univ of California Press

raser, N. (2013). Fortunes of feminism: From state-managedF.326
.capitalism to the neoliberal crisis. Verso

Esteve, A., García-Román, J., & Permanyer, I. (2012). The gender- .327
gap reversal in education and its effect on union formation: the
end of hypergamy?. Population and Development Review, 38(3),
.535-546

Pearce, D. (1978). The feminisation of poverty: Women. Work, 28- .328
.30

Moghaddam, F. M. (2005). The feminisation of poverty and .329
.women's human rights. Paris: UNESCO

Moghaddam, F. M. (2005). The feminisation of poverty and .330
.women's human rights. Paris: UNESCO

Chant, S. (2008). The 'feminisation of poverty'and the .331
'feminisation'of anti-poverty programmes: Room for revision?. The
.Journal of Development Studies, 44(2), 165-197

Budig, M. J., & England, P. (2001). The wage penalty for motherhood. .332
.American sociological review, 66(2), 204-225

Correll, S. J., Benard, S., & Paik, I. (2007). "Getting a job: Is there a .333
motherhood penalty?" American Sociological Review, 112(5), 1297–
.1338

Budig, M. J., & Hodges, M. J. (2010). Differences in disadvantage: .334
Variation in the motherhood penalty across white women's
earnings distribution. American sociological review, 75(5), 705-
.728

Killewald, A. (2013). A reconsideration of the fatherhood premium: .335
Marriage, coresidence, biology, and fathers' wages. American
.sociological review, 78(1), 96-116

Gangl, M., & Ziefle, A. (2015). The making of a good woman: Extended .336
parental leave entitlements and mothers' work commitment in
.Germany. American Journal of Sociology, 121(2), 511-563

Folbre, N. (2001). The Invisible Heart: Economics and Family Value. .337
.New York: The New Press

Mishra, Y. (2024). Menstrual Hygiene Management: An Overview .338
of Global Awareness. BIO Web of Conferences. http://dx.doi.
org/10.1051/bioconf/20248601022

Calderón-Villarreal, A. (2024). Taxing women's bodies: the state .339
of menstrual product taxes in the Americas. The Lancet Regional

.Health–Americas, 29

340. Becker, G. (1965). "A theory of the allocation of time." The Economic .Journal, 75(299), 493–517

341. Waring, M., & Steinem, G. (1988). If women counted: A new feminist .economics

342. Folbre, N. (2001). The Invisible Heart: Economics and Family Value. .New York: The New Press

343. Floro, M. (1995). "Economic restructuring, gender, and time .allocation." World Development, 23(11), 1913–1929

344. Schor , J. (1992). The Overworked American: The Unexpected .Decline Of Leisure. Basic Books

345. Folbre, N. (2001). The Invisible Heart: Economics and Family Value. .New York: The New Press

346. Hyde, E., Greene, M. E., & Darmstadt, G. L. (2020). Time poverty: Obstacle to women's human rights, health and sustainable .development. Journal of global health, 10(2), 020313

347. Ibid

348. Hoddinott, J., & Haddad, L. (1995). Does female income share influence household expenditures? Evidence from Côte d'Ivoire. .oxford Bulletin of Economics and Statistics, 57(1), 77-96

349. International Labour Organization (ILO). (2018). Care work and care jobs for the future of decent work. Geneva: ILO. Available at: https://www.ilo.org/publications/major-publications/care-work-and-care-jobs-future-decent-work

350. Lundberg, S., & Pollak, R. A. (1996). "Bargaining and distribution in .marriage." Journal of Economic Perspectives, 10(4), 139–158

351. Ibid

352. Agarwal, B. (1997). "Bargaining" and gender relations: Inside and .outside the household. Feminist Economics, 3(1), 1–51

353. Folbre, N. (1984). Household production in the Philippines: A non-neoclassical approach. Economic Development and Cultural .Change, 32(2), 303-330

354. Ibid

355. Alexander, P., & Baden, S. (2000). Glossary on macroeconomics from a gender perspective. BRIDGE (development-gender), .Institute of Development Studies, University of Sussex

356. Agarwal, B. (1997). "Bargaining" and gender relations: Inside and .outside the household. Feminist Economics, 3(1), 1–51

357. Sen, A. (1990). Gender and cooperative conflicts. In E. Tinker (Ed.), Persistent inequalities: Women and development worldwide (pp. .123-149). Oxford University Press

358. Ibid

Ibid .359

Agarwal, B. (1994). A field of one's own: Gender and land rights in .360
.South Asia. Cambridge University Press

Kabeer, N. (1991). Gender, production and well-being: Rethinking .361
the household economy (IDS Discussion Paper No. 363). Institute
.of Development Studies

Agarwal, B. (1994). A field of one's own: Gender and land rights in .362
.South Asia (No. 58). Cambridge University Press

Stylianou, A. M. (2018). Economic abuse within intimate partner .363
violence: A review of the literature. Violence and victims, 33(1),
.3-22

True, J. (2010). The political economy of violence against women: .364
A feminist international relations perspective. Australian Feminist
.Law Journal, 32(1), 39-59

Smith, A. (1776). An inquiry into the nature and causes of the .365
wealth of nations. W. Strahan and T. Cadell. Link: http://gesd.free.
fr/smith76bis.pdf

Ricardo, D. (1817). Principles of political economy and taxation. .366
.London: Cambridge University Press

Folbre, N. (2001). The Invisible Heart: Economics and Family Value. .367
.New York: The New Press

Waring, M., & Steinem, G. (1988). If women counted: A new feminist .368
.economics

Kabeer, N. (2012). Women's economic empowerment and inclusive .369
growth: Labour markets and enterprise development. Discussion
Paper 29, Centre for Development Policy and Research, School of
Oriental and African Studies, University of London. https://gsdrc.
org/document-library/womens-economic-empowerment-and-
/inclusive-growth-labour-markets-and-enterprise-development

Pearson, R. (2007). 16| Reassessing paid work and women's .370
empowerment: lessons from the global economy. Feminisms in
.development: Contradictions, contestations and challenges, 201

Standing, J. (1999). Global feminisation through flexible labour: A .371
.reconsidered theme. World Development, 27(3), 583-602

Benería, L. (2003). Gender, development, and globalisation: .372
.Economics as if all people mattered. New York: Routledge

Waring, M., & Steinem, G. (1988). If women counted: A new feminist .373
.economics

Benería, L. (2003). Gender, development, and globalisation: .374
.Economics as if all people mattered. New York: Routledge

International Labour Organization (ILO). (2018). Care work and .375
care jobs for the future of decent work. Geneva: ILO. Available at:
https://www.ilo.org/publications/major-publications/care-work-
and-care-jobs-future-decent-work

Bishu, S. G., & Alkadry, M. G. (2017). A systematic review of the .376

377. البنك الدولي. (2024، 4 مارس). بيانات جديدة تُظهر فجوة جندرية عالمية أوسع مما كان متوقعًا. تم الاسترجاع في 22 فبراير 2025، من https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/03/04/new-data-show-massive-wider-than-expected-global-gender-gap

378. Blau, F. D., & Kahn, L. M. (2007). The gender pay gap: Have women gone as far as they can?. Academy of Management Perspectives, 21(1), 7-23.

379. Schmid, K. B. (2022). Neglecting reproductive labour: A critical review of gender equality indicators. Social Policy: International Studies on Gender, State, and Society, 29(3), 907-931. https://doi.org/10.1093/sp/jxab009

380. Kitch, S. L. (2023). Reproductive rights and ecofeminism. Humanities, 12(2), 34.

381. Jaggar, A. M. (1983). Feminist politics and human nature. Rowman & Littlefield.

382. Barry, K. (1995). The prostitution of sex: The global exploitation of women. New York University Press.

383. Kempadoo, K. (2004). Sexing the Caribbean: gender, race and sexual labor. Routledge. https://tinyurl.com/msh572eh

384. Hochschild, A. (2000). "Global care chains and emotional surplus value." In W. Hutton & A. Giddens (Eds.), On the edge: Living with global capitalism (pp. 130–146). Jonathan Cape.

385. Hochschild, A. R. (2002). Global care chains and emotional surplus value. In Justice, politics, and the family (pp. 249-261). Routledge.

386. Fraser, N. (2016). Contradictions of capital and care.

387. Vogel, L. (2000). Domestic labor revisited. Science & Society, 151-170.

388. International Labour Organization (ILO). (2018). Care work and care jobs for the future of decent work. Geneva: ILO. Available at: https://www.ilo.org/publications/major-publications/care-work-and-care-jobs-future-decent-work

389. Van De Wal, D., & Neid, K. (1995). Public spending and the poor: Theory and evidence. Johns Hopkins University Press.

390. World Bank. (1995). Towards gender equality: The role of public policy. The World Bank. Available at: https://documents.worldbank.org/pt/publication/documents-reports/documentdetail/443031468764979471/toward-gender-equality-the-role-of-public-policy-an-overview

391. Ibid

392. Alexander, P., & Baden, S. (2000). Glossary on macroeconomics from a gender perspective. BRIDGE (development-gender), Institute of Development Studies, University of Sussex.

393. Demery, L. (1995). Benefit incidence analysis. The World Bank. https://documents1.worldbank.org/curated/en/574221468135940764/pdf/351170Benefit0incidence0practitioner.pdf

394. Folbre, N. (2001). The Invisible Heart: Economics and Family Value. New York: The New Press.

395. Elson, D. (1997). Gender-neutral, gender-blind, or gender-sensitive budgets? Changing the conceptual framework to include women's empowerment and the economy of care'. Preparatory Country Mission to Integrate Gender into National Budgetary Policies and Procedures, London: Commonwealth Secretariat.

396. Budlender, D. (2000). The political economy of women's budgets in the South. World Development, 28(7), 1365-1378.

397. Elson, D. (1997). Integrating gender issues into public expenditure: Six tools. University of Manchester, Graduate School of Social Sciences, GENECON Unit, April.

398. Galizzi, J., et al. (2021). Gender-responsive budgeting: Challenges and opportunities. Feminist Economics, 27(1-2), 1-25.

399. Yeh, L. (2018). Pink capitalism: Perspectives and Implications for Cultural Management. Master's Program in Cultural Management, University of Barcelona, 2–25. Available at: https://www.ub.edu/cultural/wp-content/uploads/2018/03/Ensayo-personal_Prospectiva-ii_Lorenzo_JunzuanYe.pdf

400. Ibid

401. New York City Department of Consumer Affairs. (2015). From cradle to cane: The cost of being a female consumer. New York City. Retrieved from https://www.nyc.gov/assets/dca/downloads/pdf/partners/Study-of-Gender-Pricing-in-NYC.pdf

402. Sen, A. (1999). Development as freedom. Oxford University Press.

403. Christofides, N. (2001). How to make policies more gender sensitive. omen, (2), 165.

404. Milward, K., Mukhopadhyay, M., & Wong, F. F. (2015). Gender mainstreaming critiques: signposts or dead ends?. IDS Bulletin, 46(4), 75-81.

405. MacArthur, J., Carrard, N., Davila, F., Grant, M., Megaw, T., Willetts, J., & Winterford, K. (2022, November). Gender-transformative approaches in international development: a brief history and five uniting principles. In Women's Studies International Forum (Vol. 95, p. 102635). Pergamon.

406. Ibid

407. Mechmech, S. (2024). The failure of international financial institution policies to address gender inequalities in the MENA region. Noria Research. Available at: https://noria-research.com/mena/the-failure-of-ifi-policies-to-address-gender-inequalities-in-the-mena-region/ [Accessed on February 22, 2025].

.research. Oxford University Press

Maguire, P. (1987). Doing participatory research: A feminist .417
.approach

Harding, S. (1987). Feminism and methodology: Social science .418
.issues. Indiana University Press

Freeman,E.(2019).Feministtheoryanditsuseinqualitativeresearchin .419
education. Oxford Research Encyclopedia of Education. Retrieved
from https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190264093.013.1193
[[Accessed

Agarwal, B. (1997). "Bargaining" and gender relations: Inside and .420
.outside the household. Feminist Economics, 3(1), 1–51

Biosca, O., McHugh, N., Ibrahim, F., Baker, R., Laxton, T., & Donaldson, .421
C. (2020). Walking a tightrope: using financial diaries to investigate
day-to-day financial decisions and the social safety net of the
financially excluded. The ANNALS of the American Academy of
.Political and Social Science, 689(1), 46-64

Nussbaum, M. (2000). Women and human development: The .422
.capabilities approach. Cambridge University Press

Nussbaum, M. (2011). Creating capabilities: The human .423
.development approach. Harvard University Press

Cornwall, A., & Jewkes, R. (1995). What is participatory research? .424
Social Science & Medicine, 41(12), 1667–1676. https://doi.

ActionAid International. (2022). The care contradiction: The IMF, .408
gender and austerity. ActionAid. Retrieved from https://actionaid.
org/publications/2022/care-contradiction-imf-gender-and-
.[austerity [Accessed on February 22, 2025

Krugman, P., Obstfeld, M., & Melitz, M. (2018). International .409
.economics: Theory and policy (11th ed.). Pearson

Coelho, M., Davis, A., Klemm, A., & Osorio-Buitron, C. (2024). .410
Gendered taxes: the interaction of tax policy with gender equality.
.International Tax and Public Finance, 31(5), 1413-1460

Stewart, M. (2018). Tax, social policy and gender: rethinking equality .411
.and efficiency (p. 384). ANU Press

UNCTAD.(2022).Tradeanddevelopmentreport2022:Development .412
prospects in a divided world. United Nations. Available at: https://
.[unctad.org/tdr2022 [Accessed February 22, 2025

UN Women. (1995). Beijing Declaration and Platform for Action. .413
United Nations. Available at: https://www.un.org/womenwatch/
.[daw/beijing/pdf/BDPfA%20E.pdf [Accessed on February 22, 2025

Harding, S. (1987). Feminism and methodology: Social science .414
.issues. Indiana University Press

Ferber, M., & Nelson, J. (2003). Feminist economics today: Beyond .415
.economic man. University of Chicago Press

Reinharz, S., & Davidman, L. (1992). Feminist methods in social .416

org/10.1016/0277-9536(95)00127-s

425. Kemmis, S., McTaggart, R., & Nixon, R. (2013). The action research planner: Doing critical participatory action research. Springer Science & Business Media.

426. Cargo, M., & Mercer, S. L. (2008). The Value and Challenges of Participatory Research: Strengthening Its Practice. Annual Review of Public Health, 29, 325-350. https://doi.org/10.1146/annurev.publhealth.29.091307.083824

427. Moser, A. (2007). Gender and Indicators Overview Report.

428. United Nations Women. (2015). Progress of the world's women 2015-2016: Transforming economies, realizing rights. United Nations. Available at: https://apo.org.au/node/54422 [Accessed on February 22, 2025].

429. Moser, A. (2007). Gender and Indicators Overview Report.

430. hooks, b (2000). Feminism is for everybody: Passionate politics. London: Pluto Press.

تقاطعات
Takatoat.org